الكتاب الجامعي Mngool.com

لعلم الاجتماع

المدخل إلى

دراسة المجتمع السعودي

منهج في علم الاجتماع وتحليل وظيفي للمجتمع

ودروس علمية في التغير الاجتماعي والتربية الوطنية

تأليف

الدكتور / **محمد بن إبراهيم السيف**

مدير مركز البحوث الأمنية وعضو المجلس العلمي في المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد وعضو هيئة التدريس في قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الملك فهد الأمنية وقسم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (متعاون)

الطبعة الثانية

الرياض. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

ح دار الخريجي للنشر والتوزيع ، ١٤٢٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السيف ، محمد ابراهيم
المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي ./ محمد ابراهيم السيف
ط٢ . الرياض ، ١٤٢٤هـ
.... ص، .... سم
ردمك : ١ - ٤٦ - ٨٧٩ - ٩٩٦٠
١ . السعودية - الأحوال الاجتماعية   أ - العنوان
ديوي ٣٠٩,١٥٣١   ١٤٢٤/١٢٧٨
رقم الإيداع : ١٤٢٤/١٢٧٨
ردمك :١ - ٤٦ - ٨٧٩ - ٩٩٦٠

الناشر
دار الخريجي للنشر والتوزيع

الرياض - العليا - طريق مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية
تلفون : ٤٦٤٦٢٥٨ - ٤٦٤٤٣٨٤ - فاكس : ٤٦٤٩٩٢٨
قسم الجملة - شارع الإمام فيصل بن تركي (الخزان سابقاً) ت/ف ٤٠٩١١٣٣ - ٤٠٩١١٢٢
ص .ب ١٧٧٣٢ - الرياض ١١٤٩٤ - مجمع العطايف - ت/ف : ٢٨٦٨٨٧٤ - ٢٨٦٨٨٠٣

جدة : شارع الأمير ماجد - تلفون : ٦٧٦٠٠٦٨ - ٦٧٠١٥٥٥ - ٦٧٠١٨٨٨
فاكس : ٦٧٦٠٠٥١ - ص.ب ٥٠٦١٣ - جدة ٢١٥٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى والدتي الحانـية الفضلى التي طـالما رعتني بحبهـا وعطفها، فلها مني البر والحسنى ما حييت..

قال تعـالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾.

(سورة الأحقاف : من الآية ١٥)

تقديم

بقلم : أستاذ علم الاجتماع
الدكتور عبد الله بن حسين الخليفة
عضو هيئة التدريس وعضو المجلس العلمي
في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أما بعد:

فبعد إطلاعي على كتاب المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي للدكتور محمد بن إبراهيم السيف تولد لدي بعض المشاعر التي آلت بي إلى تسطير هذه الجمل البسيطة وفاء وتقديراً ودعماً لهذا العمل العلمي الجاد. ولعلني بادىء ذي بدء لا أكون مبالغاً في القول بأن هذا العمل يمثل بحق عملاً فريداً من نوعه. وتفرّد هذا الكتاب يعود في اعتقادي إلى عدد من الأمور والقضايا المتداخلة يأتي في صدارتها منهجية المؤلف في تأليفه للكتاب؛ فقد استهل كتابه بمقدمة أفصح فيها عن موضوع الكتاب وطريقة تناوله وركز على المحاور الأساسية في نظرية علم الاجتماع واتخذ من جدلية الاستقرار والتغير محوراً ونافذة أطل منها على كافة الظواهر الاجتماعية التي شملها الكتاب ولم يغب عن باله - وهو يعالج قضايا الكتاب - الأخذ بعين الاعتبار نظرة الإسلام المعتدلة إزاء تلك القضايا والظواهر مما جعل من هذا الكتاب مرآة تعكس جدلية الأصالة والمعاصرة في الطرح والتحليل.

ومن الأمور التي تسترعي الانتباه شمولية المواضيع التي تناولها الكتاب. فمن خلال فصوله الثلاثة عشر التي استقل كل فصل منها بنسق من الأنساق الاجتماعية البارزة استطاع المؤلف أن يضع بصماته على جل ظواهر وقضايا المجتمع السعودي بطريقة تكاملية تحاول فهم علاقة الجزئيات بالكليات من خلال منظور تكاملي يؤكد على

العلاقات المتبادلة بين النظم والظواهر في جزئياتها وعمومياتها. وهو منظور لم يقع في مفخخة واحدية التفسير التي تؤمن بحتمية بعض الظواهر في تحديد بقيتها سواء كانت حتمية مادية أوبيئية أو سياسية ونحو ذلك.

كما اتسمت معالجة المؤلف لقضايا الكتاب بالموضوعية فلم يعالج قضايا كتابه من خلال رؤية ذاتية فوقية، بل لجأ إلى ما هو متوفر من دراسات ميدانية اجتماعية مما صدر عن الجامعات السعودية ومراكز وهيئات البحث العلمي في المجتمع ليتخذ منها الشواهد والدلالات التي ترصد الوقائع وتوثق الاستنتاجات التي انتهى إليها المؤلف. إذ لا يكاد يخلو موضوع من الموضوعات المطروحة في هذا الكتاب من دون الإشارة إلى المراجع والدراسات والأبحاث التي وثقت تلك القضايا مما أضفى الصبغة الواقعية على تصور قضايا المجتمع وظواهره. ولعل هذا الجانب من طلائع تلك الجوانب المميزة لهذا العمل مقارنة بالإصدارات المناظرة التي عالجت الموضوع في وقت مبكر كان المجتمع يمر فيه بتغيرات جذرية سريعة وفي وقت لم تكن ظهرت فيه بعد العديد من الدراسات والأبحاث فجاء هذا العمل في وقت مناسب اتسم بميل المجتمع نحو التوازن والاستقرار، بعد مرحلة الطفرة الاقتصادية التي تركت بصماتها على جل الظواهر الاجتماعية، منطلقاً من قاعدة علمية عريضة ليضع تصوراً عن ظواهر المجتمع وقضاياه في مراحل تغيره واستقراره، كل ذلك بأسلوب تميز بسلاسة العرض وعمق الفكرة ودقة الاستنتاجات وواقعية الطرح.

وإن عملاً تضافرت له هذه الخصائص سوف يفرض نفسه ردحاً من الزمن ليكون معيناً لكل من يرغب الوقوف على قصة المجتمع السعودي بأفراده وجماعاته ومؤسساته ونظمه في تفاعل هذه الوحدات مع ثوابت الماضي وتحديات الحاضر وتطلعات المستقبل.

أ. د. عبد الله بن حسين الخليفة

حرر في ٨ / ١ / ١٤١٨ هـ

تعريف بالكتاب
وإجـراءاته المنهجية

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله:

فإنَّ هـذا الكتـاب أُعدّ لتـأصيل قـوالب فكرية ونظرية في علـم الاجتماع ومعرفـة مدى صلتها بالواقع البنائي والثقافي للمجتمع السعودي؛ وهو بذلك يعني محاولة تحليلية تفسيرية لظواهر ومشكلات وقضايا اجتماعية، ورصد جوانب الاستقرار والتغير في المجتمع السعودي، لتأكيد أهمية العلاقة بين النظرية والبحث التطبيقي، وإدراك الطبيعة التفاعلية لهذه العلاقة، فنرى أنه من الخطأ تعميم الافتراضات والتصورات الفكرية وبناء المسلّمات النظرية دون التحقق من صحة هذه الأطر الفكرية في جملتها عن طريق دراسة الواقع لمجتمع البحث.

وصوب هذا الاتجاه كانت الصياغة المنهجية لهذا الكتاب، والذي اتبعنا فيه النظرة الشمولية في دراسة المجتمع (وهي نظرة الإسلام)، والتي تعني بأنَّ الإنسان كائن اجتماعي يتحدد سلوكه ومشكلاته وكل الظواهر الاجتماعية الصادرة منه في ضوء مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والدينية... وغيرها من العوامل، وهي عوامل متداخلة ومتمازجة وعناصر متكاملة، ينبغي النظر إلى تلك العوامل بشمولية متجاوزين التفسيرات الأحادية القاصرة التي وقعت فيها النظريات الوضعية، وأخذت تتصور افتراضات جزئية في تفسير قضايا الإنسان والمجتمع، فنتج من جرّاء ذلك خلل علمي في التفسير كما في التصورات الفرويدية والماركسية والداروينية عن المجتمعات الإنسانية، وظهر كذلك خلل منهجي كبير من جراء الحتمية في التفسيرات الجزئية كما في الافتراضات السياسية والاقتصادية والدينية والبيئية وغيرها من النظريات التي ركزت على جانب واحد في تفسير الظواهر الاجتماعية.

إنَّ دراسة المجتمع السعودي بشمولية ـ كما في هذا الكتاب ـ طرح علمي جديد لقضايا فكرية وظواهر اجتماعية، راجين الله أن يكون كذلك وآملين أن يكون خطوة إلى صياغة منهجية سليمة في بحوث علم الاجتماع بالمجتمع السعودي، باعتبار أنَّ للمجتمع السعودي خصوصيته الثقافية، ويتباين مع كثير من المجتمعات المعاصرة، بفعل العامل العقائدي (الإسلامي) الذي له

اعتبار قوي – ولله الحمد– في سياسة المجتمع ابتداء من صياغة نظام الحكم ونهاية بالبرامج الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ولذلك كانت مهمتنا الرئيسة في هذا الكتاب رصد العلاقة الجدلية القائمة بين العوامل الفعَّالة في المجتمع وبين الإنسان السعودي.

والنظرة الشمولية للمجتمع ككل – كما في هذه الدراسة – تساهم بإبراز مشكلات وقضايا الفرد والمجتمع، من خلال البحث والدراسة لجميع أنساق البناء الاجتماعي، وقد اعتمدنا بشكل كبير لتحقيق ذلك على منهج تحليل المضمون لنتائج كثير من الدراسات الاجتماعية التطبيقية التي أجريت في المجتمع السعودي في فترات زمنية مختلفة، والتي تعد نتائجها صورة وانعكاسًا للحياة الاجتماعية، وسجلاً للتجربة الاجتماعية، وتجسيداً للمعتقدات والقيم والأهداف، وحصراً لمشكلات وقضايا واقعية، ومعرفة موقف المجتمع المؤيد لها أو المعارض أو المحايد.

ولعل هذه الصياغة المنهجية التي اتبعناها في هذا الكتاب، والتي ساهمت في إيضاح ظواهر وسلوكيات تصدر من الفرد السعودي، وإبراز قضايا ومشكلات تواجه المجتمع السعودي، تساعد في عملية التربية الوطنية للشباب؛ لأن فهم الأفراد لواقع مجتمعهم، ومنحهم فرصة الحوار في قضاياهم ومشكلاتهم الاجتماعية يعد تنمية للشعور الوطني، وتلقيناً للثقافة الدينية والاجتماعية والسياسية التي يعيش في ظلها المواطن، وهذا مما يساعد على تكيّف الفرد السعودي مع البناء المعياري للمجتمع وتدريبه على الامتثال للقيم والمعايير ولنظام الحكم، وتنمية هويته السعودية الإسلامية، وزيادة وعيه الاجتماعي والسياسي؛ لأننا نرى في موضوعات هذا الكتاب فرصة للحوار العلمي بين الأساتذة والطلاب، مما يساهم في التربية الوطنية للنشء، وتكوين الاتجاهات الرشيدة لديهم، فالحوار العلمي في بيئة مدرسية وتحت إشراف تربوي يقضي على كثير من مظاهر التخلف الاجتماعي والسياسي، ويمنح فرصة لنمو الهوية الوطنية والشعور بالانتماء للمجتمع، ويحدُ كثيرًا من بروز النزعة الإقليمية أو الطائفية أو العقائدية، ويحدُّ أيضًا من استفحال الهوة بين الأنظمة الاجتماعية والجيل الجديد.

اللهم إني أسألك علمًا نافعًا، ورزقًا طيبًا، وعملاً متقبلاً، والله الموفق.

د. محمد بن إبراهيم السيف

محتويات الكتاب

الفصل الثاني: النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي:

الفصل الثالث: النسق القرابي في المجتمع السعودي:

الفصل الخامس: النسق الثقافي في المجتمع السعودي:

الفصل السادس: النسق التربوي في المجتمع السعودي:

الفصل الثامن: نسق المجتمع المحلي في المجتمع السعودي:

الفصل التاسع: النسق الترويحي في المجتمع السعودي:

الفصل العاشر: النسق الديني في المجتمع السعودي:

المقدمة في دراسة المجتمع السعودي

أولاً : تعريف علم الاجتماع :

لكل علم من العلوم المختلفة سواء كانت شرعية أو إنسانية أو طبيعية نواة رئيسة يتخذها الباحث العلمي المتخصص في ذلك العلم وحدة رئيسة لبحثه، ويعدها نقطة ارتكاز في عملية جمع البيانات، كما يُعدّها نقطة انطلاق في عملية التحليل والتفسير للظاهرة محل الدراسة، فمثلاً يُعد علم الاقتصاد «السلعة والقيمة» نواة رئيسة في دراسة الظواهر الاقتصادية، ويركز علم النفس على «الفرد» في تفسير كثير من الظواهر النفسية، وتتخذ العلوم السياسية من اتخاذ القرار ونظام الحكم وحدة رئيسة للبحوث السياسية، ويضع المهتمون بالتاريخ «الحدث في العصور السابقة» وحدة رئيسة للدراسات التاريخية، وترتكز نظرة العلوم الشرعية في تفسير كثير من الأشياء على القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وتعتمد الكيمياء في أبحاثها على تحليل العنصر والأجزاء، والفيزياء على تحليل المادة، ويهتم علم الطب بدراسة الخلية...، وهكذا في بقية العلوم الأخرى، بحيث يكون لكل تخصص علمي نقطة انطلاق في البحث، فالنشاط العلمي يتطلب من الباحث الذي يقوم بمراقبة ودراسة ظواهر علمه أن يعرف منذ البداية ماهي النواة الرئيسة لمجال بحثه وتخصصه حتى يعرف حدود عمله، حيث أن المعرفة بحدود العلم تجعل الباحث يدرك بقوة مشكلة البحث ويحدد بالضبط البيانات المطلوبة عن موضوع دراسته مما يسهل إصابته لكبد الحقيقة في عملية التحليل والتفسير، أمّا عدم المعرفة بحدود العلم الذي ينتمي إليه الباحث فيترتب عليه عدم إدراك لمشكلة البحث، وعشوائية في جمع البيانات، وعشوائية في التحليل، وعدم إقناع الآخرين علمياً بعملية التفسير؛ وبسبب ذلك سيحدث تعدٍّ على قوانين ونظريات وافتراضات العلوم والتخصصات الأخرى التي لم يستوعبها الباحث ولم يفهم علاقتها بعلمه ومشكلات بحثه.

أمَّا عن علم الاجتماع فإنه يتخذ من الظاهرة الاجتماعية التي تنشأ من العلاقة المستمرة بين شخصين فأكثر نواة رئيسة لدراسة المجتمع الإنساني، فالظاهرة الاجتماعية هي مجال البحث في علم الاجتماع، وهي تحدث في المجتمع من علاقة وتفاعل الشخص المستمر مع آخرين يشغلون مراكز ومكانات متشابهة أو متباينة (أعلى أو أدنى) ويقومون بأدوار متجانسة أو مختلفة، وبذلك تكون الظاهرة الاجتماعية ناتجة من أثر العلاقات الاجتماعية الدائمة والمستمرة، وهي متكررة ومتنوعة، وهي تتأثر سلبًا وإيجابًا بالمتغيّرات المستجدة من داخل المجتمع أو خارجه، ممايترتب على ذلك تنوع الظواهر الاجتماعية وتداخلها وتأثرها ببعضها البعض، فالعلاقة الاجتماعية مع الأبناء والأولاد والأقارب ظواهر اجتماعية أسرية وعائلية وقرابية، والعلاقة مع الأساتذة والطلاب ظواهر اجتماعية تربوية، والعلاقة مع الشركات والمؤسسات الاقتصادية ظواهر اجتماعية اقتصادية، والمشاركة في اتخاذ القرار أو التأثر ببعض القرارات السياسية ظواهر اجتماعية سياسية، والعلاقة بمؤسسات دينية وخيرية ظواهر اجتماعية دينية، وعلاقة العسكريين ببعضهم البعض ظواهر اجتماعية عسكرية، والعلاقة مع الرؤساء والمرؤوسين في المؤسسات التنظيمية ظواهر اجتماعية تنظيمية، وعلاقة المنحرفين والمجرمين بعضهم ببعض ظواهر اجتماعية منحرفة أو إجرامية، وعلاقات الجيرة ظواهر اجتماعية محلية، وتأثر علاقات الأفراد بعوامل بيئيّة ينجم عنها ظواهر اجتماعية بيئيّة، وتأثر علاقات الأفراد بقيم وأعراف ثقافية تعد ظواهر اجتماعية متعلقة بالضبط الاجتماعي، وعلاقة الفرد بالآخرين أثناء أوقات الفراغ تعتبر ظواهر اجتماعية ترويحية.

وعندما تدوم هذه العلاقات وتستمر هذه الظواهر الاجتماعية المتنوعة والمتكررة يتكون في المجتمع ما يسمى بالأنساق الاجتماعية، والتي هي عبارة عن ظواهر اجتماعية متجانسة متشابهة. فيتكون مثلاً النسق القرابي من الظواهر الأسرية والعائلية، والنسق الاقتصادي من الظواهر الاجتماعية الاقتصادية، والنسق التربوي

من الظواهر الاجتماعية التربوية، والنسق السياسي من الظواهر الاجتماعية السياسية، والنسق الترويحي من الظواهر الاجتماعية الترويحية، ونسق المجتمع المحلي من الظواهر الاجتماعية المحلية، ونسق الضبط الاجتماعي من القيم والمعايير، والنسق البيئي من الظواهر الاجتماعية البيئية، والنسق العسكري من الظواهر الإجتماعية العسكرية، والنسق الديني من الظواهر الاجتماعية الدينية... وهكذا، ومجمل هذه الأنساق يطلق عليه في علم الاجتماع البناء الاجتماعي. وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول أن الظاهرة الاجتماعية هي النواة الرئيسة المكونة للنسق الاجتماعي، والأنساق الاجتماعية مجتمعة يتكون منها البناء الاجتماعي، ومعنى هذا أن الأنساق الاجتماعية متداخلة في ظل البناء الاجتماعي، وهي تؤثر ببعضها البعض مما يجعل الظواهر الاجتماعية في المجتمع مترابطة ويتأثر بعضها بالبعض الآخر، وبذلك لايمكن تفسير الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن الظواهر الاجتماعية في الأنساق الأخرى، فينبغي عند تفسير أي ظاهرة اجتماعية في أي نسق من الأنساق الاجتماعية أن نربطها بالبناء الاجتماعي ككل؛ أي بجميع الأنساق الأخرى.

فعلى الباحث في علم الاجتماع أن يدرس البناء الاجتماعي الذي نشأت فيه الظاهرة دراسة كليّة ومتكاملة، فيدرس أنساق المجتمع جميعها كالنسق البيئي والنسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق العائلي أو القرابي ونسق الضبط الاجتماعي والنسق الديني وغيرها، لكي يعرف الباحث مدى التساند والتكامل بين مكونات البناء الاجتماعي للمحافظة على استقرار وتوازن المجتمع، ويكشف ويعرف مكونات ووظائف كل نسق بالنسبة لمجتمع البحث، ليحدد حالات الاستقرار والصراع في البناء الاجتماعي المؤثرة في الظاهرة الاجتماعية حتى يصل إلى تفسير علمي مقنع للظاهرة محلّ الدراسة.

وعلى ضوء ماذكرنا عن النواة الرئيسة في دراسة علم الاجتماع ووجودها داخل النسق الاجتماعي وفي ظل البناء الاجتماعي يمكن أن نصل إلى تعريف لعلم الاجتماع

فنقول : «إنه العلم الذي يركز على دراسة الظاهرة الاجتماعية الناتجة عن علاقة مستمرة ودائمة بين شخصين فأكثر يشغلون مراكز ومكانات متجانسة أو متباينة، ويقومون بأدوار متشابهة أو مختلفة، وذلك من أجل رصد جوانب الاستقرار والتغيّر في العلاقات الاجتماعية بالمجتمع، ومعرفة ارتباطها بالظواهر والمشكلات الاجتماعية، واقتراح الحلول المناسبة»، ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نحدد أهم أهداف علم الاجتماع عند دراسته للظواهر الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية، وهي كما يأتي :

١- رصد السلوك الاجتماعي في المجتمع لدعم ماهو ايجابي ومعالجة ماهو سلبي.

٢- تشخيص المشكلات الاجتماعية واقتراح التوصيات والحلول الملائمة.

٣- معرفة جوانب الاستقرار والتغير في المجتمع من أجل التحكم في مسار الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيًا : النظرية الاجتماعية :

لقد تناول الباحثون في دراسة المجتمعات الإنسانية عدة اتجاهات نظرية، يعد كل اتجاه منها مدخلاً لدراسة الثقافة والبناء الاجتماعي، ولها الأثر البين في توجيه الباحثين إلى دراسة الظواهر الاجتماعية فضلاً عن أنها توجه إلى تفسير نتائج الدراسة الميدانية.

ولايوجد تحديد معنى موحد للنظرية في علم الاجتماع، ويوجد معان متعددة، إلاّ أنه يمكن ذكر معنيين شائعين لهما، وهما :

(أ) أن النظرية صياغة صريحة لعلاقات تصورية بين مجموعة من المتغيرات (أو المفاهيم)، يتم في ضوئها تفسير فئة من الاطرادات التي يمكن تحديدها تحديداً تجريبياً، فالنظريّة بهذا المعنى نسق منظم من القضايا تشبه القانون العلمي، وهي تتناول أيًا من جوانب المجتمع أو الحياة الاجتماعية ويطلق على هذا النسق المنظم من القضايا والمبادئ التفسيرية مصطلح «نظرية» (حكمت العرابي ١٤١١: ٦).

والنظريّة في هذا المعنى إطار تفسيري للتعميمات التجريبية عن ظواهر المجتمع وهي تشمل: مفهومات أو متغيرات + علاقات تصورية (اطرادات بين ظواهر اجتماعية) + تعميمات(*) تجريبية (افتراضات) تشير إلى هذه الاطرادات.

فمثلاً عندما يدرس الباحثون العلاقة بين الأسرة والتحضر ويفترضون «أن التحضر يحدث انعزال الأسرة عن المجتمع ويحد من علاقاتها الاجتماعية» وعندما يثبت صدق هذا الافتراض (التعميم التجريبي) في عدة مجتمعات إنسانية نصل إلى نتيجة عامة وهي: «كلما زاد تحضر المجتمع انخفضت العلاقات الاجتماعية للأسرة»، هذه النتيجة العامة تعبر عن افتراضات (تعميمات تجريبية) متعددة أُثبتت في مجتمعات متفرقة وأزمنة متفرقة، وهذه النتيجة يمكن أن تكون نظريّة لأن صياغتها احتوت على :

- **مفهومات أو متغيرات**: المفهوم هو الصفة العامة وهو في المثال السابق التحضر والعلاقات الاجتماعية، وعندما يتحول المفهوم إلى مستويات ودرجات يصبح المفهوم متغيراً كازدياد التحضر وانخفاض العلاقات الاجتماعية.

- **علاقات تصورية**: أي أن الصياغة توحي بأن هناك علاقة تصورية بين المفهومات والمتغيّرات (وفي المثال السابق يفهم أن هناك علاقة بين التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة).

- **اطرادات بين ظواهر اجتماعية**: معنى الاطراد هو: انتظام حدوث العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر (وفي المثال السابق انخفاض العلاقات الاجتماعية للأسرة بزيادة التحضر للمجتمع).

- **تعميمات (افتراضات) تجريبية**: بمعنى أن الاطرادات بين الظواهر وانتظام حدوث العلاقة بينهاحقائق واقعية ثبت صدقها في دراسات وبحوث ميدانية من أكثر من باحث في مجتمعات وأزمنة متفرقة ومختلفة (وفي المثال السابق يكون التعميم أو الفرض

(*) التعميم التجريبي: هو افتراض يرتبط صدقه في حدود المجال الزمني والمكاني للدراسة الميدانية ويعتمد على حقائق واقعية، بينما تعبر النظرية عن قفزة تصورية لا تتقيد بالزمان ولا بالمكان.

التجريبي الذي أثبت من عدة باحثين هو أن التحضر يحدث انعزالاً في العلاقات الاجتماعية للأسرة).

(ب) المفهوم الثاني يرى بأن النظرية مدرسة فكرية في علم الاجتماع وتعني النظرية في هذا المعنى مجموعة من القواعد والمبادئ الاجرائية التي تحدد سياسة الباحث في علم الاجتماع ومسلكه في دراسة ظواهر المجتمع، وذلك أن الباحث في علم الاجتماع قد تكون له نظرة عامة تحوي مجموعة من التوجيهات النظرية والمبادئ المنهجية التي توجه سيره في دراسته، والتي يحرص على اتباعها في هذه الدراسات، ويحض غيره من الباحثين على مراعاتها في تناولهم للظواهر الاجتماعية بالوصف والتفسير، وتعد النظرية بما تحويه من اتجاهات نظرية، وقواعد منهجية بمثابة الإطار المرجعي الذي يلجأ إليه الباحث في دراسته ليوجه مسلك هذه الدراسة، وليحدد فروضه الأساسية، ويعيِّن الموضوعات والمجالات التي يتناولها، ويعينه في وصف وتفسير الظواهر موضع دراسته، لذلك من الممكن أن نجد نوعاً من التماثل الفكري والمتشابه في القواعد النظرية والمنهجية للبحث الاجتماعي بين مجموعة من الباحثين في علم الاجتماع، فندرج هؤلاء في مدرسة فكرية واحدة. ومن أمثلة هذه المدارس الفكرية: المدرسة الوظيفية والمدرسة الجدلية الصراعية والمدرسة السلوكية وغيرها (حكمت العرابي ١٤١١: ٧-٩). وهذا يعني أن وحدة النسق الفكري هي أساس تماثل النظرية، وهذا النسق ينبغي أن يحوي ما يأتي:

١- قضايا رئيسة : وهي مجموعة من المفهومات تعبر عن قضايا تجريبية وصفية تستهدف تقرير علاقة بين المتغيّرات، أو قضايا نظرية تفسيرية للظواهر المتكررة والمنتظمة، وتتضمن القضايا أبعاداً عن طبيعة المجتمع وعناصر المجتمع والعلاقات بين هذه العناصر وعوامل استقرار المجتمع وتغيره.

٢- الجوانب المنهجية : وهي طرق البحث التي أدت إلى التوصل إلى القضايا التي

تحويها النظرية. وهذه الطرق قد تكون تجريبية (أدوات البحث) أو قد تكون عقلية كما تتمثل في مجموعة من العمليات الذهنية والتصورية كالاستنباط والتعميم (محمد عارف: ١٩٨١:٢٧٨).

ثالثاً : التوازن والتغير الاجتماعي في نظرية علم الاجتماع :

في هذا العرض الموجز سوف نقتصر على إبراز أهم المدارس الاجتماعية وأكثرها نفوذاً وامتداداً وتأثيراً على الباحثين والمتخصصين في الدراسات الاجتماعية، وهما النظرية الصراعية الجدلية والنظرية البنائية الوظيفية.

فقد أصبح التصنيف الشائع (كما ذكر محمد امزيان: ١٤٠١:١١٨) هو تقسيم النظريات الاجتماعية إلى نموذجين: نموذج التغير والصراع ويمثله أغلب علماء الاجتماع في المعسكر الاشتراكي، ونموذج التوازن ويمثله أغلب علماء الاجتماع في المعسكر الرأسمالي، ولكل من النموذجين أنصار وأتباع من الباحثين من مختلف الأجيال، يحدد النموذج سياستهم ومنهجهم ومسلكهم في دراسة الظواهر الاجتماعية، مما أحدث فلسفتين متناقضتين لكل منهما رؤيا خاصة للإنسان والمجتمع والقيم والمثل والوسائل والغايات، وكل منهما يعبر عن هذه الأهداف تعبيراً مناقضاً للأخرى، حسب المنطلقات والخلفيات التي يحملها المجتمع الرأسمالي المحافظ الذي يهدف إلى إيجاد التوازن، والمجتمع الاشتراكي الثوري الذي يهدف إلى التغيير، ولذلك كان من المنطقي أن تقف النظرية الماركسية (الصراعية) - كما يقول بوتومور - على خط النقيض لكل النقاط الرئيسة في النظرية الوظيفية التي سادت العلوم الاجتماعية والأنثربولوجيا خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية، والتي ظهر يوماً بعد يوم عدم كفايتها، فحين تؤكد النظرية الوظيفية على التجانس الاجتماعي؛ تؤكد النظرية الصراعية على الصراع الاجتماعي، وتوجه النظرية الوظيفية الاهتمام إلى ثبات ودوام الأنماط الاجتماعية، في حين نجد للصراعية نظرتها الراديكالية والبناء المتغير للمجتمع، وحين تركز الوظيفية على

نظم الحياة الاجتماعية من خلال قيم وأنماط عامة، تركز النظرية الصراعية على اختلاف المصالح والقيم داخل كل مجتمع على دور القوة عبر فترة زمنية أطول أو أقصر في فرض واستمرار نظام اجتماعي معين (محمد امزيان : ١٤٠١:١١٨-١١٩).

وعلى هذا الأساس نعرض بشكل مختصر أهم التصورات للنظرية البنائية الوظيفية والنظرية الصراعية الجدلية عن طبيعة المجتمع من ناحية توازنه أو تغيره على النحو الآتي :

(أ) النظرية البنائية الوظيفية :

يحوي النموذج التصوري للنظرية الوظيفية البنائية (كما ذكر محمد عارف : ١٤٠٦:٧٢-٧٣) المصادر التالية :

١- النظرة إلى المجتمع نظرة كلية باعتباره نسقاً يحوي مجموعة من الأجزاء المترابطة.

٢- تبادل التأثير بين العوامل الاجتماعية بعضها في البعض الآخر.

٣- الأنساق الاجتماعية تخضع دائماً لحالة من التوازن الدينامي، يعني قيام الاستجابات التلاؤمية للتغير الخارجي بحيث تسعى هذه الاستجابات إلى الإقلال إلى أقصى حد من مقدار التغير في نطاق النسق، ولهذا يتجه النسق نحو الاستقرار والقدرة على الاستمرار التي تعززها آليات التلاؤم والضبط الاجتماعي، ويعني هذا أن الخلل الوظيفي والتوترات والانحرافات يمكن أن تقوم داخل النسق الاجتماعي وأن يستمر وجودها فترة طويلة، ولكن تحل نفسها بنفسها، بحيث يكون من المتعذر الوصول إلى التوازن الكامل أو التكامل التام، غير أن هذا التوازن والتكامل هو في الأصل الذي يسعى النسق في مسلكه أن يصل إليهما.

٤- يحدث التغير بصفة عامة بصورة تدريجية تلاؤمية، أكثر مما يحدث بصورة ثورية مفاجئة. أما التغيرات التي تبدو خطيرة واضحة فإنها تؤثر أكثر مما تؤثر في البناءات الاجتماعية الشاملة، بينما لاتصيب هذه التغيرات العناصر الأساسية للأنساق الاجتماعية بتغير يذكر.

٥- للتغيير ثلاثة مصادر رئيسة هي :

- تلاؤم النسق مع التغير الخارجي.
- النمو الناشئ عن التفاوت البنائي والتباين الوظيفي (بمعنى تلاؤم النسق مع التغير في أحد الأنساق بالمجتمع).
- التجديد والابداع من جانب الأفراد أو الجماعات في المجتمع.

٦- الاتفاق العام على القيم، أكثر العوامل أهمية في إيجاد التكامل والاستقرار الاجتماعي.

(ب) النظرية الجدلية الصراعية :

النموذج التصوري للنظرية الجدلية الصراعية يناقض التصورات السابقة للنظرية البنائية الوظيفية ولاينظر إلى المجتمع في حالة التوازن، بل يتصوره (كما ذكر محمد عارف : ١٤٠٦: ٨٧) في ضوء المصادر الآتية:

١- التصور الجدلي: يتصور المجتمع في حالة صراع ولايقر حالة استقرار المجتمع، ويرى أن المجتمع في حركة دائمة من التغير.

٢- الصراع والتغير عنوانان لصيقان بطبيعة المجتمع، فطالما كانت هناك حياة اجتماعية، طالما وجد فيها من الصراعات مايسود جماعاتها وعناصر ثقافتها، والتغير قائم في كل زمان ومكان، وهو لصيق بطبيعة المجتمع، وهو الذي يكشف عن هذه الطبيعة ويظهرها إلى الوجود.

٣- التغير في ظل نظرية الصراع تغير جدلي بمعنى أنه يسير في حركة دائمة التموج من حركة إلى نقيضها (فالاتجاه المحافظ يؤدي إلى الاتجاه الثوري وهذا يؤدي إلى الاتجاه المحافظ مرة أخرى، والسلام يؤدي إلى الحرب، وهذه تؤدي بدورها إلى السلام؛ فالحركة تؤدي إلى نقيضها)، ويظل الصراع بين الحركة ونقيضها مستمراً حتى يحدث التآلف بين كليهما، وهذا التآلف يمكن أن يصبح بدوره خطوة أولى في حركة

جدلية ثلاثية، وهنا يسير الثلاثي الجدلي للتغير في مستوى أعلى من المستوى الأول.

٤- منشأ التغير الجدلي في المجتمع مرده إلى تلك العوامل القائمة في نطاق البناء الاجتماعي بحيث لاينظر إلى البناء الاجتماعي على أنه إطار استاتيكي (ثابت) للتغير، بل على أن هذا البناء نفسه هو مصدر الأشكال الخاصة للتغير الاجتماعي، وهذا التغير وليد لتناقضات وصراعات بين عاملين أو أكثر من العوامل المتعارضة في البناء الاجتماعي، فقد تكون هذه العوامل قيماً، أو أيدلوجيات، أو أدواراً، أو نظماً، أو جماعات، وبهذا يصبح مصدر التغير الاجتماعي تلك العمليات الجدلية التي تعني تتابع البناءات الاجتماعية في ضوء مفهومات الفكرة ونقيضها والتآلف بينها.

ولقد شهدت هذه النظريات اعتراضات ونقداً، فقد أشار كثير من الباحثين إلى أن فكرة النظرية الوظيفية البنائية بأن المجتمع في توازن. وتركيزه على أن الاتفاق العام على القيم يؤدي إلى عملية الاستقرار الاجتماعي وهو تصور مثالي ونزعة محافظة من قبل علماء الاجتماع الرأسماليين لتثبيت الواقع الاجتماعي ضد التغير. ويرى أولئك العلماء أن الفكرة محاولة للحفاظ على الأوضاع القائمة في مجتمعاتهم وتجاهل للصراع القائم في المجتمع من قبل أصحاب الامتيازات رغبة في الحفاظ على هذه الامتيازات والمزيد منها، ومنع الآخرين منها. ويبدو من هذا أنَّ المصادر الرئيسة للنظرية الوظيفية البنائية تخدم أهدافًا أيدلوجية أكثر من خدمة الأهداف العلمية؛ فعلم الاجتماع الموجه بتصورات وظيفية ستكون حصيلته النهائية إعطاء تبرير مشروع لتكريس الأوضاع السائدة والحفاظ على مصالح الطبقة البرجوازية، والحيلولة دون إحداث تغيير جذري يغير من ميزان القوى. ونفس الاتجاه نجده في النموذج الصراعي؛ فقد اعترض كثير من الباحثين على افتراضات النظرية الجدلية التي تركز على فكرة الصراع والتغير في المجتمع، واعتبروا أن هذه وسيلة للدفاع عن بعض النظم السياسية، وأنها نزعات ومذاهب غير علمية، لأنها تخاطب العاطفة أكثر مما تخاطب العقل، وخير مثال على ذلك أن المجتمع الأوربي لم يكن تغيره جدليًا ويتجه نحو الاشتراكية الشيوعية كما تتصور النظرية الصراعية (محمد امزيان : ١٤٠١ : ١٢١).

رابعًا : التوازن والتغير الاجتماعي في الاتجاه الإسلامي(*) :

لقد انقسم علماء الاجتماع في العالم العربي إزاء النظريتين الاجتماعيتين: النظرية البنائية الوظيفية التي تركز على الاستقرار الاجتماعي، ونظرية الصراع التي تركز على ضرورة تغير الوضع السائد، واعتقد هؤلاء الباحثون أنَّ تبني إحدى النظريتين يستوجب بالضرورة استبعاد الأخرى، وهذا الاختيار لانرى مايدعو إليه، فهناك بعض الحالات تستدعي التركيز على التماسك والتفاعل الاجتماعيين، كما أن هناك حالات تستدعي التغير، وكلتا العمليتين تختلفان عن النظريتين السائدتين اختلافاً جوهرياً رغم التطابق في الشكل، فعلم الاجتماع في ضوء الاتجاه الإسلامي حينما يعمل على الحفاظ على النموذج الاجتماعي القائم، لايعمل على تبرير الفساد الاجتماعي والاحتكار وخدمة الأهداف السياسية والمصالح الحزبية لطبقة دون أخرى، وإنما يسعى إلى الحفاظ على النموذج الشرعي أو النمط الاجتماعي الإسلامي الذي يتحدد ليس وفقاً لتصورات الإنسان ونزعاته وأهدافه وإنما وفقاً لأصول الشرعية ومقررات الوحي.

وبالمثل حينما يعمل علم الاجتماع في ضوء الاتجاه الإسلامي على التغيير؛ فإنه لايهدف إلى التغيير بالمفهوم الذي تدعو إليه نظرية الصراع، فالصراع بمفهومه الإسلامي – وهو الذي عرفته المجتمعات الإنسانية في واقعها التاريخي بالفعل – يتجه بالدرجة الأولى إلى القيم أكثر من أن يتجه إلى المكاسب المادية، فالباحث المسلم في علم الاجتماع يهدف إلى التغيير، ولكنه تغيير نحو الأفضل ابتداء من تقويض عقائد الوثنية والشرك ذات النتائج الضارة في جميع المجالات، إلى تقويض النظم الفاسدة والجائرة، إلى تقويض النظم السياسية والاقتصادية عن طريق الدعوة. والتغير بمعناه الإسلامي أوجزه الصحابي ربعي بن عامر في خطابه لقائد الفرس: «إنَّ الله ابتعثنا

(*) نص وتفصيلاً كاملاً لهذا الموضوع انظر إليه في كتاب: محمد امزيان (منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية إصدار الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٤٠١، ص٣٧٦-٣٧٨).

لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها» فالتغير الذي يدعو إليه علم الاجتماع الإسلامي مستمد من التغيير الذي يدعو إليه الإسلام نفسه: تغير الشرك بالتوحيد، والجهل بالعلم، والكسل والبطالة بالعمل، والفقر بالغنى غير البطر، والضعف بالقوة، والأثرة بالتضامن، والفحش بالعفة، إلى غير ذلك من القيم التي نادى بها الإسلام في عملية بناء المجتمع الإنساني.

فعلم الاجتماع الإسلامي يهدف إلى التغيير، والتغيير يعني وجود صراع قائم بين ماهو كائن ومايبنغي أن يكون، فيقع الصراع بين ثقافة وأخرى، وبين نمط اجتماعي وآخر، ولكن عملية الصراع تتوجه إلى الأهداف القيمية أكثر مما تتوجه إلى المكاسب المادية، لذلك يكون الصراع في الأرض صراعاً بين الكفر وبين قيم الإيمان، وهذا الصراع هو الذي تلخصه الآيتان الكريمتان: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (المجادلة: ٢٠ - ٢٢).

خامساً : التغير والتغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي:

إنَّ الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي والتغيير الاجتماعي يتمثل في مدى تدخل الإنسان في عملية التغير، فكلما تدخل الإنسان لإحداث التغير أطلق على هذه العملية تغييراً، وعادة يكون التغيير مخططاً، ويسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يقوم على التحديد الواقعي والمثالي لاحتياجات المجتمع، والتنمية الاجتماعية عملية من عمليات التغيير الاجتماعي المخططة والمبرمجة لإحداث تغيرات في الأنساق التربوية والأسرية والبيئية والتنظيمية والثقافية.

أمَّا التغير الاجتماعي فإنه يحدث تلقائياً نتيجة تأثيرخدمات وبرامج أحدثها الإنسان في واقعه الاجتماعي، وحينئذ يكون تغير الظاهرة بطريقة تلقائية ليس مقصوداً بفعل الإنسان وتدخله لإحداث هذا التغير. وعلى هذا الأساس فإن مصطلح «التغير الاجتماعي» يعبر عن الاتجاه الذي تتبعه الظاهرة الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي في تطورها بطريقة تلقائية، إمَّا بتقهقرها أو تقدمها تبعاً للعوامل التي تتأثر بها داخل أو خارج البناء الاجتماعي. هذه العوامل تكون غير موجهة في إصابة الظاهرة بالقوة أو الضعف أثناء وجودها في الواقع الاجتماعي، فمثلاً ظاهرة الجريمة يزداد معدل ارتكابها في المجتمع بسبب التوسع في استقدام الأيدي العاملة الأجنبية، وظاهرة الجنوح عند الأحداث تزداد بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل، فيلاحظ من ذلك أن ظاهرة الجريمة أو الجنوح تأثرت بعوامل غير موجهة لها، وهذا التحول الذي طرأ على معدلها يعد تغيراً لأنه كان تلقائياً.

إنَّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت في المجتمع السعودي منذ عام (١٣٩٠هـ) تعد برامج مخططة لأنها تركز على التغيير في الجوانب المادية للفرد السعودي، وبنفس الوقت تحاول المحافظة على الجوانب الثقافية والمعنوية للمجتمع، لذلك كان منهجها ومبدؤها يتجليان في استناد أهدافها المادية والاجتماعية إلى المبادئ والقيم الإسلامية والتراث الثقافي للمجتمع السعودي، لذلك فقد قررت سياسة وزارة التخطيط في جميع الخطط التنموية التي نفذت مبدأ رئيساً ثابتاً في برامجها يتمثل في «التزام الدولة وتمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية والحفاظ على التقاليد والقيم الثقافية والأخلاقية المرتبطة بها».

لذلك قامت سياسة المجتمع في فترة التغيير الاجتماعي بدور المحافظ على المعايير الدينية والاجتماعية ونقلها من جيل إلى جيل، وإحاطتها بسياج من الضبط الاجتماعي يمنع العدوان عليها أو الاستخفاف بها أو المناقشة في صلاحيتها، وتشمل المعايير

الاجتماعية عدداً هائلاً من نتائج تفاعل المجتمع في ماضيه وحاضره، فهي تشمل التعاليم الدينية والمعايير الخلقية والقيم الاجتماعية والأعراف والعادات والتقاليد. وتحدد المعايير الاجتماعية علاقة الأفراد بعضهم ببعض، ماهو صحيح أو خطأ، وماهو جائز أو غير جائز، وماهو مباح أو محرم، كالنظر مثلاً لبر الوالدين وصلة الأرحام وقيمة الحجاب والشرف والتضحية والإيثار وقيمة التكافل الاجتماعي واحترام كبار السن، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... إلخ.

وعلى هذا الأساس فإنّ سياسة التخطيط والتغيير الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية قد تدخلت تدخلاً واعياً ومخططاً محاولة لتحقيق التوازن الكافي بين سياسة «النوافذ المفتوحة» على الفكر العالمي المادي بشتى صوره من جهة، وبين سياسة «التنمية الأخلاقية» المرتكزة على حماية وتدعيم القيم الدينية والأخلاقية داخل البناء الاجتماعي للمجتمع السعودي.

والمجتمع السعودي عندما اعتمد في سياسة التغيير على برامج حكومية موجهة تضفي وتثبّت صفة الشرعية على المعايير والقيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع ترسخ العقيدة وتبعد الأفراد من صراع القيم الروحية التي تنقص من قيمة الدين وتقلل من فعاليته في حل المشكلات الاجتماعية، فأصبح الدين الإسلامي محركاً فعالاً لطاقات البشر وضرورة محتمة لتدعيم التقدم المادي.

ولهذا حدث التغير التلقائي في المجتمع في معظم الأحوال من الداخل بسبب صلابة الإطار الثقافي المحلي في مواجهة التيارات الخارجية، ولكن الموضوعية العلمية تقتضي الاعتراف بوجود تأثير على درجة ما من العمق لوسائل الإعلام الأجنبي والاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الأجنبية على الأفكار والآداب الدينية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة، لكنها ليست عميقة إلى الحد الذي يدعو إلى التشاؤم أو الاستسلام. ويبدو أن سياسة المجتمع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات وخصائص معينة خاصة في مصدره واتجاهه وحركته؛ فقد تبين أنّ

أهم خصائص ومظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي تنحصر بالأبعاد التالية:

١- لقد كان مصدر التغير في المجتمع السعودي داخليًا - أي من تفاعل الأفراد داخل البناء الاجتماعي للمجتمع - التحول في مراكزهم ومكاناتهم الاجتماعية، بمعنى أنه يحدث من الآثار غير المباشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الأعضاء داخل النسق الاجتماعي، فمثلاً التغير في قوامة وسلطة رب الأسرة ظهر كنتيجة ارتفاع مركز الزوجة ومركز الأبناء بسبب استقلال الزوجة والأبناء اقتصاديًا عن الآباء، وانخفاض سلطة المدرس في النسق التربوي ظهر نتيجة لتفوق المكانة الاجتماعية والاقتصادية لبعض الطلاب على مكانة مدرسيهم، وهذا النمط من التغير يعرف في الدراسات الاجتماعية بالتغير التفاعلي. ويرى هذا الاتجاه عند دراسته للظواهر الاجتماعية في المجتمع أن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد تكون في حالة تداخل السلوك أكثر منها في حالة من التوازن، ويركز هذا الاتجاه على أن التغير بالفعل الاجتماعي من داخل النسق الاجتماعي وينشأ من تفاعل الأفراد فيما بينهم وذلك بسبب التغير في المراكز والمكانات الاجتماعية للأفراد نتيجة لآثار برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يترتب عليه عملية عدم استقرار الأدوار الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي، والسمة الأساسية لهذا النمط من التغير أنه يحدث في ظل القيم والمعايير الرئيسة في المجتمع، وبدون أن تنتهك الحقوق الرئيسة للأفراد في المجتمع، فمثلاً قد ترتفع مراكز الأبناء وتزداد سلطاتهم في الأسرة، لكن ثقافة المجتمع التي منحتها الدولة صفة الشرعية في برامجها الاجتماعية والتربوية تحد من حدوث عقوق الوالدين والتمرد عليهما.

٢- وقد يكون التغير من داخل البناء الاجتماعي ولكن لايكون تفاعليًا في ظل القيم والمعايير الشرعية، بل قد يكون في بعض الأحيان صراعيًا يقوم على فكرة الصراع وفكرة التعارض بين قوة التحضر وقوة المعايير الثقافية (الدينية والاجتماعية).

ومن أمثلة ذلك صراع الأجيال الذي حدث في المجتمع السعودي من آثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد دعا ارتفاع مراكز الأبناء بسبب استقلالهم المادي عن آبائهم إلى صراع القيم بين الأجيال الشابة والأجيال التقليدية حول السلطة في المنزل الذي ترتب عليه استقلال بالمسكن والابتعاد عن الإقامة مع الوالدين. أو قد تحدث التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة التحرر من القيود التي يفرضها الرجل وعدم الاعتراف بقوامته وقيادته للأسرة بشكل تام.

٣- وفي الوقت ذاته قد يكون الصراع داخليًا بشكل مباشر ولكنه ثقافي، فيكون هناك مواجهة بين ثقافة المجتمع (المعايير الدينية والاجتماعية) وقيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها سياسة المجتمع، فقد تصطدم أهداف البرامج التنموية مع قيم ومعايير اجتماعية رئيسة مرتبطة بقوة ثقافة المجتمع، ومن أمثلة ذلك ما كان من معارضة بعض المجتمعات السعودية في السنوات الأولى لخطط التنمية لبرامج تعليم المرأة خوفًا من تدنيس قيمة الشرف العائلي الذي يتعلق كثيرًا بسمعة وسيرة المرأة، وكذلك عندما وقف بعض المجتمعات السعودية موقفًا سلبيًا في بداية البث التلفزيوني وظنته مخالفًا لقيم دينية واجتماعية.

وغالبًا عندما يكون هناك حتمية للصراع بين قيم المجتمع وقيم التنمية فإن التغير في ضوء افتراضات النظرية الصراعية يسير في اتجاه (جدلي) أي من الحالة إلى نقيضها، ثم تحول نحو التآلف بين الحالة الأولى والثانية، ثم الاتجاه نحو نقيضها (أي التحول من حالة «أ») إلى وضع مناقض وهي (حالة «ب») ثم الوصول إلى وضع التآلف بين الحالتين (أ-ب) ثم التحول إلى وضع معاكس لهما وهو حالة (ب-أ) وهكذا.

فمثلاً ظاهرة السكن مع العائلة بعد الزواج في المجتمع السعودي، طرأ عليها تغير صراعي جدلي، فقد كان الآباء يمنعون استقلال الأبناء في مساكن خاصة بهم بعد زواجهم، باعتبار أن سكن زوجة الابن في البيت الأبوي هو من حقوق الوالدين في الفترة المستقرة السابقة (قبل البدء بتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ١٣٩٠هـ)

(وهذه حالة أ) وفي السنوات الأولى من مرحلة التغيير الاجتماعي حدث النقيض، فأصبح اتجاه الأبناء هو الاستقلال عن مسكن الآباء بعد الزواج باعتبار أن الاستقلال بسكن عن البيت الأبوي من حقوق الابن والزوجة، وغالبًا مايكون شرطاً لإتمام الزواج (وهذه حالة «ب»). وعندما استقر المجتمع نسبيًا وانتهت مرحلة الحضانة الاجتماعية التي تتبع مباشرة بداية فترة التغيير؛ أصبح هناك عودة من أفراد المجتمع نحو مشاركة العائلة بالسكن بعد الزواج، ولكن ليس مماثلة للحالة الأولى (أ) بل إنَّها مزيج بين الحالتين (أ-ب) وهي مثل أن يشترك الأشقاء في بناء مساكن مجاورة للوالدين، أو تصميم منزل للعائلة يتسع لأكثر من أسرة تعيش في استقلال عن الأخرى، أو يعهد بعض الآباء إلى شراء أرض ذات مساحة واسعة ويمنح الأبناء عند زواجهم جزءاً منها لبناء مسكن ليصبح مجاوراً للبيت الأبوي.

ونسوق مثالاً آخر، فقد طرأ على تعليم الفتاة في المجتمع السعودي تغير صراعي جدلي، فكانت بداية المجتمع معارضة لتعليم الفتاة حتى أن التعليم للفتاة يعوق زواجها باعتبارها فتاة متحررة خرجت على القيم الاجتماعية (وهذه حالة «أ»)، تم تحول الأمر نقيضاً لهذه الحالة إلى انفتاح وإقبال متزايد من المجتمع، ودفع بناتهم للحصول على الشهادات العلمية المتقدمة، وأصبح عدم تعليم الفتاة عائقًا لزواجها بسبب عدم قبولها من الذكور الذين يرغبون بزوجات متعلِّمات (وهذه حالة «ب»)، وعندما استقر المجتمع نسبيًا أصبح هناك تآلف بين الحالتين، فأصبح كثير من أفراد المجتمع يرغبون في تعليم الفتاة ولكن إلى مستوى علمي معين، وكذلك توجيهها نحو تخصصات علمية محددة.

وبشكل عام تظهر وتنتشر التغيرات الصراعية الجدلية في البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع السعودي كالنظر مثلاً لموقف أفراد المجتمع من ظاهرة البث التلفزيوني أو موقفهم من زواج الأقارب ومجاورتهم، أو موقفهم من الالتحاق ببعض المهن والوظائف.... وغير ذلك.

٤- ومن ناحية أخرى فإن إضفاء صفة الشرعية والحماية للجوانب الثقافية المعنوية في

سياسة التغيير الاجتماعي أبرزت حقيقة بالغة الأهمية وهي حدوث «هوة ثقافية» بسبب التغير في العناصر المادية للمجتمع وثبات الجوانب الثقافية المعنوية أو تغيرها بنسبة أقل من تغير الجوانب المادية، ومعنى ذلك حدوث تخلُّف ثقافي كلَّما حدث تغير مادي.

وتفسير ذلك أن المجتمع السعودي ممثل في الحكومة عندما اعتمد في سياسة التغيير على مبدأ إضفاء صفة الشرعية والمحافظة على القيم الدينية والمعايير الاجتماعية للمجتمع السعودي، لايمكنه بأي حال من الأحوال فصل النماذج الروحية والأخلاقية المقبولة عن بعض العناصر الثقافية المعنوية الشائعة في المجتمع، كالتقاليد والعادات والاتجاهات الفكرية والمعتقدات الشعبية، فلا يمكن تثبيت عناصر معينة من الثقافة، باعتبار أن الثقافة كل لايتجزأ، والتفاعل والتداخل موجود بين قيمها الدينية والتقاليد والعادات الاجتماعية والمعايير والعرف الاجتماعي.

ولهذا تنشأ «الهوة الثقافية» من جراء بقاء كثير من القيم والمعايير الثقافية بدون تغيير، أو تغيرها ببطء لا يتلاءم مع سرعة تغير الجوانب المادية في المجتمع.

فمثلاً احترام قيمة الوقت في مؤسسات المجتمع الحديثة كتنظيم المستشفيات بالمواعيد وتنظيم مواعيد إقلاع رحلات الطيران، والتحديد بدقة أوقات حضور وانصراف الموظفين في المؤسسات والشركات؛ قد لايتلاءم مع سلوكيات كثير من أفراد المجتمع التي تعودت التعامل مع الوقت بحرية وبدون ضوابط، وهذا مما يعيق تكيف أفراد المجتمع مع برامج التنمية، فنجد الكثيرين يعرضون عن العمل في مؤسسات القطاع الخاص بسبب صعوبة الالتزام بأوقات الدوام، وبعضهم يعزف عن التعامل مع المستشفيات التي تتطلب دقة في المواعيد مع الأطباء فينصرف إلى الطب الشعبي الذي يقبله في كل وقت.

وقد يحدث بسبب الهوة الثقافية في المجتمع تضارب بين الاتجاهات التقليدية والاتجاهات الجديدة، فمثلاً يحصل الجمهور على الخدمة المتميزة في المؤسسات الحكومية حسب مكاناتهم وعلاقاتهم الاجتماعية دون مراعاة لأخلاقيات ومسؤوليات الوظيفة من قِبَل

الموظـفين، كذلك يمكن أن يترتب على ظاهـرة الهوة الثقافية في المجتمع عدم توفر القيم الفنية الحديثة عند الفرد والتي تتلاءم مع الممتلكات المادية كالسيارة والثلاجة أو الفرن، فيكون تعاملـهم مـع هـذه الماديات بطريقة عشوائية وبقيم تقليدية مماثلة لما كانوا يستخدمونه مع الماديات التقليدية السابقة التي تؤدي نفس الغرض وهكذا....

سادسًا : نقطة الصفر في المجتمع السعودي (Zero Point) :

وهي تلك النقطة التي يفترضها الباحث بداية لتغير اجتماعي في المجتمع المعني، أي التي تفصل بين مرحلة سابقة على التغير وبين مرحلة التغير، ومنها أيضًا يبدأ قياس التغيرات الاجتماعية في المجتمعات التي خضعت لعوامل التغير، كاتصال المجتمعات البدائية بالثقافة الغربية في حركات الاستعمار الأوربي، كما فعل (جود فري ومونيكا ويلسون) (G. and M. Wilson) في دراستهما للمجتمغات البدائية في شرق أفريقيا (فؤاد إسماعيل ١٩٨٣:٤٢).

إن افتراض نقطة صفر للمقارنة بين فترة سابقة على التغير وفترة التغير في مجتمع معين تقتضي اتباع طرق منهجية مختلفة في الحالتين، ففي دراسة المجتمع في حالة الاستقرار (أي فيما قبل التغير) يستخدم الباحث المدونات والوثائق التاريخية، ويعتمد على جوانب من الفلوكلور كالأدب الشعبي من قصص وأساطير وأمثال جارية، كما يعتمد على ذاكرة المسنين؛ وفي هذه الحالة تتجه الدراسة نحو ثقافة المجتمع منهجًا وموضوعًا استنادًا إلى أن الثقافة يمكن أن تعيش من خلال المصادر أجيالاً بعد الأجيال التي أنشأتها وصاغتها، أما في دراسة المجتمع في فترة التغير فيعتمد الباحث على الملاحظة والوقائع الإحصائيّة (فؤاد إسماعيل ١٩٨٣:٤٣).

ولكن هل هناك أساس تاريخي يستند إليه الباحث لتحديد نقطة الصفر.. أم أنها نقطة يفترضها الباحث بطريقة اعتبارية أكثر منها موضوعية؟ لقد رأت (لوسي مير)

أنّ نقطة الصفر هي تحول تاريخي يتحدد بدخول عوامل مؤثرة في المجتمع المعني، وتبناها آخرون مثل دويب (Dube) على هذا النحو المذكور فأشار في الدراسة التي أجراها على قرية شاميريت (Shamiret) في الهند إلى اتخاذ عام (١٩٤٨) نقطة الصفر إذ قسمت البلاد إلى جزءين هما الهند وباكستان، أي أن ذلك العام هو حدث تاريخي ابتدأت عنده التغيرات الاجتماعية (فؤاد إسماعيل: ١٩٨٣:٤٤).

وبالمثل جعل كل من (جودفري ومونيكا ولسون) اتصال المجتمعات البدائية في شرقي أفريقيا بالثقافة الأوروبية عند الاستعمار نقطة الصفر التي ابتدأت منها التغيرات في هذه المجتمعات، مما يضفي على نقطة الصفر ثوبًا تاريخيًا يجعلها أساسًا صالحًا للتمييز بين مرحلتين من مراحل الوجود الاجتماعي تتضمنان تعارضًا ثقافيًا واجتماعيًا في رأي جودفري وزوجته.

لذلك رأت (لوسي مير) أنه لدراسة أسباب التغير في مجتمع ما، يجب أن نشخص فورًا نقطة بدئه، الأمر الذي نزع إليه بعض الباحثين الذين درسوا التغير الاجتماعي بعد حدث تاريخي تعرضت له المجتمعات التقليدية بواسطة الاحتكاك بثقافات أرقى، أو عن طريق تنفيذ مشروعات اقتصادية وتعليمية واجتماعية، أو بإدخال اصلاحات إدارية تنظيمية، كما في المجتمعات القروية التي تتأثر بالمدينة والسلطات المركزية في العواصم، وذلك مانراه في دراسات ردفيلد (R. Field) ويانج (Yang) في قرى كوم المكسيكية (Chan-Kom) وتايتو (Taitou) الصينية، أو في دراسات عربية كما عند حامد عمّار في دراسته للتغير الاجتماعي في قرية سلوا بأسوان، أو عند عاطف غيث في دراسته للمجتمع القروي المتغير في قرى هلا وقيطون وكفر الشيخ (فؤاد إسماعيل: ١٩٨٣:٤٥).

ورغم ماتحاوله هذه الدراسات وغيرها من تحديد نقطة بدء تاريخي للتغيرات الثقافية والاجتماعية في هذه المجتمعات، إلا أنها لاتحدد بالدقة بداية محددة لهذه التغيرات، كما أنها لاتفصل فصلاً تامًا بين مرحلتي الوجود الاجتماعية المستقرة

والمتغيرة، وهو مايجعلها نقطة اعتبارية افترضت على طريق التطور الاجتماعي.

ولذا قد يختلف تقدير الحوادث التاريخية من باحث إلى آخر بوصفها عوامل مسؤولة عن أنواع معينة في التغير، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الوقت الذي استجاب فيه المجتمع لهذه العوامل رضاً أو قسراً، ذلك أن مابين وقوع المؤثرات المختلفة ووقوع الاستجابة فترة حضانة اجتماعية، وفيها إما أن يتقبل المجتمع عوامل التغير، وإما أن يلفظها تبعاً لمدى توافقها مع البيئة الداخلية فيه، ولهذا يصعب على الباحث أن يحدد بالضبط البداية التاريخية الفعلية للتغير، وكل مايستطيعه هو أن ينسب التغير الاجتماعي لبدايات أو نهايات عامة لتميز مراحل معينة من التغير بطريقة تقريبية، وتؤكد ريتشاردز (Richards) ذلك بقولها «إنه من الصعب إقامة أساس تاريخي لتحديد نقطة الصفر التي تبدأ منها في قياس تقدير العوامل التي أثرت في المجتمع محل الدراسة» (فؤاد إسماعيل :١٩٨٣:٤٦).

وهكذا فإن نقطة الصفر لايمكن إلا أن تكون بداية اعتبارية حددت بطريقة ذاتية بوصفها علامة مميزة على طريق التطور الاجتماعي في مجتمع ما.

وعندما نحدد نقطة الصفر للمجتمع السعودي بوصفها بداية اعتبارية للتغير الاجتماعي؛ فإننا نتبع مانزع إليه بعض الباحثين أمثال (ردفيلد ويانج) الذين درسوا التغير الاجتماعي بعد أحداث تاريخية تعرضت له المجتمعات التقليدية، يمكن أن يكون هذا الحدث متمثلاً في تنفيذ مشروعات اقتصادية وتعليمية واجتماعية وإصلاحات إدارية وتنظيمية مدخلة.

وبذلك نعد نقطة الصفر للتغير في «المجتمع السعودي» بداية تنفيذ برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عام (١٣٩٠هـ)، وبذلك يكون عام (١٣٩٠هـ) نقطة صفر تفصل بين فترتين متعارضتين وغير متماثلتين، حيث يفصل ذلك التاريخ بين مرحلة سابقة على التغير ومرحلة التغير.

سابعًا : الفترة المستقرة والفترة المتغيرة في المجتمع السعودي :

نقصد بالفترة المستقرة في هذا الكتاب المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع السعودي قبل نقطة الصفر عام (١٣٩٠هـ) أي قبل بداية عملية التغيير الاجتماعي. أما الفترة المتغيرة فنقصد بها المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع بعد نقطة الصفر أثناء مرحلة التغيير الاجتماعي.

ويبدو واضحًا استخدام هذين المفهومين في الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية عند دراسة الباحثين التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية.

فقد أشار (روبرت ردفيلد) إلى أن الفترة السابقة على التغير والتي نطلق عليها في البحث فترة الاستقرار لها خصائص تنطبق على المجتمع المحلي الصغير (Community)، وأن الأشخاص يشعرون بالانتماء الشديد للمجتمع، كما يتميز المجتمع بالصغر (Smallers) إذ يكون المجتمع وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة، كما يتميز المجتمع بالتجانس وهو تشابه نشاط الأفراد على أساس الجنس والطبقات، فضلاً عما يتميز به المجتمع من الاكتفاء الذاتي وهو أن جميع أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي تستغرق كل حياة الفرد والجماعة داخل المجتمع دون حاجة إلى الخارج (محمد غيث: ١٩٦٤:٧).

ويعد (دور كايم) أبرز من أعطى خصائص مميزة لهاتين الفترتين على أساس تقسيم العمل، إذ ذكر أن المجتمع عندما يعتمد على نفسه في الإنتاج، ويتشابه إنتاج الأفراد فيه؛ فإن المجتمع يقوم على التضامن الآلي، وهذا ما تتميز به المجتمعات التقليدية في الفترة المستقرة. وعندما يعتمد المجتمع على المجتمعات الأخرى في الإنتاج ويتميز داخليًا بتقسيم العمل؛ فإنه يقوم على التضامن العضوي، وهذا ما يظهر دائمًا في الفترة المتغيرة عند انتقال المجتمعات من البساطة والتقليد إلى التحضر والتحديث.

وعندما تُذكر «الفترة المستقرة» في هذا الكتاب فإنها تعني المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع منذ توحيد كيان المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ إلى نقطة الصفر عام (١٣٩٠هـ)، وتعبر هذه الفترة عن استقرار في أنساق البناء الاجتماعي وارتباطها بالبيئة والثقافة السائدة.

وحينما تُذكر «الفترة المتغيرة» في هذا الكتاب فإنها تشير إلى المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع السعودي من نقطة الصفر عام (١٣٩٠هـ) (وهي بداية خطط التنمية) إلى هذه الفترة المعاصرة، وتعبر هذه الفترة عن إحداث تغيير مقصود في أنساق البناء الاجتماعي وثقافة المجتمع.

ثامنًا : البناء الثقافي للمجتمع السعودي :

يتحدد البناء الثقافي لكل مجتمع من مجموعة المعايير والقيم والعادات والتقاليد، وفي ضوء البناء الثقافي تتحدد الأهداف الجماعية العليا، وهي أهداف لها مكانتها وتأثيرها الجماعي، كذلك يحدد البناء الثقافي الوسائل وأحسن الطرق لتحقيق هذه الأهداف.

والمجتمعات الإنسانية تتشابه فيما بينها بالأهداف الرئيسة الخاصة بأفرادها بحكم تجانس الغرائز الإنسانية والضروريات المعيشية للأفراد، فيحدد الخالق سبحانه وتعالى بعض الأهداف الرئيسة في المجتمعات الإنسانية: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ (الكهف:٤٦) وقال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ (آل عمران:١٤).

والخالق سبحانه وتعالى عندما ذكر الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للإنسان، حدد الوسائل والطرق الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، حتى يسهل التوافق بين الفرد والمجتمع، ويشعر الفرد بعدالة مايفرضه المجتمع، لذلك فرض الله سبحانه الزواج للحصول على

الأولاد ولتحقيق الإشباع والمتعة الجنسية بطريقة شرعية، كما أمر بالعمل والاختيار المهني الملائم للإمكانات والقدرات لتحقيق الكسب المادي، وحفظ الإسلام لأفراد المجتمع مكاناتهم الاجتماعية كآباء ورؤساء ومرؤوسين وشيوخ وطلبة علم، وشرع من الوسائل والطرق مايسهل على الأفراد الحصول على هذه المكانات والمراكز الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فإن الأبنية الثقافية للمجتمعات الإنسانية (كما ذكر سمير نعيم: ١٩٧٧: ٢٠١) تصوغ صفة المشروعية على أهداف معينة، وعلاوة على ذلك تحدد أساليب معينة مقبولة لتحقيق هذه الأهداف. وفي المجتمع جيد التكامل نجد تكاملاً وتناغماً بين الأهداف والأساليب، فكل من الأهداف والأساليب تجد تقبلاً من الأفراد ككل، كما أنها تكون ميسورة لهم جميعاً. ويحدث اللاتكامل في المجتمع عندما يكون هناك تأكيد على أحد الجانبين بدرجة لاتتناسب مع التأكيد على الجانب الآخر، وهذا مايحدث في كثير من المجتمعات الإنسانية عندما يؤكدون على أهداف معينة مثل النجاح الفردي وجمع النقود والارتقاء بالسلم الاجتماعي دون التأكيد المماثل على الأساليب التنظيمية لتحقيق هذه الأهداف، فأساليب تحقيق هذه الأهداف غير متاحة للجميع في بعض المجتمعات، وقد قدم العالم (روبرت ميرتون) في نظريته «الأنومي - الاغتراب» تصنيفاً لأنماط استجابات الأفراد أو تكيفهم لذلك التفاوت أو الانفصام بين الأهداف المرغوبة والمحددة ثقافياً (أي النجاح) وبين الأساليب المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، وقرر أن هناك خمسة أنماط لتكيف الأفراد في المجتمع، أول هذه الأنماط وظيفي (امتثالي) يساعد على بقاء النسق الاجتماعي، والأربعة الآخرون ضارون وظيفياً تهدد بقاء النسق الاجتماعي، وهذه الأنماط الخمسة (كما ذكر سمير نعيم: ١٩٧٧ : ٢٠١ ـ ٢٠٥) هي :

أولاً : نمط الامتثال :

ويحدث هذا النمط من التكيف حين يتقبل الأفراد في المجتمع الأهداف الثقافية ويمتثلون لها، وفي نفس الوقت يتقبلون الأساليب التي يحددها النظام الاجتماعي بوصفها أساليب مشروعة لتحقيق هذه الأهداف.

ثانيًا : نمط الابتداع :

ويعني أن هناك في المجتمع من يتقبل الأهداف التي تؤكد عليها ثقافة المجتمع، ولكنه يجد أن فرصة تحقيق هذه الأهداف مؤصدة أمامه؛ لأن توزيع هذه الفرص غير متكافئة، وفي هذه الحالة يرفض الأساليب المشروعة لتحقيق الهدف (وهو النجاح) ويبتدع وسائل غير مشروعة.

ثالثًا : نمط الطقوسية :

يتمثل هذا النمط من التكيف في التخلي عن الأهداف الثقافية للنجاح الفردي وتحقيق الثروة وصعود السلم الاجتماعي، وفي نفس الوقت يظل الفرد ملتزمًا بطريقة شبه قهرية بالأساليب المشروعة لتحقيق الأهداف على الرغم من أنها لاتحقق له شيئًا يذكر.

رابعًا : الانسحابية :

الفرد الذي يلجأ إلى هذا النمط الانسحابي يعيش في المجتمع، ولكنه لايكون جزءًا منه، بمعنى أنه لايشارك في الاتفاق الجماعي على القيم المجتمعية، والانسحابي يتخلى عن كل الأهداف والأساليب التي يحددها النسق، وهذا النوع من الأفراد لايقبلون الأساليب الإبداعية (أي غير المشروعة) لتحقيق الأهداف، وفي نفس الوقت لاتتاح لهم فرصة استخدام الأساليب المشروعة لتحقيقها، ولايكون أمامهم سوى أن ينسحبوا من المجتمع إلى عالمهم الخاص.

خامسًا : نمط التمرد :

إذا كان النمط السابق (الانسحاب) يتسم برفض الأهداف والأساليب رفضًا سلبيًا والهروب من المجتمع، فإن هذا النمط يتسم بالرفض الايجابي والسعي إلى استبدال البناء الاجتماعي القائم ببناء آخر يضم معايير ثقافية مختلفة للنجاح وفرصًا أخرى لتحقيقه.

ويمكننا أن نستدل على واقعية هذه الافتراضات النظرية السابقة وعلاقتها بالبناء الثقافي من مجموعة تفسير للأفعال الاجتماعية التي تحدث في مختلف أنساق البناء الاجتماعي للمجتمع السعودي، فالفهم التفسيري هو الخطوة الرئيسة نحو التوصل إلى علاقات سببية بين الأشياء.

وبفحص مواقف الأفراد في المجتمع السعودي من بعض الأهداف والوسائل التي حددتها ثقافة المجتمع، نجد أن هناك أنماطاً من التكيف المغترب في النسق الاجتماعي، وسوف نبرز هذا الجانب في بناء وثقافة المجتمع للتعرف على أنماط التوافق مع المواقف، ومظاهر السلوك المغترب، بالنسبة للاستجابات المتعلقة بالامتثال والابتداع والانسحاب والطقوسية والتمرد داخل أنساق المجتمع، وهي كما يأتي :

١- النسق العائلي :

تؤكد ثقافة المجتمع السعودي على ضرورة الاشباع الجنسي بطريقة شرعية تحت ضوابط ثقافية معينة يشرف عليها النسق العائلي، وقررت ثقافة المجتمع وسيلة تنظيمية رئيسة لتحقيق هذا الهدف وهو «الزواج»، وبتحليل مواقف وسلوك الأفراد في المجتمع نحو اتخاذ الزواج كوسيلة لتحقيق المتعة الجنسية الشرعية، يتبين أن المجتمع يؤكد على ضرورة تحقيق الهدف «شرعية الإشباع الجنسي» دون تأكيد مماثل على الأسلوب المقبول شرعًا وهو «الزواج». فأسلوب الزواج الذي يحقق هذا الهدف غير متاح لبعض فئات المجتمع، حيث فرضت ثقافة المجتمع قيوداً على إتيان الزواج بيسر وسهولة، كالمغالاة في المهور، أو شرط السكن المستقل عن العائلة، أو المبالغة بالخصائص الجسمية والأخلاقية للزوج، وهذا يترتب عليه إعاقة لرغبة كل من الذكر والأنثى في الارتباط، وبالتالي تأخير في عملية الاشباع الجنسي، فينتج من جراء ذلك عدة استجابات سلوكية مغتربة (منحرفة) في المجتمع السعودي، يمكن تصنيفها على النحو الآتي :

(أ) **الابتداع** : تجد فئة من الناس تقبل أهداف الزواج والتي من أهمها الرغبة في الإشباع الجنسي، ولكنها تجد الفرصة غير متاحة أمامها بسبب معوقات الزواج

المادية والثقافية التي فرضها المجتمع على أبنائه، وفي هذه الحالة ترفض هذه الفئة الأسلوب المشروع «وهو الزواج» لتحقيق هدف الإشباع الجنسي، ويبتدع الأفراد أساليب غير مشروعة لتحقيق هذا الهدف كالزنا والصداقة غير الشرعية بين الذكور والإناث واللواط.

(ب) **الطقوسية** : ففي هذا النمط قد تجبر ثقافة المجتمع بعض الأفراد (ذكور وإناث) على الزواج، ولكن تحقيق النجاح والهدف بدرجة منخفضة لاتمكنه من الوصول إلى الإشباع الجنسي المطلوب، لكن في نفس الوقت يظل الفرد ملتزماً بطريقة شبه قهرية بهذا الأسلوب المشروع وهو (الزواج) لتحقيق هذا الهدف، على الرغم من أنه لايحقق له شيئاً يذكر، ويشيع هذا النمط عند بعض فئات المجتمع التي أجبرتهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وسماتهم الجسمية والخلقية على الزواج دون توفر الشروط المطلوبة في خصائص الزوج، فينتج من ذلك حالة طقوسية وهي الالتزام بالزواج بطريقة قهرية دون أن يحقق له الزواج الإشباع الجنسي المطلوب، لذلك قد يشيع عند هؤلاء الطقوسيين البرود العاطفي والجنسي أو الخيانة الزوجية.

(جـ) **الانسحاب** : وفي هذا النمط قد يلجأ بعض الأفراد (ذكور وإناث) إلى الانسحاب والإعراض عن الزواج بسبب ثقافة المجتمع التي لاتتيح له فرصة الحصول على الزواج كوسيلة لتحقيق المتعة والإشباع الجنسي المشروع، فنجد بعض الذكور يعزفون عن الزواج بسبب المعوقات الاقتصادية والثقافية، كغلاء المهور وصعوبة توفير السكن، وصعوبة الاختيار، ولايكون أمامهم سوى الإعراض عن الزواج وتأجيله إلى أن تسنح الفرصة المناسبة.

(د) **التمرد** : وفي هذا النمط قد يلجأ بعض الأفراد – بسبب معوقات الزواج التي فرضتها ثقافة المجتمع – إلى رفض الوسيلة وهي (الزواج) وكذلك رفض الهدف من الزواج وهو الإشباع الجنسي بطريقة شرعية، واستبدالها بوسائل وأهداف تمردية، أو بمعنى آخر استبدال البناء الاجتماعي القائم ببناء آخر يضم معايير ثقافية مختلفة

للإشباع الجنسي وفرصاً أخرى لتحقيقه مثل الانضمام لجماعات وعصابات لممارسة اللواط والشذوذ الجنسي أو ارتكاب أفعال اغتصاب للإناث وهتك عرض الذكور.

٢- النسق الترويحي :

الترويح هو ذلك النشاط الحر الذي يقوم به الفرد أو الجماعة بدافع من رغبتهم في السرور، وهو النشاط الخالي من المسؤوليات الشخصية والاجتماعية، وقد أكدت ثقافة المجتمع السعودي من خلال الأنظمة والمؤسسات الرسمية على أهمية أنشطة الفراغ والترويح لأفراد المجتمع، وممارستها في حرية وطلاقة في ضوء التقاليد والقيم الاجتماعية والدينية، وأنشأت لتحقيق هذا الهدف عدداً من الهيئات والمؤسسات الشبابية ومن أهمها الأندية الرياضية، إلا أنه من الملاحظ أن الأسرة في المجتمع تعرض عن تشجيع أبنائها على الالتحاق بهذه الأندية الرياضية، بسبب ثقافة المجتمع التي تنظر إلى الأندية بأنها أماكن لهو يخلو فيها الانضباط الاجتماعي، ولايرتادها إلا أولئك الأفراد المتمردون على سلطة المدرسة والأسرة، ولايوجد لديهم دافع لتحمل المسؤوليات الشخصية والاجتماعية. هذا الموقف الثقافي السائد عند أولياء الأمور في المجتمع السعودي جعل ثقافة المجتمع تفصل بين الهدف وهو (الترويح عن النفس) وبين الوسيلة وهي (الأندية الرياضية). وقد نشأ عن ذلك أربعة أنماط من مظاهر السلوك المغترب (المنحرف) عند أفراد المجتمع وهي:

(أ) **الابتداع** : في هذا النمط نجد فئة من أفراد المجتمع يقبلون الهدف بالترويح عن النفس بممارسة الأنشطة الرياضية، ولكنهم يستبدلون الأندية الرياضية الحكومية بأنشطة رياضية في الأحياء والأماكن البعيدة عن التنظيم الرسمي، أو الإشراف التربوي وتخلو فيها متطلبات السلامة والصحة.

(ب) **الطقوسية**: إنَّ ثقافة المجتمع التي لم تمنح الأندية الرياضية أهمية تذكر، وتمنحها الصلاحية في الترويح عن النفس وإشغال أوقات الفراغ جعلت الأندية الرياضية غير مسايرة للمتطلبات الاجتماعية ومتطلبات الفرد، لذلك تجد كثيراً من

مرتادي الأندية الرياضية لديهم حالة طقوسية، بمعنى أنهم يرتادون النادي لقضاء أوقات الفراغ، ولكنهم لايحققون الهدف وهو التسرية عن النفس وشغل أوقات الفراغ، بسبب المعوقات التي تضعها إدارة النادي عند ممارسة الهوايات، حيث لاتتوفر في نشاط الفراغ الحرية والطلاقة، فقد تصمم برامج النادي الرياضي للمنافسات الرسمية على مستوى الفرق، وعدم مراعاة الرغبات الفردية للأعضاء.

(جـ) **الانسحاب**: قد ينشأ بسبب موقف المجتمع من الأندية الرياضية حالات انسحاب لبعض الأفراد، فيعرضون عن الأنشطة الرياضية كوسائل للتسرية عن النفس وقضاء أوقات الفراغ، فيتخلون أو يعزفون عن ممارسة الرياضة بشكل عام، وبعض الأفراد قد ينسحب عن المجتمع إلى عالمه الخاص، ويسرِّي عن نفسه بالأوهام وطرح الأعذار بعدم إمكانية ممارسته للرياضة.

(د) **التمرد** : قد يحدث بسبب موقف المجتمع من الأندية الرياضية أن نجد فئة من أفراد المجتمع يستبدلون أساليب الأنشطة الرياضية لتحقيق أهداف شغل أوقات الفراغ والترويح عن النفس بأساليب وأهداف أخرى غير شرعية، فقد يلجأ بعض الأفراد إلى ممارسة التفحيط، والمعاكسات الهاتفية، والمعاكسة في الأسواق، والسهر في الشوارع، والتسكع في الطرقات من أجل التسرية عن النفس وشغل أوقات الفراغ بطريقة مخالفة للنظم والقيم الدينية والاجتماعية.

٣- النسق الاقتصادي :

تؤكد ثقافة المجتمع السعودي على الوظيفة والمهنة كوسيلة رئيسة لتحقيق الكسب المادي المشروع، ولكن قد تضع ثقافة المجتمع معوقات على بعض الوظائف تجعل حصول بعض فئات المجتمع على الوظيفة المناسبة والملائمة للمؤهل العلمي والقدرات الشخصية أمراً غير ميسور، ومن هذه المعوقات التوسع في استقدام العمالة والخبرات الأجنبية، والمبالغة في الشروط المطلوبة للوظائف الشاغرة في القطاع الخاص، وكذلك صعوبة القبول في التخصصات الجامعية لدراسة تخصص مناسب وملائم لطموح

وقدرات الفرد، وعدم وجود تخطيط للقوى العاملة يحدد بدقة طبيعة الوظيفة ومهامها والأجر المستحق، وكذلك نظرة المجتمع الدونية إلى كثير من الوظائف الفنية والحرفية، كل هذا جعل هناك فواصل وعدم تناسب بين الهدف من الوظيفة وهو تحقيق الكسب المادي المشروع، وبين الفرص (الوظائف) المناسبة، وأمام هذا التفاوت والانفصال نتج من جراء ذلك عدة استجابات سلوكية مغتربة (منحرفة) في المجتمع السعودي، يمكن تصنيفها على النحو الآتي :

(أ) **الابتداع** : تجد فئة من الناس تقبل الوظيفة لتحقيق الكسب المادي المشروع، ولكن تبتدع بأسلوب الوظيفة، فتستغل امكانات الوظيفة وصلاحيتها الوظيفية لأعمالها الشخصية، وقد تكسب من مكانتها الوظيفية تسهيلات ومكاسب مادية، مقابل التخلي عن بعض مسؤولياتها الوظيفية.

(ب) **الطقوسية** : تجد فئة من الناس تقبل الوظيفة، ولكن لاتحقق الكسب المادي المناسب لقدرات ومؤهلات الموظف، وكذلك المناسب لطبيعة ومهام الوظيفة، فنجد هؤلاء الأفراد الطقوسيين ملتزمين بالوظيفة بشكل شبه قهري بالرغم من أنها لاتحقق لهم شيئاً يذكر، فيلاحظ على هذه الفئة ضعف في الانتاجية، وتكاسل وعدم إنجاز مهام الوظيفة، وعدم مراعاة أخلاقيات الوظيفة مع المراجعين.

(جـ) **الانسحاب** : وفي هذا النمط نجد فئة من أفراد المجتمع يعرضون ويعزفون عن الوظائف، ويتخلون عن الكسب الاقتصادي المشروع ويميلون إلى البطالة والتشرد، وأحياناً إلى التسول أو التحايل على أنظمة الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للحصول على إعانات مادية.

(د) **التمرد** : وفي هذا النمط قد يستبدل بعض الأفراد الوظائف المشروعة، بوظائف غير مشروعة لتحقيق الكسب المادي، مثل ترويج المخدرات أو الدعارة أو السرقة.

٤- النسق العسكري :

البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع العسكري يصوغ أهدافًا معينة علاوة على ذلك يحدد أساليب معينة لتحقيق هذه الأهداف، ومن هذه الأهداف تحقيق القوة البدنية والجسمية عن طريق التدريبات والأنشطة الرياضية، إلاّ أنه يلاحظ أن النسق العسكري يؤكد على الهدف بدرجة لاتتناسب مع التأكيد على الوسائل، فهو يسعى إلى منح الفرد أو الطالب العسكري في المراكز والمعاهد والكليات العسكرية القوة البدنية والجسمانية، ولكنه لايجعل ممارسة الأنشطة الرياضية – وهي الوسيلة الملائمة لتحقيق ذلك – أمرًا ميسورًا لهم، باعتبار أن الأنشطة الرياضية داخل المؤسسة العسكرية ينبغي أن تخضع للانضباط العسكري، والانضباط العسكري عادة يمنع ويحد من الحرية والانطلاق والرغبة في ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة التي تلعب فيها الميول والرغبات والهوايات والأمزجة دورًا كبيرًا، وبذلك تجد أن ثقافة النسق العسكري تحد كثيرًا من ممارسة الأنشطة الرياضية التي تعد الوسيلة الرئيسة لتحقيق القوة البدنية والجسمانية، وقد يظهر من اللاتكامل أو الانفصال بين الوسائل والأهداف في مراكز ومعاهد وكليات التدريب العسكري استجابات سلوكية مغتربة (منحرفة) من قبل الطلاب العسكريين، وهي كما يأتي:

(أ) **الابتداع** : في هذا النمط نجد فئة من الطلاب العسكريين يقبلون ثقافة المؤسسة العسكرية التي تهدف إلى أن يكون الطالب العسكري متميزاً بالقوة، ولكنهم يبتدعون وسائل غير مشروعة لتحقيق هذا الهدف مثل التمادي في تطبيق الجزاءات العسكرية على الطلاب في المرحلة الأدنى منهم، وضربهم أو توبيخهم بكلمات بذيئة غير مشروعة اجتماعيًا ودينيًا.

(ب) **الطقوسية** : هنايلاحظ على فئة كثيرة من الطلاب العسكريين الالتزام بطريقة قهرية في ممارسة الأنشطة الرياضية بشكل جماعي تحت ضغط الانضباط العسكري على الرغم من أن هذه الأنشطة لاتحقق لهم شيئًا يذكر من المهارة والقوة الجسمانية.

(جـ) **الانسحاب** : الطلاب العسكريون الذين يلجأون إلى هذا النمط الانسحابي يعيشون في المجتمع العسكري، ولكنهم يتخلون عن الأهداف والأساليب التي حددها النسق العسكري للحصول على القوة الجسمانية، ومن أمثلة هذا النمط التمارض بكثرة والحصول على تقارير طبية بطريقة غير مشروعة هروبًا من التدريبات الرياضية، والحرص على ممارسة أنشطة ووظائف أخرى بنفس أوقات الأنشطة الرياضية المقررة حتى لاتتاح له فرصة حضور التدريب الرياضي.

(د) **التمرد** : في هذا النمط نجد فئة من الطلاب العسكريين يرفضون الأهداف والأساليب رفضًا إيجابيًا ويستبدلون أهداف القوة الجسمانية ووسائلهم بأهداف وأساليب أخرى داخل النسق العسكري، ومن أمثلة هذا النمط التفاخر بعصيان القادة، والتعدي على الأنظمة العسكرية إظهارًا للقوة.

تاسعًا : البناء الاجتماعي :

إنَّ كلمة «بناء» تشير إلى وجود نوع من التنسيق بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل والذي نطلق عليه بناء، وهذه الوحدات الجزئية التي تكون البناء هم الأفراد الذين يمثل كل منهم مركزًا معينًا، وله مكانة اجتماعية محددة، ويؤدي دورًا محددًا في الحياة الاجتماعية من خلال الأنساق الفرعية الممثلة للبناء الاجتماعي.

والبناء الاجتماعي يقوم على العلاقات البنائية بين الجماعات الثابتة والمستمرة، والتي تتخذ شكل أنساق، كالنسق القرابي والنسق الاقتصادي والنسق التربوي والنسق الديني والنسق التنظيمي.. وغيرها من أنساق المجتمع. والنسق أداة تصورية يتصور الباحث في ضوئها موضوع دراسته على أن المجتمع ككل؛ يتألف من مجموعة الأنساق المترابطة، ويتحدد ترابطها ببعضها وعلاقتها بالكل في ضوء مجموعة من المبادئ التنظيمية التي تحدد شكل هذا الترابط وتلك العلاقات، ومن أهمها مراكز الأفراد ومكانتهم وأدوارهم الاجتماعية.

والنسق في هذا المثل فكرة عقلية وأداة تصورية، يستخدمها الباحث لتحقيق أغراض استرشادية كاشفة، ويعني ذلك أن تصور الباحث للظواهر على أنها عناصر في نسق ما، يؤدي إلى نظرة مثمرة أو إلى نموذج تصوري مفيد يمكن أن تحلل الظواهر في ضوئه (محمد عارف : ١٩٨٢:١٨).

وفي الحقيقة إن فكرة المجتمع كبناء اجتماعي يتألف من أنساق، يحوي كل نسق أفراداً يشغلون مركزاً اجتماعياً داخل النسق ولهم مكانة اجتماعية على مستوى المجتمع ككل، ويقومون بأدوار تتلاءم مع مراكزهم ومكاناتهم، من الأفكار التي سوف تساهم في تحليل العلاقات الاجتماعية، والكشف عن العوامل التي تؤدي إلى سير هذه العلاقات في المجتمع السعودي، وعلى هذا الأساس سوف نهتم في هذا المبحث، بالمفهومات الرئيسة المكونة للبناء الاجتماعي في المجتمع لندرك الحقيقة الواقعية، ولتنظيم وتحليل الواقع الاجتماعي للمجتمع السعودي في هذا الكتاب، ومن أهم المفهومات الآتي :

١- النسق الاجتماعي :

يعرف النسق الاجتماعي بأنه: كل وحدة اجتماعية تؤدي وظيفة، كما يقصد به أيضاً مجموعة معينة من التفاعلات بين الأشخاص الذين بينهم صلات متبادلة (معجم التنمية الاجتماعية: ١٩٨٣:٢١٣).

كما يعرّف (بارسونز) النسق بأنه عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزاً أو مكانة متمايزة عن الأخرى ويؤدي دوراً متمايزاً، فهو عبارة عن نمط منظم يحكم علاقات الأعضاء ويصف حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض، وإطار من المعايير أو القيم المشتركة، بالإضافة إلى أنماط مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة (سمير نعيم: ١٩٨٢:١٩٥). والنسق الاجتماعي في أبسط تصور له يتألف من شخصين أو أكثر ينشأ بينهم تفاعل مباشر أو غير مباشر في موقف معين، وقد يشترط توافر حدود مكانية أو فيزيقية (محمد علي محمد : غير مؤرخ : ٢١٤).

ويتبين من ذلك أنَّ النسق الاجتماعي يتألف من الأدوار الاجتماعية المتجانسة والمتشابهة التي يقوم بها أفراد المجتمع. فعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم كآباء وأبناء وأزواج وأشقاء وأعمام وأخوال، ويقومون بوظائفهم العائلية في التربية للأبناء والإنفاق على الأسرة وغيرها من الوظائف الأسرية، فإنهم بذلك يحددون النسق الأسري أو العائلي أو القرابي في المجتمع، وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم الاقتصادية، كرجال الإدارة، والعمال، والموظفين الحكوميين والموظفين في القطاع الخاص، والباعة فإنهم بذلك يحددون النسق الاقتصادي، وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم التربوية كالمدرسين وأساتذة الجامعات والإعلاميين وغيرهم، فإنهم بذلك يحددون النسق التربوي، وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم السياسية كالوزراء والقادة فإنهم يحددون النسق السياسي، وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوار عسكرية وأمنية كالضباط وضباط الصف والجنود والطلاب العسكريين؛ فإنهم بذلك يحددون النسق العسكري، وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوار مع الجيرة كالزيارة أو التعاون معهم وغيرها فإنهم بذلك يحددون نسق المجتمع المحلي، وعندما يقوم الأفراد في المجتمع بأدوار دينية كالانضمام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمشاركة في منظمات الوعظ والإرشاد وتوعية الجاليات؛ فإن الأفراد يساهمون في تحديد النسق الديني، وهكذا فإن التجانس والتشابه في الأدوار ومظاهر السلوك الذي يقوم بها أفراد المجتمع يمكن أن تجعل الفرد ينتمي إلى عدة أنساق اجتماعية في المجتمع، فهو يقوم بدور الأب في النسق الأسري، ودور الوزير في النسق السياسي، ودور المشتري في النسق الاقتصادي، ودور «الجار» في نسق المجتمع المحلي، ودور الواعظ في النسق الديني.. إلخ، وقد ينتمي الأب للنسق العسكري وينتمي الابن للنسق السياسي، وتنتمي الأم للنسق الاقتصادي، وتنتمي البنت للنسق التربوي، وكل هذا يبرهن على أن المجتمع عبارة عن بناء مركب يتألف من مجموعة الأنساق المتشابكة، والتي عادة

ماتكون متكاملة ومتساندة؛ كل نسق يدعم النسق الآخر، حتى يساهم في استقرار وتوازن بناء المجتمع الكلي.

٢- المركز والمكانة والدور :

تتحدد المراكز والمكانات والأدوار الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي وعلى مستوى المجتمع ككل من خلال المعايير والقيم الاجتماعية التي تحكم وتوجه سلوكنا عندما يتفاعل معنا الآخرون أو نتفاعل معهم، وتتنوع مصادر المعايير والقيم الاجتماعية، فمنها ماهو ديني ومنها ماهو عُرْفِي، ومنها ماهو قانوني، أي منظم في ضوء لوائح من الدولة.

والمركز الاجتماعي : يعني حقوق وواجبات الفرد في حيز محدد داخل وحدة اجتماعية معينة ممثلة للنسق الاجتماعي، كمركز الأب في الوحدة الأسرية ومركز العامل في المصنع، ومركز المدرس في المدرسة، ومركز الأستاذ في الكلية، ومركز الطالب العسكري في كلية عسكرية، ومركز الوزير في وزارته وهكذا...، وقد يكون المركز الاجتماعي موروثـًا كمركز الآباء والأعمام والأبناء وقد يكون مكتسبًا كمركز المدرس والضابط والطبيب.

أمّا المكانة الاجتماعية : فهي حقوق وواجبات الفرد على مستوى النسق أو المجتمع ككل، فالأب مثلاً قد يكون وزيرًا، أو ضابطاً، أو طبيبًا. والعامل قد يكون ثريًا وينسب لعائلة من ذوي المستويات الاجتماعية المتقدمة، والمدرس قد يكون فقيرًا وهكذا.....

ويعني هذا أن المكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز يشغلها الفرد وعدة خصائص وسمات يتميز بها، فمن الممكن أن نصف مكانة الفرد من خلال المركز الاجتماعي ومستواه الاقتصادي ونوع العائلة التي ينتمي إليها، وحتى من خلال الحي الذي يسكن فيه. فجميع هذه العناصر وغيرها تخضع لمعايير وقيم اجتماعية تحدد مستوى المكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد، فقد يحتل في ضوء المعايير الاجتماعية مكانة اجتماعية عليا في السلم الاجتماعي، وقد يشغل مكانة متوسطة أو دنيا، وقد يصنف المجتمع المكانة الاجتماعية تصنيفاً اقتصادياً على أساس طبيعة المهنة أو

الوظيفة أو حجم الدخل الشهري، وقد تكون أهمية التصنيف بالانتماء العائلي أو القرابي.

أمّا الدور : فهو السلوك والوظيفة اللذان يقوم بهما الفرد ويتوقع الآخرون أن يقوم بهما، وهذا يعني أن الأدوار مرتبطة بالتقدير الاجتماعي، بمعنى أن المجتمع يتوقع أدوار الأفراد حسب نوعية ومستوى مراكزهم ومكاناتهم الاجتماعية التي يشغلونها في البناء الاجتماعي. فكل مركز اجتماعي ومكانة اجتماعية يتضمنان أدواراً سلوكية متوقعة، فمثلاً بعض الأفراد يشغلون مراكز اجتماعية كآباء داخل أنساقهم الأسرية، لذلك يُطلب منهم ويتوقع منهم أن يقوموا بأدوار معينة كالإنفاق على الأسرة والضبط الاجتماعي للأولاد، وهؤلاء الآباء قد يكون لهم مكانات اجتماعية على مستوى المجتمع ككل، فمثلاً إذا كانوا أغنياء وملتزمين دينيًا نتوقع منهم مساعدة الفقراء والمحتاجين وكذلك عدم الإسراف.. الخ. ويتضح من هذا أن الأدوار مرتبطة بالمركز والمكانة وهما وجهان لظاهرة واحدة. المكان والمركز مجموعة من الامتيازات والواجبات، والدور هو القيام بأعباء هذه الواجبات وتلك الامتيازات، والدور هو الوجه الديناميكي أو السلوكي للمركز والمكانة الاجتماعية؛ فنحن نشغل مراكز أو مكانات، أمّا الأدوار فنحن نؤديها، فالدور هو أداء فرد معين لواجبات المركز والمكانة الاجتماعية ويتمتع بمميزاتها وحقوقها، وليس معنى هذا أن العضو في أدائه لدوره له مطلق الحرية، فالأدوار هي أنماط ثقافية للفعل لملء مركز ومكانة معينة، ونحن نعلم أن المركز والمكانة مرتبط بهما معايير وقيم توجه فعل شاغل المكانة أو المركز وتنبئ عن توقعات معينة (محمد حجازي: ١٤٠٢: ٧٨).

عاشراً: الصراع بين المركز والمكانة في بناء المجتمع السعودي:

يكون المركز الاجتماعي منسجمًا وغير متوتر مع المكانة الاجتماعية عندما تصبح العلاقة بينهما علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع المركز الاجتماعي للفرد؛ زادت

المكانة الاجتماعية التي يشغلها، ولكن يحدث التوتر والصراع بين المركز والمكانة الاجتماعية عندما يكون هناك حراك لأحدهما وثبات للآخر، فقد يحدث الصراع من تغيرمركز الفرد إلى الأفضل، لكنه مايزال يشغل مكانة اجتماعية متدنية، أو العكس؛ فقد تتحسن مكانة الفرد الاجتماعية، لكن مركزه الاجتماعي مايزال متدنياً، وكل هذا قد يحدث خللاً لنمط التفاعل في شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد بسبب التناقض في القيم والمعايير المحددة لكل من المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية، مما يترتب عليه تناقض وصراع في الأدوار التي ترسم النمط العام للسلوك المرتبط بالمركز الاجتماعي، والمرتبط كذلك بالمكانة الاجتماعية، وتنشأ هذه الظواهر غالبًا في المجتمعات المحافظة، التي تسعى إلى تثبيت ثقافتها وتراثها الثقافي في برامجها التنموية، من أجل بناء ثقافة قوية، تبرز من خلال قوة المعايير والقيم الاجتماعية والمبادئ الدينية، بحيث لاتمنح ثقافة المجتمع فرصة لظهور تصرفات وسلوكيات فردية، وهو ماينطبق كثيراً على المجتمع السعودي، الذي اتبعت الحكومة فيه سياسة موجهة لتثبيت الثقافة الدينية والاجتماعية في جميع برامجهاالحياتية.

لذلك يمكن القول أن ظاهرة الصراع بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية تنشأ غالباً في المجتمعات ذات البناء الثقافي المسيطر على سلوك الأفراد، والتي تعاني من وطأة التغير، وخاصة التغير الفجائي أو السريع. والمجتمع الرشيد الذي يقوم على بناء اجتماعي منظم وتغير ثقافي مخطط يتميز بتناسب أو على الأقل باستقرار في العلاقة بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية لأفراده، بينما يشيع في المجتمعات الإنسانية ذات البناء الاجتماعي غير المنظم أو التي حدث التغير الثقافي فيها تغيراً عشوائيًا الصراع والتوتر بين المراكز والمكانات الاجتماعية للأفراد.

ونسوق أمثلة حول هذه الظاهرة، فمثلاً لوحظ على المرأة في المجتمع السعودي – بسبب التغيرات الثقافيـة والحضرية التي حدثت بعد عام (١٣٩٠ هـ) من جراء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية – ارتفاع في مركزها الاجتماعي داخل النسق

الأسري، فهي في هذه الفترة المتغيرة تقوم بأدوار مساوية تقريباً لدور الرجل، فهي تقوم بوظيفة الإنفاق على الأسرة، وتربية الأبناء، واتخاذ القرارات، وهذا عكس مركزها الاجتماعي المتدني الذي كان في الفترة التقليدية السابقة عندما كانت تقوم بدور هامشي وثانوي في الأسرة. أمَّا من ناحية مكانة المرأة الاجتماعية على مستوى المجتمع ككل في هذه الفترة المتغيرة فهي مازالت تحتل مكانة اجتماعية متدنية عن الرجل، وهي نفس المكانة التي كانت تشغلها في الفترة السابقة.

وفي هذا المثل يلاحظ أن مركز المرأة الاجتماعي في المجتمع قد طرأ عليه تغير، فقد مُنحت مركزاً أعلى داخل النسق الأسري، بينما استمرت المكانة الاجتماعية للمرأة متدنية على مستوى المجتمع بالرغم من تحسن مركزها الاجتماعي، لذلك نجد كثيراً من الذكور (الأزواج) في المجتمع يتيحون للمرأة المشاركة في اتخاذ القرار، وقد يمنحونها فرصة اتخاذ كثير من القرارات الأسرية المهمة، كالإنفاق والصرف على متطلبات الأسرة، وترتيب زواج الأولاد، وتحديد السفر والزيارات العائلية... إلخ، ولكن البعض لايستطيع أن يصرح للآخرين في المجتمع أن الزوجة تقوم بتلك الأدوار والمهام، ويقنع الآخرين أن المرأة مجرد أداة تنفيذ لقراراته، لأن قيم المجتمع ومعاييره تسخر من أولئك الرجال الذين تقودهم زوجاتهم، لذلك يحرص الذكور في المواقف الاجتماعية العامة أمام الآخرين على الظهور بمكانة اجتماعية متقدمة على المرأة، كأن تركب في المقعد الخلفي من السيارة، أو تمشي في الأسواق خلف الرجل، أو تحمل الأطفال على كتفيها والرجل يمشي مفرداً، أو يكون موعد تناول الطعام للإناث في بعض المناسبات العامة بعد انتهاء الرجال من الطعام... إلخ.

وعلى نحو مماثل نجد التوتر والصراع بين المراكز والمكانات الاجتماعية في المجتمع السعودي قائماً داخل النسق التربوي، فنجد مثلاً مكانة «المدرس» الاجتماعية في هذه الفترة المتغيرة قد انخفضت كثيراً بالنسبة لمكانته الاجتماعية التي كان يشغلها في الفترة السابقة، بالرغم من أن مركزه الاجتماعي داخل المدرسة مازال مرتفعاً، ويتميز

بمركز متقدم بالنسبة للطالب، ويأتي انخفاض مكانة المدرس في هذه الفترة المتغيرة بسبب ارتفاع المكانة الاجتماعية للطلاب، فمعظم الطلبة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانات آبائهم وأقاربهم الاجتماعية، فقد يكون أحد أولياء أمور الطلبة وزيرًا أو طبيبًا أو تاجرًا أو ضابطًا وهكذا...، مما يؤثر على مكانة المدرس وبالتالي يتأثر دوره سلباً في القيام بوظيفته (مركزه الاجتماعي) كمربٍ ومدرس والتي كان يقوم بها على أكمل وجه في الفترة التقليدية المستقرة السابقة، عندما كان يحظى بمركز عالٍ ومكانة اجتماعية متقدمة على الطلبة، مما كان يسهل قيامه بدوره التربوي، حيث كان يقل تمرد الطلاب على المدرسين، ويقل كذلك الهروب والغياب من المدارس، عكس ماحدث في هذه الفترة المتغيرة عندما انخفضت مكانة المدرس، حتى أصبحت من العوامل الرئيسة التي منحت فرصة للطلاب بتمردهم على الأنظمة المدرسية وعلى إدارة المدرسة والمدرسين، وكذلك ساهمت في ميل الطالب نحو الغياب والهروب من المدرسة.

ونسوق مثالاً أخيرًا حول الصراع والتناقض بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية في المجتمع السعودي، فيلاحظ مثلاً أنَّ الطالب العسكري داخل المؤسسات العسكرية يحظى بمركز متدنٍ في السلَّم الاجتماعي، ويعامل بدونية من قبل الضباط في الفترة المستقرة السابقة، ومازالت الدونية قائمة حتى في هذه الفترة المعاصرة، بالرغم من أن المكانة الاجتماعية للطلاب العسكريين الملتحقين بالكليات العسكرية في هذه الفترة المتغيرة قد ازدادت، وحصل عليها حراك اجتماعي نحو الأفضل، فقد كان الطلاب العسكريون في مكانة اجتماعية متدنية في الفترة المستقرة السابقة، وينظر إلى المهن والوظائف العسكرية بشكل عام من قبل المجتمع بدونية، ومؤشر ذلك أن الكليات العسكرية في الفترات السابقة كانت تخطط وتقوم بحملة إعلامية في المدارس الثانوية في جميع أنحاء المملكة لإقناع الطلاب بالالتحاق في الوظائف العسكرية، أما في هذه الفترة المعاصرة فيلاحظ أن المتقدمين للالتحاق بالكليات العسكرية قد ازدادوا، وأعدادهم يفوق العدد المقرر بأضعاف وبقناعة ذاتية، وبدون حملات إعلامية، وذلك لأن

المجتمع منح الوظائف والمهن العسكرية مكانة اجتماعية عليا تختلف عن نظرة المجتمع لمثل هذه الوظائف والمهن في الفترة السابقة، بالرغم من أنه مازال العسكريون في مركز أقل داخل المؤسسة العسكرية. وهذا التناقض والصراع بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية للطالب العسكري يحدث خللاً وتوتراً في الدور المتوقع من الطالب أثناء تدريبه وتعليمه داخل المؤسسة العسكرية، مع الدور المتوقع منه عند القيام بمهام الوظيفة الأمنية، لأن المواقف الاجتماعية في التربية العسكرية القائمة على العنف والتسلط، غالبًا ماتختلف عن المواقف الاجتماعية في تربية المجتمع الدينية والاجتماعية (في الأسرة والمدرسة والحي) والقائمة على الألفة والتعاون، مما قد يحدث من رجل الأمن أنماطاً سلوكية غير مرغوبة، وتصرفات مع الجمهور غير مقنعة تختلف عن القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع المدني، ولكي نحد من هذا الخلل الذي يمكن أن يحدث في دور رجل الأمن ينبغي الرفع من المركز الاجتماعي للطالب العسكري داخل المؤسسة العسكرية، حتى يحظى بتقدير اجتماعي، ليصبح أكثر قابلية للتأثر بالتعلم والتعليم، وإعادة تشكيله تربويًا بما يتناسب مع المجتمع المدني، وبما يتناسب مع أدواره ومهامه الوظيفية، وبما يتلاءم ومكانته الاجتماعية العليا التي منحها إياه المجتمع في هذه الفترة المعاصرة.

وبوجه عام فإن التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في المجتمع السعودي مع تطبيق برامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام (١٣٩٠هـ) وبالتحديد بعد انتهاء فترة الحضانة الاجتماعية لتلك البرامج ومرور عشر سنوات على العمل بها (أي منذ عام ١٤٠٠هـ) قد أحدث حراكًا وتغيراً لبعض المراكز والمكانات الاجتماعية لكثير من الأفراد والوظائف في المجتمع. وقد كان يفترض أن اتجاه التغير في العلاقة بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية تغيراً طرديًا، بمعنى أنه كلما ازداد المركز الاجتماعي ارتفعت المكانة الاجتماعية، وأنَّ ثبات أحدهما وتغير الآخر يحدث صراعاً

ويؤثر في الأدوار والوظائف التي يقوم بها الأفراد في النسق الاجتماعي، وعلى مستوى بناء المجتمع ككل. وفيما يلي نعرض نماذج لبعض التناقض والصراع بين المراكز والمكانات الاجتماعية للأفراد في المجتمع السعودي، والتي حدثت بسبب التغيير الاجتماعي السريع المصاحب لبرامج خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والذي بدأ منذ عام (١٣٩٠هـ)، وهذه النماذج كما يأتي :

الفرد	المركز والمكانة قبل عام (١٣٩٠هـ)				المركز والمكانة بعد عام (١٣٩٠هـ)			
	مركز متدن	مركز متقدم	مكانة منخفضة	مكانة عليا	مركز متدن	مركز متقدم	مكانة منخفضة	مكانة عليا
المرأة	✓		✓			✓	✓	
الطالب العسكري	✓		✓		✓			✓
المدرس		✓		✓		✓	✓	
الطالب	✓			✓		✓	✓	
المدرسة		✓	✓		✓			✓
الطالبة	✓			✓		✓	✓	
الضابط		✓		✓		✓	✓	
الخادمة المنزلية	✓		✓			✓	✓	
العم		✓		✓		✓	✓	
الخال	✓		✓			✓		✓
اللاعب في الأندية	✓		✓			✓	✓	
التخصص في الكيمياء		✓	✓			✓	✓	

الحادي عشر : الأهداف الذاتية والاجتماعية في بناء المجتمع السعودي :

على ضوء المركز والمكانة الاجتماعية اللذين يشغلهما الفرد في البناء الاجتماعي يتحدد له أهداف ذاتية وأهداف اجتماعية، يحاول تحقيقها في بيئته الاجتماعية التي يعيش فيها، من أجل إشباع حاجاته البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

والأهداف الذاتية تعبر عن طموحات لها خصوصيتها الفردية، وهي غامضة بالنسبة للآخرين، ونادراً ما يفصح عنها الفرد في المواقف الرسمية، وهي عكس الأهداف الاجتماعية التي تعبر عن أهداف عامة، وشائعة، ومقبولة في المجتمع، ويمكن أن يصرح بها في المناسبات والمواقف الرسمية(*).

والمجتمع الرشيد هو الذي تتفوق فيه الأهداف الذاتية على الأهداف الاجتماعية، أو على الأقل تتطابق وتتجانس فيه أهداف أفراده الذاتية مع أهدافهم الاجتماعية، بينما يصيب المجتمع الخلل وعدم الرشد عندما تتفوق فيه الأهداف الاجتماعية، أو تتباين الأهداف الذاتية للأفراد مع أهدافهم الاجتماعية.

وعملية التباين بين الأهداف الذاتية والأهداف الاجتماعية هو رد فعل طبيعي للتوتر والتناقض بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية للأفراد والذي يشيع -كما ذكرنا من قبل- في المجتمعات التي تتميز بسيادة ثقافتها على سلوك وتصرفات الأفراد، ولا تمنح فرصة لبروز القيم والطموحات الفردية، وكثيراً مايشيع التباين بين الأهداف الذاتية والأهداف الاجتماعية للأفراد في المجتمعات العربية والنامية، باعتبار أنّ ثقافة المجتمع تفرض عليهم تقديم مصلحة المجتمع على منفعة الذات. لذلك تصاغ الأنظمة والقوانين والسياسات والبرامج في ضوء خدمة المجتمع، وإغفال المتطلبات والأهداف الفردية، بينما تشيع القيم الفردية وتحقيق الأهداف الذاتية في المجتمعات الصناعية

(*) فمثلاً عند زواج الفرد يستطيع أن يصرح برغبته في الزواج للاستقرار والرغبة في الأولاد، وغير ذلك مما يعبر عن أهداف اجتماعية عامة، لكن لايستطيع أن يصرح في موقف رسمي مع أهل الزوجة عن أهدافه الذاتية في الزواج ويذكر أن رغبته في الزواج من ابنتهم لكونهاجميلة.

والمتقدمة، التي تحاول أن تضع السياسات والبرامج والقوانين والأنظمة بما يسهل وييسر تحقيق الطموحات الذاتية، بدون الضرر بمصلحة الجماعة. والأهداف الذاتية هي المحرك الرئيس لأدوار وسلوكيات الأفراد في المجتمع، وكبحها أو عرقلتها تهديد بقتل الذات والطموحاتِ الفردية، لذلك نجد الكثير من أبناء المجتمعات في الدول النامية تقتل طموحاتهم وأهدافهم الذاتية في مهدها، لأنهم لم يستطيعوا أن يعبروا عنها في المواقف الرسمية، كذلك لن تجد قبولاً في ظل سيطرة الأهداف الاجتماعية.

فمثلاً قد يلتحق شاب في أحد المعاهد والكليات العسكرية، ويصرح في المواقف الرسمية (عند إجراء المقابلة مثلاً) بأن هدفه الرئيس من التأهيل العسكري هو خدمة الوطن في أحد الوظائف العسكرية، وهذا يعبر عن هدف اجتماعي عام، يصرح فيه كما يصرح الآخرون من أجل تيسير عملية قبوله، ولكن بنفس الوقت نجد أن الفرد الذي يصرح بهذا الهدف الاجتماعي يبطن هدفاً ذاتياً له خصوصيته الفردية، وقد يكون الحصول على مكانة اجتماعية متقدمة في المجتمع هدفاً ذاتياً يطمح لتحقيقه من جراء التحاقه بالمهن العسكرية، ولكن برامج المؤسسة العسكرية في المجتمعات غالبًا ما تكون موجهة وتحقق الأهداف الاجتماعية العامة للمجتمع، ولاتستطيع أن تقدم النجاح لجميع الأفراد وتضمن تحقيق أهدافهم الذاتية (كالحصول مثلاً على مكانة اجتماعية متقدمة في المجتمع) فقد تنتهي فترة التأهيل العسكري للفرد، ويلحق إجبارياً بوظيفة عسكرية ليس لها أهمية اجتماعية، ولاتمنح مكانة اجتماعية متقدمة له، كالعمل في حراسة الحدود أو بمصلحة السجون أو في مناطق نائية، وهنا لاتمنح الوظيفة العسكرية مكانة اجتماعية للفرد، ولايمكن أن تحقق له هدفه الذاتي والذي من أجله التحق بالمؤسسات التدريبية العسكرية، وبسبب ذلك قد تنتهي الطموحات الفردية بالوظيفة ويحصل من الفرد سلوكيات كثيرة منها الابتداع أو الانسحاب أو الطقوسية أو التمرد، وهي التي تطرقناإليهابالتفصيل في مبحث سابق.

وعند الرغبة في الزواج قد يصرح الفرد لأسرته بأهدافه الاجتماعية عند الاختيار للزواج، مثل الرغبة بامرأة على مستوى عالٍ من التدين من أسرة معينة، بينما يبطن

أهدافاً ذاتية لهذا الاختيار، كأن يكون الاختيار مثلاً لهذه المرأة بالذات بسبب مكانة أسرتها الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من أقاربها، أو قد يصرح عند اختياره الزواج من امرأة موظفة أنه من أجل أن تشغل وقت فراغها، بينما يبطن هدفاً ذاتياً وراء ذلك الاختيار وهو الاستفادة من مرتبها الشهري. وقد يتزوج هؤلاء الأفراد من أسر ذات مكانة اجتماعية واقتصادية عليا وقد يتزوجون أيضًا من زوجات موظفات لهن دخول شهرية، إلا أنهن قد لايحققن الأهداف الذاتية لأزواجهن والتي من أجلها تم اختيارهن كشريك في الزواج، فقد يعترض كثيراً من الأزواج مشكلات للاستفادة من المكانة الاجتماعية لأسرة الزوجة، أو يكون هناك معوقات للاستفادة من مرتب الزوجة، فتقتل الأهداف الذاتية لدى الأزواج في مهدها، أو على الأقل يُحد منها ولا تتحقق بشكل تام، فينتج من جراء ذلك استجابات كثيرة كالانسحاب أو التمرد أو الطقوسية أو الابتداع.

وفيما يلي نعرض بعض الأهداف الاجتماعية الشائعة، وكذلك بعض الأهداف الذاتية الخفية المنتشرة عند الأفراد في المجتمع السعودي وهي كما يأتي :

الرغبة والموقف	الهدف الاجتماعي	الهدف الذاتي
عند تزويج الآباء للبنت	سترها وسنة الحياة	الاستفادة من المهر
طلب بعثة دراسية	الحصول على الشهادة والعلم	الحصول على الترويح بدون ضوابط اجتماعية
ركوب سيارة فخمة	القدرة المادية - الأمان	إعجاب الجنس الآخر
الديمقراطية في الإدارة	تحقيق مبدأ الشورى	التخلي عن مسؤولية اتخاذ القرار
الدكتاتورية في الإدارة	المحافظة على الصالح العام	عدم منح فرصة لبروز الآخرين
العمل في سفارة خارجية	خدمة البلد	تدريس الأولاد
إكرام الجار	حق الجار	الاستفادة المادية من الجار

ثاني عشر : التقدم والتخلف من وجهة نظر اجتماعية :

اصطلاح الدول المتأخرة (Backward Countries) يعني «الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والاقتصادي أو هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها» لكن هذا التعريف تنقصه الدقة الكافية، كما أنه لايوضح مدى الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف، أضف إلى ذلك أن اصطلاح التأخر لم يكن مقبولاً لدى الكثيرين خاصة في الدول التي شملها هذا التعريف، فاستبدل هذا الاصطلاح باصطلاح جديد هو الدول المتخلفة (Underdeveloped Countries) ويعني الدول التي تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائدة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلاندا، وبمعنى آخر هي الدول التي ينخفض فيها مستوى الدخل الحقيقي للفرد عن متوسط دخل الفرد السائد في الدول المتقدمة بسبب عدم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة. ولقد اعترض البعض على اصطلاح التخلف السابق الإشارة إليه على أساس أنه لايفرق بين الركود والنمو ويعطي الانطباع العام بسيادة الركود في هذه المجتمعات وهو أمر لايتفق وحقيقة المجتمعات، لذا حاول بعض الكتاب وبدعم من الأمم المتحدة كمحفل دولي يشارك فيه كثير من الدول المتخلفة إلى استخدام اصطلاح «الدول النامية» حتى لايختلط مفهوم الركود بالتخلف. غير أن البعض من الباحثين رأى أن مصطلح «النمو» حقيقة يشترك فيها كل من الدول المتخلفة والمتقدمة، لذلك حاول البعض الاستغناء عن الاصطلاحات السابقة واستخدام اصطلاح العالم الثالث، وذلك على أساس أنه الاصطلاح الوحيد الذي يتجاوز العديد من الصعوبات، وأهمها أن الدول النامية أو المتخلّفة لاتمثل مجموعة متجانسة يمكن أن يشملها تعريف واحد، ومهما يكن فإن استخدام اصطلاح الدول المتخلفة والمتأخرة أو النامية أو العالم الثالث والاختيار فيما بينها تحكمه عوامل سياسية واجتماعية ونفسية، فقد يتوقف استخدام أحد هذه الاصطلاحات على مدى حساسية الموقف السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي (عمرو صابر: ١٩٧٥:٢٩-٣٠).

وقد حاول الاجتماعيون والاقتصاديون وضع معيار أو مقياس لمعدل التخلف أو معدل التأخر أو معدل التنمية في المجتمعات الإنسانية واستند بعضهم إلى قياس متوسط دخل الفرد أو قياس الزيادة في معدل متوسط دخل الفرد، وبالتالي المقارنة بين متوسطات الدخل في مجموعة معينة من الدول تمكننا من تقسيمها إلى دول متخلِّفة ودول متقدمة، إذ أن الدول المتخلِّفة هي التي تتميز بالانخفاض النسبي في متوسط دخل الفرد. والواقع أن استخدام متوسط دخل الفرد كمعيار وتعريف للتخلف يشوبه الكثير من العيوب مما يؤدي إلى كثير من التشكك في مدى جدواه كتعريف ومقياس للتخلف والتقدم، فقد يترتب على اختيار حد معين، وليكن (٣٠٠٠) دولار كإدخال بعض الدول المتخلِّفة ضمن إطار الدول المتقدمة، كما قد يؤدي إلى إدخال بعض الدول المتقدمة ضمن إطار الدول المتخلِّفة، لأن متوسط دخل الفرد يعكس مظهراً واحداً من مظاهر الاقتصاد القومي وهو مستوى المعيشة، أمَّا مشكلة التخلف فهي مشكلة مركبة وليست مشكلة بسيطة، فالتخلف مفهوم ذو أبعاد متعددة، فبعض الدول البترولية بآسيا وأفريقيا يفوق متوسط الدخل الفردي فيها ذلك المتوسط السائد في دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الدول البترولية تُعد دولاً غنية لكنها ليست متقدمة بل متخلِّفة إذا أخذنا في الاعتبار البعد الاجتماعي والتعليمي أو مستوى التقدم الفني والتكنولوجي أو قدرات القوى البشرية فيها، وعلى هذا الأساس رفض الكثيرون متوسط دخل الفرد كمؤشر للتخلف والتقدم، وتوصل الباحثون (عمرو صابر: ١٩٧٥: ٥٣ ـ ١٥٢) إلى خصائص عامة للتخلف وهي تشمل جانبين:

الجانب الأول : خصائص اقتصادية أو مادية، ومن أهمها :

(أ) اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية بسبب الانفجار السكاني وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي (الاستثماري) أي انخفاض مستوى توفير المعدات والآلات الفنية وانخفاض مستوى الاستثمار الموجه لرفع القدرات والمهارات والمعارف للقوى البشرية العاملة.

(ب) اختلال الهيكل الإنتاجي : ومعناه عدم التوزيع النسبي للإنتاج على الأنشطة الاقتصادية، أو عدم التوزيع النسبي للقوى العاملة على نفس الأنشطة الاقتصادية، كأن تحتل الزراعة الأهمية النسبية الأولى من حيث الدخل المتولد فيها أو استيعابها للقوى العاملة، أو يحتل البترول وتصديره الأهمية النسبية الأولى من حيث الدخل.

(جـ) البطالة المقنعة : وتنشأ من الانفجار السكاني وعدم وجود الموارد الكافية للتوسع في القطاع الصناعي ليستوعب الزيادة في القوى العاملة.

(د) اختلال هيكل الصادرات : إذ أن هيكل صادرات الدول المتخلِّفة يتميز باحتلال سلعة واحدة هي في العادة سلعة «أوليّة».

الجانب الثاني : جانب غير عادي ويطلق عليه «تخلف البنيان الاجتماعي» ومن أهم مظاهره مايأتي :

(أ) انعدام إرادة التنمية وتوافرها لدى النخبة أو القيادة في مجتمعات دول العالم الثالث بسبب :

- عجز وعدم وعي قيادة المجتمع لأهمية عملية التنمية وهذا يعد نادراً.
- يمكن أن تكون القيادات واعية بقضية التنمية والتخلف إلا أن التنمية الاقتصادية تضر بمصالحها، وفي هذه الحالة فإن هذه القيادات ونوعيتها تمثل عائقاً للتنمية الاقتصادية.
- يمكن أن يتوفر لدى بعض القيادات عناصر إرادة التنمية دون البعض الآخر، فهذه القيادات على وعي تام بقضية التخلف والتنمية وأبعادها ولكنها بلا شك غير واعية لأبعاد عملية التنمية وأساليبها وإدارتها، ويرجع ذلك إلى عدم تفرقة هذه القيادات بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين بعض مظاهر المدنية أو المظاهر العصرية، كاستخدام الطائرة والسيارة والبراد الكهربائي والغسالة الكهربائية التي هي استخدام لبعض نتائج المدنية الحديثة، غير أن انتشار هذه الأدوات لايتضمن بالضرورة تقدم هذا المجتمع، ولذا فليس مستغرباً أن نلاحظ في كثير من الدول النامية إنفاق الحكومات على انتشار شبكة تلفاز في الوقت الذي لم يتوافر فيه الحد الأدنى

من متطلبات الصحة العامة كتنقية مياه الشرب أو إنشاء شبكة للصرف الصحي مثلاً. وقد يرجع هذا إلى اتصال النخبة في هذه البلدان بالحضارة الأوربية ومعرفتها بأساليب المعيشة السائدة في هذه البلدان ومحاولة تصور نقل مظاهر هذه الحضارة إلى مجتمعاتهم دون أن تتوافر أدنى متطلبات التنمية الاقتصادية، ورفع الأمر أيضاً إلى الاتجاهات الاستهلاكية السائدة لدى قيادات هذه البلدان التي تقود إلى طبيعة تكوينهم الاجتماعي وطرق تفكيرهم وسلوكهم، وبالتالي يصاحب عملية الانماء في هذه البلدان فقدان شديد في الموارد نتيجة لهذه الأنماط من الإنفاق غير المنتجة.

- يمكن أن يتوفر لبعض القيادات الوعي بقضية التخلف وضرورة القضاء عليها والوعي بعملية التنمية إلاَّ أن هذه القيادات عجزت عن نقل هذه الإرادة لشعوبها.

(ب) معظم قيادات العالم الثالث ذات اتجاه استهلاكي، حيث كانت العملية الإنمائية مدفوعة في إشباع الطلب النهائي، عكس القيادات التي قادت عملية الإنماء الاقتصادي في القرنين الثامن والتاسع عشر في دول أوربا وأمريكا إذ تميزت هذه القيادات باتجاهاتها الإنتاجية، فطبقة الرأسماليين الصناعيين التي قادت عملية الإنماء الاقتصادي كانت طبقة تستهدف الوصول إلى مراكز الثروة والقوة وذلك عن طريق التراكم المستمر في رأس المال، وقد تم هذا التراكم عن طريق التجديد وهو البحث عن فرص للاستثمار.

(جـ) سيادة العلاقات العائلية والقبلية حيث يكون الولاء لها وبالتالي تقاس مكانة الفرد بانتمائه العائلي والقبلي مما يؤثر على طرق اختيار الوظائف الإدارية المهمة، فعندما يكون معيار الاختيار للوظائف القيادية والإشرافية هو الانتماء العائلي والقبلي وليس الكفاءة يكون الفساد الإداري وانعدام حسن سير الإدارة مما يؤدي إلى المحسوبية والمحاباة كما يؤثر على قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات الموضوعية.

(د) شيوع القيم والمعتقدات السائدة في بعض البلدان النامية ومن أهمها شيوع القدرية والتسليم بالدافع المادي المحيط بالإنسان كقدر محتوم لايستطيع الإنسان التغيير فيه، ومن ثم ينشأ ضعف الحافز في تغيّر هذا الواقع.

(هـ) تؤثر القيم والتقاليد الاجتماعية والمعتقدات على عملية النمو الاقتصادي من نواح متعددة خاصة مايتعلق بعادات الاستهلاك والادخار وتنوع الثروة (عمرو صابر: ١٩٧٥: ٥٣-١٥٢).

وفي ضوء الخصائص والسمات العامة للتخلف بجانبيها المادي وغير المادي (المعنوي) نستطيع أن نطرح مقياساً يساهم في تصنيف المجتمعات الإنسانية إلى دول متقدمة (العالم الأول) ودول نامية (العالم الثالث) ودول تعدت مرحلة الإنماء واتجهت إلى مرحلة التقدم (العالم الثاني)، وهذا المقياس يرتبط بصورة مباشرة بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تركز على استثمار الإنسان والبيئة في عملية التنمية للوصول إلى المجتمع الصناعي المتقدم، وهو على النحو التالي :

العالم الأول (المتقدم) : وهو الذي استطاع أن يصنع الصناعة بجانبيها التقنية والإنسان، بمعنى أنه تمكن من صنع الآلة الفنية واستثمار طاقات أفراده عن طريق البرامج التربوية والعلمية، حتى استطاع أن يشغل ويستعمل هذه التقنية ويتعامل معها من خلال مواطنيه. وهذا النمط ينطبق على بلدان أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

العالم الثاني : وهو الذي استطاعت بلدانه أن تصنع جانباً معيناً من الصناعة فقط؛ حيث استطاعت أن توجد وتؤهل الإنسان الذي يتعامل مع الآلة والتقنية، ولكنها لم تصل - هذه البلدان - إلى مرحلة صناعة التقنية، فهي تستوردها من دول العالم الأول، وهذا النمط من المجتمعات ينطبق على بلدان الصين وكوريا والفلبين وبعض دول أوربا الشرقية.

العالم الثالث : وهو الذي لم تصل بلدانه حتى الآن إلى صناعة أي جانب من جوانب الصناعة، فهي مازالت تستورد الآلة والتقنية، وفي نفس الوقت تستقدم الإنسان لتشغيل هذه التقنية، بمعنى أن برامج هذه البلدان التربوية والتعليمية لم تحقق للمجتمع الاكتفاء في أي جانب من جوانب الصناعة، فهي لم تستثمر طاقة الإنسان ولم تستثمر طاقة البيئة. وهذا النمط من البلدان ينطبق على كثير من الدول العربية والأفريقية وبعض دول آسيا.

ثالث عشر: التقدم والتخلف في ميزان الإسلام :

يتميز التقدم السائد في المجتمعات الأوربية والأمريكية المعاصرة بسمات مادية تقوم على العلم ووسيلة التجربة، وهم بذلك قد فصلوا بخططهم الإنمائية الجانب الديني الذي يقوم أساساً على التشريعات الإلهية الكريمة السامية، بمعنى أن السيادة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان كانت للعلم التطبيقي والمشاهد، فهو القائد بينما ينقلب الدين في تلك المجتمعات إلى تابع.

ومن وجهة نظر إسلامية فإن هذا التقدم يعد تقدماً غير رشيد؛ لأنه يقود المجتمعات الإنسانية إلى الهلاك، أي الموت بالحرب أو بالمرض أو بالفقر، باعتبار أن العلم يحتاج إلى ضابط يصحح مجراه، ويضبط نتائجه، كالنظر مثلاً إلى اكتشاف أسلحة الدمار الشامل (الذرية والجرثومية) وانتشار الأمراض الجنسية (الأيدز – الهربس) بسبب الاباحية الجنسية، وكذلك انتشار الفقر والعوز وعدم سد الحاجة بسبب استخدام الفائدة الربوية في المعاملات الاقتصادية، وشيوع خاصية عقوق الوالدين وقطع الأرحام وانتشار الجريمة والفاحشة بسبب سيادة المنفعة المادية وعدم وجود ضابط أخلاقي يكبح جماح الأهواء ويردع الشهوات ويدخلها إلى مجاريها الطبيعية المعتدلة.

إن الإسلام ينكر هذا التقدم بهذه الخصائص والسمات ويُعد الإسلام تلك المجتمعات التي تبنت سياسة تخطيط تقوم على العلم وتفصلها عن الدين أنها لم تحقق الهدف الرئيس من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو إشباع حاجات الإنسانية الرئيسة، وأهمها الأمن في جميع جوانب الحياة، فقد قال خالق الخلق والعالم بكل شيء سبحانه وتعالى : ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ (طه : ١٢٣-١٢٤).

وفي هاتين الآيتين الكريمتين ما يؤكد سنة إلهية تعبر عن مشاكل الإنسان المعاصر، فالقرآن صريح في أن الإنسان يظل في ضنك حتى لو توفرت له الامكانات المادية، وهي الحالة التي تنطبق على المجتمعات المتقدمة والتي يعيش الإنسان فيها حياة

الضنك، بالرغم من التقدم المادي. يقول سيد قطب – رحمه الله – في تفسير هذه الآية (المجلد الرابع : ٢٣٥٥) : «إن هدي الله أمان من الضلال والشقاء، فالشقاء ثمرة الضلال ولو كان صاحبه غارقًا في المتاع، فهذا المتاع شقوة، شقوة في الدنيا وشقوة في الآخرة، وما من متاع حرام إلا وله غصة تعقبه وعقابيل تتبعه، وما يضل الإنسان عن هدي الله إلا ويتخبط في القلق والحيرة والاندفاع وعدم الاستقرار. والشقاء قرين التخبط ولو كان في المرتع المرع، والحياة المقطوعة عن الله «ضنك» مهما يكن فيها من سعة ومتاع، ضنك الحيرة والقلق والشك، وضنك الحرص والحذر: الحرص على مافي اليد والحذر من الفوت، ضنك الجري وراء بارق المطامع والحسرة على كل مايفوت، وما يشعر القلب بطمأنينة الاستقرار إلا في رحاب الله».

والحقيقة أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم المتقدم في أوربا وأمريكا واليابان قد نجحت في حل مشكلات الإنتاج الذي يخضع لقدرات بشرية، ولكنها لم تستطع حتى اليوم أن تحل مشكلة الإنسان (وهو هدف التنمية) بسبب عزوف الإنسان عن التشريعات الإلهية السامية المتعلقة به والتي ترشده نحو تحقيق سعادته ورضاه في الدنيا والآخرة.

والاتجاه الإسلامي في فلسفة التغيير الاجتماعي نجده في فكر «مالك بن نبي» حيث يرى أن الدين هو مركب الحضارة، وبواسطته يمكن إعادة التركيب، إذ أن الانطلاق من القاعدة الدينية ينعكس على باقي مناشط الحياة وسلوكيات الأفراد، وخاصة الأثر الكوني للدين وأنه الأساس في جميع التغيرات الإنسانية الكبرى، وأن نجاح أي أمة هو الأخذ بتلك السنن لمواجهة واقعها المستقبلي، ويرى مالك: إن الإنسان هو الفاعل الذي تبدأ منه عملية التغيير الاجتماعي وأن دور هذا الإنسان في المجتمع لايتوقف على حفظ النوع بل هو خليفة الله في أرضه، وهذه الوظيفة الاستخلافية توجب إجراء عملية تغيير نفسي واجتماعي يخضع لها الإنسان من خلال الثقافة المستمدة أنساقها من العقيدة الدينية ليكون الأقدر على القيام بدور الفاعل في بناء

مجتمعه والوصول للحضارة على أساس التعادل بين الروح والمادة، فإذا اختل هذا التعادل في جانب أو في آخر كانت النقطة خطيرة لأنها تؤذن بالخلل الثقافي والاجتماعي والسقوط الحضاري (نورة السعد : ١٤١٦).

والقرآن الكريم ركز على العامل العقائدي باعتباره عاملاً حاسماً بإمكانه أن يغير مجرى الأحداث ويبدل من سير المجتمعات رغم توفر الإمكانات المادية ووجود الشروط البيئية المواتية (محمد امزيان: ١٤٠١: ٣٨٤).

إن القرآن الكريم يذكر أن كثيراً من الأمم والشعوب كانت لها القوة والغلبة وكانت في مركز الثقل، ومع ذلك لم تكن أبداً استثناء من السنة الكونية، كما تبين الآيات التالية: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ ﴿٢١﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَكَفَرُوا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ إِنَّهُ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (غافر: ٢١ ، ٢٢). ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (الروم:٩). ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ (فصلت: ١٥).

وهذه الآيات صريحة في التأكيد على العامل العقائدي في تغير مجرى المجتمعات رغم الإمكانيات المادية ورغم القوة والمناعة التي تتوفر لها. والعامل العقائدي له دور إيجابي في تأكيد التماسك الاجتماعي والحفاظ على توازن المجتمع باعتباره وسيلة فعالة في ضبط سلوك الناس وتحذيرهم من المخاطر التي تؤدي إلى انحلال مركز القوى في المجتمعات وانهيار مؤسساتها، وتفكك بنيتها وما يستتبع ذلك من تدهور وسقوط حضاري (محمد امزيان: ١٤٠١: ٣٨٥).

لقد سجل التاريخ هذه العلاقة الجدلية القائمة بين العامل العقائدي وبين

تطور المجتمعات سلبًا وإيجابًا، وتاريخ المجتمعات الإسلامية بالذات خير شاهد على ذلك كما أبرز ذلك شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية، لقد لاحظ ابن تيمية (كما ذكر محمد امزيان: ١٤٠١ : ٣٨٥) أن هناك علاقة طردية بين صفاء العقيدة وتقدم المجتمعات وبالعكس. فكلما كانت العقيدة صافية كلما تحقق وساد الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي وازداد المجتمع قوة وتفوقًا. وبقدر ماتضطرب العقيدة بقدر ماتسير المجتمعات نحو الاضطراب سياسيًا واجتماعيًا واقتصادياً. لقد طبق ابن تيمية هذه القاعدة في تفسير تفكك المجتمعات الإسلامية ابتداءً من دولة الأمويين التي ظهرت فيها البدع الكلامية إلى دولة العباسيين ومابعد العباسيين، حيث ظهر الإلحاد وتفشت المظاهر المرضية في الدين كشكل الطرق الصوفية وتحولت العقيدة من مصدر قوة إيجابية محركة للهمم ودافعة للتقدم إلى قوة سلبية.

لقد صاغ ابن تيمية حديثه عن العلاقة بين العقيدة وسير المجتمعات في شكل علاقة منطقية تقوم على أساس وجود تلازم مطرد بين النتائج ومقدماتها كما سيتبين في هذه المقتطفات. ففي حديثه عن سقوط دولة بني أمية بعد أن ظهر في بعضهم القول بالتعطيل وغيرها من البدع الكلامية عاد عليهم شؤمهم بزاول دولتهم. «فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل وانتصر لهم».

ويُرجع ابن تيمية السبب في تسلط الروم النصارى على العباسيين وأخذهم دمشق والجزيرة والثغور الشامية وبيت المقدس في أواخر المائة الرابعة إلى ظهور النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسل حسب تفسير ابن تيمية. وعندما تولى الحكم نور الدين الشهيد وقام بما قام من أمر الإسلام وإظهار الحق ظهر الإسلام وفرض سيطرته السياسية من جديد «فكان الإيمان بالرسل والجهاد عن دينه سببًا لخير الدنيا والآخرة، وبالعكس، البدع والإلحاد ومخالفة ما جاء به الرسل سبب لشر الدنيا والآخرة» «فلما ظهر في الشام ومصر والجزيرة الإلحاد والبدع سلط عليهم الكفار، ولما أقاموا ما أقاموه من الإسلام وقهر الملحدين والمبتدعين نصرهم الله على

الكفار» «وكذلك لما كان أهل الشرق قائمين بالإسلام كانوا منصورين على الكفار المشركين من الترك والهند والصين وغيرهم، فلما ظهر منهم ماظهر من البدع والإلحاد والفجور سلط عليهم الكفار».

وهذه القاعدة العامة التي صاغها الإمام ابن تيمية في هذا الشكل المنطقي يمكن أن تعمم على كثير من التحولات الاجتماعية التي عرفتها دول العالم الإسلامي في ماضيها وحاضرها كما حدث مع المرابطين والموحدين وبلاد الأندلس.. وفي تاريخنا الحديث يظل الصراع العربي الإسرائيلي، وأحداث أفغانستان التي سميت بالظاهرة الأفغانية خير شاهد على تلك العلاقة الطردية (محمد امزيان: ١٤٠١:٢٨٥-٢٨٦).

رابع عشر : تصميم البحث عند دراسة الظاهرة الاجتماعية :

يختلف الفرد في المجتمع بكونه فردًا مشاركًا للحياة العامة، أو بكونه فردًا يختص بالبحث العلمي ويفسر الظواهر الاجتماعية، فالفرد الأول يرى المجتمع بأنه يتكون من أفراد لهم علاقات مختلفة ومتكررة، وبذلك تكون نظرته سطحية وعادية وإن حاول تحليل إحدى الظواهر الاجتماعية فإنه يركز على السبب فقط في وجود الظاهرة. أمَّا الفرد الآخر الذي يتمثل بالباحث العلمي المتخصص في تحليل الظاهرة الاجتماعية فينظر للمجتمع بأكمله عند دراسة الظاهرة، ويربط حقائق مختلفة عن المجتمع بعضها بالبعض الآخر، فيفرِّق ويقارن في العلاقات والأفعال حسب الطبقات وحسب العمر وحسب الجنس وغيرها من المتغيرات المؤثرة بالظاهرة، ثم يبحث عن وظيفة الظاهرة ويوضح التساند بين الأنساق في البناء الاجتماعي.

وهذا يعني أن الباحث الاجتماعي عليه ألا يرى الظواهر الاجتماعية في المجتمع نظرة عادية أو سطحية كما يفعل الفرد العادي ويركز على السبب، بل على الباحث العلمي أن يتعمق في دراسة الظاهرة ويبحث عن الوظيفة التي تحققها هذه الظاهرة. ولعلنا الآن في حاجة إلى أن نُذكِّر القارئ بالتفرقة التي أقامها العالم (دوركايم) بين الوظيفة والسبب الذي يرتبط بوجود الظاهرة الاجتماعية، فهو يرى أننا عندما نقوم بتفسير ظاهرة اجتماعية علينا

أن نفرق بين أمرين بالبحث عن السبب الفعال الذي أدى إلى وجود الظاهرة، والبحث عن الوظيفة التي تحققها هذه الظاهرة، خذ مثلاً الجريمة والعقوبة، فالجريمة هي السبب في وجود العقوبة، ولكن العقوبة تقوم أيضاً بأداء وظيفة معينة، وتتمثل وظيفة العقوبة في دعم النظام العام في المجتمع، وتعزيز القيم والمعايير القائمة، وهكذا يبدو سبب العقوبة شيئاً والوظيفة التي تؤديها شيئاً آخر (محمد عارف:١٩٨٢:٤٠).

وعلى الباحث العلمي عندما يتعمق في دراسته للظاهرة الاجتماعية أن يكشف ما طرأ على الظاهرة من تطور أو تغير أو تقهقر، وأن يصورها في وضعها الاستقراري القائم، حتى يمكن أن يعدها مشهداً ثابتاً متكاملاً يسهّل عليه أن يحدد العوامل والمتغيرات المؤدية إليها والعناصر اللازمة لحدوثها، خاصة مايتعلق بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد أو المعطيات والظروف الداخلية (كالأوضاع الأسرية والجنس والسن ومستوى التعليم والمهنة والوضع الاقتصادي) وبذلك يحدد الباحث الشكل الخارجي للظاهرة، ويسهل عليه وصف الظاهرة من الداخل والخارج، فيوضح ما أصابها من تغير أو تحول أو تطور أو تقدم أو تخلف على المدى المكاني والزمني الذي يختاره الباحث.

ومما سبق تتحدد مهمة الباحث عند دراسته لأي ظاهرة اجتماعية في المجتمع بما يأتي:

(أ) إدراك الظاهرة الاجتماعية من جميع الجوانب المعاصرة والماضية.

(ب) توقع مستقبل الظاهرة بالكشف عن العوامل المساعدة في حدوثها والعوامل المساهمة في تقدمها أو تخلفها أو ركودها.

(ج) التحكم بالظاهرة وهذا يعني قدرة الباحث على صياغة مقترحات وتوصيات تساهم في علاج المشكلة الاجتماعية إمَّا بالوقاية أو المكافحة أو الردع.

ونعرض في هذا المبحث الخطوات الرئيسة التي هي بمثابة أضواء كاشفة يستطيع الباحث عن طريقها أن يهتدي إلى الأبعاد والأعماق الحقيقية للظاهرة

الاجتماعية موضوع البحث، والخطوات التي سوف نذكرها عبارة عن أهم الخطوات في البحث الاجتماعي وهي مايطلب عادة من الطلاب في الكليات والجامعات قبل الشروع في كتابة البحوث والرسائل الجامعية (الماجستير - الدكتوراه)، وتختلف مدة تصميم خطة البحث من باحث إلى آخر، ومن جامعة إلى أخرى، حسب الشروط المقررة، والتميُّز العلمي لبرنامج الدراسات العليا، فتصل أحياناً إلى سنتين أو ثلاث سنوات.

وتتكون خطة البحث المطلوبة لدراسة الظاهرة الاجتماعية من مجموعة خطوات مرتبة ومتدرجة تبدأ بأيسرها وتنتهي بأعقدها وهي كما يأتي :

أولاً : صياغة العنوان :

ينبغي أن يحوي العنوان على العناصر العلمية التالية:

(أ) العنوان الرئيس ويحتوي على متغير مستقل ومتغير تابع.

(ب) عنوان تفصيلي يبين نوع الدراسة ومجتمع البحث.

مثـال :

العوامل الاجتماعية «المستقل» المرتبطة بالجرائم الجنسية «التابع».

«دراسة تطبيقية على المودعين بالإصلاحيات المركزية بالمملكة» (تفصيل يبين نوع الدراسة ومجتمع البحث).

ثانيًا : موضوع الدراسة :

وهنا يصوغ الباحث مقالاً علميا يقنع القارئ بأن موضوع دراسته من الظواهر العامة والشائعة وذو أهمية ويستحق الدراسة، ولتحقيق ذلك ينبغي على الباحث أن يذكر العناصر التالية بصرف النظر عن ترتيبها :

١- إحصائيات عالمية، وإقليمية، ومحلية.

٢- مقولات شرعية «باختصار».

٣- مقولات نظرية «باختصار».

٤- نظم وقرارات وبرامج محلية ودولية تتعلق بالظاهرة محل الدراسة.
٥- دراسات سابقة تناولت موضوع الدراسة وأهم نتائجها «باختصار».
٦- أهداف الدراسة.
٧- تساؤلات الدراسة(*).
٨- إشارة مختصرة عن مجتمع البحث ومنهجه وأدواته.
٩- أهمية الدراسة النظرية (بمعنى ماذا تضيف دراستك للتخصص العلمي الذي تنتمي إليه).
١٠- أهمية الدراسة التطبيقية (بمعنى ماذا ستستفيد مؤسسات وبرامج المجتمع من نتائج البحث).

والباحث المتميز هو الذي يستطيع أن يصوغ موضوع الدراسة بأكبر قدر ممكن من تلك العناصر، وبطريقة علمية مقنعة وواضحة، ومحددة ومفهومة ومرتبة، بشرط أن تكون صياغة تلك العناصر باختصار، حيث سيذكر الباحث لمعظم هذه العناصر مباحث خاصة بها داخل محتوى الخطة.

ثالثًا : الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة :

يذكر الباحث في هذا المقام تصنيفاً للدراسات التي تناولت موضوع دراسته، ويكون التصنيف على النحو التالي :

١- الدراسات المحلية.
٢- الدراسات العربية.
٣- الدراسات الأجنبية.

وينبغي أن يذكر الباحث في كل بند، الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتعلق بالظاهرة محل الدراسة، وينبغي أن يورد الباحث لكل دراسة أهدافها، ومنهجها، وأداتها، ومجتمع البحث ومتغيرات الدراسة، وأهم النتائج.

(*) إذا كان نوع الدراسة استطلاعية، بمعنى أن موضوع البحث من المواضيع الجديدة على ساحة البحث العلمي فإن الباحث يصوغ لدراسته تساؤلات، وعندما يكون موضوع البحث من المواضيع التي تتوافر لها دراسات سابقة من جوانب مختلفة، فإن نوع الدراسة تتطلب أن تكون وصفية، ومن الأفضل في مثل هذا النوع من الدراسات أن يصوغ الباحث «فروضاً» وهي عبارة عن جملة خبرية تنطلق أساساً من الواقع ومن نتائج الدراسات السابقة.

ثم يذكر الباحث في نهاية هذا المبحث التباين والتلاقي بين دراسته الحالية والدراسات السابقة، ويبرز هنا جوانب التشابه والاختلافات العلمية البحتة، خاصة مايتعلق بالأهداف، والمنهج، والأداة، والمتغيرات، ومجتمع البحث، والنظرية المستخدمة، وغير ذلك. وعندما يبرز الباحث جوانب الاختلاف عن الدراسات السابقة، فإنه بذلك يوضح الإضافات العلمية لدراسته وتميزها عن البحوث السابقة، حتى يعرف القارئ أن هذه الدراسة ليست تكراراً لبحوث مشابهة؛ إنما هي مكملة لما انتهت إليه تلك الدراسات.

رابعًا : الإطار النظري لموضوع الدراسة، ويمكن أن يتكون هذا الإطار من:

مبحث أول : النظريات المفسرة لموضوع البحث.

مبحث ثانٍ : تطور حجم الظاهرة محل الدراسة (إحصائيات).

مبحث ثالث : وجهة النظرة القانونية والشرعية بالظاهرة أو المشكلة محل الدراسة.

هذه اقتراحات لمباحث هذا الفصل، ويستطيع الباحث أن يقترح مباحث نظرية أخرى ملائمة مع موضوع الدراسة، لكن يجب الانتباه إلى ضرورة أن يتلاءم مباحث هذا الإطار النظري، مع بيانات الدراسة الميدانية المتوقعة، حتى يمكن تفسيرها نظريًا، وحتى يكون هناك تكامل بين أجزاء البحث النظرية التطبيقية(*).

خامسًا : الإطار المنهجي للبحث :

١- المفاهيم الأساسية :

يكتب هنا مفاهيم المصطلحات الرئيسة لموضوع الدراسة، وعادة ماتحدد المفاهيم التي يطلب من البحث تعريفها من خلال صياغة العنوان أو الأهداف، وينبغي أن يصاغ لكل مصطلح :

(أ) مفهوم علمي : ينطلق من التراث الفكري المكتوب عن المصطلح المستخدم بالدراسة.

(ب) مفهوم إجرائي : وهو مفهوم خاص بالدراسة، مستمد من المفهوم العلمي، ويحدده الباحث في ضوء المجال المكاني والزماني للدراسة وفي ضوء خصائص وسمات مجتمع البحث.

(*) من الأخطاء الواضحة والمنتشرة في كثير من البحوث الاجتماعية، أن الباحث يصوغ إطاراً نظرياً لا =

٢- مجتمع البحث :

(أ) تحديد وحدة الدراسة : بمعنى تحديد المصدر الرئيس للبيانات الميدانية، فقد يكون وحدة الدراسة في بحوث الأسرة مثلاً الزوج أو الزوجة، وفي بحوث الجريمة قد يكون الجاني أو المجني عليه.

(ب) تحديد عينة الدراسة بطريقة علمية نضمن فيها العشوائية، ونضمن تمثيلها لمجتمع البحث من ناحية حجمه، خواصه، وهناك عدة طرق لاختيار العينة منها: العشوائية، والمنتظمة، ومتعددة المراحل، والطبقية.

(ج) **المجال المكاني للدراسة**: ويقصد به حدود مجتمع البحث، باعتبار أن نتائج الدراسة الميدانية ترتبط بشكل مباشر بالمنطقة الجغرافية التي أجريت فيها الدراسة.

(د) **المجال الزماني للدراسة**: ويقصد به الفترة الزمنية التي سوف يتم فيها جمع بيانات الدراسة الميدانية، باعتبار أن نتائج الدراسة الميدانية ترتبط بشكل مباشر في الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الميدانية.

٣- متغيرات البحث :

وهي العوامل التي يعتقد الباحث أن لها تأثيراً مباشراً على الظاهرة محل الدراسة، ويحددها الباحث في ضوء الدراسة الاستطلاعية، أو من خلال نتائج الدراسات السابقة، والباحث المتميز هو الذي يستطيع أن يحدد أقوى المتغيرات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، لأن هذا يساهم في الكشف عن كثير من العوامل والظروف المؤثرة بمشكلة البحث، ومن أمثلة المتغيرات متغير المستوى التعليمي، ومستوى العمر، والحالة الاجتماعية... إلخ.

٤- منهج البحث :

وهو الأسلوب الملائم للإجابة عن تساؤلات الدراسة، والباحث المتميز هو الذي يستطيع

(=) يتعلق بها ولا يستفيد منه في تفسير بيانات الدراسة الميدانية، فينتج من جراء ذلك فواصل وعدم تكامل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للبحث، وكأن الباحث بطريقته هذه عمل دراستين لموضوعه، إحداهما نظرية والأخرى تطبيقية، وهذا يعد خللاً وقصوراً منهجياً عند الباحث.

أن يختار من المناهج أنسبها وأقدرها على تحقيق أهداف الدراسة، ويمكن للباحث أن يختار أكثر من منهج. وأهم المناهج الشائعة في علم الاجتماع ما يأتي :

(أ) **المنهج التاريخي** : للكشف عن الظاهرة محل الدراسة في فترة زمنية سابقة وتتبع مراحل تغيرها.

(ب) **المنهج المقارن** : للمقارنة بين وضع الظاهرة محل الدراسة بين فترتين، أو بين مجتمعين.

(ج) **منهج المسح الاجتماعي** : للكشف عن طبيعة الظاهرة في واقعها المعاصر.

(د) **منهج دراسة الحالة** : اختيار حالة ممثلة لمجتمع البحث، ودراستها من جميع الجوانب، على أن تكون النتائج خاصة للحالات المماثلة فقط.

(و) **المنهج التجريبي**: يعتمد على تحديد مجموعة ضابطة ومجموعة تجريبية، بحيث تكون المجموعتان متجانستين في جميع الخصائص والسمات والظروف ماعدا متغير واحد نحاول أن نكشف أثره على المجموعة الضابطة.

٥- أدوات الدراسة :

(أ) **الاستبانة**: وهي أداة كمية، ويجب أن يكون تصميمها محققاً لأهداف البحث، وتشتق أسئلتها وعناصرها من تساؤلات البحث أو فروضه.

(ب) **المقابلة** : وهي من الأدوات الكيفية، ويجب أن يصمم دليل ملاحظة يناسب أهداف البحث.

(ج) **الملاحظة بالمشاركة** : وهي من الأدوات الكيفية، وينبغي أن يصمم دليل الملاحظة بالمشاركة يحقق أهداف البحث.

مع ملاحظة أن الباحث المتميز هو الذي يستطيع أن يستخدم أداة كيفية لتكمل وتتكامل وتدعم المعلومات التي يتحصل عليها عن طريق الأداة الكمية (الاستبانة).

٦- ثبات وصدق استبانة البحث :

ينبغي على الباحث أن يجري لاستبانة البحث اختباراً تجريبياً، ثم يتأكد من ثبات وصدق إجابات المبحوثين، وعليه أيضاً أن يضع أسئلة تأكيدية تكشف مدى صدق إجابات مجتمع البحث.

٧- المقاييس الاحصائية المستخدمة :

ينبغي أن يذكر الباحث المقاييس الإحصائية المستخدمة، التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، وعليه أن يذكر بالتفصيل المقاييس والاختبارات الاحصائية ومجال الاستفادة منها في البحث وإليك الأمثلة التالية :

- استخدام اختبار (كا٢) لقياس مدى وجود علاقة بين متغير نمط الجريمة الجنسية والمستوى الاقتصادي.
- استخدام معامل (جاما) لقياس قوة الارتباط بين المستوى الاقتصادي وتكرار الجريمة.
- استخدام معامل (التوافق) لقياس الارتباط بين المستوى التعليمي وارتكاب نمط الجريمة الجنسية.
- استخدام اختبار «اللوجستيكي» لقياس العلاقة وقوة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- استخدام اختبار التحليل العلمي للعناصر الرئيسة من أجل تحديد العوامل المسؤولة المرتبطة بالظاهرة الاجتماعية.

ومن الضروري أن يقوم الباحث بالاستعانة بمتخصص في الإحصاء، لتحديد المقاييس والمعامل الإحصائية التي تتلاءم مع مشكلة بحثه، مع ملاحظة أن كثيراً من البحوث تقتصر عند التحليل على معدل النسبة المئوية، وهذا مقبول عندما يكون هناك مسح شامل لمجتمع البحث. أما عندما يقتصر البحث على عينة من المجتمع الكلي؛ فإن معدل النسبة المئوية لا يفي بالغرض، وينبغي على الباحث - حتى يرفع مستوى الثقة بالنتائج - أن يستعين بمقاييس ومعامل إحصائية متقدمة.

هذه باختصار الخطوات المهمة عند إعداد خطة البحث عند دراسة ظاهرة اجتماعية، ويهدف الباحث من هذا التصميم إلى الحكم على مدى دقة بحثه، لأن نتائج البحث ترتبط بدقة هذه الخطوات، وعندما ينفذ الباحث خطة الدراسة، ويجري الدراسة الميدانية، عليه أن يصوغ التقرير النهائي للبحث والذي قد يكون رسالة أو بحثاً علمياً، متضمناً مايأتي :

(أ) تحليل الدراسة الميدانية :

إن الباحث المتميز هو الذي يستطيع أن يحقق أهداف الدراسة ويجيب عن تساؤلاتها بطريقة علمية مقنعة، وذلك باتباع الآتي :

١- تقسيم الدراسة الميدانية إلى مباحث وفصول، وصياغة عناوين الدراسة الميدانية بما يتلاءم مع تساؤلات أو فروض الدراسة.

٢- توزيع بيانات الدراسة الميدانية (الكمية ، الكيفية) على فصول ومباحث الدراسة الميدانية.

٣- التحليل الوصفي الأولي (معدل النسبة المئوية).

٤- التحليل الاحصائي المتقدم (الاختبارات والمعامل).

٥- تفسير الباحث للنتائج، بشرط أن يكون تفسيره علميًا مرتبطاً ببناء وثقافة المجتمع ككل.

٦- التفسير النظري: بمعنى أن يفسر النتائج بافتراضات وتصورات النظريات المفسرة التي ذكرها في الإطار النظري.

٧- التفسير الشرعي: وهو أن يفسر النتائج بالاعتماد على حقائق الإسلام الواردة في الكتاب والسنة، وكذلك بالاعتماد على آراء العلماء والفقهاء الشرعيين.

٨- المقارنة مع الدراسات السابقة : بمعنى أن يضع مقارنة علمية بين نتيجته التي توصل إليها ونتائج بعض الدراسات التي تناولت الظاهرة محل الدراسة.

(ب) نتائج البحث :

يذكر الباحث هنا نتائج تتلاءم مع أهداف الدراسة، فيضع لكل نتيجة عنواناً يتلاءم مع الهدف الأساس للبحث، وعليه أن يصيغ النتيجة بدون معدلات إحصائية أو مقولات شرعية ونظرية، وعليه أن يربط النتيجة الأولى التي تحصل عليها من تحليل الفصل الأول بجميع الظواهر التي استنتجها من خلال تحليل الدراسة الميدانية ككل، وهكذا تتم صياغة باقي النتائج(*).

(*) ينبغي عند صياغة النتائج، أن تكون كل نتيجة محققة لهدف من أهداف البحث، بشرط إبراز علاقة هذه النتيجة بالأهداف الأخرى للدراسة، لأن عدم الربط بين الظواهر والأهداف سوف يكون تكراراً لعملية تحليل الدراسة الميدانية.

(ج) توصيات الباحث :

ينبغي أن يوصي الباحث بما يتلاءم مع استنتاجاته فقط، وعليه أن يستبعد التوصيات والمقترحات المثالية التي لم يتطرق لها موضوع بحثه، ولم تظهر من خلال الدراسة الميدانية. كما ينبغي أن تكون الاقتراحات والتوصيات تتناسب مع الأهمية العلمية النظرية والتطبيقية التي ذكرها الباحث في مرحلة تصميم خطة البحث عند صياغة موضوع الدراسة.

الفصل الأول

النسق السياسي في المجتمع السعودي

النسق السياسي في المجتمع السعودي

الظاهرة السياسية هي أعقد الظواهر الاجتماعية، لأن ماهو سياسي لاينفصل بالقطع عن الظروف الراهنة والواقع الاقتصادي ومطالب الوضع الحالي. ومتغيرات العصر السياسية تتداخل كثيراً مع أصول البيئة الطبيعية والأوضاع الاقتصادية والتشريع القانوني والديني، بالإضافة إلى تأثرها بسيادة المكانة والعرف، كما هو معروف في المجتمعات التقليدية في سائر الثقافات المختلفة. والظاهرة السياسية تُدْرس من وجهة نظر علم الاجتماع عن طريق المتخصص في علم الاجتماع السياسي الذي يركز على دراسة ظواهر اجتماعية داخل بناء المجتمع وتتصل بالقيادة والسلطة والسيادة، فيرصد علاقتها بطبيعة الأنساق الاقتصادية والثقافية، ويتابع «التجارب السياسية» وردود فعلها بين سائر النظم الاجتماعية السائدة في البناء الاجتماعي (قباري إسماعيل. غير مؤرخ ٨٩).

ويهتم علم الاجتماع السياسي بظاهرة الاستقرار السياسي في المجتمعات الانسانية بشكل عام، باعتبار أن هذه الظاهرة لها ارتباط قوي بعملية ومشكلة التغيّر الاجتماعي. فالصفوة في المجتمع عندما تفقد مصادر قوتها من خلال عملية التغيّر الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يحدث لأفراد المجتمع، تحاول الصفوة خلق العقبات أمام التغيّر، وقد يشعر البعض من العامة (أفراد المجتمع) ممن أزيغت ثقافتهم، إلى الشعور بالعزلة وفقدان الأمن، ومن هذا يتولد الشك في أن الحياة الجديدة ستكون أفضل بالنسبة لهم، الأمر الذي يؤدي إلى الاغتراب أو الانغماس في حركات سياسية متشعبة ومتناقضة بين الصفوة وأفراد المجتمع.

ويُعد العالم (تالكوت بارسونز) من المهتمين بالجوانب السياسية للنسق الاجتماعي، وتشمل السياسة في نظر بارسونز «كل أشكال صنع القرار وتعبئة الموارد البشرية لتحقيق أي هدف محدود تسعى إليه جماعة معينة» وعلى هذا الأساس فإن «بارسونز»

يرى أن النشاط السياسي لايوجد فقط في نظم الحكومة ولكنه يوجد في كل تنظيم ومؤسسة في المجتمع، كالمشروعات الصناعية والتجارية والجامعات والمستشفيات.. وغيرها، كل هذه التنظيمات تشتمل على وظيفة سياسية في ضوء المعنى الذي قصده «بارسونز» ولايجب أن نخلط بين النظم السياسية (Polity) والممارسة السياسية (Politks) بالمعنى الضيق، والتي تعني نمط القوة السائد وأسلوب ممارستها التي تخلق التفاعلات السياسة، وحاول (بارسونز) لتوضيح فكرة النسق السياسي أن يبرز أن فكرة القوة «Power» يمكن أن تضاهي في علم السياسة «النقود» في علم الاقتصاد، فالقوة تماثل النقود، تتداول بالتفاعل بين الأفراد والجماعات، وهي تأخذ طابعًا رمزيًا، فالقوة لاتعد شيئًا في حد ذاتها، مثلها مثل النقود، إنَّ قيمتها تكمن فيما يمكن الحصول عليه خلال تبادلها، وهي تعمل أيضًا كمقياس للسلطة، فرصيد السلطة، وكمية القوة التي تتداول بالمجتمع يمكن أن تزداد أو تنقص تمامًا مثل كمية النقود، فقد يستخدم «قائد أو وزير» قوة ليست من سلطته، مما يحدث انكماشاً أو تضخماً في النسق السياسي، يناظر حركات التضخم والانكماش في الاقتصاد، وقد قدم (بارسونز) تفرقة واضحة بين القوة والسلطة، فاعتبر السلطة مجموعة من القوانين التي تحدد استخدام القوة على جماعة معينة (جي روشيه: ١٩٨١:١٤٧).

أولاً : التنشئة السياسية والتربية الوطنية في المجتمع السعودي :

تعد التنشئة السياسية الآلة التي تعمل على تطبيع أفراد المجتمع «بميكانيزمات» معينة تؤدي إلى التضامن والتوحيد وورث الهوية الوطنية.

وقد أصبحت كلمة الوطنية في السنوات الأخيرة تفرض نفسها بإلحاح على علماء النفس والاجتماع والسياسة والمهتمين بتربية النشء؛ حتى أصبحت التنشئة السياسية إحدى الضروريات في هذا العصر الذي نعيش فيه، لخلق إحساس عام بالالتزام والولاء للسلطة الرسمية. وتعد عملية التربية الوطنية عملية مستمرة غير منقطعة بهدف تلقين المواطن الثقافة السياسية التي يعيش في ظلها، وتبدأ منذ سن السابعة تقريباً

عندما يلتحق الطفل بالنظم الرسمية للتنشئة (المدرسة)، فيتلقى في المناهج تاريخ مجتمعه ومواقف قادته الاصلاحية والبطولية، ويحاول أن يتمثل هؤلاء العظماء في تاريخ مجتمعه، وبالتالي تنمو فيه الرغبة في أن يكون مواطناً صالحاً. كذلك فإنّ وسائل الإعلام المختلفة؛ المقروءة والمسموعة والمرئيّة لها تأثير على التنشئة السياسية والتربية الوطنية. ومن المعروف مثلاً أنّ القيم التي تعرض من خلال التلفاز تؤثر كثيراً في اتجاهات أفراد المجتمع وسلوكهم، وعلى هذا الأساس، فإن المدرسة والإعلام ليسا سوى وسائل لغرس أساليب الرؤية والسلوك لدى الطفل، فجوهر عملية التربية إذاً هو التطبيع أو تنشئة الكائن البشري، ويؤكد ذلك عالم الاجتماع (دور كايم) بقوله: «إنه لكي يحكم الضمير الجمعي سلوك الانسان فإنه ينبغي صياغة الأخير وتشكيله منذ البداية» (سامية صالح: ١٩٨٩:٥-٦).

ولاينبغي أن تقتصر التربية الوطنية على مؤسسات المجتمع الرسمية كالمدرسة ومؤسسات الإعلام، وإنما ينبغي أن تقوم الأسرة أيضاً بجزءٍ كبير من هذه التربية، وعلى أجهزة الدولة الرسمية أن تخاطب الأسر في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية، من أجل زيادة وعيها السياسي والوطني لأبنائها، وذلك من خلال الأحاديث والنقاش اللذين يدوران داخل الأسرة لأمور وطنية وسياسية لتدعم ماهو إيجابي وتعالج المفاهيم الخاطئة لديهم.

كما أن على الأسر غرس قيمة الوطنية في أبنائها من خلال الحوار، مما يغرس في أبنائها حب الوطن والاستعداد للتضحية والفداء، والاهتمام برقي البلاد ونظافتها.

والمجتمع السعودي اتخذ سياسة في عملية التربية الوطنية لأفراده، اعتمدت على ثلاثة محاور رئيسة منبثقة من الإعلام والتعليم وخطط التنمية، وهي كما يأتي :

(أ) اهتمام وسائل الإعلام بالوطن وإبراز شخصية المملكة العربية السعودية والكشف عمّا حباه الله من نعمة الاستقرار والأمن والتقدم في جميع المجالات والحكم بالشريعة وخدمة المقدسات.

(ب) الحرص على أن تحقق مؤسسات التعليم أهدافاً وطنية عن طريق تدريس

التاريخ الإسلامي وحضارة الأمة وتبصير الطلاب بجغرافية البلاد ومزاياها الاقتصادية.

(جـ) التزام الدولة في جميع برامجها الاجتماعية والاقتصادية بمبادئها الشرعية الإسلامية والحفاظ على التقاليد والقيم الثقافية والأخلاقية المرتبطة بها.

وإن إحدى المميزات لسياسة المجتمع السعودي في التربية الوطنية هي «المحايدة. السياسية»، وذلك عكس ماهو موجود في كثير من المجتمعات العربية والأجنبية التي تنحاز في تربيتها الوطنية لمذاهب سياسية عالمية شرقية أو غربية، فالسياسة الإعلامية والسياسة التعليمية ومبادئ خطط التنمية منبثقة - ولله الحمد - من مبادئ وقيم إسلامية إلهية، وفي نفس الوقت لم تُظهر تلك السياسات نصاً صريحاً في التربية الوطنية يدعو النشء إلى عداء الدول والمجتمعات الأجنبية، بل تعمل مؤسسات الإعلام والتعليم في المجتمع السعودي على توثيق أواصر الإخاء والتآزر والتضامن بين المسلمين وربط قلوبهم ببعضها، كما تدعو سياسة المجتمع الإعلامية والتعليمية إلى تضامن العرب وتعاونهم واجتماع كلمتهم والدفاع عن قضاياهم، وكذلك تدعو إلى احترام الدول الصديقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ فقد نصت المادة الخامسة والعشرون من النظام الأساسي للحكم على مايأتي: «تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة. وعلى تقوية علاقتها بالدول الصديقة».

والحيادية في التربية الوطنية مطلوبة في بلد مثل المملكة العربية السعودية، فهي منبع الرسالة الإسلامية وعليها تكريس المواد الإعلامية والتعليمية بقوة لصالح العقيدة الإسلامية، لأن النتيجة الحتمية إحداث «ميكانيزم» دفاعي عند النشء ضد الاتجاهات والسياسات والأيدلوجيات المختلفة والمناقضة للإسلام، حتى يكون الفرد السعودي أمام مجال معرفي يصعب اختراقه من خلال وسائل الغزو الثقافي الخارجي.

وعلى هذا الأساس فإنه لابد أن يعرض المتحدث والكاتب في وسائل الإعلام لمشاهديه وقرائه، وكذلك المعلم في المدرسة لطلابه أفكاراً وأيدلوجيات مختلفة مع الإسلام، وينبغي أن يواجهها بشجاعة بنظرة متحررة وواقعية، لإنماء العقل لديهم، لأنه قد يصادف النشء في حياتهم أفكار وفلسفات معادية ومناهضة لعقيدتهم، فيصبح لديهم معياراً لمعرفة مدى مصداقيتها وواقعيتها، مما يصعب على الآخرين إقناعهم بها، ومن أمثلة ذلك أن كثيراً من أفراد المجتمع السعودي لم يتبين لهم العداء الكامن في الحكم الشيوعي لشريعتهم، أو معرفتهم بحقد الرافضة على مذهبهم، أو معرفتهم كراهية حزب البعث العراقي لسياستهم من خلال التربية المدرسية أو التربية الإعلامية، بل استنتجوه من تلقاء أنفسهم من خلال الوقائع والأحداث التي ظهرت من الشيوعية في حرب أفغانستان، أو ظهرت من أحداث الحرم المكي (١٤٠٨هـ)، أو ظهرت من همجية حزب البعث العراقي حين غزوه للكويت عام (١٩٩٠م).

وأخيراً يمكن القول أن الحيادية في التربية الوطنية مطلوبة وممكنة ومرغوبة إذا كانت منبثقة من تعاليم الإسلام ولصالح الإسلام، وينبغي أن تفرض الحيادية كما يريدها الإسلام في وسائل التربية الوطنية مع المعلمين وفي المقررات الدراسية، ومن خلال مقدمي البرامج التلفزيونية والاذاعية ومحرري الصحف، والمجلات في المجتمع، لأنه من الصعب تحقيق التربية الوطنية بطابع سياسي إذا كانت لصالح فئة سياسية أو حزب سياسي، لأنه لايمكن تبرير سياسة ما، ولا يمكن أن تستخدم السياسة لتنمية التربية الوطنية.

ثانياً: نظام الحكم والتربية الوطنية في المجتمع السعودي :

التربية هي عملية آلية مخططة لاحترام نظام الحكم، فتظهر أهمية التربية الأولى للإنسان في عملية تلقين المعايير والقيم للأفراد عن طريق التعليم، مما يحقق احترام أنظمة الحكم الاجتماعية، فيحدث تكيف بين الفرد والمجتمع، وتوازن في البناء والنظام الاجتماعي.

والملاحظ أن المجتمعات الإنسانية تتباين في تحديد أنظمة الحكم الرئيسة في المجتمع، فنجد بعض المجتمعات خاصة المجتمعات الأوربية والأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة تركز على أن أنظمة الحكم الرئيسة التي يجب أن يخضع لها الفرد ويحترم قيمها ومعاييرها وقوانينها هي أنظمة الدولة، بينما تتعدد أنظمة الحكم في كثير من المجتمعات النامية فيضاف إلى حكم الدولة حكم الأسرة، وفي المجتمعات الإسلامية التي تحكم شريعة الله كالمجتمع السعودي - ولله الحمد - يخضع الفرد لثلاثة أحكام رئيسة هي منهج الخالق سبحانه وتعالى، ونظام الحكم في الدولة وأعراف المجتمع المتمثلة بوصاية الأسرة على الفرد(*).

وقد حدد النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية رسمياً هذه الأحكام وترتيبها في المجتمع السعودي وهي كما يأتي :

الأول : منهج الله سبحانه وتعالى، فقد قررت المادة «الأولى» من النظام الأساسي للحكم بأن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ، كما نصت المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساسي للحكم: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله».

الثاني : حكم الدولة: وقد حدد النظام الأساسي للحكم في المادة الرابعة والعشرين حكم الدولة بما يأتي: «تتكون السلطات في الدولة من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية، وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات».

الثالث : الأسرة : فقد اعترف النظام الأساسي للحكم بالأسرة وعدّها نواة المجتمع السعودي، وبهذا يدعم النظام الحقوق والواجبات بين الآباء والأبناء وبين الأزواج،

(*) في كثير من المجتمعات المعاصرة لايخضع الفرد للأسرة بعد بلوغه سناً معينة.

وكذلك يدعم وصاية الأب على أسرته وقوامة الذكور على الإناث التي قررها الإسلام، وحول هذا نصت المادة التاسعة من نظام الحكم مايأتي: «الأسرة هي نواة المجتمع السعودي. ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد» كما ورد في المادة العاشرة من النظام: «تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية...».

وإن من المهام الرئيسة للتربويين في المجتمع السعودي، كيفية وضع خطة تربوية سليمة تحقق عند الفرد توازناً في الخضوع والاحترام لهذه الأحكام الثلاثة.

ويبدو أن المخطط التربوي في الدول الأجنبية لن يجد صعوبة تذكر في المؤسسات التعليمية والإعلامية والاجتماعية عند اقتراح أو صياغة برامج ترسِّخ التربية الوطنية عند الأفراد وتدعوهم إلى الالتزام بالقيم والمعايير والقوانين والأنظمة، والتي تدعوهم أخيراً إلى احترام حكم واحد في المجتمع وهو حكم الدولة، وعكس ذلك يجد المخطط التربوي عند تعدد الأحكام - كما في المجتمع السعودي - صعوبة بالغة في تصميم برامج تربوية تعليمية أو إعلامية أو اجتماعية ترسخ التربية الوطنية، لأنه ينبغي له أن يضمن أن هذه البرامج تساهم في تلقين الفرد قيماً ومعايير مقبولة ومتفقاً عليها من قِبَلِ ثلاثة أحكام رئيسة في المجتمع بدون تعارض أو صراع أو تناقض وهي: منهج الله سبحانه وتعالى، وأنظمة الدولة، وأعراف الأسرة.

إنَّ التخطيط التربوي السليم في المجتمع السعودي ينبغي أن يتم في الواقع على نحو واضح بيِّن لاحترام تلك الأحكام الثلاث، وبعبارة أخرى فإنه لن يتحقق الاستقرار في البناء الاجتماعي ولن يتحقق الانتماء والوطنية ويضطلع الأفراد بأدوارهم ومسؤولياتهم على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع المحلي أو على مستوى المجتمع ككل إلاَّ بتخطيط تربوي سليم يضمن مايأتي :

- عدم الصراع والتناقض بين القيم والمعايير الأسرية والمعايير الدينية.
- عدم الصراع والتناقض بين الأنظمة والقوانين الحكومية والمعايير الدينية.
- عدم الصراع والتناقض بين القيم والمعايير الأسرية والأنظمة الحكومية.

ونسوق أمثلة حول مفاهيم الصراع والتناقض بين التربية والحكم، فإنه لايمكن أن تقوم أجهزة الإعلام المرئية بدورها التربوي عندما تحوي مادتها الإعلامية قيماً ومعايير مناقضة لقيم الأسرة، ولن تحقق المدرسة دورها التربوي عندما تحوي بعض المناهج الدراسية أفكاراً مناهضة للشريعة الإسلامية، ولن يخضع الأفراد للحكم في مؤسسة حكومية أو في مؤسسة خاصة إذا كان هذا النظام لاينطلق من أسس دينية.

لذلك فإنَّ عملية التخطيط التربوي في المجتمع السعودي عملية معقدة ولها خصوصيتها ولها متطلبات محددة في برامجها الإعلامية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، فمن الضروري أن تكون برامج التربية في المدرسة والجامعة والإعلام والنادي موجهة ومنظمة وهادفة نحو ترسيخ احترام الأنظمة الرئيسة في المجتمع، لأن التركيز على جانب واحد منها في برامج التربية يضعف الخضوع للجانب الآخر، فيحدث عدم توازن وتكيف بين الفرد والأنظمة الأخرى في المجتمع، مما يحدث كذلك التناقض بسلوكيات كثير من الأفراد، فيظهر في المجتمع الفرد الذي يخضع لأنظمة الدولة ولكنه لايلتزم بأوامر ونواهي الإسلام، أو نجد العكس من ذلك فيلاحظ على بعض الأفراد الالتزام دينياً ولكنهم يظهرون مخالفات لبعض أنظمة الدولة. وقد نجد بعض الأفراد ملتزمين دينياً ويخضعون لأنظمة الدولة إلاَّ أنهم متمردون على الأسرة فلا يظهرون الخضوع للوالدين أو الاهتمام بتربية الأبناء، وقد نجد بعض الأفراد يخضع للأسرة ويطيع الوالدين إلاَّ أنه لايبالي بالأنظمة الحكومية ويتخطى أنظمة المدرسة وأنظمة المرور وهكذا.

إن عملية التربية في المجتمع السعودي عملية معقدة لأنها تهدف إلى تحقيق تكيف

متوازن بين متطلبات ثلاثة أحكام في المجتمع، والاخفاق في أحد المتطلبات يؤثر على علاقة التربية بترسيخ الانتماء والوطنية عند أبناء المجتمع. فالملاحظ يرى أن الانتماء عند بعض الأفراد في المجتمع لايتعدى العائلة والقبيلة، وأحياناً يتطور الانتماء والشعور الوطني ويتركز نحو المجتمع المحلي الذي يعيش فيه الفرد (القرية أو المدينة)، وعند كثير من الأفراد يتركز الانتماء نحو المحيط الجغرافي للاقليم الذي ينتهي إليه الفرد إدارياً (مثل منطقة القصيم، منطقة الرياض، منطقة مكة المكرمة... وهكذا). وهذا مما يتطلب سياسة تربوية شاملة تنقل وتحول الانتماء والشعور الوطني إلى الدولة ككل، لذلك نرى أن التخطيط التربوي السليم هو الذي يحقق احترام سلطات المجتمع، فيساهم بشكل كبير في تخفيف حدة الانتماء العائلي والقبلي، ونقل الشعور الوطني المتعلق بالمجتمع المحلي أو الإقليم، إلى الإنتماء نحو المجتمع الأكبر والشعور بالوطنية على مستوى الدولة ككل.

ثالثاً : المجتمع السعودي والمتابعة السياسية :

يقصد بالمتابعة السياسية مدى الاستجابة التي يبديها المجتمع نحو بعض القضايا السياسية، والحرص على متابعة الأخبار والمواقف السياسية المحلية والإقليمية والعالمية. فثقافة الأفراد السياسية نحو كثير من القضايا السياسية قد تكون متنوعة وغير متجانسة، فتارة تكون مسايرة لسياسة المجتمع على طول الخط، ولاتصدر عن اقتناع بمبدأ أو توجه لقيمة معينة، بل تصدر كرد فعل لمحاولات ترغيبية من جانب سياسة المجتمع، وقد تكون تارة أخرى عند بعض أفراد المجتمع رافضة، لاتصدر عن مبدأ أو معيار معين، بل يمكن أن تنبت وتنمو في أحضان مذاهب تخريبية أو معادية.

ولقد تبين من بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت على الشباب في الجامعات السعودية، أنَّ الغالبية لايقبلون على متابعة الأحداث والقضايا السياسية المعاصرة من خلال المجلات، وخاصة المجلات الإسلامية، وذلك يعود إلى شكل المجلات الإسلامية ومحتواها والتي لاتزال بعيدة عن مستوى «المهنية»» الصحافية المتخصصة، وتتجه إلى

السرد والمباشرة في مضمونها، مع التركيز على النصح وسرد النصوص، بعيداً عن التعايش الحي مع القضايا والأحداث السياسية المعاصرة.

إلاّ أنه من جانب آخر تبين أن الشباب السعودي يعطي أهمية للأخبار السياسية التي تنشر من خلال الصحف، وكان هذا دافعاً رئيساً لقراءتها، كما أن هناك متابعة سياسية لأخبار العالم الإسلامي، وكذلك متابعة لأخبار العالم العربي. ويبدو مما سبق أن الشباب السعودي متابع بشكل عام للأخبار والحوادث السياسية عن طريق الصحافة، حتى أصبحت السياسة عامل جذب رئيس للقراءة، بينما لاتحظى الرياضة وأخبارها بشعبية كبيرة بين الشباب، بالرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه الصحافة لها، وذلك بإقرار ملاحق رياضية يومية وأسبوعية، حتى أصبحت المادة الرياضية تلقى عناية في الصحافة السعودية (الحارثي:١٤١٠هـ).

رابعاً : الشائعات السياسية في المجتمع السعودي :

يتناول علم الاجتماع السياسي قضايا العصر الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بأفراد المجتمع وتتصل بأسلوب القيادة والسلطة في المجتمع، ولذلك نجد أن الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية للمجتمع من الظواهر الاجتماعية السياسية التي يتطلب من الباحث في علم الاجتماع العناية بها، وخاصة مايتصل بموقف الأفراد منها، والتي يتطلب التعبير عنها موضوعية وواقعية، أو يتم التعبير عنها بشكل لهو وغواية تعرف «بالإشاعة»، تكون عادة استجابة رافضة، لقناعة الأفراد بأن سياسة المجتمع عاجزة عن تحقيق مايتطلعون إليه، من أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية... إلخ، وربما تصدر الإشاعة وتنبت من مصادر عدائية داخلية أو خارجية أو تيارات معادية، وهي من وجهة نظر اجتماعية: «أخبار مشكوك في صحتها ويتعذر التحقق من أصلها، وهي تنتقل عادة بين الجمهور بالكلمة الشفهية دون أن يتطلب ذلك أي برهان أو دليل على حقيقتها» وقد توصلت بعد الدراسات المتخصصة في هذا المجال (فؤاد علام: غير مؤرخ:٤٥) إلى بعض الخصائص المميزة للشائعة وهي كما يأتي :

(أ) تدور أحداثها حول موضوع معين أو قضية معينة، ولهذا السبب عادة ماتكون ذات أهمية وقتية تتلاشى بانتهاء هذا الموضوع.

(ب) أن الشائعة تتضمن شيئاً من الحقيقة.

(جـ) أن أداة النقل عادة تكون بالكلمة المنطوقة، إلاَّ أنَّ هناك بعض الوسائل كالمنشورات ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.

(د) أنَّ الشائعة تنشر في غيبة المعايير الأكيدة للصدق، وهذا هو مايفرق بين الإشاعة والخبر أو بين الإشاعة والمعلومة.

وتسري الشائعة بين الأفراد والجماعات في جميع المجتمعات الإنسانية، وعلى مختلف الأزمنة ومختلف الأمكنة، وفي أوقات السلم والحرب، وفي زمن الرخاء الاقتصادي والكساد الاقتصادي. والمجتمع السعودي شأنه شأن باقي المجتمعات في العالم فيه من الشائعات المغرضة التي تتنوع بالأهداف والمضمون، وسرعة الانتشار، وتختلف بالمصدر. وقد حاولت الدراسات السعودية تفسير هذه الظاهرة ورصدها من خلال رؤية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والقادة العسكريين بالمجتمع السعودي لهذه الظاهرة، وتبين أن معظم الشائعات التي تتداول بين الأفراد في المجتمع مصدرها خارج البلاد (٩ ٦٢٪)، وأن (٣٧.١٪) فقط من الشائعات مصدرها من داخل المجتمع، وأن الشائعة ذات الطابع الاقتصادي سريعة الانتشار بين فئات المجتمع بمعدل (٧١٪) يليها الشائعة المتلبسة بمغزى سياسي أو ديني، فيصل سرعة الانتشار إلى معدل (٦٢.٩٪) لكل منها، ثم يتوسط معدل الانتشار للشائعات العسكرية ليصل إلى (٤٨.٤٪)، بينما يقل ويضعف انتشار الشائعة الاجتماعية إلى معدل (٢٥.٨٪) في المجتمع، وتبين أن الشائعات السياسية أكثر انتشاراً بين سكان المدن السعودية، بينما تكثر الشائعات الاجتماعية بين سكان القرى والأرياف، وأن الطلاب أكثر الفئات في المجتمع اهتماماً بالشائعات الدينية والاجتماعية، وأن العسكريين يكثر اهتمامهم فقط بالشائعات التي ترتبط بنواحٍ عسكرية، وثبت أن أنواع الشائعات في المجتمع

السعودي ترتبط في كثير من الأحيان بمواسم معينة، وأهمها موسم الحج، وعند صدور الميزانية، وفي شهر رمضان المبارك، وأثناء العطلة الصيفية، وبداية كل عام دراسي، وهي تتنوع أيضاً حسب الظروف التي سبقت ظهورها (فهد المعيذر:١٤١٦هـ).

ويبدو من خصائص وسمات الشائعة في المجتمع السعودي أنَّها ظاهرة اجتماعية عامة عند جميع فئات المجتمع، وعلى الجهات التنظيمية المعنية العمل على تقديم أخبار صحيحة ومستمرة للناس عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، فتنعدم الشائعة مع وجود الخبر الصادق والصحيح، كما أن غرس القيم الدينية والخلقية والمبادئ والمثل العليا في نفوس أفراد المجتمع وتنمية الثقة بالنفس تجعل الإشاعة مهارة يحترفها من يتصف بـ (الفسق)، ومن ينشرها يساعد الفاسق في فسقه. وقد أوضح المنهج الرباني سبيل مكافحة الإشاعة مصدراً ونشراً ... في قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴾ (الحجرات:٦) (إبراهيم الجوير: ١٤١٦:٥٥).

خامساً : دلالات اجتماعية في نظام الحكم السعودي :

الباحث في علم الاجتماع عندما يهتم بتحليل الأنظمة فهو يجمع ويصنف تلك الوثائق ليبين علاقاتها بالواقع الاجتماعي والحضاري، وما تحويه من أسس وقوى موضوعية وذاتية تؤثر في أنشطة الإنسان وتفاعله مع الجماعة والمجتمع، على المستويين الرسمي وغير الرسمي، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل الأنظمة من وجهة نظر اجتماعية يفيد في عملية رصد حركة المجتمع وفهم طبيعة العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع، إضافة إلى معرفة مدى فاعليتها في مواجهة المشكلات الإنسانية التي يمكن أن يعاني منها المجتمع.

ومن الأمور التي ينبغي أن يدركها الباحث في علم الاجتماع أن الوثائق والأنظمة السياسية عادة لاتصاغ باتجاه سياسي فقط، بل تنمو وتظهر وتصاغ باتجاه مجموعة معقدة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية

والجغرافية والثقافية، ويعزى فشل عدد كبير من الأنظمة السياسية في كثير من بلدان العالم المعاصر إلى تغاضي القائمين على صياغة أنظمة الحكم فيها عن هذه العوامل، أو لعدم توفرها لديهم، وربما لعدم معرفتهم بها. ومن هنا فإن المهمة الرئيسة للقائمين على صياغة أنظمة الحكم في المجتمعات الإدراك الكامل لأنماط العوامل المختلفة ومعرفة مدى قوة تأثيرها على نجاح النظام، لأن المخطط السياسي لايستطيع استعارة نظام حكم حظي بنجاح في دولة أخرى ويسعى لتطبيقه في مجتمعه، وإنما يجب أن يصيغ مواد نظامه وفقاً لواقع مجتمعه واحتياجاته، وهنا يبرز دور الباحثين كل في تخصصه بإبراز مدى ملاءمة هذه الأنظمة مع الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع محل الدراسة.

والمتمعن في النظام الأساسي للحكم في المجتمع السعودي (رقم ٨/٩٠ تاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ) يلاحظ خصائص وسمات اجتماعية دقيقة تجعلنا نقول: إن هذا النظام لايعكس موقفاً ولايعبر عن سياسة فقط، وإنما يجسد منهجاً عاماً لأسلوب الحياة في المجتمع السعودي، ويمكن طرح بعض الأبعاد السوسيولوجية (الاجتماعية) التي روعيت عند صياغة النظام الأساسي للحكم في المجتمع السعودي، ومنها مايأتي:

أولاً : التغاضي عن القبيلة والفرد، وجعل الأسرة نواة للمجتمع :

قرر نظام الحكم في المملكة ونصت المادة التاسعة في الباب الثالث الخاص بمقومات المجتمع السعودي على أنَّ «الأسرة هي نواة المجتمع السعودي» وفي هذا عدة دلالات اجتماعية، نجملها بما يأتي :

(أ) إنَّ نظام الحكم في المجتمع السعودي نظام معتدل (وسط) جعل من الأسرة وهي جماعة صغيرة متوسطة الحجم نواة للمجتمع، وهو بذلك لم يكن متطرفاً كما في الدول المعاصرة التي جعلت من «الفرد» نواة للمجتمع، ولم يكن أيضاً متطرفاً كأنظمة بعض المجتمعات المغلقة والمتخلفة التي جعلت من الوحدات الكبيرة (القبيلة) نواة للمجتمع.

(ب) إنَّ تقرير الأسرة كنواة رئيسة للمجتمع السعودي اعتراف رسمي وصريح ودعم للوصاية التي وهبها الله لرب الأسرة على أولاده، وقوامته على زوجته وبناته، وبذلك يرسخ نظام الحكم مبدأ مهماً وقوياً، وهو مسؤولية التربية، وأنها تقع بالدرجة الأولى على عاتق ولي الأمر بالأسرة، وأنَّ ولي الأمر يمثل الأسرة رسمياً (الزوجة والأولاد) أمام مؤسسات المجتمع، وله حق القوامة والتصرف في شؤون زوجته وأولاده القُصَّر في حدود قيم ومعايير الشريعة الإسلامية التي تحددها الجهة القضائية في البلاد.

(جـ) إنَّ تغاضي نظام الحكم في المملكة عن القبيلة وجعلها وحدة رئيسة بالمجتمع، والتركيز على الأسرة كنواة للمجتمع السعودي جعل النظام أساساً يقوم على العدل، لأن جميع أفراد المجتمع ينتمون لأسر ولديهم فرصة أن يكوِّنوا أسرة، كما أن لديهم الفرصة لتحسين منزلة ومكانة أسرهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا عكس الحال فيما لو كانت «القبيلة» نواة المجتمع، لأن النظام القبلي لايمنح فرصة حق الانتقال الاجتماعي من قبيلة إلى قبيلة أخرى، باعتبار أن لكل قبيلة منزلتها وسمعتها الاجتماعية، هذه المنزلة تنسب إلى أفراد القبيلة منذ ولادتهم، بحيث لايمكن للفرد الواحد أن يشغل منزلة اجتماعية أعلى أو أدنى من منزلة قبيلته، كما لايحق له الانتقال من قبيلة إلى قبيلة أخرى. وعندما تكون «القبيلة» هي نواة المجتمع الرئيسة، فإن ذلك سيكون سبباً في جمود وسكون المجتمع، وسبباً في الصراع القبلي، وسبباً أيضاً في ضياع موارد البلاد وعدم وحدة القرار حيث سيكون لكل قبيلة دور سياسي، وحصة مالية مقررة، حسب مكانتها الاجتماعية كما هو موجود في بعض البلدان المتخلفة بأفريقيا

(د) إنَّ تغاضي نظام الحكم في المملكة عن «الفرد» وعدم اعتباره الوحدة الرئيسة في المجتمع منع احتمال حدوث الفوضى والتمرد في المجتمع، فالفرد – ذكر وأنثى – يجب عليه أن يخضع لحكم ولي أمره في الأسرة، ولايتصرف إلاَّ بإذنه، كما يحاسب

ولي الأمر من قبل الجهات الرسمية إذا لم يحسن تربية أولاده، وعليه أن يقدم للمؤسسات الرسمية مايثبت عجزه عن تربية أولاده ليقوم المجتمع بهذه المهمة، وإلحاقهم بدور التربية الاجتماعية للبنين ودور رعاية الفتيات.

وقد ظهر في كثير من دول أوربا وأمريكا وكثير من الدول العربية والإسلامية اتجاه قوي في أنظمتها يجعل «الفرد» هو النواة الرئيسة في المجتمع، وهذا أحدث فوضى وتمرداً من قبل الأفراد على أسرهم ومجتمعاتهم، بسبب الحقوق التي تمنح للأفراد في مرحلة مبكرة قبل مرحلة الرشد، وأحياناً تمنح حقوق للإناث لايستطعن القيام بها بطريقة صحيحة بمفردهن، كحق اختيار الزوج والزواج، واختيار العمل ونوعه وغير ذلك، وغالباً ماتحدد تلك الدول مرحلة عمرية يبلغها الذكر أو الأنثى لتنتهي وصاية الأسرة عليه، بينما في الشريعة الإسلامية تستمر الحقوق والواجبات بين الآباء والأبناء والقوامة على الزوجات والبنات طول فترة العمر.

ثانياً : مسايرة النظام لثقافة المجتمع وتجنب الصراع :

النظام الأساسي للحكم في المجتمع السعودي يساير القيم الاجتماعية، ومثله، ومعاييره خاصة مايتعلق بالشريعة الإسلامية والمحافظة عليها، وهو بذلك يتباين مع كثير من أنظمة الحكم في البلدان العربية والإسلامية، التي نصت نظمها ودساتيرها بصراحة على مخالفة مبادئ شرعية إسلامية تؤمن بها مجتمعاتهم، وصياغة قوانين وضعية بدلاً منها منقولة من بيئات خارجية أوربية وأمريكية وشيوعية، فأحدث ذلك صراعاً قيمياً في تلك المجتمعات، يظهر على شكل مظاهرات سياسية، وأحياناً اضراب اقتصادي، وأحياناً تعددات حزبية، وتارة إرهاب كالتفجير والقتل والتخريب.

فالنظام الأساسي للحكم في المملكة نص بصراحة في معظم المواد على أن دين البلاد هو الدين الإسلامي والدستور هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله -ﷺ- وهذا هو الدين الذي يدين به المجتمع ويسلم ويذعن له. وقد نصت المادة الثالثة

والعشـرون من الباب الخامس والخاص بالحقوق والواجبات للنظام الأساسي للحكم على ما يأتي: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. وتقوم بواجب الدعوة إلى الله» وهذه المادة تدعم ثقافة المجتمع السعودي باعتبار ماذُكِر في المادة السابقة أساس قيم ومعايير المجتمع السعودي، وفي نفس الوقت فإن هذه المادة تلغي العادات الاجتماعية القديمة، التي تتجسد في العصبية القبلية والعشائرية والإقليمية والطبقية والواسطة والمحسوبية والمنسوبية وغيرها من العادات والممارسات الخاطئة، فقد نصت المادة الثامنة من نظام الحكم على مايأتي : «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية»، كذلك نصت المادة الثانية عشرة من النظام في الباب الثالث الخاص بمقومات المجتمع السعودي على: «تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل مايؤدي للفرقة والفتنة والانقسام».

الفصل الثاني

النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي

النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي

للظروف والعوامل الاجتماعية أهميتها في دراسة الحياة الاقتصادية في المجتمعات التقليدية، فعلى الباحث في هذا الميدان عدم إغفال الظروف والعوامل الاجتماعية، فالنظم الاقتصادية تتداخل تداخلاً قويًا مع بقيّة النظم الاجتماعية، لذلك ينبغي على الباحث عند تفسير أي مظهر من مظاهر النظام الاقتصادي أن ندرس علاقته بالبناء الاجتماعي – الذي يسود مجتمع البحث – دراسة مستفيضة تشمل جميع جوانبه.

وعلماء الأنثروبولوجيا الذين ينهجون في دراساتهم نهجًا بنائيًا يحاولون التعرف على الوظيفة الاجتماعية للعمل الاقتصادي وعلى نوع الإشباع الاجتماعي المباشر، الذي يتم تحقيقه عن طريق ذلك النشاط الاقتصادي بوصفه أحد عوامل التكامل والتماسك والتضامن في المجتمع. فالعمل على سبيل المثال من هذه الناحية وعلى هذا الأساس هو نوع من النشاط الاجتماعي، وليس مجرد نشاط فيزيقي؛ نظرًا لأن المجتمع ذاته يتوقع من كل شخص أن يقوم بعمل معين يرتبط على العموم بشكل أو بآخر بنشاطات غيره من الناس، سواء أكانت هذه النشاطات كلها من نوع واحد، أو من أنواع مختلفة. كما أن المجتمع نفسه – وبخاصة المجتمع التقليدي – هو الذي يحدد طريقة تنظيم العمل وتقسيمه وتوزيعه بين الأفراد، حسب قواعد دقيقة تؤلف جزءًا من النسق الاجتماعي الكلي، وعلى هذا الأساس فالفرد حينما يقوم بنشاط معين يتفق وقوانين المجتمع بقصد كسب العيش، فإن ذلك النشاط يعد (عملاً) ليس لأنه يؤدي إلى المحافظة على كيانه فحسب، بل وأيضًا لأن المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد يتوقع منه أن يقوم بمثل هذا النشاط؛ حتى يكسب عيشه وقوته وقوت عائلته، ويحافظ بالتالي على بقاء المجتمع، فكأن من أهم صفات وخصائص (العمل) أنه نشاط يتفق ويتلاءم مع الدور الذي يجب أن يقوم به الشخص في المجتمع الذي ينتمي إليه (أحمد أبو زيد: الأنساق:٩٨-٩٩) وينطبق نفس الشيء على بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

أولاً : النسق الاقتصادي في الفترة المستقرة :

لوحظ أن اقتصاد المجتمع السعودي في تلك الفترة المستقرة التقليدية السابقة متنوع، ويدور حول ثلاثة محاور أساسية، هي الزراعة والتجارة والحرف الشعبية. وهذه المحاور الأساسية أضفت على المجتمع طابعاً خاصاً للنظم والعلاقات داخل البناء الاجتماعي. فملكية الأرض الزراعية في الغالب كانت تقوم على أساس الجماعة القرابية العائلية، التي هي من أهم عوامل التماسك الاجتماعي، لأن العائلة بوصفها كياناً كلياً وتؤلف وحدة متعاونة للعمل والإنتاج والاستهلاك تقوم باستغلال تلك الأرض، وغالباً ماتكون تلك الأرض التي تستغل بهذا الشكل، أرضاً زراعية موروثة، تتعاقب عليها الأجيال، جيلاً بعد جيل.

أما تملك الأراضي السكنية، فقلما كانت العائلات تبدل سكن أجدادها في تلك الفترة، وإذا أرادت أن تتوسع في المسكن أخذت الأراضي المجاورة له. وكان كثير من الأقارب يتجمعون في مساكن متجاورة، كما أن العائلات التي تنتسب لبدنة، أو عشيرة، أو قبيلة واحدة، أو العائلات التي توجد بينها وبين عائلات أخرى علاقات مصاهرة، أو قرابة، كانت تختار حياً تسكن فيه، إلى أن صدر قرار من الحكومة يلزم من يريد التملك بضرورة تقديم طلب للجهات المختصة. ثم تأتي مهنة التجارة في الفترة المستقرة في الدرجة التالية للزراعة كنشاط أساس داخل النسق الاقتصادي. بينما تمثل الحرف الشعبية المحور الثالث الذي كان يعتمد عليه النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي خلال الفترة السابقة. والحرف الشعبية تعتمد على الصناعة اليدوية والمواد الأولية اليسيرة من البيئة المحلية، لصنع السلع، والأدوات، والحاجات الضرورية لاستهلاك الناس، مثل حرفة النجارين والخبازين والحدادين والخرازين والبنائين والجزارين والصاغة والقطانين والحلاقين وصانعي الجص وغيرهم.

أما فيما يتعلق بالدخل الاقتصادي في تلك الفترة، فنجد أن فئات المجتمع تكاد تكون متقاربة من ناحية المستوى الاقتصادي، مما ترتب على ذلك عدم وضوح الطبقات

الاقتصادية، إلا أن التجار كانوا أفضل الناس دخلاً، ويأتي بعدهم أصحاب الحرف الشعبية، وهذا راجع بالطبع إلى أن سلعهم وإنتاجهم يعرضونه مباشرة، بخلاف المزارعين فنجد دخولهم ضعيفة، إذ يعتمدون على استهلاك نتاجهم، وإذا باعوا جزءاً من ذلك النتاج فإنهم يسددون به بعض الالتزامات عليهم، أو يشترون بعض الحاجات الضرورية للمواسم القادمة. وفي الفترة المتغيرة لم يتغير النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي بصورة مفاجئة، بل كانت نهاية الفترة المستقرة تمهيداً لذلك التغيير، ثم تأكد حدوث التغير الكامل منذ عام (١٣٩٠هـ)، عندما طرأ على المجتمع في مجالاته المختلفة التحديث عن طريق برامج وأنظمة التنمية الشاملة في المجتمع (محمد السيف: ١٤١٢: ٥٨).

ثانياً: النسق الاقتصادي في الفترة المتغيرة :

يلاحظ أن اقتصاد المجتمع السعودي في هذه الفترة المتغيرة بدأ يطرأ عليه تغيير في المحاور الأساسية (الزراعة - التجارة - الحرف الشعبية) التي اعتمد عليها الاقتصاد في المرحلة السابقة، كما أصبحت هناك زيادة في المحاور التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي، مما ترتب على هذا التغيير، حراك للمكانة الاجتماعية التي تحتلها الفئات الاجتماعية التي تحددها المهنة، ومكانة ومركز المرأة والرجل في المجتمع.

أما من ناحية التغيير في محاور النسق الاقتصادي عن الفترة السابقة سواء في الزراعة أو التجارة أو الحرف الشعبية، فنجد أنها بدأت تعتمد على البرامج والدعم الحكومي، أكثر من اعتمادها على الأقارب، أو بقية فئات المجتمع، كما بدأ التدخل الحكومي في مجال علاقاتها وأنظمتها عن طريق إصدار القوانين والأنظمة التي تحكمها.

ففي مهنة الزراعة مثلاً استفاد المزارعون من القروض الزراعية عن طريق البنك الزراعي، الذي منحهم الآلات والأدوات والبنور، كما فتح فرصة للمزارع لاستقدام

الأيدي العاملة لتشغيل المزرعة وتنظيم شؤونها، وبذلك انسلخ الأفراد وعائلاتهم من إدارة المزارع، وأصبحوا مجرد مالكين ومشرفين فقط، وصارت مهنة الزراعة عند بعض المزارعين ليست أساسية، بل مزدوجة مع مهنة أخرى. وبعض أفراد المجتمع بدأ يمتهن الزراعة لمجرد قضاء وقت الفراغ، وبعضهم يعد المزرعة مكاناً للترفيه العائلي.

أما التجارة فأصبح تنظيمها الحكومي واضحاً، وذلك عندما فرضت الحكومة على من يريد أن يمتهن التجارة أن يستأذن المسؤولين أولاً للسماح له بفتح سجل تجاري، يتيح له مزاولة التجارة. ولم تعد التجارة تعتمد على أفراد العائلة كما كانت في الفترة السابقة، بل أخذت طابع التنظيم، فاستقدم أفراد المجتمع عمالاً وخبرات أجنبية، لتشغيل الشركات والمحلات التجارية، وأصبح الفرد مالكًا ومشرفاً، كما كان هو الحال عند أصحاب المزارع.

أما الحرف الشعبية فاندثرت نوعاً ما، وحلت محلها المهن الصناعية والفنية، التي تعتمد على الخبرات المتخصصة، والمهارات والأدوات التقنية، فاستقدم أفراد المجتمع عمالة أجنبية متخصصة من خارج الوطن لتشغيل المؤسسات والمحلات الصناعية والفنية، مثل مقاولات البناء، والخياطة، والنجارة، والحلاقة، والحدادة، وترتب على ذلك أن الأفراد والعائلات التي كانت تمتهن الحرف الشعبية السابقة انصرفوا عنها إلى أعمال ومجالات أخرى.

وبذلك يتضح من العرض السابق أن أبرز مظاهر التغيير في النسق الاقتصادي هو أن المهنة لم تعد ترتبط بالعائلة كلية، بل أصبحت ترتبط بالفرد القادر على الاستثمار، وأصبح دور الفرد مالكًا، أو مشرفاً فقط، أما الذي يقوم بتشغيل المهنة وتنظيمها فغالبًا مايكون عمالاً مستقدمين من خارج الوطن لهذا الغرض، وبذلك انسلخت العائلات من الارتباط بمهن محددة ومتوارثة عن الأجداد.

وكذلك ترتب على التغيير في المحاور الأساسية للنسق الاقتصادي، أن أصبحت البرامج والمشروعات الحكومية محوراً أساسًا يعتمد عليه النظام الاقتصادي في هذه الفترة، حيث

وجد الأهالي فرصة سانحة للعمل في تلك المؤسسات الحكومية التي أنشأتها الحكومة.

كما أن استقدام العمالة الأجنبية جعل الآباء يستغنون عن أبنائهم لمساعدتهم في المشروعات الزراعية والتجارية والصناعية، حيث ألحقوهم بالوظائف الحكومية؛ لأن المجتمع بدأ ينظر للعمل الحكومي على أنه مركز اجتماعي أعلى، الأمر الذي لم يعد مرتبطاً تماماً بالمركز العائلي. وبما أن التدرج الوظيفي الحكومي يرتبط دائماً بالمؤهل التعليمي، فقد حرص الآباء على توجيه أبنائهم إلى الالتحاق بالتعليم، والتدرج في مراحله وتخصصاته، وساعدهم على ذلك مجانية التعليم، وتوافر المدارس بجميع مستوياتها، وافتتاح الجامعات، وتوفر فروع الجامعات بمختلف المناطق.

أما الإناث فكان خروجهن للتعليم قد مهد له منذ نهاية الفترة السابقة، ولكن لوحظ في هذه الفترة أن التحاق الطالبات بالتعليم قد تضاعف كثيراً، وذلك عندما أدرك أعضاء المجتمع أن أهداف تعليم الإناث لاتقل عن أهداف تعليم الذكور. كما اقتنع الآباء بأن البنت سوف تكون مصدراً من مصادر الدخل للأسرة عندما تلتحق بإحدى الوظائف الحكومية التي تناسبها، وقد انتشر في المجتمع السعودي في هذه الفترة عدد من مدارس البنات بجميع مراحلها، كما أنشئت معاهد متخصصة لهن، وكذلك افتتح عدد من الكليات، كما تمكنت الطالبات من الالتحاق بالجامعات وبفروع الجامعات بالمناطق، وترتب على خروج المرأة للتعليم والعمل، اختلال في توازن تقسيم العمل بين الجنسين، فنجد أن المرأة تجاوزت في أعمالها حدود اختصاصها خارج المنزل، وبدأت تنافس الرجل في الوظائف الحكومية، فضلاً عما يسند إليها من الأعمال المنزلية، والواجبات المنوطة بها وتربية الأولاد.

ولقد تابعت وزارة التخطيط مراحل التغيير في النسق الاقتصادي، ورصد الباحثون التابعون للوزارة الآثار الاجتماعية لهذا التغيير الاقتصادي، واستنتجوا أن هناك تزايداً في التغيرات السكانية والاجتماعية بصورة سريعة خلال فترة التخطيط حتى عام (١٤٠٥هـ). وكان من أهم نتائج وآثار التغييرات الاجتماعية الاقتصادية التي حدثت، ما يأتي :

(أ) من أجل الحصول على الفرص الوظيفية أو التعليمية تركز السكان بصورة كبيرة في المراكز الرئيسة والمدن الكبيرة وازدادت نسبة المتوطنين من البدو.

(ب) زادت العمالة الأجنبية من مجتمعات ذات ثقافة غير عربية.

(جـ) أدت زيادة السفر إلى الخارج، وانتشار وسائل الإعلام إلى تعرف غالبية السعوديين بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من الثقافات والعادات والتقاليد الأجنبية.

(د) تحسن المستوى المعيشي، ويعد معظم السعوديين القاطنين في المدن الرئيسة ميسوري الحال حسب المستويات العالمية.

(هـ) ظهرت هياكل وظيفية جديدة تتطلب مهارات معينة وتعتمد على الكفاءة الشخصية، ولم يعد للعلاقات الاجتماعية (العائلية والقرابية) التي كانت سائدة في الماضي دور مهم.

(و) حدثت تغييرات في نمط الأنشطة الترفيهية، وقضاء أوقات الفراغ ولاسيما بين الشباب الذكور في المدن (خطة التنمية الرابعة : ١٤٠٥:٩٣).

ثالثًا : عمل المرأة السعودية (وجهة نظر اجتماعية) :

اختلفت وجهات النظر حول عمل المرأة السعودية، فهناك ثلاثة اتجاهات حول ذلك تتلخص بما يأتي :

١- فريق اندفع وطالب بعمل المرأة بفتح الباب على مصراعيه والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وتحريرها من أي قيد يميز الرجل عنها.

٢- فريق عارض عمل المرأة وطالب بقصر عملها على البيت وشؤونه.

٣- فريق تأثر بمتطلبات الواقع وطالب بحصر عمل المرأة في المجالات التي تتفق مع طبيعتها (صالح العساف : ١٤٠٦:٧٤).

ويبدو أن ظاهرة عمل المرأة المنظم خارج المنزل من الظواهر المستجدة في المجتمع السعودي فلم تكن للمرأة وظيفة خارجية في الفترة المستقرة السابقة، وكان يقتصر عملها على المنزل والمساعدة في مهنة العائلة بالمزرعة أو الرعي، مع العلم أن بعض الدراسات الانثروبولوجية السعودية أثبتت أن بعض نساء المجتمع (وخاصة من الأمهات) كن في الفترة التقليدية السابقة يعملن بمهن ووظائف خارج المنزل بالبيع والشراء في الأسواق النسائية أو مساعدة الزوج بالعمل في احدى المزارع أو بالصناعات اليدوية الخفيفة أو العمل في مهنة الخياطة أو تكون المرأة قابلة تولد الحوامل أو تعمل خاطبة للأسر أو مستخدمة في المدارس والمستشفيات وماشابه ذلك. وفي الفترة المتغيرة استفادت المرأة السعودية من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية فزادت نسبة الأمهات العاملات خارج المنزل. أما عن البنات فقد ثبت أن ثقافة المجتمع السعودي في الفترة التقليدية السابقة تعيب على الأسر التي تخرج بناتها خارج المنزل للعمل قبل زواجهن؛ فثقافة المجتمع في تلك الفترة كانت تفرض على البنت عدم مغادرتها المنزل مطلقاً قبل زواجها. ولقد ذكر أحد الإخباريين عند وصفه للتشدد الحاصل في المجتمع أثناء الفترة السابقة حول خروج البنت قبل زواجها من المنزل: «إن كثيراً من الأسر تحرص عند خروجها من المنزل، حتى عند زيارة أقاربهم -مصطحبين بناتهم- أن يكون الذهاب للزيارة بالظلام بعد الفجر وقبل طلوع الشمس، وتكون العودة للمنزل بعد غروب الشمس أثناء الظلام حتى لايراهم أحد من أفراد المجتمع ويفضحهم أو يسخر منهم بخروج بناتهم معهم» إلا أن الأسر في هذه الفترة المتغيرة بدأت تتجه نحو تعليم الإناث وتسمح لالتحاقهن بالمدارس ويجدن تشجيعاً على التحصيل العلمي من أجل الالتحاق بوظيفة للاستفادة من دخلها المادي (محمد السيف: ١٤١٠:٢٦٢).

وقد تبين أن هناك تبايناً كبيراً بين الآباء في المجتمع السعودي في تصرفهم تجاه دخل الإناث (الأزواج والبنات) خلال الفترتين اللتين عاشهما المجتمع، فالفترة المستقرة السابقة يكثر فيها تصرف الأفراد في دخل الزوجة واعتباره من حق الزوج،

ثم تبدل الحال في هذه الفترة المتغيرة وأصبح معظم الزوجات العاملات لديهن الحرية بالتصرف الكامل بدخلها، وبعضهن يمنحن الزوج نسبة ثابتة من دخولهن يتم الاتفاق عليها. ولم يتبين من الدراسات في هذا المجال أن الزوج في الأسرة السعودية في هذه الفترة المتغيرة يتصرف في دخل زوجته بالكامل ويعتبره حقاً له، وهذا يبرهن على أن العلاقة الاقتصادية بين الزوج والزوجة في الأسرة السعودية تطورت تدريجياً إلى الأفضل، فبعد أن كان دخل الزوجة من حق الزوج في الفترة التقليدية السابقة، تغير الوضع في الفترة الحضرية التي تلتها، فأصبح جزء من دخل الزوجة للزوج، وفي معظم الأحوال أصبح الدخل كله من حق الزوجة، وهذا مؤشر على أن المجتمع كلما استمر في التحضر والتحديث زاد تحكم الزوجة في خصوصيتها المادية، وقل تدخل الزوج في أمورها الاقتصادية، مما يبرهن على ارتفاع مركز الزوجة، واستقلالها الاجتماعي في هذه الفترة المتحضرة، وهذا يتلاءم مع موقف الإسلام الذي قرر حرية الزوجة بالتصرف في حقوقها المادية.

أمَّا مايخص عمل البنات، فإنه عندما سمحت الأسر السعودية في بداية الأمر للبنات بالالتحاق بالوظائف والمهن خارج المنزل، كانت الأسر تتدخل كثيراً في التصرف بدخولهن، فقد تبين أن معظم الآباء يعدون دخول بناتهم الشهرية من حقوقهم، ويتصرفون بها كيفما شاؤوا، وقد يمنح بعض الآباء البنت مبلغاً مقطوعاً من الدخل ويتصرف بالباقي. وهناك قلة من الآباء من يمنح البنت التصرف الكامل في دخلها، ويبدو أن العلاقة الاقتصادية بين الآباء والبنات العاملات قد تأثرت بثقافة المجتمع، التي تعفي البنت من مسؤوليات الحياة كعدم بناء مسكن أو مطالبتها بالانفاق على مسؤوليات الزواج وكذلك الإنفاق على أسرتها، وهذا مماجعل بعض الآباء يرى أن البنت لاتتصرف التصرف الصحيح في معاملاتها المالية وكسبها المادي، سواء لصالحها، أو لصالح الأسرة، مما يجعله يتدخل في تنظيم شؤونها الاقتصادية (محمد السيف: ١٤١٠:٢٦٨).

ولكن يلاحظ أنه طرأ تغير ايجابي من الآباء نحو دخول بناتهم، ويبدو أن المجتمع كلما اتجه إلى التحضر وزاد توغل التحديث في جميع مجالاته سيعلي من مركز الإناث ويقلل من سيطرة الآباء على سلوكهن الاقتصادي، لأن المنزلة الاجتماعية التي تحتلها المرأة أقل بكثير من منزلة الرجل، ويظهر هذا بصفة خاصة في المجتمعات التقليدية، والجماعات الأكثر تأخراً، ثم تميل المنزلتان الاجتماعيتان اللتان يحتلهما الجنسان إلى التقارب بارتقاء المجتمع وتقدمه (أحمد أبوزيد : الأنساق:٤٠٧)

وقد تبين أن الأسر السعودية بشكل عام يسودها في هذه الفترة المعاصرة موقف مؤيد لعمل المرأة، بما يتناسب مع طبيعتها وظروفها، في ظل التقاليد الإسلامية والاجتماعية دون اختلاط متعمد، سواء أثناء العمل، أو الانتقال منه وإليه. فقد ثبت أن المرأة السعودية تميل للعمل خارج المنزل بدوافع مادية بمعدل (٥٢٪) أو بدافع ذاتي لاثبات الذات والحصول على مركز ومكانة اجتماعية بمعدل (٥٠٪)، ويجد النساء دعماً وإصراراً من الوالدين على أن تتوفر لبناتهم الفرص الوظيفية، وكذلك تجد الزوجات تأييداً من الأزواج على استمرارهن بالعمل خارج الأسرة بالرغم مما يترتب على ذلك من قصور في مسؤولية الزوجة نحو الزوج والأولاد، مما يدل على اتجاه الذكور الايجابي نحو عمل المرأة، بالرغم من تمسك المجتمع بأولوية الدور الأسري المطلوب من المرأة السعودية، لكنه لايعارض قيامها بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخدمة بنات جنسها، وتحقيق ذاتها، وتطوير امكانية الأسرة الاقتصادية. ولعل الأنظمة المتبعة في المجتمع السعودي التي تحمي المرأة على صعيد الأسرة وعلى صعيد المجتمع بما يحفظ كرامتها وحقوقها عامل مشجع لعمل المرأة السعودية خارج أسرتها، لما توفره من ظروف العمل الملائمة ومنح إجازة الأمومة لمدة شهرين.

ومن ناحية أخرى فقد تبين أن هناك معوقات اجتماعية وثقافية تعيق عمل المرأة السعودية خارج المنزل ومن أهمها الخوف من الاختلاط بالرجل، والاكتفاء الذاتي

المادي، وتبين أن مستوى المعيشة ومستوى الدخل يسهمان في تحديد اتجاهات المرأة السعودية نحو بعض المهن. ففي المجتمع الذي تسوده معدلات معيشية مرتفعة (كالرياض مثلاً) تميل الاتجاهات نحو تأييد المهن ذات المكانة العلمية والاجتماعية كالحاسب الآلي والطب، بينما في المجتمع الذي تسوده معدلات معيشية متوسطة أو منخفضة (كالأحساء) تميل الاتجاهات فيه نحو المهن ذات التأهيل المتوسط والثانوي أو الجامعي محدود السنوات كالتمريض والأعمال الإدارية الأخرى (علي العبدالقادر: ١٩٩٥:١٤٤).

ومما يلفت الانتباه أنَّ كثيرًا من النساء السعوديات ممن يعملن خارج المنزل بالوظائف الحكومية يعتبرن ذلك نشاطًا من أنشطة الفراغ، فقد نوهت إحدى الدراسات الاجتماعية المعاصرة والتي أجريت على عينة عشوائية من الموظفات بمدينة الرياض أن معدل (٣٤٪) من النساء يعملن خارج المنزل لسد أوقات الفراغ (إبراهيم الجوير: ١٩٩٥:١٠٧).

ويبدو أن عمل المرأة في ظل القيم الدينية والمعايير الاجتماعية للمجتمع مع مراعاة حقوقها المادية ومساواتها بحقوق الرجل المادية بالوظائف المماثلة يساهم بشكل كبير بارتفاع معدل الرضا الوظيفي عند العاملات في المجتمع، فقد استنتجت البحوث التطبيقية أن الموظفات السعوديات في الأجهزة الحكومية يتمتعن برضا وظيفي مرتفع نظرًا لأن الوظيفة قد ساهمت بتأمين المستقبل وحققت لهن المكانة الاجتماعية والتقدير الاجتماعي، واتضح أن من أهم معوقات الرضا الوظيفي لدى المرأة السعودية العاملة بالأجهزة الحكومية هو أسلوب المواصلات والنقل، وعدم وجود حوافز مادية تتلاءم مع طبيعة المهام والأعمال لبعض الوظائف (فاطمة الموسى:١٤١٣هـ).

رابعًا : عمل المرأة السعودية واستقدام العمالة الناعمة :

يقصد بمصطلح «العمالة الناعمة» الأيدي المستأجرة المستقدمة من خارج البلاد والتي تعمل في خدمة المنازل كالخادمة أو المربية والسائق، وظاهرة استعانة الأسرة السعودية بالمربيات والخادمات ليست من الظواهر الاجتماعية المستجدة في المجتمع

السعودي، فقد كانت هذه الظاهرة موجودة خلال الفترة المستقرة السابقة، لكنها كانت محدودة وتقتصر على الأسر التي تنتمي للمستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا، ومعنى هذا أن التغير الذي طرأ على ظاهرة الخدم في المجتمع كان من ناحية الحجم والمصدر، ففي مرحلة الاستقرار كان المصدر بلدان إفريقيا، وفي المرحلة المتغيرة فإن دول المصدر في الغالب هي شرق آسيا، أي أنه حدث تغير في المصدر صحبه زيادة في حجم الخدم والمربيات عند جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية، فلم يعد استخدام العمالة الناعمة قاصراً على فئة معينة بالمجتمع.

وكثير من الباحثين يضع علاقة بين خروج المرأة للعمل خارج المنزل في المجتمع السعودي واستقدام العمالة الناعمة، ويبدو أن هذا افتراض يحتاج مزيداً من التحقق لأن مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل ما زال ضئيلاً جداً لايتعدى (٢.٢٪) (مركز دراسات الوحدة العربية: ١٩٨٣:١٧٢)، بينما نسبة الأسر التي يوجد لديهن خادمات في مدينة الرياض مثلاً (٢٣٪) من الأسر وذلك حسب تقرير المسح السكاني والاقتصادي الذي أجرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٩٨٦) (عبدالله خليفة: ١٩٩٤:٣٨٢)، وفي مدينة جدة ومدينة مكة المكرمة تبين أن (١١.٨٪) من الأسر السعودية تستعين بأكثر من خادمة ومربية في المنزل، بالرغم من أن الدراسات الاجتماعية التطبيقية أثبتت أن الغالبية من الأسر (٥٤.٢٪) السعودية مستقدمي العمالة الناعمة لديها من الإمكانات خاصة البنات والبنين مايجعلها تستغني كلية عن المستخدمين، وأن هناك (٢١.٨٪) من الأسر تستخدم العمالة الناعمة كنوع من التقليد وحب التظاهر وأن (٢٠٪) من الأسر السعودية تستخدم هذا النوع من العمالة كنوع من الترف والغنى (عبدالمنعم بدر: ١٤٠٥:٦٠-٧٠).

وعلى ضوء ماذكرنا لانعتقد أن هناك علاقة أكيدة بين نزول المرأة لميدان العمل واستقدام العمالة الناعمة، فقد يرجع انتشار هذه الظاهرة إلى أبعاد تاريخية، فثقافة المجتمع من قبل خروج المرأة للعمل خارج المنزل كانت تمنح العائلات الكبيرة فرصة الاعتماد على آخرين ليقدموا خدمات للعائلة حتى أنه في فترة زمنية انتشر الرق وربما

تكون ظاهرة العمالة الناعمة تطوراً أو رؤية حديثة لظاهرة الرق، وهذا يعني أن استعانة الأسرة السعودية بالمربية والخادمة والسائق جزء من ثقافة وبناء المجتمع ولم ترتبط بشكل مباشر بمتغيرات حضرية مستجدة، خاصة وأن نظام الخدمة المدنية بالمملكة قد راعى كثيراً من الظروف الخاصة بالمرأة العاملة وخاصة وظيفتها الرئيسة تجاه المنزل والأولاد، فالنظام يحظر على المرأة عملها في الأعمال الشاقة والمرهقة والضارة بالصحة وفي أوقات الليل، ويمنح النظام إجازة سابقة قبل وضع الجنين وإجازة بعد الوضع، وعالج النظام مسألة المرض المتعلق بالحمل، وموضوع أجر إجازة الحمل والولادة، ومنح الأم الحق في إرضاع الوليد في فترتين خلال الدوام.

ومن الملاحظ أن ظاهرة استقدام العمالة الناعمة (المربية - الخادمة - السائق) لاتوجد بهذا الحجم في البلدان الأجنبية التي خطت خطوات كثيرة ومتقدمة في موضوع عمل المرأة وتوظيفها، ويبدو أن السبب يرجع إلى أن تلك المجتمعات أوجدت بدائل لدور المرأة الأسري تجاه الزوج والأولاد، عن طريق مؤسسات متخصصة، فقد اتبعت نظام اليوم الكامل لتعليم الأولاد وتربيتهم ورعايتهم، وأنشأت مؤسسات الحضانة والرعاية الاجتماعية للرضع والأطفال، وأحدثت نظاماً متكاملاً وسريعاً للمواصلات والتنقل وأنشأت المطاعم داخل الوزارات والمصالح الحكومية للرجال والنساء، كل هذا يدعم توجه المرأة نحو الوظيفة ويقلل من دورها الأسري نحو المنزل والزوج والأولاد، لكن الملاحظ أن المجتمع السعودي مازال يتمسك بدور المرأة الرئيس نحو الأسرة والزوج والأولاد، وبنفس الوقت يطالبها بالقيام بأعمال وظيفية خارج المنزل، وقد أدركت المرأة الخليجية بنفسها هذه الأعباء المتزايدة التي وضعها المجتمع على كاهلها، وقرر جميع العاملات بمختلف المستويات التعليمية أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت، وأن دور المرأة الرئيس ينبغي أن ينحصر في رعاية الزوج وخدمة الأبناء، ويكفيها النجاح في هذه المهمة بدلاً من توزيع جهدها بين البيت والعمل خارجه، والنتيجة إهمال الأبناء وعدم التوفيق بين المسؤوليات وكثرة المنازعات الزوجية واستقدام الخدم والمربيات والسائقين وقلة إنجاب

الأطفال وتأخر سن الزواج وزيادة معدلات الطلاق (عبدالرؤوف الجرداوي : ١٤٠٦: ٢٣٤، ٢٤٢).

خامسًا : العمالة المواطنة والأجنبية في المجتمع السعودي :

تشير الإحصائيات الصادرة من الغرفة التجارية بالرياض (١٤١٢:١٨-٢٠) أن نسبة العمالة المواطنة في القطاع الخاص بالمملكة إلى إجمالي العمالة به قد ارتفعت من (١٦٪) في عام (١٤٠٥هـ) إلى (١٨.٨٪) في عام (١٤٠٧هـ) وأن معدل النمو السنوي في المتوسط للعمالة المواطنة بالقطاع الخاص بلغ (٧.٤٪) خلال الفترة من (١٤٠٢-١٤٠٩هـ)، وذُكر في إحصائية لوزارة التخطيط (١٤١٠.١٦٥) أن إجمالي العمالة المدنية في المملكة يقدر بـ (٥.٧٧١.٨٠٠) عامل في عام (١٤٠٩/١٤١٠هـ) منهم (٦٢٤.٨٠٠) عامل في القطاع الحكومي، ومنهم (٥.١٤٧.٠٠٠) عامل في القطاع الخاص (الأهلي)، وفي عام (١٤١٤-١٤١٥هـ) كان يتوقع أن إجمالي العمالة المدنية يرتفع شيئًا يسيرًا ويبلغ (٥.٩٨٥.٣٠٠) عامل، (٦٣٣.٥٠٠) في القطاع الحكومي، ومنهم (٥.٣٥١.٨٠٠) عامل في القطاع الخاص.

أمّا عن معدل العمالة المواطنة السعودية في القطاع الخاص «الأهلي» إلى مجمل العمال فيه، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة من مجلس القوى العاملة بالمملكة العربية السعودية (١٤١٠:٣١) أنه بلغ عدد العاملين السعوديين عام (١٤٠٧هـ) في (١١١٤٧) مؤسسة وشركة ومنشأة في القطاع الخاص من ذات العشرين عاملاً فأكثر التي تخضع لنظام التأمينات الاجتماعية (٩٥٨٦١) عاملاً، بينما بلغ عدد العاملين الأجانب فيها (٧٠٦.٤٥٤) عاملاً، ويعني هذا أن العاملين السعوديين يمثلون في قوة العمل معدلاً لايتجاوز (١٢٪)، وقد ارتفع هذا المعدل في عام (١٤٠٨هـ) وأصبحت العمالة المواطنة تمثل (١٢.٩٪) من قوة العمل، عندما ازداد عدد المؤسسات والشركات والمنشآت الخاصة ليصبح (١١٢٩٦) منشأة يعمل بها (٨١٨.٣٧٤) عاملاً، شكل السعوديون منهم (١٠٥.٦٢٣) عاملاً، ينقسمون إلى (١٠٤.٥٤٦) من الذكور و (١٠٧٧) من الإناث، وشكل غير السعوديين منهم (٧١٢٧٥١) عاملاً، ينقسمون إلى (٦٩٤.٩٣٥) من الذكور، و(١٧٨١٣) من الإناث.

وذكر تقرير صادر من الغرفة التجارية بالرياض (١٤١٢:١٨-١٩) أن متوسط معدل نمو

العمالة المواطنة السعودية في القطاع الأهلي (الخاص) هو (٥٪) سنوياً، خلال الفترة من (١٤٠٢هـ-١٤٠٩هـ). وكانت قوة استيعاب القطاع الخاص لطلاب العمل من المواطنين تساوي (٥٦.٨٪) عامي (١٤٠٨-١٤٠٩هـ) حيث تقدم لطلب الوظائف (٦١.٠٦) ألف مواطن، استوعب منهم القطاع الخاص (٣٥) ألف مواطن.

ويبدو من حجم الاحصائيات السابقة، أن هناك انخفاضاً في معدل استيعاب وتوظيف العمالة المواطنة السعودية في القطاع الخاص، وأن قوة العمل في هذا القطاع تتركز على العمالة الوافدة الأجنبية، وأسباب ذلك كما ورد في تقرير مجلس القوى العملة بالملكة (١٤٠٧هـ) يرجع إلى أن خريجي الجامعات السعودية يفضلون العمل في الوزارات والمصالح الحكومية في المقام الأول، يلي ذلك العمل في المؤسسات والهيئات العامة، ثم العمل في القطاع الخاص، وقد حددت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أسباب عزوف الشباب السعودي عن العمل بالقطاع الخاص (١٤٠٢:١٠) وذكرت أن من أهم أسبابه طول فترة العمل اليومي، واتباع نظام الدوامين في أغلب الأحوال، وقلة أيام الراحة الأسبوعية، والإجازة السنوية، وانضباط المؤسسات الخاصة في أسلوب العمل، وفي مراقبة حضور وانصراف العاملين.

ويرى بعض علماء الإدارة والاقتصاد بالملكة أن إعاقة السعودة في القطاع الأهلي تنشأ أساساً من تحيز المديرين والمستشارين الأجانب في منشآت القطاع الخاص لأبناء جنسياتهم على حساب طالبي العمل من السعوديين، وذلك عن طريق توجيه سياسة التوظيف، كما أن إعلانات التوظيف التي تصدر عن الكثير من مؤسسات وشركات القطاع الأهلي تصاغ بطريقة ظاهرها الترحيب بالشباب السعودي، وحقيقتها صرفهم عن الانضمام لهذه المؤسسات والشركات بفعل المبالغة في طلب المؤهلات وسابق الخبرة أو حتى صعوبة الاختبارات (جريدة عكاظ: عدد٢٢ ٩: ت١٦/٩/١٤١٦هـ)(*)

(*) الإحصائيات والأفكار العلمية السابقة جمعها من مصادرها الرئيسة: محمد الغيث، ومنصور المعشوق في بحث (العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي)، ندوة العمالة المواطنة، المجلد الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤١٣هـ، ص ٢٧ ـ ص ٤١.

وقد حددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عدداً من الصعوبات التي تواجه توظيف السعوديين (ندوة العمالة المواطنة : ١٤١٣: المجلد الثاني: ٤٥) في القطاع الأهلي والتي من أهمها ماياًتي :

١- ضآلة الأجور التي لا تتلاءم مع تكلفة المعيشة بالمملكة.

٢- المبالغة في المؤهلات العالية والخبرات المطلوبة لشغل بعض الوظائف في حين يمكن أداء العمل بمؤهل وخبرة أقل.

٣- اشتراط إجادة اللغة الانجليزية لشغل بعض الأعمال والوظائف مع أن معظمها لايحتاج لذلك.

٤- توفر الأمن الوظيفي في المؤسسات الحكومية، ومزايا الإجازات والعلاوات والترقيات وارتفاع الأجر وغيرها .

أمّا مجلس القوى العاملة في المملكة العربية السعودية فقد حدد العوامل التي ساعدت على تدني العمالة الوطنية بالقطاع الأهلي (ندوة العمالة المواطنة: جـ٢: ١٤١٣: ٨٦) بما يأتي :

١- جاذبية العمل في القطاع الحكومي لتوفر الاستقرار الوظيفي وفرص التدريب والابتعاث والترقية والتقدير الاجتماعي بسبب منحه الفرصة لخدمة بعض فئات المجتمع.

٢- عدم المواءمة بين مخرجات النظم التعليمية والتدريبية، واحتياجات القطاع الأهلي، حيث يزداد إقبال الطلاب على الدراسات الجامعية النظرية دون العملية، فتنشأ فجوة كبيرة بين الاحتياجات التي تتطلب خريجي الدراسات العلمية والعملية، ويرجع ذلك إلى ضعف قنوات الاتصال بين مؤسسات التعليم، ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف المشاركة في إعداد وتقويم مناهج العمليات التعليمية والتدريبية وربطها مع واقع الحال الاقتصادي الاجتماعي.

٣- ارتفاع أجور العمالة الوطنية مقارنة بالأجور التي تدفع للعمالة الأجنبية، كما يجد

أصحاب الأعمال انخفاضاً في إنتاجية العمالة الوطنية؛ الأمر الذي لايناسب الأجر المطلوب دفعه لها، والسبب في ذلك يعود إلى عدم وجود نظام مقنن للأجور مبني على أسس محاسبية واضحة، في تلك المؤسسات أو الشركات الأهلية، وبالتالي عدم وجود مسميات محددة تقوم بمهام وأعباء محددة، مما أدى إلى إخضاع عملية تحديد الأجور إلى ظروف العرض والطلب المتقلبة لسوق العمل، وإلى حاجة أصحاب العمل، وبالتالي إلى تقديراتهم وأهوائهم الشخصية.

٤- المؤثرات والعوامل السلوكية التي من أهمها صعوبة التكيف مع ظروف العمل في المؤسسات الخاصة، ومجاراة قوانينها ونظمها وأوقات دوامها، وكثرة الاستئذان أو عدم المواظبة بسبب مسؤوليته الأسرية والعائلية.

٥- مؤثرات وعوامل فنية من قبل مؤسسات القطاع الخاص، حيث تتجه إلى التكثيف الرأسمالي للاستعاضة عن ندرة العمالة الوطنية الفنية الماهرة وشبة الماهرة.

٦- مؤثرات وعوامل اقتصادية، ومن أهمها تفشي ظاهرة العمالة القاصرة التي تمثل طاقة عاطلة غير مشتغلة، وبعض أصحاب الأعمال يتردد في تدريب الكوادر الوطنية تحسباً لاحتمال ترك العمل والانتقال إلى مواقع أخرى مما يكبدهم خسائر لاداعي لها.

وقد دعا مجلس القوى العاملة في المملكة العربية السعودية في ندوة «السعوديون في القطاع الأهلي» إلى الحد من استقدام العمالة الوافدة وترشيد استخدامها، بسبب وجودها المكثف والمتزايد في الأعمال التي لاتتطلب تأهيلاً عاليًا أو منخفضاً، فهي تعدت الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني، وأصبحت تفوق العمالة الوطنية بمقدار الضعفين تقريباً، مما يترتب على ذلك محاذير أمنية واقتصادية واجتماعية، وخير شاهد على ذلك النسبة الكبيرة والمتزايدة للتحويلات المالية للعمالة الوافدة، فقد ارتفعت نسبة هذه التحويلات من (٢٨٪) إلى (٣٧٪) من دخل المملكة من البترول خلال الفترة (١٤١٠هـ-١٤١٤هـ) ولاشك أن لهذه التحويلات تأثيراتها على الاقتصاد الوطني (جريدة الرياض : عدد١٠٠٢٦: ت١٤رجب١٤١٦).

ومما يلفت الانتباه أنه بالرغم من أن العمالة العربية تحظى بالنصيب الأكبر من الفرص الوظيفية ويتقاضى الأجانب – بشكل عام – أجوراً مرتفعة ويعيشون حياة هادئة بدون ضرائب وبدون مشكلات عنصرية أو طائفية؛ إلاَّ أن معظم الوافدين – كما أثبتت الدراسات الميدانية – يحملون تصوراً سيئاً عن المجتمع السعودي، حيث يرى معظمهم أن الفرد السعودي يتصف بالغرور والكبرياء وحب السلطة واحتقار الآخرين (عبدالرحمن العسيري:١٤٠٣: ٥٢٢).

سادساً : السمات الاجتماعية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة :

حاولت بعض الدراسات إبراز الفروق الوظيفية والميزات النسبية التي تتسم بها كل من العمالة السعودية والعمالة الوافدة، فتبين أن العمالة السعودية تمتاز على نظيرتها الوافدة بتوفر عامل الثقة في النفس، وكذلك توفر الصفات والروح القيادية فيها، وتمتاز العمالة غير السعودية عن العمالة السعودية بتوفر كل من عوامل الكفاءة وسرعة التأقلم والاندماج في المنشأة. وقد اتضح أن العمالة السعودية تمتاز على نظيرتها غير السعودية بتوفر خاصية حفظ أسرار العمل والتعاون مع الآخرين ودماثة الخلق والشخصية القيادية، واستقلالية الرأي والولاء للمنشأة بالرغم من كثرة الشكاوى. وفي المقابل تبين أن العمالة غير السعودية تمتاز بالكفاءة العلمية، والمواظبة، ودقة المواعيد، والابتكار والتطور مع العمل، وإنجاز الأهداف، وحسن استغلال الوقت، والمرونة، والخبرة، وإجادة اللغة الانجليزية، واستعمال الحاسب الآلي، والاستمرارية في العمل، وتقبل التغيرات الوظيفية والإنتاجية العالية. وعند فحص الخصائص العامة للعمالة المواطنة والعمالة الوافدة اتضح أن العمالة غير السعودية تفوق العمالة السعودية في العوامل الهامة لبقاء المنشأة ونموها وازدهارها مثل عوامل: الكفاءة، والإنتاجية، والإخلاص في العمل بالمحافظة على حسن استعمال وقت العمل (محمد التويجري: ١٤٠٨: ٩).

ومن ناحية أخرى تبين أن أكثر حالات الغياب في المؤسسات الصناعية المختلفة

الموجودة بمدينة الرياض خلال عام من العمالة الأجنبية بمعدل (٥٩.٢٪) بينما بلغ معدل غياب السعوديين (٤٠.٨٪)، واتضح بشكل عام أن غياب العمالة المواطنة يصل في معظم الأحوال عند العمال في المؤسسات الصناعية إلى خمسة أيام فأكثر سنوياً، وأن أكثرها بسبب عوامل اجتماعية مرتبطة بالمجتمع خاصة التردد على الوطن الأصلي، أو مرض أحد أفراد الأسرة، أو قضاء احتياجات الأسرة، وتبين أن سوء الحالة الصحية عند العمالة الأجنبية، والتردد على الأماكن المقدسة لأداء العمرة من العوامل الشائعة التي تدعو إلى عدم الانتظام بالعمل لديهم. وثبت أن غياب العمال يزداد في مدينة الرياض في فصل الصيف وأيام الخميس، وأن هناك عوامل ثقافية مرتبطة بالغياب من أهمها الالتزام بكرم الضيافة للمعارف والأقارب، وتبين من أن التغيب يشيع عند العمالة غير الفنية وعند العمال ذوي التدريب الضعيف الذين لم يتخرجوا من معاهد ومراكز متخصصة، ولكن لم يتضح أن لظاهرة الغياب علاقة بعملية الرضا الوظيفي، فمعظم الوافدين راضون عن أعمالهم التي يقومون بها، لكن تبين أن العمال الأجانب يعانون من نقص اهتمام رؤسائهم المباشرين بحل مشكلاتهم الشخصية (طلعت لطفي. ١٤٠٤: ٩٤).

وقد حاولت إحدى الدراسات المتخصصة في هذا المجال التوصل إلى تحديد دقيق إلى عدد من الصفات والخصائص للعمالة والموظفين السعوديين، التي بسببها يعرض القطاع الخاص عن استقطابهم وقبولهم، ومن أهم هذه الخصائص مايأتي :

١- أن المواطن غير منضبط سلوكياً داخل المنشأة، وفي نفس الوقت يرفض التدخل الخارجي لضبط سلوكه، مما لا يوافق أغراض المنشأة وتوقعاتها .

٢- أن له مزاجية متقلبة الأجواء، تُعرضه لحالة من عدم الاستقرار النفسي والوظيفي، فلا يكاد يستقر في عمل حتى ينتقل إلى غيره، لينتهي به الأمر في النهاية إلى حالة من شتات الذهن والحيرة، وربما الافلاس المهني.

٣- أنّه طموح طموحاً يتعدى قدرة المنشأة على استيعابه؛ فهو يحلم بالمنصب الأعلى، ويحلم بالسعي نحوه، متخطياً الحواجز التي تفرضها طبيعة التد ج والارتقاء.

٤- أنّه يفتقر مقابل ذلك إلى الطموح الذي يستهدف تطوير قدرته وسبل أدائه بما يمكنه من بلوغ غاياته في حدود إمكانات المنشأة وأهدافها، وقدرته هو على الصمود أمام التحديات.

٥- أنه مُكْلف اقتصادياً للمنشأة مقارنة بالوافد، الذي (يعطي) الكثير، و(يأخذ) القليل (عبدالرحمن السدحان: ١٤١٠: في بحث محمد الغيث والمعشوق: العمالة المواطنة: ١٤١٣: ٣٥).

سابعاً: العوامل الاجتماعية المرتبطة باختيار المهنة في المجتمع السعودي :

تدرس المهنة في علم الاجتماع من خلال علم الاجتماع المهني الذي يهتم بدراسة العمل كظاهرة اجتماعية تنتشر في كافة المجتمعات الإنسانية، فالدراسة الاجتماعية للمهنة تتطلب تفسير الطبيعة الاجتماعية للعمل والظواهر المرتبطة به كالبطالة والتقاعد، وكذلك يتطلب تحليل البناء الثقافي والاجتماعي ومعرفة المؤثرات الاجتماعية في عملية تصنيف المهن إلى مستويات ومعرفة العوامل المرتبطة بحراك المهن وارتفاع مكانة بعضها وانخفاض البعض الآخر في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية ...إلخ.

وقد كان المجتمع السعودي في الفترة المستقرة السابقة يربط بين نوع المهنة والمكانة الاجتماعية للفرد، حيث كان المجتمع يعلي من منزلة أصحاب مهن الزراعة والتجارة، بينما تقل المنزلة الاجتماعية للأفراد الذين يعملون بالحرف الشعبية، وهذا التصنيف الذي حددته ثقافة المجتمع هو تدرج مهني لايمكن أن يتجاوزه الفرد، باعتبار أن الفرد يعمل بالمهن العائلية، ويكتسب المنزلة الاجتماعية في المجتمع من مهنة العائلة. وعندما حدث التغيير الاجتماعي في هذه الفترة المتغيرة وطرأ على النسق الاقتصادي التحديث والتنظيم، وبدأت الحكومة تشرف مباشرة على المهن الاقتصادية وحلت محل العائلة التي كانت تشرف على المهن في الفترة السابقة، تغير اتجاه أفراد المجتمع السعودي عن المهن العائلية، ولم تحظَ الأعمال ذات الصبغة الأسرية إلا بمعدل ضئيل جداً من اهتمام الشباب السعودي (٨.٢٪) بينما الغالبية من الشباب السعودي (٦٣.٥٪) يفضل

العمل بالمصالح والوزارات التي تشرف عليها الحكومة مباشرة، وتبين أن سكان القرى يرغبون العمل بالقطاع الحكومي أكثر من سكان المدن الكبيرة، وأن سكان المنطقة الشرقية يفضلون العمل بالمؤسسات والشركات شبه الحكومية، وأن معظم الشباب السعودي يعطي بعض المهن أولوية عن غيرها لقربها من الموطن الأصلي بصرف النظر عن طبيعة العمل ومزاياها المادية والمعنوية، ويميل الشباب بالعمل بالمهن الحكومية رغبة في اكتساب مكانة اجتماعية عند ممارسة مهنته بعلاقته مع آخرين (عبدالمحسن العصيمي : ١٤١٦). فالمكانة الاجتماعية والتقدير الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد في هذه الفترة المتغيرة مكتسب من المهنة التي يمارسها، وهو عكس التقدير الاجتماعي والمكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد من جراء ممارسة المهن العائلية في الفترة السابقة، باعتبارها مهناً متوارثة حددتها ثقافة المجتمع له، لذلك تتفاوت المكانة الاجتماعية للمهن وفقاً لتدرجها بالسلم الوظيفي، ووفقاً لمسؤولياتها ولما يسدي شاغلها من خدمات للجمهور.

والمجتمع السعودي ما يزال وهو في هذه الفترة المتغيرة المتحضرة تتدخل ثقافته فيه بعملية تصنيف المهن؛ فهو يعلي من قيمة بعض المهن ويعزف عن مهن أخرى، فالمجتمع لايزال يشوبه بعض التحفظ تجاه التعليم المهني والصناعي، حتى أن هناك اتجاهاً سلبياً ونظرة دونية للعمل المهني والصناعي من قبل الشباب الدارسين في المعاهد الصناعية، فيرى الغالبية منهم أنه يناسب الأفراد ذوي القدرات المحدودة في التحصيل العلمي (ناصر البداح:١٤٠٦).

والملاحظ يجد أن ثقافة المجتمع السعودي تؤثر في انتشار بعض المهن دون المهن الأخرى، ففي فترة سابقة كان المجتمع يعزف عن المهن العسكرية، ولكن في هذه الفترة المعاصرة يميل كثير من أفراد المجتمع بقوة نحو الحصول على مهنة عسكرية لكسب مكانة اجتماعية وتقدير اجتماعي، وصوب هذا الاتجاه نجد ثقافة المجتمع تدخلت أيضاً في القيمة الاجتماعية لعمل المرأة ومهنة التدريس والعمل في القطاع الصحي.

وبشكل عام فإن الشباب السعودي يحتاج إلى إرشاد وتوجيه بعملية الاختيار المهني، فالغالبية من الشباب في جميع مراحل التعليم وخاصة في الجامعات لم يتوفر لهم إرشاد جامعي يساعدهم في اختيار التخصص العلمي الذي يساعدهم على اختيار المهنة، التي توافق ميولهم ورغباتهم (صالح الرميح:١٤٠٦).

ثامناً : الآثار الاجتماعية المحتملة لبرنامج التخصيص في المجتمع السعودي :

يعني التخصيص؛ أو كما يطلق عليه البعض من الاقتصاديين (الخصخصة) التحول إلى القطاع الخاص، أي تحويل جانب من النشاطات الاقتصادية التي تملكها الدولة أو تديرها الحكومة إلى القطاع الخاص، ليتولى أمرها كلية أو يشارك الدولة فيها. وتختلف دول العالم في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها، فما يمكن تطبيقه في إحدى الدول من أساليب التخصيص قد لا يؤتي ثماره المنشودة في دولة أخرى. وبصورة عامة هناك ضرورة لتوخي الحذر عند البدء ببرامج التخصيص، نظراً لوجود عوائق كثيرة ومختلفة تعترض سبيله، ويمكن للحكومات أن تحقق أهدافها المرجوة عندما تتغلب على تلك العوائق المحتملة، ويمكن إجمال أهم عوامل نجاح عملية التخصيص (عزة كنة: ١٤١٦هـ) بما يأتي :

١- قناعة الحكومة والتزامها باتباع سياسة التخصيص، بمعنى لاتكون بواعث التخصيص مفروضة عليها من الخارج، وأن تكون مدفوعة للأخذ بأساليب التخصيص بعامل التقليد، بحيث يأمن القطاع الخاص حدوث عوائق سياسية أو اقتصادية من جهة الحكومة، أو تدخل بعض الأفراد لمصالحهم الخاصة.

٢- ضمان الحصول على مساندة الرأي العام، عن طريق الوضوح وإشهار كل مايتعلق بالتخصيص على عامة الناس، لأن السرية في هذه الأمور تؤدي في الغالب إلى معارضة التخصيص مهما كانت الفوائد التي سوف تجنى منه.

٣- اختيار موعد ملائم لإعلان برنامج التخصيص، وذلك بأخذ الظروف السياسية والاقتصادية بالاعتبار، كمرور الدولة بأزمة معينة أو وجود قلق عام بسبب ارتفاع

الأسعار مما يجعل تأجيل التخصيص مفضلاً في هذه الحالة، لأنه قد يظهر ضعف في استجابة الجمهور لشراء الأسهم المطروحة للمؤسسات التي قررت الدولة بيعها للقطاع الخاص، أو طرح جزء منها لمساهمة القطاع الخاص.

٤- ضرورة مواكبة برامج التخصيص لإصلاحات هيكلية كلية طويلة الأمد، ومن أهمها علاج مشكلة الإجراءات والضوابط البيروقراطية، وخاصة على مستوى الوزارات، والتي تتميز بتعقيدها وتمييزها أحياناً بين فرد وآخر وبين منشأة وأخرى، بما يعيق ويؤخر سير المعاملات والاستثمار والتنمية الصناعية، ويفسح المجال لتفشي الفساد والرشوة، وعلى الحكومة أن تقوم بإجراء تغييرات أساسية في سياستها تؤدي بدورها إلى تغيير السلوك الاقتصادي للأفراد والمنشآت الخاصة، وتسعى تلك التغييرات إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص، لخلق مزيد من فرص العمل، بحيث يتحول دور الدولة من دور المسيطر على التنمية الاقتصادية إلى دور المراقب لها، ومن أهم الإجراءات الاصلاحية للاقتصاد الكلي المطلوبة لبرنامج التخصيص إلغاء القيود الحكومية، وتعديل وتطوير الأنظمة التجارية التي تحكم النشاط الاقتصادي مع تطوير السوق المالية، وإلغاء السيطرة على الأسعار والأجور، وتطبيق قوانين الاستثمار بعدالة على المستثمرين وجعلها أكثر وضوحاً، مع حماية براءة الاختراع والعلامات التجارية، وتحقيق المساواة أمام القضاء، وإلغاء كثير من القيود المفروضة على أسعار الصرف الخارجي.

٥- تكليف جهات متخصصة بدراسة برامج التخصيص وتنفيذها، يوجد فيها الخبراء والمتخصصون، لتلافي الارتجال والاجتهادات الشخصية، لأنه من الضروري أن يحدد بالبرنامج أي المنشآت التي سوف تطرح للتخصيص، هل هي الزراعة، أم الصناعة، أم التجارة، أم البناء والتشييد.... وماهي آثار ذلك على المجتمع، وينبغي وضع برنامج زمني، وينبغي أن تكون جهة الدراسة بعيدة عن تأثير الوزارات والدوائر الحكومية حتى لاتتأثر بسلطتها ونفوذها.

ويمكن إجمال أهم الآثار الاجتماعية الايجابية المحتملة التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها بإقدامها على التحول نحو القطاع الخاص، بالأهداف التالية (عزة كتة: ١٤١٦هـ):

١- تحقيق الكفاءة الاقتصادية أو زيادتها، ويتم ذلك بإذكاء روح المنافسة في الاقتصاد الوطني، مما يرفع حجم الإنتاج، وبيع الانتاج للمستهلك بسعر أقل، وهذا لم يحدث إلا عندما انفك احتكار المؤسسات العامة.

٢- الحصول على عوائد مالية تخفف من الأعباء التي ترهق كاهل الدولة وتخفض عجز ميزانيتها العامة، ويخفض من حجم الإعانات الحكومية المباشرة وغير المباشرة لكثير من المؤسسات.

٣- تخفيض عبء الدين الخارجي.

٤- توسيع قاعدة الملكية، وذلك بتشجيع العاملين بتملك الأسهم بالشركات التي يعملون بها، مما يحقق رفع الكفاءة الانتاجية.

٥- جذب رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال الوطنية المهاجرة.

٦- زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته.

ولكن عمليات التخصيص لاتخلو من السلبيات ويمكن أن يترتب عليها آثار اجتماعية سلبية، يمكن أن نلخصها (عزة كتة: ١٤١٦هـ) بما يأتي :

١- تعرض كثير من الدول للانتقادات التي أخذت بنظام التخصيص، فهناك انتقادات حول بيع منشآت القطاع العام بأسعار متدنية لاتعكس قيمتها الحقيقية، أو فقدان الحكومة السيطرة على منشآت حيوية كانت تدر عوائد مالية للدولة قبل تخصيصها (كالاتصالات أو توليد وتوزيع الكهرباء أو بعض الصناعات الأساسية كالصلب.... وغيرها).

٢- ومن القضايا المهمة التي أثارت معارضة شديدة لبرامج التخصيص في العديد من الدول، قضية تسريح العمالة الفائضة بعد عمليات بيع منشآت القطاع العام إلى

القطاع الخاص، ومايؤدي إليه ذلك من تفاقم مشكلة البطالة، خاصة إذا أجريت عمليات التخصيص بسرعة ولم تتم على مراحل مجزأة عبر الزمن. وفيما يتعلق بموضوع البطالة التي يمكن أن تحصل نتيجة للتخصيص، تجدر الإشارة إلى أن هذا الأثر السلبي الذي قد ينجم في الأجل القصير، يمكن القضاء عليه في الأجل الطويل نتيجة لرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشآت المخصخصة وتحسن جودة المنتجات أو الخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وارتفاع الطلب على العمالة.

٣- وهناك آثار سلبية لعمليات التخصيص على مستوى الأسعار والتضخم، فمن المحتمل أن يؤدي التخصيص إلى رفع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، لأن القطاع الخاص سيعمل على إدارة المنشآت التي آلت ملكيتها إليه على أسس اقتصادية تراعي عناصر التكلفة والإيراد (الربحيّة). حيث يمكن أن ترتفع أسعار بعض الخدمات الأساسية التي تحولت إلى القطاع الخاص، مثل رسوم الهاتف مثلاً. ويمكن أن يحدث نفس الأثر عند تخصيص الخدمات التعليمية والصحية.

٤- كما أن بيع المنشآت العامة إلى أجانب من خارج البلاد يؤدي إلى عدة آثار سلبية ومنها ارتفاع مستوى الأسعار، لأن المستثمر الأجنبي يهدف أساساً إلى تحقيق مستويات عالية من الأرباح، وغالبًا ماتتحدد تلك الأرباح بمعايير الربحيّة السائدة في ظل الاحتكارات العالمية وليس بمعايير الربحيّة الوطنية.

٥- يمكن أن تكون عملية بيع منشآت القطاع العام محفوفة بالمخاطر، إذا ما استخدمت حصيلة إيرادات البيع في تمويل الإنفاق العسكري. خاصة إذا لم تستعد الدولة بمجموعة من السياسات المالية والنقدية لمواجهة الآثار السلبية التي قد تنجم عن ذلك، ويمكن أن يؤدي الانفاق العسكري المحلي إلى رفع مستوى الأسعار أو تصاعد الضغوط التضخمية.

٦- تجدر الإشارة إلى أن موضوع اشتراك موظفي المنشآت العامة في الملكية، والذي يعد ميزة من مزايا التخصيص في بعض الدول (كبريطانيا مثلاً)، يمكن أن يقود إلى مشكلات توزيعية في دول أخرى. ففي بعض الدول النامية لايكون هؤلاء الموظفون من أقل الناس دخلاً، وقد لايشكلون إلا نسبة قليلة من قوة العمل في المنشآت العامة. ومن جهة أخرى فإن وجود هؤلاء الموظفين في تلك المنشآت قد يقودها إلى تحقيق الخسائر أو إلى تدني الأرباح. ولذلك يعتقد البعض أنه لا يوجد مبرر يدعو لمكافأة هؤلاء الموظفين عند القيام بالتخصيص وإشراكهم بالملكية. ونجاح هذه الطريقة في الدول المتقدمة لايعني بالضرورة نجاحها وتحقيقها للأهداف المرجوة من التخصيص في الدول النامية.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود علاج شامل للمشكلات التي تعاني منها الدول المختلفة، لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن الحل يبقى واحداً في كل الدول وهو ضرورة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي. واستشهد الكثيرون بالتقدم الاقتصادي الهائل الذي أحرزته اليابان، و(بالمعجزة الاقتصادية) التي حققتها دول شرق آسيا في السنوات الأخيرة (هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية). تم ذلك بتحرير اقتصادياتها والحد من دور الحكومات في النشاطات الاقتصادية، فنمت نمواً سريعاً، وحققت مايسميه البعض «بالديمقراطية الاقتصادية»، أي توسيع نطاق حرية الاختيار في الحياة الاقتصادية. ولا ينكر أن ذلك النجاح تم وبدرجة كبيرة بجهود القطاع الخاص الذي كان قطاعاً مهيمناً في اقتصادياتها، إلا أن المعجزة لم تكن «معجزة اقتصاد السوق» وحده، فقد ساعد تدخل حكومات تلك الدول على إعطاء القطاع الخاص القوة الدافعة للمضي قدماً في النشاطات التنموية. فالسياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الدول لها طابعها الخاص، هدفها المضي في تحقيق الرأسمالية الصناعية تحت رعاية الدولة التي تخدم منشآت القطاع الخاص وتوجيهها في نفس الوقت.

نخلص من ذلك، إلى أن إنجاح عملية التنمية الاقتصادية تقتضي تضافر الجهود الحكومية والخاصة، وإذا قررت الحكومة اتباع مجموعة من أساليب التخصيص أو أحدها، فإن نجاح ذلك لابد أن يتم برعاية الحكومة التي تخدم المشاريع المتخصصة وتوجهها.

وتعد تجارب الدول النامية بالتخصيص تجارب حديثة لم تنضج بعد آثارها الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة، لذلك يصعب التوصل إلى نتيجة قاطعة وإعطاء تقييم دقيق ومحدد لهذا الموضوع. ولكن يمكن القول أن العبرة في نجاح سياسة التخصيص تكمن في كيفيّة تطبيق تلك السياسة، وليس في إطارها النظري. فيجب النظر إلى مصلحة الاقتصاد الوطني، والابتعاد عن التقليد، وعدم الرضوخ للضغوط الخارجية إذا كانت متعارضة مع تلك المصلحة (عزة كنه :١٤١٦:٥٥-٢١٢).

الفصل الثالث

النسق القرابي في المجتمع السعودي

النسق القرابي في المجتمع السعودي

تعد الجماعات العائلية وبخاصة العائلة الصغيرة أو النووية نواة للنسق القرابي كله، والنسق القرابي يتحدد في ناحيتين: الأولى: القرابة، وهي تنتج من العلاقات المباشرة التي تنشأ بين شخصين نتيجة لانحدار أحدهما من صلب الآخر، كما ينحدر الحفيد مثلاً من الجد عن طريق الأب، أو نتيجة انحدار الاثنين من صلب واحد مشترك كالعلاقة بين أبناء العمومة التي ترد هي أيضاً إلى الجد عن طريق الأعمام.

والناحية الأخرى تتمثل في المصاهرة، وهي العلاقة الناشئة عن الزواج، حيث أن الزواج يؤدي إلى ظهور وحدات قرابية جديدة، وإيجاد علاقات مصاهرة بين الجماعات القرابية المختلفة، وتوسيع نطاق القرابة (أحمد أبو زيد: الأنساق:٣٠٩).

ولن يتيسر فهم النسق القرابي بجانبيه (القرابة والمصاهرة) ووظيفته في البناء الاجتماعي إلا عن طريق سلوك الأقارب بعضهم إزاء بعض، سواء في الحياة اليومية أو العائلية، أو الشؤون الاقتصادية، أو المشكلات القانونية، أو غير ذلك من أحداث الحياة الاجتماعية ومواقفها (أحمد أبو زيد: الانساق: ٣١٠).

وقد حدد بعض الباحثين بعضاً من السلوكات النمطية المنظمة بين الأقارب السائدة في أجزاء مختلفة تماماً من العالم، وتتصف تلك الأنماط المنظمة والمنتظمة للسلوك القرابي بالاحترام (Respect) وقد تتخذ أحياناً صورة التحاشي. وهذه العلاقة توجد في معظم الأحوال بين أفراد الأجيال المختلفة. وحين يتجاوز السلوك صورة الاحترام فإننا نجد علاقات المزاح الخفيف (Mildjoking Relation) التي تقوم بوجه عام بين الأشخاص الذين تربط بينهم علاقات القرابة البعيدة، وأحياناً تتجاوز العلاقة ذلك إلى علاقات «الهزار» وهو مايصفه رادكليف براون «بعدم الاحترام»، وعلاقة «الهزار» بوجه عام تعد علاقة صداقة، ولكنها قد تحمل في طياتها في بعض الأحيان شيئاً من العداوة (محمد محجوب: ١٩٨٥: ١٥٠-١٥٢).

أما عن تحديد مصطلحات القرابة فإن الباحثين في الدراسات الانثروبولوجية خاصة قد أشاروا إلى ثلاثة أنظمة لمصطلحات القرابة، وهي المصطلحات المحددة التي تستخدم بالنسبة لأشخاص معينين بالذات هم في الأغلب أعضاء الأسرة النووية مثل كلمة (أب، أم، أخ، أخت). وهناك المصطلحات الوصفية التي تستخدم عادة لوصف درجات القرابة بكل دقة خارج الأسرة، مثل: الأعمام، والأخوال. وأخيراً مصطلحات القرابة التصنيفية والتي يكون استخدام مصطلح القرابة الواحد فيها من المصطلحات المحدودة والوصفية (أب، أم، عم، خال) لأشخاص يرتبطون حقيقة بالشخص الذي يستخدم ذلك المصطلح بروابط قرابية مختلفة (ومثال ذلك كلمة خال التي تستخدم لأخ الأم وزوج الأم وأب الزوجة في بعض المجتمعات السعودية)، ويهدف هذا النظام إلى إدغام وإدماج القرابة الطولية (الأصول والفروع) أو قرابة الحواشي، أو قرابة الأصهار في نسق واحد، بحيث تستخدم مجموعة قليلة من المصطلحات لتشمل أعداداً كبيرة من الأقارب، حيث يعمل على ضغط العلاقات القرابية البعيدة في عدد قليل من درجات القرابة مع إهمال التفاصيل أو التغاضي عنها (أحمد أبو زيد: الأنساق:٣٢٠).

ولتحديد مصطلحات الوحدة القرابية في هذا المبحث فإننا نستخدم مصطلحات القرابة المحددة، بالاضافة إلى مصطلحات القرابة الوصفية، ليكون المقصود بالعلاقات القرابية في مجال الدراسة منحصراً في علاقة (رب الأسرة) بأعضاء النسق القرابي، والتي حددناها في سبعة أشكال رئيسة هي:

١- علاقة الفرد بالزوجة باعتباره زوجاً.

٢- علاقة الفرد بالوالدين باعتباره ابناً.

٣- علاقة الفرد بالأولاد (بنين وبنات) باعتباره أباً.

٤- علاقة الفرد بالإخوة والأخوات باعتباره أخاً.

٥- علاقة الفرد بالأعمام باعتباره ابن أخ.

٦- علاقة الفرد بالأخوال باعتباره ابن أخت.

٧- علاقة الفرد بالأصهار بإجمالهم باعتباره صهراً.

أولاً : الاتجاهات النظرية في دراسة النسق القرابي :

لن يتيسر فهم نسق القرابة إلاَّ بالإشارة إلى نظام الأسرة وعلاقاتها العائلية والقرابية، لأن الأسرة الصغيرة هي نواة للنسق القرابي كله، إذ تنشأ عنها العلاقات القرابية المباشرة بين الأفراد في الأسرة والعائلة، وهي علاقات تنحدر عن طريق الدم، وتنشأ عنها أيضاً علاقات المصاهرة عن طريق الزواج.

وقد تناول الباحثون في دراسة الأسرة والقرابة عدة اتجاهات نظرية يعد كل اتجاه منها مدخلاً لدراسة الأسرة والقرابة، ولها الأثر البين في توجيه الباحث إلى دراسة الظواهر الاجتماعية في مجال العلاقات القرابية، فضلاً عن أنها توجهه إلى تفسير نتائج الدراسة الميدانية بشكل محدد. فالاتجاه التفاعلي عند دراسته للقرابة يرى أن العلاقات القرابية تكون في حالة تداخل بالسلوك أكثر منها في حالة من التوازن، ويركز هذا الاتجاه على أن التغير بالفعل الاجتماعي داخل النسق القرابي ينشأ من تفاعل الأفراد فيما بينهم وذلك بسبب عملية عدم استقرار أدوار الأفراد الاجتماعية داخل الأسرة والنسق القرابي، لذلك يتطلب من الفرد داخل النسق القرابي أن تكون لديه القدرة الكاملة لتوقع تصرفات الأفراد، فمعرفة الفرد بالآخرين تمكنه من توقع ما يتوقعه الآخرون، وتمكنه أيضاً من معرفة توقعات ردود فعلهم بالنسبة له، وبهذه المعرفة يكون قادراً على إنجاز دوره بنجاح تام وفاعلية بارزة.

أمَّا الاتجاه البنائي الوظيفي حينما يدرس الأسرة أو العائلة التي تعد نواة لبناء القرابة، فإنه يركز على الأجزاء التي يتكون منها نسق الأسرة والعائلة في ارتباط بعضها ببعض، عن طريق التكامل والتساند الوظيفي. فعند دراسة القرابة وفقاً

للمدخل البنائي الوظيفي نجد التركيز على وظائف الأنساق الفرعية داخل الأسرة بالنسبة لبعضها البعض، وبالنسبة للبناء القرابي كوحدة متكاملة، وكذلك التركيز على وظائف الأسرة والعائلة بالنسبة للمجتمع من جميع جوانبه، باعتبار أنه لن يمكن فهم أي نسق اجتماعي فهمًا صحيحًا إلا إذا درسناه في علاقته بالأنساق الأخرى التي تكوِّن البناء الاجتماعي.

وهناك الاتجاه التطوري الذي يسعى أنصاره إلى البحث والتقصي عن نماذج وأساليب تطورية ذات صبغة عالمية وشمولية، أو بمعنى آخر للبحث عن القوانين التطورية التي تفسر النمو الاجتماعي، وبهذا نرى أن الاتجاه التطوري يسعى إلى التعرف على مراحل للتغير في بناء وظائف الأسرة والقرابة.

كذلك هناك الاتجاه النظمي، وقد كان الأنثروبولوجيون الاجتماعيون أول من استخدم هذا الاتجاه وينظرون إلى الأسرة والقرابة بوصفهما نظامًا متكاملاً، ويقصدون بالنظام الممارسات المتفق عليها من المجتمع لضبط عملية الارتباط بين الجنسين في الزواج والأسرة والإنجاب وتنشئة الأجيال.

وأخيراً هناك الاتجاه الموقفي (السلوكي) وهو الاتجاه الذي يعتني بدراسة المسائل السلوكية، من خلال دراسة المواقف التي يعد السلوك الإنساني استجابة لها، وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى السلوك الإنساني مع الأقارب باعتباره يحدث من مواقف داخل نطاق النسق القرابي، وهذه المواقف تقدم فرصًا أفضل لفهم هذا السلوك من زاوية اجتماعية. والموقف الاجتماعي الذي يحدث داخل نطاق القرابة هو ناتج لتفاعل عناصر اجتماعية وفيزيقية وثقافية، والسلوك الذي ينتج من خلال المواقف لايكون رشيداً بصورة كاملة ولكنه يتوافق مع المواقف المختلفة (سامية الخشاب:١٩٨٢:٣٩).

والمواقف الاجتماعية داخل النسق القرابي التي تؤثر على سلوك الأقارب كثيرة ومتنوعة، منها تفكك الأسرة (بحدوث موت، طلاق) أو تفاوت حجم الأسرة (صغرها أو اتساعها) أو تنظيم وتعاون بين العائلة، أو صراع أسري، أو يكون الموقف أحيانًا

عوامل شخصية تتضمن المكانة الاقتصادية، أو تعليم الأبناء، أو الزواج، أو الزواج الثاني للأب.

ثانيًا: العلاقات في نسق القرابة بالمجتمع السعودي(*) :

نود الإشارة قبل عرض موضوع نسق العلاقات القرابية إلى حقيقة مهمة، وهي أنه عن طريق الدراسة الأنثروبولوجية الميدانية لأنساق البناء الاجتماعي في المجتمع السعودي، اتضح أن هناك خصائص ثابتة للنسق القرابي نعدها من الخصائص العامة التي ترتبط بالنسق أكثر من ارتباطها بأعضائه، الأمر الذي يجعلها مستمرة خلال الفترتين اللتين عاشهما المجتمع السعودي، بالرغم من حدوث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية في البناء الاجتماعي. كما تبين لنا وجود خصائص متغيرة للنسق القرابي تربط بالأفراد أكثر من النسق، وتعد تلك الخصائص المتغيرة المحرك الأساس للتغير في العلاقات القرابية داخل النسق، بسبب تباينها خلال الفترتين المستقرة والمتغيرة.

ونستطيع أن نجمل الخصائص الثابتة للنسق القرابي في المجتمع السعودي في ثلاث خصائص أساسية هي:

١- أن النسق القرابي في المجتمع السعودي يقوم على قواعد حددها الدين والعرف من أهمها أن يكون النسب فيه للأب، مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم، وبذلك يكون اعتماد نظام القرابة حسب الانحدار على مبدأ الخط الأبوي، ويرجع هذا الانحدار الأبوي إلى الفطرة التي فطر الله الناس عليها، ولايمكن أن يرجع إلى طبيعة الأجيال العربية المتعاقبة التي تعطي سيادة للذكر، وقد لايكون الانحدار الأبوي راجعًا إلى المبادىء الدينية الإسلامية التي تمنح للرجل قوامة على الأنثى كما ذهب إلى ذلك حامد

(*) هذا المبحث ملخص لدراسة اجتماعية انثروبولوجية أجريت من قبل الباحث عام(١٤٠٩هـ)، انظر تفصيل الدراسة في كتاب (التغيير الاجتماعي والعلاقات القرابية - دراسة اجتماعية انثربولوجية، الناشر: الحرس الوطني، عام ١٤١٠هـ، تأليف محمد بن إبراهيم السيف).

عمَّار (محمد غيث:١٩٦٤: ٤٩) عند دراسته لقرية «سلوا» بالمجتمع المصري. ونعتقد أن النسب الثابت في المجتمعات الإنسانية أبويًا، لكن بعض المجتمعات يكون النسب فيها أموميًا وهي نادرة جدًا، بسبب التأثر ببعض العوامل الاجتماعية الموروثة بين الأجيال المتعاقبة، ولايمكن أن يكون النسب الأبوي راجعًا إلى الخصائص الاقتصادية للمجتمعات فقط كما أشار إلى ذلك (محمد عاطف غيث: ١٩٦٤: ٥٠) عند دراسته لقرية «قيطون» حيث قال: (إن ظهور النسب الأبوي راجع فيما يبدو إلى طبيعة الحياة الريفية في القرى التي تعتمد على الزراعة بوصفها مهنة أساسية). ولو أخذنا برأي الدكتور غيث لتغير النسب في المجتمعات التي وصلت إلى مرحلة التصنيع وتركت مهنة الزراعة.

٢- إنَّ من الخصائص الثابتة للنسق القرابي في المجتمع السعودي خلال الفترتين (المستقرة والمتغيرة) هو جعل العائلة الوحدة الرئيسة للنسق القرابي في المجتمع، بمعنى أنه ليس ثمة تنظيم قبلي بالمعنى الحقيقي في المجتمع، لأن الوحدة القرابية تشكل فسيفساء من العوائل المنحدرة من مختلف القبائل التي عاشت في الجزيرة العربية. وكثيرًا مانلحظ داخل العائلة الواحدة أن الأم أو زوجات الأبناء يتباينَّ في النسب القبلي، كما يتباينَّ مع أزواجهن، بالإضافة إلى وجود عائلات كثيرة في المجتمع لاتنتسب إلى أي قبيلة، وبذلك تكون العائلة في المجتمع السعودي هي الوحدة الرئيسة في النسق القرابي خلال الفترتين.

٣- إن الخاصية الثابتة والأخيرة للنسق القرابي في المجتمع السعودي، والتي لاحظنا سيادتها في كلتا الفترتين، هي استناد أعضاء النسق القرابي في تفاعلهم مع بعضهم البعض على معايير دينية واجتماعية واحدة، كانت موجودة بقوة في الفترة التقليدية السابقة، واستمر بقاؤها القوي أثناء الفترة المتغيرة، وذلك بسبب سياسة المجتمع الذي قام بدور حفظ المعايير الدينية والاجتماعية ونقلها من جيل إلى جيل، وإحاطتها بسياج من الضبط الاجتماعي يمنع العدوان عليها أو الاستخفاف بها أو المناقشة في صلاحيتها.

وتشمل المعايير الاجتماعية عدداً هائلاً من نتائج تفاعل المجتمع في ماضيه وحاضره، فهي تشمل التعاليم الدينية والمعايير الخلقية، والقيم الاجتماعية والأعراف والعادات والتقاليد، وتحدد المعايير الاجتماعية في علاقات الأقارب ماهو صحيح وماهو خطأ، وماهو جائز وماهو غير جائز، وماهو مباح وماهو غير ذلك.

ومجمل القول إن المعايير الاجتماعية تحدد كل مايجب أن يكون ومايجب ألا يكون في السلوك نحو الأقارب، كالنظر مثلاً إلى المعايير الثابتة خلال الفترتين ذات الطابع الديني مثل الأمر ببر الوالدين، وصلة الأرحام، والمسؤولية عن الأسرة، وقواعد الشريعة في الوراثة للذكر مثل حظ الأنثيين، والنظر إلى العرف السائد والثابت خلال الفترتين عند الزواج والمصاهرة حسب المكانة الاجتماعية للعائلة، والنظر أيضاً إلى التقاليد والقيم الخلقية الثابتة التي يكتسبها الفرد وينقلها ويتشربها ويستدخلها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية عن طريق العائلة في الفترة المستقرة، أو من خلال الأسرة والمجتمع في الفترة المتغيرة.

أما الخصائص المتغيرة للنسق القرابي في المجتمع السعودي والذي يترتب على تغيرها حدوث تغيرات واسعة النطاق في العلاقات بين الأقارب فنستطيع أن نجملها في الجوانب التالية :

(أ) التغير في الوظيفة الاقتصادية للقرابة :

تقوم الحياة الاقتصادية في المجتمع السعودي في الفترة السابقة على العمل الجماعي للقرابة الأبوية في مهنة الآباء والأجداد (الزراعة - التجارة - الحرف الشعبية) وتنعدم داخل العائلة الواحدة الملكية الفردية للأشياء والمسكن، وتحل محلها الملكية العائلية. كما كانت العائلة تنهض بأكثر العمليات التي تشبع حاجات أفرادها من الناحية الاقتصادية كعمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك. وعندما طرأت على المجتمع مظاهر التحضر والتحديث في الفترة المتغيرة تعرضت الوظيفة الاقتصادية بهذا الشكل إلى الاضمحلال والانقراض، وحل محلها نظام اقتصادي جديد تشرف

عليه وتوجهه الدولة بوصفها من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تتيح فرصة لأفراد المجتمع للعمل والكسب المادي. وقد نتج عن هذا قيام أفراد العائلة الواحدة بممارسة أعمال مختلفة في آن واحد، في حين كان أفراد العائلة سابقاً يمارسون مهنة واحدة، ويتعاونون فيما بينهم في أداء مهامها وواجباتها

(ب) التحول التدريجي في العائلة من الروح الجماعية إلى الروح الاستقلالية لدى الفرد:

يتحدد وضع الفرد في العائلة على أساس المظهر السابق للتغير في الحياة الاقتصادية في المجتمع، فعندما كان نظام الاقتصاد عائليًا في الفترة السابقة لم يكن الفرد حرية في التصرف والسلوك، فالسيادة كانت لرب العائلة، والمسؤولية جماعية في نطاق العائلة ككل. وعندما طرأ التغيير على النظام الاقتصادي في الفترة المتغيرة زادت أهمية الفرد بوصفه فردًا، وأصبح عمل الفرد يتصل به مباشرة ولصالحه الخاص، مما أدى إلى نمو الفردية وظهور روح الاستقلالية لدى الفرد، بدلاً من الروح الجماعية التي كانت قائمة في الفترة السابقة.

(جـ) التحول التدريجي في سلطة الأب :

فعلى أساس التحول في المظهرين السابقين حدث تحول تدريجي في سلطة الأب، فبعد أن كانت سلطته مطلقة لايشاركه فيها أحد تغير الحال كثيرًا في الفترة المتغيرة، وأصبحت سلطته محدودة، بالرغم من أنه مايزال مستمرًا في رئاسته للأسرة، ويعني هذا أن التغير الذي حدث للأب يتعلق بطبيعة سلطته فقط، فبعد أن كانت مطلقة في الماضي أصبحت اليوم محدودة.

(د) الارتفاع التدريجي بمركز الأولاد :

لقد ترتب على التغيرات في الخصائص السابقة ارتفاع بمركز الأولاد في الفترة المتغيرة، حيث كانت أدوار الأولاد في الفترة السابقة محددة بالمعايير الاجتماعية، وبالذات التقاليد العائلية؛ وهي القائمة على أساس السن والجنس، لذا نجد الأب يمسك

بزمام السلطة، ويقسم العمل، ويوزع الناتج كما يفرض على الأولاد واجبات وحقوقاً في أدوار محددة. وعندما طرأت على المجتمع مظاهر التحضر في الفترة المتغيرة، أدت عوامله إلى ظهور الاستقلالية الاقتصادية لدى الأولاد عن آبائهم، كما أسهمت فرص التعليم التي أتيحت لهم في فتح مجالات العمل والنجاح، والقيام بأدوار ومسؤوليات متعددة للأسرة، تختلف عما كان الحال عليه في الفترة السابقة، إذ كانت المسؤوليات محدودة، مما أسهم كثيراً في ارتفاع مركزهم الاجتماعي داخل الأسرة في هذه الفترة المتغيرة.

ولقد تبين أن الحراك الاجتماعي لمراكز الأولاد يتفاوت في هذه الفترة المتغيرة من ناحية النوع أو الجنس، فكان التغير في مركز البنات أكثر وضوحاً من التغير في مركز الأبناء، بسبب فرص التعليم التي أتيحت للبنات، بالإضافة إلى إتاحة فرص العمل والتفوق للأكثر كفاءة دون أخذ عامل النوع والجنس في الاعتبار، إلا أن المبادئ الدينية السامية والتي تعطي حق القوامة للذكور جعلت السيادة مستمرة للذكور في هذه الفترة، فهم يتمتعون بمركز أعلى من مركز الإناث، لذلك مايزال احترام الإناث (أمهات – زوجات – أخوات) للذكور (آباء – إخوة – أزواج) واجباً وطاعتهن لهم حقاً عليهن.

(هـ) الارتفاع التدريجي في مركز الزوجة :

كان لارتفاع المركز الاجتماعي للإناث بالأسرة في الفترة المتغيرة، وانتشار الثقافة والتربية والتعليم بين الذكور والإناث دور كبير في تغير في مركز الزوجة الاجتماعي داخل الأسرة، بالاضافة إلى أن الزوج بدأ يشعر أن الزوجة تقف معه على صعيد واحد، وتشاركه المسؤولية تجاه الأسرة، وترتب على تعليم المرأة في هذه الفترة أن أتيح لها العمل خارج المنزل، والإسهام في نفقات الأسرة والتعاون مع الزوج، وقد ترتب على تعليمها أيضاً أن أصبح لها دور بارز في تنشئة الأطفال وتكيفهم مع البيئة الحضرية الجديدة، وقد كانت من قبل تحتل مركزاً أدنى من ذلك، إذ كانت سلطة الزوج ظاهرة كثيراً؛ لأنه يحتل المركز الأعلى في الأسرة بينما تحتل الزوجة المركز المتدني.

وبذكر الخصائص الثابتة والمتغيرة للنسق القرابي في المجتمع السعودي التي نعدها أساساً مهماً لموضوع دراسة النسق، نعرض فيما يأتي للعناصر الأساسية للنسق وتشتمل على الأبعاد القرابية التالية :

١- الزواج من الأقارب. ٢- السكن مع الأقارب.

٣- العلاقة مع الأولاد أثناء التنشئة الاجتماعية.

٤- الصفات المرغوبة في علاقات المصاهرة.

٥- الزيارات بين الأقارب. ٦- مشاركة الأقارب في أوقات الترويح.

٧- استشارة الأقارب في القرار. ٨- المساعدات والتعاون بين الأقارب.

٩- العلاقات الاقتصادية مع الأقارب. ١٠- الخلافات بين الأقارب.

وقد تبين من خلال الدراسة الأنثروبولوجية: أن تيار التغير في علاقة الأفراد السعوديين بأقربائهم في الأبعاد المحددة السابقة يسير في اتجاهات متعددة لأعضاء الوحدة القرابية المختلفة، وذلك على النحو التالي :

١- الزواج من الأقارب :

في الفترة التقليدية المستقرة، تبين أن الزواج الداخلي من الأقارب هو الزواج المفضل، ويأتي في مقدمته زواج أولاد العمومة، ثم يأتي زواج أولاد الأخوال والعمات، ثم الزواج من عائلات الأقارب الأبعدين، سواء من جانب الأم أو الأب. وعندما طرأ التحضر، وأشرقت المدنية على المجتمع في الفترة المتغيرة، اتجه الأفراد إلى الزواج الاغترابي الذي يعني الزواج من خارج دائرة القرابة، وذلك بسبب كثافة برامج التنمية التي أزالت الحواجز بين الجماعات القرابية، وغيرها من الجماعات الأخرى، مما أحدث ضعفاً في قواعد الزواج الداخلي، وتوسعاً في دائرة الزواج خارج الجماعات القرابية.

ويتجه الزواج من الأقارب في هذه الفترة إلى الزواج من بنات الخؤولة، لزيادة تدخل الأم في عملية اختيار زوجة الابن، عكس ماكان حادثًا في الفترة السابقة، من كثرة الزواج من بنات العمومة، عندما كان الأب يتدخل أكثر من الأم في عملية الاختيار.

٢- مشاركة الأقارب في المسكن :

بدأ الأفراد يميلون في الفترة المتغيرة إلى تغيير نمط إقامتهم بعد الزواج، وذلك بالانتقال من المسكن الأبوي إلى مسكن جديد مستقل عن أقاربهم.

ولقد تبين أن الأفراد الذين يتخذون نمط الإقامة بعد الزواج المسكن الأبوي، يستقلون عن أقاربهم بعد فترة من الزواج، عند تحسن الظروف الاجتماعية لأقاربهم، أو عندما تسمح إمكاناتهم المادية بالاستقلال.

كما اتضح أن التغيير في نظام الإقامة للأفراد بعد الزواج، قد أحدث تيارًا قويًا نحو القضاء على شكل العائلة الممتدة، والتي تتكون من الآباء والأعمام، والأشقاء، وأولادهم المتزوجين، وتكون نمطًا جديدًا للأسرة في الفترة المتغيرة، يطلق عليه في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية «الأسرة النووية» والتي تقتصر على إقامة الزوجين، وأولادهما المباشرين فقط في مسكن واحد. ورغم سيادة هذا النمط للأسرة في الفترة الحضرية، إلا أن التحضر في الفترة المتغيرة لم يؤدِ إلى اختفاء نمط العائلة الممتدة في المجتمع بشكل تام.

٣- العلاقة مع الأولاد أثناء التنشئة الاجتماعية :

أما عن التغير في علاقة الآباء بالأولاد أثناء التنشئة الاجتماعية سواء أكانت العلاقة معهم في مرحلة الصغر أو الكبر، فقد حدث فيها تغير كبير في الفترة المتغيرة؛ حيث تحولت من علاقة يسودها الأمر والسلطة والرهبة أثناء الحياة المستقرة، إلى علاقة يسودها التفاهم والتشجيع والإرشاد والشورى أثناء الحياة المتغيرة.

وبعد أن كانت علاقة الآباء بأولادهم تميل إلى الذكور أكثر من الإناث في الفترة المستقرة، أخذت العلاقة مع أولادهم من الجنسين تميل إلى التقارب والتوازن خلال الفترة المتغيرة.

٤- الصفات المرغوبة عند علاقات المصاهرة :

وعن التغير في علاقات المصاهرة عند زواج الأولاد، فقد اتضح أن هناك صفات أساسية ثابتة، يحرص عليها الأفراد عند تكوين علاقة قرابية بالمصاهرة مع الآخرين خلال الفترتين، وهذه الصفات تنحصر في صفتين هما: المكانة الاجتماعية للعائلة، وتمسك الفرد بالدين.

إلا أن برامج التنمية في هذه الفترة المتغيرة جعلت بعض الأفراد في المجتمع يضيفون صفات جديدة لها طابع مادي، بالاضافة إلى تلك الصفات المعنوية السابقة.

إذ تبين أن هناك أفرادًا يحرصون على توافر القدرة المادية في الزوج وبعضهم يحرص على المركز الوظيفي أو المؤهل التعليمي للزوج.

ولقد اتضح أن علاقات المصاهرة قد طرأ عليها تغير خلال الفترتين، إذ كانت في الفترة المستقرة السابقه مبنية على التساهل - أي تتم دون شرط -، فضلاً عن تميزها بالاستقرار، والبعد عن التوتر، والاضطراب، بسبب وجود اتفاق عام على القيم الأساسية في المجتمع والتي من أهمها التدين والمكانة الاجتماعية سواء للزوج أو الزوجة، وعندما طرأ على بناء المجتمع التحديث في الفترة المتغيرة، ظهرت بعض القيم الفردية، مما أحدث اختلافًا في الاتفاق العام على القيم، وأحدث تباينًا في نظرة وإدراك الأفراد في المجتمع، الأمر الذي عرّض علاقة المصاهرة إلى عدم الاستقرار، وجعلها تتسم بالتوتر والاضطراب؛ فلجأ الآباء في المجتمع إلى المبالغة في فرض الشروط عند المصاهرة، لإعادة استقرارها، كأن يشترطوا لإتمام الزواج المسكن المستقل، أو الوصول في التعليم أو الوظيفة إلى درجة معينة، أو التصرف في بعض الأمور، أو التعرف على الخصائص الجسمية للزوج.

ونتوقع أن يزول هذا التوتر، أو فرض الشروط عند علاقات المصاهرة تدريجياً بعامل الزمن، ومرور الوقت، وذلك عندما يصبح هناك انسجام وتآلف من أفراد المجتمع مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يُضيِّق شقة الاختلاف بين المتصاهرين في المجتمع نحو القيم الحضرية، ويكون هناك رجعة من المجتمع للاتفاق من جديد على تلك القيم والمعايير الجديدة التي توافق البناء الاجتماعي الحديث، لكن يبدو أن لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت فيها هذه الفترة المتغيرة تأثيراً على تغير بعض القيم المادية المصاحبة لعلاقة المصاهرة ومن أهمها التغير في متوسط سن الزواج بالنسبة للجنسين ومستوى التعليم والعمل بالنسبة للمرأة، أمَّا القيم المعنوية مثل صفة التدين والارتباط بزوجة بكر والاهتمام بالشكل ومستوى معين من الجمال فهي لاتزال ثابتة (سليمان الموسى: ١٤٠٧: ٤٦١).

٥- تبادل الزيارة مع الأقارب :

وعن تبادل الزيارة مع الأقارب اتضح أن معظم الأفراد يتبادلون الزيارة مع أقاربهم خلال الفترتين، وأن تبادل الزيارة بين الأسر في دائرة القرابة واسع النطاق، مما يبرهن على أن الزيارة تعد من الوظائف الأساسية لتقوية شبكة القرابة، مما يساهم في عملية بقاء الروابط القرابية واستمرارها.

وقد طرأ على حجم تبادل الزيارة مع الأقارب انخفاض واضح أثناء الفترة المتغيرة، بسبب التباعد المكاني الجغرافي الذي أحدثته العوامل البيئية الحضرية في عملية اختيار المسكن المناسب، بالإضافة إلى أن الاتصالات الهاتفية التي توافرت في هذه الفترة قد أدت غرض الزيارة، وحلت محلها في معظم الحالات.

وقد تأثر اتجاه الزيارة نحو الأقارب بمبدأين أساسيين في المجتمع، هما مبدأ السن، ومبدأ الجنس. فقد كان مبدأ الجنس محدداً لاتجاه الزيارة في الفترة المستقرة، حيث كانت تتجه نحو الأقارب من الذكور دون الإناث، فكان الفرد يحرص على زيارة أعمامه وأخواله وأبنائه الذكور بينما لايهتم بزيارة عماته، وخالاته وأخواته، وبناته

المتزوجات، ولقد استمر اتجاه الزيارات بين الأقارب متأثراً بمبدأ الجنس حتى في الفترة المتغيرة، إلا أنه طرأ عليه ضعف كبير عن الفترة السابقة، حيث بدأ الأفراد بزيارة بناتهم وأخواتهم، وعماتهم، كما يزورون أقاربهم الآخرين من الذكور، ومعنى هذا أن اتجاه الزيارة يسير إلى الأقارب الذكور أكثر من الأقارب الإناث في الفترة المستقرة، ثم يميل اتجاه زيارة الجنسين إلى التقارب، كلما اتجه المجتمع نحو التحضر والتحديث.

أما مبدأ السن، فقد أحدث قواعد تحدد اتجاه الزيارة بين الأقارب في المجتمع، فالقاعدة العامة أثناء الفترة المستقرة، تنص على ضرورة أن يكون اتجاه الزيارة من الأشخاص الأصغر سناً، إلى أقربائهم الكبار، إلا أنه بدأ يظهر لهذه القاعدة بعض الاستثناءات في الفترة المتغيرة، عندما بدأ الكبار في زيارة أقاربهم من الجيل الأصغر، كأولادهم، وأولاد العمومة والخؤولة.

وأخيراً تبين أن استقلال الأفراد عن المسكن الأبوي بعد زواجهم في الفترة المتغيرة، له الأثر الواضح في تحديد الاتجاه العام في زيارة الفرد لأعضاء قرابته، حيث أصبح تيار الزيارة يزداد نحو الوالدين، والأولاد، والأشقاء، وأقارب الزوجة (الأصهار) ثم يقل نحو أقارب الأم (الأخوال)، ثم يقل أكثر نحو الأعمام.

ومما يلفت الانتباه في هذا المقام أن زيارة الفرد لأصهاره ازدادت بعد ما كانت نادرة جداً في تلك الفترة التقليدية التي عاشها المجتمع، بسبب معيشة الزوج والزوجة مع عائلة الزوج، مما يجعل تصرفات وزيارات الزوج تابعة لزيارات الأب (رب العائلة)، كما تصبح زيارة الزوجة لأهلها من شؤون أم الزوج، التي تحدد الزيارة حسب ظروف العائلة، وحسب زيارات الزوجات الأخريات بالعائلة لأهليهن، بما يقلل من زيارة الزوجة لأهلها؛ حيث كانت تصل في معظم الأحوال إلى مرة واحدة في الشهر، وبالتالي يؤثر ذلك على سلوك الزوج من ناحية تكرار الزيارة للأصهار، بالإضافة إلى أن إقامة الزوجة مع أقارب الزوج تحدث عدم استقرار في علاقة الزوجة مع العائلة، وبالذات مع

أم الزوج، التي تعد في تلك الفترة بمثابة الوصي على تصرفاتها وسلوكها، فيجعل الأصهار أشد حساسية فيما يتعلق بوضع بناتهم في بيوت أزواجهن، مما يؤثر على علاقات الأزواج بأصهارهم التي تصل أحياناً إلى علاقة التحاشي فيما بينهم، وهذه العلاقة تعبر عن عدم حرص الزوج على الاتصال بأصهاره، ويظهر هذا النمط من العلاقة عندما تكون الزوجة من غير الأقارب، أو غير المباشرين، أما عندما تكون الزوجة من الأقارب المباشرين فتتحول العلاقة مع الأصهار إلى احترام شديد مشحون بالحساسية يجبر الزوج على الحرص والرغبة بالاتصال.

٦- مشاركة الأقارب في الترويح :

وعن مشاركة الأقارب في أوقات الترويح (الفراغ) اتضح أن المجتمع كلما اتجه إلى التحضر يقل اتجاه الفرد نحو مشاركة أقاربه في أوقات الترويح. وقد تبين أن العامل الرئيس وراء ارتفاع مشاركة الفرد أقاربه في أوقات الترويح في الفترة التقليدية السابقة، يعود إلى أن الأقارب في تلك الفترة المستقرة كانوا يمزجون بين أوقات عملهم وأوقات فراغهم، كما أن أنشطتهم كانت تقترب من بعضها البعض، ويتداخل وقت كل منها في الآخر، فالأقارب يتزاورون أثناء العمل في المزرعة، أو المتجر، أو الاجتماع للحديث عن مشكلات أعمالهم، وهذا يعني أن الأقارب في تلك الفترة يشغلون نشاط فراغهم أثناء تأدية أعمالهم، ولايوجد عندهم حدود فاصلة بين وقتي العمل والفراغ، وهذا أدى إلى ارتفاع حجم مشاركة الأفراد لأقاربهم في الفترة المستقرة.

أما في الفترة المتغيرة، فقد اتضحت عند الأفراد الحدود الفاصلة بين الأنشطة المختلفة، مما أدّى إلى انخفاض مشاركة الأفراد لأقاربهم، لعدم تجانسهم في العمل أو المهنة، بالإضافة إلى التغيير في النسق الاقتصادي، الذي أتاح الفرصة للأفراد لتكوين علاقات اجتماعية متينة خارج دائرة القرابة، من الأصدقاء وزملاء العمل والجيران، وجعلت الفرد يتجه إليهم أحياناً عند قضاء وقت فراغه، مما ترتب على ذلك انخفاض مشاركة الأقارب في الفترة المتغيرة.

وقد كان الفرد يتجه إلى مشاركة أعضاء الوحدة القرابية الأبوية (الأب - العم - الأشقاء) أثناء الفترة المستقرة، ثم يتحول اتجاهه إلى مشاركة أعضاء الأسرة النووية «الزوجة والأولاد» أثناء الفترة المتغيرة.

كما تبين في الفترة المتغيرة أن اتجاه الفرد لمشاركة الأقارب من جانب الزوجة (الأصهار) يزداد، ويقل مع الأقارب من جانب الأم (الأخوال) ثم يقل كثيراً مع الأقارب من جانب الأب (الأعمام)، وهذا مؤشر إلى ارتفاع مركز الزوجة (الأم أو الزوجة) التي استطاعت أن تجذب الرجل والأولاد نحو العلاقة بأهلها وأقاربها وتحد من علاقته بأهله وأقاربه.

وقد كان الترويح للفرد في الفترة المستقرة يتميز بمشاركة الأقارب الذكور أكثر من الأقارب الإناث، ثم يميل الأفراد في الفترة المتغيرة إلى المساواة في مشاركة الجنسين.

وكان الأفراد في الفترة السابقة يتجهون في معظم مشاركاتهم مع الأقارب نحو الجيل الأكبر كالآباء، والأعمام، والأخوال، ثم تحول الاتجاه في المشاركة تدريجياً في الفترة المتغيرة إلى الجيل الأصغر، كزيادتها مع الزوجة التي تنتمي لنفس الجيل، ثم زيادتها أكثر من الأولاد الذين ينتمون للجيل الأصغر.

٧- استشارة الفرد للأقارب :

أما عن التغير في استشارة الفرد أقاربه، فقد تبين أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بها الحياة التقليدية في الفترة المستقرة كانت تدفع الأفراد إلى استشارة أقاربهم في أكثر تصرفاتهم، وقراراتهم، وسلوكهم.

وعندما حدث التغيير في المجتمع السعودي أدت التحولات في النسق الاقتصادي إلى تغيرات اجتماعية وثقافية، أحدثت تدهوراً للسلطة العائلية، بسبب الاستقلال الاقتصادي للأفراد عن الأقرباء والذي تبعه استقلال في المعيشة والمسكن بعد الزواج، وابتعادهم عن سلطة العائلة جغرافيا، مما منح الأبناء سلطة على أسرهم المستقلة

الجديدة، قللت من تدخل الأقارب الآخرين في مسؤوليات الأسرة، وسلوك أعضائها، وبالتالي قلل من اتجاه الأفراد نحو استشارة أقاربهم في قراراتهم في هذه الفترة المتغيرة.

وقد اتضح أن تيار الاستشارة مع الأقارب في الفترة المتغيرة يسير في اتجاهات متعددة، عكس ماكان عليه الفرد في الفترة السابقة، إذ كانت تقتصر استشارته على الآباء والأعمام فقط، حيث لوحظ أن الفرد في الفترة المتغيرة تزداد استشارته للزوجة والأولاد، ثم الأشقاء، وتقل مع الآباء، ثم يقل مدى الاستشارة كثيراً بين الفرد وأعضاء الوحدة القرابية البعيدة عن الأبوين والإخوة، كالأخوال والأصهار وأخيراً مع الأعمام.

وبالرغم من أن الاتجاه العام للأزواج هو استشارة زوجاتهم في هذه الفترة المتغيرة، إلاَّ أن المجتمع مازال يرى استشارة الرجل للزوجة ضعفاً في شخصية الزوج، لاسيما من أقاربه، إذ تعد استشارة الزوجة أمراً لايقره المجتمع، ويعد نقصاً في الرجل، فعند سخرية الرجال من بعضهم البعض سواء في موقف جاد أو مزاح، يشار إلى استشارته لزوجته كدلالة على قيادة المرأة له، وانقياده لها، وهذا يعني أن استشارة الزوجة سلوكاً معيباً يقابل بالسخرية والاستهزاء من الآخرين، بالرغم من أنه من الناحية العملية أصبح واقعاً ملموساً في المجتمع السعودي.

ولقد تبين أن ظاهرة الاستشارة تأثرت بمبدأ الجنس في المجتمع، فكانت استشارة الأفراد تسير في اتجاه الأقارب الذكور أكثر من الأقارب الإناث في الفترة المستقرة، ثم مال اتجاه استشارة الجنسين إلى التقارب في الفترة المتغيرة.

كما تبين أن ظاهرة الاستشارة قد تأثرت بمبدأ السن في المجتمع، فالقاعدة العامة أثناء الفترة المستقرة تنص على وجوب استشارة الفرد لأقربائه كبار السن، كالآباء والأعمام، إلا أنه بدأ يظهر لهذه القاعدة بعض الاستثناءات في الفترة المتغيرة، حيث بدأ الفرد يستشير الزوجة والأشقاء وهم من نفس الجيل، وكذلك يستشير الأولاد الذين يُعدون من الجيل الأصغر.

٨- المساعدة والتعاون بين الأقارب :

أما عن المساعدة والتعاون بين الأقارب، فقد تبين أن الوحدة القرابية في تلك الفترة المستقرة تعد وحدة اجتماعية يسودها التماسك، والتضامن الاجتماعي، حيث يهرع جميع أعضاء القرابة إلى مساعدة العضو الذي يحتاج إلى العون في الأزمات المختلفة، كالمرض والوفاة، أو المناسبات المتعددة كالزواج وبناء الدار وغير ذلك.

وفي الفترة المتغيرة عندما أحدثت الدولة برامج تنموية متنوعة اجتماعية واقتصادية، اتجه الفرد إلى الاعتماد على المجتمع في حياته، وحياة أسرته المعيشية والاجتماعية، بدلاً من الاعتماد على أقاربه، حيث بدأت المؤسسات الحكومية تؤدي جزءًا كبيرًا من وظائف القرابة السابقة، عن طريق الضمان الاجتماعي، وبنوك الإقراض والتسليف الميسرة ومتعددة الأغراض، وعن طريق المؤسسات الصحية المجانية.

وقد اتضح أن تيار المساعدات المتبادلة بين الأقارب في الفترة المتغيرة يسير بقوة في اتجاه بين الآباء والأبناء (من الآباء إلى الأبناء ومن الأبناء إلى الآباء) وبين الأشقاء ويقل مدى تلك المساعدات بين الفرد وغيره عن أعضاء الوحدة القرابية البعيدة عن الأبوين والإخوة كالأعمام، ثم يقل مع الأصهار، وأخيرًا يقل أكثر من الأخوال.

٩- العلاقات الاقتصادية مع الأقارب :

أما عن التغير في العلاقات الاقتصادية مع الأقارب، فقد تبين أن التغير في النسق الاقتصادي أصبحت له انعكاسات على مشاركة الفرد الاقتصادية مع أقاربه في المجتمع.

ففي الفترة المستقرة حينما كانت الوحدة القرابية مسؤولة عن مهمة تزويد أفرادها بالأعمال الاقتصادية كان الأفراد يشتركون مع أقاربهم في ملكية أدوات الانتاج، وتمتد الملكية الجماعية إلى ملكية الأرض، وملكية المسكن، والحيوانات الزراعية والمنزلية.

أما في الفترة المتغيرة فلم تعد العائلة أو الوحدة القرابية مسؤولة عن مهمة توفير الأعمال لأعضائها، حيث أوكلت هذه المهمة إلى المؤسسات الحكومية المتخصصة، باعتبار أن الحكومة في هذه الفترة مسؤولة عن توجيه النظام الاقتصادي.

لذلك أحدث التغيير في النظام الاقتصادي انعكاسات على مشاركة الفرد الاقتصادية مع أقاربه في الفترة المتغيرة، من أبرزها الانفصال عن مشاركتهم في المهن والمصالح المادية، وبذلك لم تعد الوحدة القرابية تقتصر على تحديد مركز الفرد الاجتماعي والاقتصادي، بل تضاف له إنجازاته الاقتصادية والثقافية والمهنية، مما ساعد على نمو الفردية، وظهور روح الاستقلالية لدى الأفراد في هذه الفترة، كما أثر على علاقتهم الاقتصادية مع الأقارب، حيث اتضح أن الأفراد في الفترة المتغيرة يمكن أن يشاركوا في المصالح الاقتصادية في أي اتجاه سواء مع الأقارب أو مع غيرهم، طالما أن ذلك يحقق المصلحة الشخصية.

بل إن معظم الأفراد في هذه الفترة يفضلون مشاركة غير الأقرباء حتى تبقى الروابط القرابية قوية نقية، لاتعكرها المصالح الشخصية، فضلاً عن أن تعامل الفرد مع غير أقاربه يضمن له المعاملة بالمثل دون تدخل اعتبارات اجتماعية أو حساسيات قرابية.

ومن أبرز مظاهر التغير في العلاقات الاقتصادية بين الأقارب تغير المشاركين للفرد في الإنفاق على مسؤوليات الأسرة. فقد كان الأفراد في الفترة المستقرة يتمتعون بمشاركات أعضاء القرابة الأبوية: الآباء - الأعمام - الأشقاء (بسبب الإقامة بعد الزواج في المسكن الأبوي، ومشاركة العائلة في المهنة والمصالح الاقتصادية).

وفي الفترة المتغيرة بدأت تنخفض مشاركة أعضاء القرابة الأبوية في الإنفاق على مسؤوليات الأسرة، بسبب استقلال الفرد الاقتصادي والمعيشي عن قرابته) وبدأ مصدر المشاركة للأفراد يبرز من أعضاء الأسرة النووية (الزوجة والأولاد) وتقل المشاركة كثيراً من الآباء، والأعمام، والأشقاء، وتنعدم المشاركة من الأقارب الأخوال، والأصهار.

واتضح أخيراً أن هناك مشاركة كبيرة في الإنفاق على مسؤوليات الأسرة من المرأة في الفترة المتغيرة، وتفوقت كثيراً على مشاركة الرجل، فتفوقت مشاركة الزوجة على مشاركة الآباء والأشقاء، وتفوقت مشاركة البنات على الأبناء.

١٠- الخلافات بين الأقارب :

أمَّا عن الخلافات بين الأقارب، فقد اتضح أن الظروف الاجتماعية، والاقتصادية للأفراد أثناء الفترة المستقرة كانت تدفعهم إلى التعاون والتضامن مع أقاربهم والقضاء على أكثر الخلافات فيما بينهم.

وقد كانت السلطة العائلية في الفترة السابقة تمارس نفوذًا كبيرًا وهيمنة على تصرفات أفرادها، تدفعهم في علاقتهم مع أقاربهم إلى التعاون والتساند، مما يقلل من ظهور الخلاف مع الأقارب في الفترة السابقة.

وعندما حدث التغيير في المجتمع أثناء الفترة المتغيرة أحدثت عوامله تباينًا وتمايزًا بين أعضاء القرابة في المهنة والثروة ونمط الاقامة، مما نتج عنه ضعف السلطة العائلية ونمو الفردية والروح الاستقلالية لدى الأفراد. وأصبح للفرد متطلبات خاصة منفصلة عن العائلة، كما صار يتحكم في مستقبله ومستقبل أسرته وعلاقاته، حسب إرادته الشخصية، وميوله ونظرته للحياة، ويتطلع إلى الآخرين والمستقبل بنظرة مغايرة عن أقاربه، ويرسم لنفسه طريقًا يتفق مع مصلحته الشخصية المباشرة، وهذه العوامل أدت إلى فرصة ظهور اختلاف في وجهات النظر حول المواقف المختلفة بين الأقارب، مما أسهم بشكل كبير في بروز ظاهرة الخلاف مع الأقارب في هذه الفترة المتغيرة.

وهذا يعني أن ظاهرة الخلاف مع الأقارب تكاد تختفي عند الأفراد في الفترة التقليدية المستقرة، لسيادة الروح الجماعية، والتجانس بين الأقارب، ثم تتضح الظاهرة وتبرز عند الأفراد في الفترة المتغيرة، بسبب سيادة الروح الفردية والاستقلالية.

وقد تبين أن خلاف الأفراد مع أقاربهم في هذه الفترة المتغيرة يتأثر كثيرًا بمبدأ السن، أو مستوى الجيل، فكلما انخفض جيل الأقرباء زاد تفاعل الفرد معهم، وظهر الخلاف، مثل قلة الخلاف مع الآباء الذين يمثلون الجيل الأكبر واعتدال الخلاف مع الزوجة، والأشقاء الذين ينتمون لنفس جيل الفرد، ثم زيادته مع الأولاد باعتبارهم من الجيل الأصغر.

ويظهر من التحليل السابق للنسق القرابي في المجتمع السعودي كيف يسير اتجاه تغير العلاقات بين الفرد وأعضاء الوحدة القرابية في المجتمع، ونقصد بتغير العلاقة مع الأقارب تغيرها كمياً أكثر منه تغيراً كيفيًا، خصوصاً إذا فسرنا التغير الكمي على أنه «زيادة أو نقص في اتجاه المشاركة» والتغير الكيفي قوة أو ضعف في الرابطة الاجتماعية مع أعضاء الوحدة القرابية.

ولقد تبين من خلال الدراسة للأبعاد العشرة السابقة أن علاقة الأفراد في الفترة المستقرة، تتجه نحو القرابة الأبوية (الآباء - الأعمام - الأشقاء) وهي أكثر وأقوى من علاقتهم وارتباطهم بأقاربهم من جانب الأم (الأخوال)، أو من جانب الزوجة (الأصهار).

وقد كانت علاقتهم بأعضاء الأسرة النووية (الزوجة والأولاد)، في تلك الفترة المستقرة تتميز بالسطحية واللامبالاة، لضعف مركزهم ودورهم الاجتماعي في العائلة، أثناء الفترة السابقة، وعندما حدث التغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع في الفترة المتغيرة اسهمت الظروف الحضرية في جعل علاقة الفرد بأعضاء أسرته النووية «الزوجة والأولاد» وثيقة، وبشكل أقوى من علاقته مع آبائه وأشقائه.

وفي نفس الوقت حولت هذه الظروف (ويقصد بها ارتفاع مركز المرأة سواء كانت زوجة أو أماً) اتجاه الأفراد في علاقتهم مع الأقارب إلى صالح أهل الأم (الأخوال) وأهل الزوجة (الأصهار) بشكل أقوى من علاقاتهم بأقاربهم من جانب الأب، وبالذات الأعمام.

ومن خلال نتائج الدراسة التي كشفت تغير اتجاه الأفراد في علاقة الأقارب بين الفترتين، سواء أكان في موضوع تبادل الزيارة أو تبادل المساعدة أو المشاركة في التنشئة الاجتماعية للأولاد، نستطيع أن نضع تصوراً عن مسار التغير في اتجاه الفرد نحو المشاركة لأعضاء الوحدة القرابية خلال الفترتين كما يأتي :

في الفترة المتغيرة	في الفترة المستقرة	الاتجاه مع الأقارب
الزوجة	الآباء	الأول
الأولاد (ذكور وإناث)	الأعمام	الثاني
الآباء (ذكور وإناث)	الأشقاء (ذكور)	الثالث
الأصهار	الأولاد (ذكور)	الرابع
الأشقاء (ذكور وإناث)	الزوجة والبنات والأشقاء (إناث)	الخامس
الأخوال	الأخوال	السادس
الأعمام	الأصهار	السابع

ونكرر ماسبق ذكره، أن تلك التغيرات التي حدثت في العلاقة مع الأقارب هي تغيرات كمية، من ناحية تكرار المشاركة، وليست تغيرات وظيفية، من ناحية الضعف في الروابط الاجتماعية.

ثالثاً: الطلاق في الأسرة السعودية :

من الظواهر الاجتماعية الملفتة للانتباه داخل النسق القرابي في هذه الفترة المتغيرة ازدياد حجم الطلاق، فمثلاً ازداد عدد حالات الطلاق في مدينة الرياض خلال السنوات من (١٩٩١ إلى ١٩٩٥م) وارتفع معدله ارتفاعاً كبيراً عن معدله السابق، وبلغ المعدل السنوي التقريبي لحالات الطلاق (٣٠٠٠) حالة، حيث يتم إصدار ما بين (٢٥ – ٣٥)

وثيقة طلاق يوميًا من محكمة الضمان والأنكحة، وسُجِّل في أحد الأيام (٧٠ حالة طلاق، وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها في اليوم الواحد بمدينة الرياض. وقد تبين أن أغلب حالات الطلاق تقع بين الشباب ، وبين كبار السن الذي تزوجوا للمرة الثانية، وأن أهم أسباب الطلاق عدم الاختيار الموفق للزوجين، وملاحظة الزوج انحرافًا في سلوك زوجته أو العكس، وعدم تفقه الزوجين بالدين لمعرفة حقوق وواجبات كل منهما، مع العلم أن محاكم الضمان والأنكحة لا تقيد الطلاق مباشرة عند طلب الزوج بل تطلب منه التريث وعدم الاستعجال أو المحاولة في إجراء الصلح بين الزوجين (جريدة الشرق الأوسط: ١٩٩٥/١١/٨م).

كذلك دلت إحصاءات المحكمة الشرعية الكبرى في مدينة جدة على ارتفاع حجم الطلاق في المجتمع السعودي، فقد تضاعفت أعداد المطلقين من السعوديين من (١٧٩) حالة طلاق في عام (١٤٠٠هـ) إلى (٦٨٣) حالة طلاق في عام (١٤٠٤هـ) (ثروت شلبي: ١٤٠٨:٧٨).

ولقد تبين أن معظم المطلقات في المجتمع السعودي تزوجن في سن أقل من ٢٠سنة، مما يبرهن على عدم نضج كافٍ للزوجة وقت زواجها، وعدم حسن اختيار الزوج المناسب، وعدم استطاعتها تفهم الحياة الزوجية، واحتمال مصاعبها ومشكلاتها، ومحاولة فهم الزوج والتوافق معه، وتبين أن معظم حالات الطلاق تقع في الثلاث سنوات الأولى من الزواج، وأن (٢١٪) من حالات الطلاق كان بسبب عمل المرأة الذي أدى إلى عدم الاهتمام بالزوج وأولاده. وذكر الغالبية من الرجال المطلقين أن عمل المرأة يجعلها متمردة على زوجها، على أساس أن العمل قد يعطي لها استقلالاً وقوة، مما يجعلها متمردة ولا تعتمد اعتمادًا كليًا على زوجها. واتضح أن من أهم أسباب الطلاق في المجتمع السعودي تعدد الزوجات، فتبين أن (٥٥٪) من مجتمع البحث من المطلقات في مدينة جدة كان سبب طلاقهن زواج الرجل بأخرى، وتوزيع عواطفه وإهماله شؤون الزوجة بسبب الأخريات، واتضح كذلك أن أسلوب الأسرة في اختيار الزوج كان من العوامل التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع السعودي، فذكرت فئة من

المطلقات أن الظروف التي دفعت لاتمام الزواج هو ضغط الأسرة عليها، ولعل ذلك يرجع إلى الفكرة التي مؤداها أن الأسرة متمثلة في الأب هي القادرة على معرفة الزوج المناسب للبنت ولخبرته ولرؤيته جوانب تغفل عنها ابنته الصغيرة. وينبغي أن نلفت الانتباه إلى أن مسألة عدم التوافق الجنسي بين الزوجين ترتبط بظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، فقد ذكر ما يقرب من (٣٠٪) من الذكور المطلقين أن عدم التوافق الجنسي مع الزوجة كان سبباً في الطلاق. أمَّا الإناث المطلقات فقد رفضن هذا السبب بشدة، ولعل ذلك يرجع إلى البيئة الاجتماعية التي تمنعهن من التصريح بمثل هذه الأشياء، والخجل من مجرد الكلام في مثل هذه الموضوعات. واتضح أن تدخل أسرة الزوجين في الحياة الزوجية الشخصية كان سبباً في طلاق (٤٠٪) من الرجال والنساء، كما أن سفر الزوج المتكرر له علاقة قوية بالطلاق في المجتمع السعودي (ثروت شلبي:١٤٠٨).

ومما يزيد من مشكلة الطلاق أنَّ البحوث السعودية التطبيقية أثبتت أن المجتمع السعودي مايزال في هذه الفترة المتغيرة يقف موقفاً سلبياً من المطلقة، فالغالبية من الرجال السعوديين (٤٩٪) يذهبون بأنه ينبغي المراقبة والشدة على الابنة أو الأخت المطلقة (شلبي: ١٤٠٨ - ١٧٧). وهناك (٦٢.٤٪) من الآباء يرفضون زواج أبنائهم من مطلقة، مما يدل على أن النظرة الدونية للمطلقة مازالت مستمرة في المجتمع السعودي، مما يجعل الأسرة لا تشجع الأبناء على الزواج من مطلقات، وتظهر الأم معارضة أكثر من الأب في زواج الابن من مطلقة؛ وذلك مرده لتدخل الأم في هذه الفترة المتغيرة في اختيار زوجة الابن، حيث يلاحظ على الأسرة في هذه الفترة زيادة إعجابها بالابن (الذكر) وتحرص على أن يتزوج من امرأة بكر شخصيتها متكاملة؛ لأن المجتمع اعتاد في هذه الفترة الأخيرة أن تتزوج المطلقة من رجل قد تزوج من قبل، أو له زوجة أخرى، أو كبير السن أو معاق (محمد السيف: ١٤١٠). ومما يزيد الطين بلة أن الشباب السعودي أنفسهم لايزال موقفهم إزاء المرأة المطلقة محل نظر، فقد أبدى (٦٣٪) من الشباب رفضهم من الاقتران بمطلقات (أبو بكر باقادر: ١٤٠٤: ٢٦٥)، كما يذهب كثير من الآباء والأبناء (٤٩٪) إلى ضرورة المراقبة والشدة على الابنة والأخت المطلقة، إلا أن التحضر والتغير الثقافي قد

عدل وغير مفهوم الطلاق عند المطلقين أنفسهم في المجتمع السعودي، فغالبية المطلقين (وخاصة النساء) يرون أنه أفضل من التعاسة الزوجية، وهو لا يثير العار الاجتماعي، بل هو عدم توافق بين الزوجين (ثروت شلبي: ١٤٠٨).

ويبدو أن البحوث التطبيقية قد نجحت في تحديد العوامل الاجتماعية المرتبطة بالطلاق في المجتمع السعودي، وهي تنحصر في أربعة عوامل رئيسة كما يأتي:

(أ) بالنسبة لمن أنهوا سنوات الزواج بطلاق مبكر لم يتعدّ عشر سنوات كان «عدم التوافق وعدم تلاؤم الأخلاق وتدخل الأهل وعدم رغبة الزوجة في العيش مع أهل الزوج وفارق السن» من الأسباب الرئيسة في الطلاق المبكر.

(ب) بالنسبة للمطلقين الذين تعدت حياتهم الزوجية معًا أكثر من عشر سنوات كان سبب الطلاق يرتكز على «عدم طاعة الزوجة للزوج وسوء معاملتها».

أمّا بالنسبة لصلة القرابة فقد تبين أن (٧٠٪) من المطلقين السعوديين ليسوا أقارب قبل الزواج، وكان الطلاق من أبناء العمومة أكثر من أبناء الخؤولة (عبدالله الفيصل: ١٤١١:٢١٥).

رابعًا: الفارق العمري بين الزوجين في الأسرة السعودية(*):

يلاحظ من عرض البحوث السابقة في النسق القرابي أن كثيرًا من الظواهر الاجتماعية حظيت باهتمام متزايد من قبل الباحثين، نظرًا لأهميتها بالاستقرار الأسري، ولكن نلاحظ في الوقت نفسه أن هناك ظواهر أسرية أخرى لا تقل أهمية عن تلك، لم تحظ بنفس الاهتمام والعناية، على الرغم من أن من بينها ما يمس استقرار الأسرة وفعاليتها بشكل مباشر، ولعل من بين تلك الظواهر ما يتعلق بالفارق العمري بين الزوجين الذي يشيع كما ذكرت الأدبيات الخاصة بالظاهرة في المجتمعات ذات الثقافة

(*) إنّ الأفكار الرئيسة لهذه الظاهرة ملخص للدراسة العلمية الرائدة والمتخصصة في هذا المجال للأستاذ الدكتور عبدالله بن حسين الخليفة بعنوان (العوامل الاجتماعية المؤثرة في الفارق العمري بين الزوجين) والمنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد(٢٣)، العدد(١)، جامعة الكويت، ١٩٩٥م.

القائمة على النظام الأبوي المتميز بسلطة الأب المطلقة على مستوى الأسرة خاصة، والتي تتمحور فيها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية حول هذا النظام بشكل عام يكون الفارق العمري بين الزوجين لصالح الزوج، كما تنتشر فيها الزيجات التي يكون هذا الفارق فيها كبيراً للغاية، في حين تكاد تنعدم الزيجات التي تكبر فيها الزوجات أزواجهن عمراً، وينظر إلى ذلك باعتباره نتيجة للعادات والأعراف والتعاليم الدينية التي تؤكد على سيطرة الزوج الكلية على شؤون أسرته والامتثال الكلي من الزوجة، الذي غالبًا ما يحدد الفارق العمري بين الزوجين، وهذا التفسير يتبناه المدخل البنائي الثقافي، بينما ينظر المدخل الاجتماعي إلى أن دور المرأة الاجتماعي في المجتمع يحدد الفارق العمري بين الزوجين، فكلما انخفضت الأدوار الاجتماعية المنوطة بالمرأة في المجتمع ازداد الفارق العمري بين الزوجين، في حين يأخذ هذا الفارق بالانحسار والتلاشي، ويصبح أحيانًا هذا الفارق من صالح المرأة مع التغير والنمو المطرد لأدوارها ووضعها في المجتمع. إلا أن هناك تفسيراً آخر مغايراً للتفسيرين السابقين وهو التفسير الديموغرافي، ويركز هذا المدخل على النظر إلى الفارق العمري بين الزوجين كنتيجة لضغوط البناء العمري على سوق الزواج. ويفترض هذا المدخل أنه في غياب أية خيارات نسبية تتعلق بالعمر عند الزواج، فإن الفارق العمري يتحدد ببساطة في ضوء التوزيع العمري للرجال والنساء الواقعين في سن الزواج. أما في حالة وجود تلك الخيارات فإنها ستتنافس مع ضغوط البناء العمري في تحديد الفارق العمري بين الزوجين، ويشار إلى هذه الظاهرة بمفهوم (الأزمة أو الشدة الزواجية) التي تترتب على وجود اختلافات جوهرية في الأفواج العمرية، كما هو الحال على سبيل المثال في البناء العمري للمجتمعات التي شهدت ظاهرة النمو السريع المفاجئ في عدد المواليد.

وفي المجتمع السعودي هناك مجموعة من المتغيرات لها أهمية في الفارق العمري بين الزوجين، من أهمها عمر الزوج عند الزواج، والذي تبين من خلال البحث التطبيقي أن له أهمية قصوى في زيادة الفارق العمري بين الزوجين، ويمكن تعليل ذلك في ضوء

الفوارق الاجتماعية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بقضايا مثل تحمل أعباء ومسؤوليات الزواج، والعمر عند الزواج، ومسائل الطلاق وتعدد الزوجات. فالرجل في المجتمع السعودي على خلاف المرأة – كما هو الشأن في غالبية الشعوب الشرقية – يتمتع بمرونة كبيرة فيما يتعلق بالسن التي يتزوج فيها عند بلوغها، فليست هناك قيود اجتماعية أو ثقافية تحتم على الرجل الزواج في سن مبكرة، أضف إلى ذلك أن تحمل الرجل دون المرأة لأعباء وتبعات الزواج الاقتصادية، وعدم قدرة شريحة من الرجال على الوفاء بتلك الأعباء للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ينعكس بطبيعة الحال على تأخر سن الزواج لدى الرجل، الذي يجد نفسه تحت وطأة عدم القدرة على تحمل أعباء الزوجية مضطراً إلى تأجيل الدخول في هذا المشروع، ريثما يصبح مستعداً اجتماعياً واقتصادياً لمثل ذلك. ويزداد هذا الوضع ضراوة في المجتمعات التي تشهد تحولاً سريعاً في بنية الأسرة من أسر ممتدة إلى أسر نووية مما يعني بطبيعة الحال ارتفاع نسبة الرجال الذين لايجدون بداً من تأخير زواجهم مادام تَحمُّل مسؤولية الزواج وأعبائه الاقتصادية لم يعد أمراً يمكن أن تُسْهِم فيه الأسرة التي تقلص بناؤها وفقدت –تبعاً لذلك– مسؤوليتها ووظيفتها الاجتماعية التي كانت حينئذ تمكن أبناءها من الزواج في سن مبكرة.

كذلك فالرجل يختلف عن المرأة من حيث التبعات المترتبة على الطلاق، فالرجل الذي انتهت تجربته الزواجية الأولى في تكوين أسرة بالفشل، ومن ثم الطلاق، يمكنه الزواج مرات أخرى بدون أن يكون وضعه الزواجي السابق معيقاً للزواج لمرات لاحقة، فالطلاق لايشكل وصمة عار بالنسبة للرجل في حين أن ذلك الأمر مختلف تماماً بالنسبة للمرأة، إذ تقل فرصة المرأة في الزواج لاحقاً مع تكرار أوضاعها الزواجية السابقة. وإذا وضعنا ذلك في الاعتبار فيمكن التوقع إلى حد كبير أن الرجل الذي تزوج مرة أخرى سواء لطلاقه من زوجته السابقة أو لرغبته في التعدد أن ذلك ينعكس على تقدم سنه عند الزواج في هذه الحالات. أما المرأة المطلقة نظراً لندرة فرصتها في

الزواج مرة أخرى، فإن ذلك الوضع يقيد من التفاوت في أعمار الزوجات عند زواجهن مما يعني أن غالبية الزوجات يُعد الزواج بالنسبة لهن هو التجربة الأولى، وعليه يمكن القول بأن التأثير القوي لعمر الزوج عند الزواج في زيادة الفارق العمري بينه وبين زوجته يعود للتباين الكبير في أعمار الأزواج عند الزواج، نظراً لاعتبارات التفاوت بين الرجل والمرأة في المسائل الاجتماعية المتعلقة بالتبعات الاقتصادية ومسألة التعدد وتفاوت الانعكاسات المترتبة على الطلاق على كل من الرجل والمرأة في إمكانية الزواج مرة أخرى.

ومن الجدير بالمناقشة أيضاً مايتعلق بدور الخصائص التعليمية للزوج في مقابل الزوجة فيما يتعلق بالفارق العمري بين الزوجين، فمن الملاحظ أن المستوى التعليمي بشكل عام يلعب دوراً كبيراً في تضييق الهوة العمرية بين الزوجين، إذ كلما ارتفع مستوى الزوج التعليمي كان أكثر ميلاً للزواج من امرأة يقل الفارق العمري بينه وبينها، في حين نلاحظ أن المستوى التعليمي للزوجة يقف على النقيض من ذلك وإن كان تأثيره من حيث القوة أقل من تأثير المستوى التعليمي للزوج، إذ نلاحظ أنه كلما كان مستوى المرأة التعليمي مرتفعاً اتسعت الشقة العمرية بينها وبين زوجها، وربما يعكس ذلك الخيارات المحددة أمام المرأة في اختيار الزوج، مما يعوق تعليم المرأة في أن يكون له أي أثر عكسي في تضيق الهوة العمرية بين الزوجة وزوجها.

خامساً : العنوسة في الأسرة السعودية :

تبين من الدراسات الأنثروبولوجية أن معظم المجتمعات السعودية تزوج بناتها في الفترة المستقرة السابقة في سن مبكرة يتراوح مابين الثالثة عشرة إلى السادسة عشرة، وكان أبرز أسباب الزواج المبكر يرجع إلى زيادة أعداد العائلة والقبيلة عن طريق الانجاب السريع من أجل الدفاع عن الأرض وحماية الموارد، وقد يكون سبب الزواج المبكر في الأسرة السعودية في ذلك الوقت مرتبطاً بالناحية الاقتصادية، فالنشاط الزراعي والرعوي في حاجة إلى الأيدي العاملة لتعزيز هذا النشاط، وهذا

يساهم بشكل كبير بعدم ظهور مشكلة العنوسة في تلك الفترة السابقة (سعيد الغامدي: ١٤١٠: ٢٧٠).

إلاّ أنه يبدو أن مشكلة العنوسة برزت، وأصبحت شائعة في المجتمعات السعودية في هذه الفترة المتغيرة، فمثلاً يعاني (١٤.٧٪) من أسر مدينة الرياض من عنوسة بناتها، وكان أهم الأسباب بتأخر زواج الفتيات بالمجتمعات السعودية ينحصر بما يأتي (الخليفة والعبيدي: ١٤٠٩: ١٨) :

١- نزوح الأسرة من موطنها الأصلي إلى المنطقة الحضرية، واستمرار إقامة الأسرة في المنطقة الحضرية لفترات طويلة يعني انقطاع الأسرة عن موطنها الأصلي، إذا وضعنا في الاعتبار أن النمط السائد للزواج في المجتمع السعودي هو مايسمى بالزواج القرابي أو الداخلي، وانقطاع الأسرة عن موطنها الأصلي يشكل عاملاً مهماً في إعاقة زواج فتياتها.

٢- الابتعاد عن مجاورة الأقارب في السكن في المناطق الحضرية، فقد تبين أنه كلما تم اختيار الأسرة لسكنها في حي من الأحياء رغبة في مجاورة الأقارب والجماعة المرجعية للأسرة كانت الأسرة أقل معاناة من مشكلة تأخر زواج فتياتها، ولعل السبب في ذلك يكمن في أن محافظة الأسرة على مجاورة أقاربها وبني موطنها الأصلي في المجتمع الحضري يشكل عاملاً مساعداً في إقامة العلاقات الاجتماعية وتوطيدها مع الأقارب والذين تجمعهم بهم رابطة الموطن الأصلي، مما يزيد فرصة التعارف ويضاعف فرصة اندماج تلك الأسر في علاقات زواجية.

٣- مشكلة تأخر زواج الفتيات تعاني منها بكثرة الأسر ذات المستوى العالي، ويعود السبب إلى مايعتقد من وجود علاقة عكسية بين فرصة الفتاة في الزواج وبين مستوى أسرة الفتاة الاقتصادي، وذلك على الخلاف من فرصة الفتى، إذ أن الفتاة في العادة لايتقدم لخطبتها إلا شاب ينتمي إلى أسرة تتجانس مع أسرة الفتاة من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أو من أسرة تفوق أسرة الفتاة في ذلك الجانب. أما

فرصة الفتى فهي على خلاف ذلك، إذ يمكنه في العادة أن يتقدم لخطبة فتاة من أسر مشابهة لأسرته اجتماعياً واقتصادياً أو أقل من أسرته في ذلك، وعلى هذا يتضح أن فرصة الزواج أمام الفتاة التي تنتمي إلى أسرة غنية أقل من فرصة أخيها، فإذا ما أخذنا في الاعتبار هذا الجانب، وكون أن نسبة الأسر الغنية في المجتمع قليلة مقارنة بالفئات الوسطى والفقيرة من جانب آخر فإن هذا يعني في النهاية أن الكثيرات من فتيات الأسر الغنية قد يعانين من مشكلة مايمكن أن يطلق عليه العنوسة المؤبدة.

٤- ارتفاع مستوى تعليم النساء في الأسرة يرتبط بمشكلة تأخر زواج فتياتها، ولعل هذا يرجع إلى أن ارتفاع مستوى التعليم له علاقة بارتفاع مستوى العمر، والمرأة كلما ارتفع سنها قلت فرصتها بالزواج خاصة في المجتمعات العربية التي تعطي قيمة كبرى لصغر عمر المرأة في عملية الاختيار للزواج.

٥- عمل المرأة خارج المنزل سبب رئيس في تأخير زواجها، ولعل السبب في كون العمل ينعكس سلبياً على فرصة الزواج منها قد يعود إلى أن نظرة الرجل حيال عمل المرأة خارج المنزل يغلب عليها النظرة السلبية، وذلك نظراً لما يترتب على عمل المرأة خارج المنزل في نظر الرجل من تقاعس سلطته الزوجية، أو مايترتب على ذلك من المشكلات المتعلقة بتنقل المرأة العاملة من وإلى مكان العمل، ومسؤولية المرأة في تربية أطفالها، ومشكلات العمالة الأجنبية المنزلية ونحو ذلك. كما يحتمل أن أسرة الفتاة العاملة قد تسعى إلى تأجيل زواج فتاتها العاملة نظراً لحاجة الأسرة إلى مساهمتها في اقتصاديات الأسرة.

وهناك عامل رئيس يرتبط بظاهرة العنوسة وتأخر زواج الفتيات في المجتمع السعودي في هذه الفترة المتغيرة، وهو عملية القبول النهائي بزواج الفتاة، فقد تبين أن موقف البنت في عملية القبول النهائي لزواجها في الفترة المستقرة لايؤخذ في الاعتبار حيث لا رأي لها في زواجها، أو فيمن ستتزوجه، بعكس الفتاة في الفترة المتغيرة، فقد اتجه الآباء نحو استشارتها في عملية القبول النهائي للزواج.

وقد كان الآباء في الفترة المستقرة السابقة يرجع إليهم في عملية القبول النهائي لاتمام زواج البنت دون استشارتها، بينما تغير حال الآباء في هذه الفترة وأصبحوا ينهجون استشارة البنت أو يمنحونها حرية الاختيار.

وهذا التغير في القبول النهائي لاتمام زواج البنت أسهم في ظهور ظاهرة (العنوسة)، حيث ترتب على الاستشارة المتكررة لأخذ رأيها في زواجها، ترددها في قبول الزواج، خاصة إذا كانت منتظمة في مراحل التعليم، وتطلب إكمال تعليمها قبل الزواج، مما يترتب عليه كبر سنها، وزيادة مستوى تعليمها. والبنت كلما كبر سنها في المجتمع قلت فرصتها في الزواج غالبًا (محمد السيف: ١٤١٠).

وفي دراسة استطلاعية أجريت في مدينة جدة عن العنوسة من وجهة نظر المرأة تبين أن سبب تأخر زواج الفتاة السعودية يرجع إلى الشروط في عملية اختيار الزوج، فقد اتضح أن (١٧٪) من النساء اللاتي وقعن في العنوسة كان بسبب شرطهن لمستوى اقتصادي متميز لأسرة المتقدم للزواج. وهناك (١٠٪) من النساء كان سبب تأخر زواجهن بسبب الاصرار على مستوى تعليمي معين للزوج، ومعدل (١١٪) من النساء تأخرن في الزواج بسبب شرطهن بمستوى اجتماعي معين لعائلة الزوج. وأضافت الدراسة أن (١١٪) من النساء العانسات كان بسبب شروطهن لاتمام الزواج كالاستقلال بمسكن عن عائلة الزوج، أو عدم ترك الوظيفة، أو مايتعلق بالتصرف براتب الوظيفة، أو الشرط في مهر باهظ التكاليف. وأن (٦٪) منهن كان سبب تأخر زواجهن بأنهن غير جميلات، وذكرت (٤٪) من النساء أن عنوستهن كانت بسبب عدم تقدم أحد لخطبتهن، وأخيرًا (١٪) منهن ربطن عنوستهن بالسمعة غير الطيبة. وأضافت الدراسة أن معظم النساء اللاتي قد تأخر زواجهن من الطالبات والموظفات كُنَّ يفضلن الاقتران بزوج ثري أو رجل لم يسبق له الزواج (الغامدي:١٩٩٥:١٢٨).

أمًا في مدينة الرياض فقد أجريت دراسة على (٧٨٤) فتاة عاملة بالقطاع الحكومي وتزيد أعمارهن على (٢٤) عامًا، وكثيرًا منهن يزدن على (٢٨) سنة، واتضح أن عنوستهن

كانت بسببين: الأول طول مدة التعليم الذي يقلل الفرصة بزواجهن، لأن المرأة في المجتمع السعودي كلما كبر عمرها قلت فرصتها بالزواج، فالذكور بالمجتمع السعودي مازالوا يعطون قيمة عليا لعمر الزوجة صغيرة السن. أمَّا السبب الثاني: تدخل ولي الأمر في عملية الاختيار عند الزواج ووضع شروط وخصائص معينة (دينا الجودي: غير مؤرخ).

سادسًا : تأخر زواج الذكور في الأسرة السعودية :

تعمد الأسر في المجتمعات السعودية بشكل عام في الفترة المستقرة السابقة إلى تزويج فتيانها الذكور في سن تتراوح بين الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة، من أجل الانجاب المبكر للمساهمة بالدفاع عن أراضي القبيلة وكذلك المساهمة بالنواحي الاقتصادية خاصة في مجال الزراعة والرعي (سعيد الغامدي: ١٤١٠: ٢٧٠).

وفي الفترة المتغيرة تغير الحال كثيراً وظهرت مشكلة تأخر زواج الذكور في الأسرة السعودية، حيث تبين أن (٥٤٪) من الطلاب الجامعيين لهم رغبة في الزواج المبكر إلا أنه توجد ظروف وأسباب تحول دون إتمامهم للزواج حاليًا، وذكر (٤١٪) من الطلاب بصراحة أنهم لايفضلون الزواج المبكر مطلقًا (قسم الاجتماع: جامعة الملك سعود: ١٤٠١هـ).

وقد ثبت من البحوث التطبيقية عمومية هذه المشكلة وشيوعها في المجتمع السعودي، فتبين من دراسة أجريت في عام (١٤٠٦هـ) على طلاب وطالبات الجامعات بمدينة الرياض، أن هناك تأخيراً في سن الزواج بين الشباب السعودي، وأن كثرة سفر الشباب للخارج والتخوف من تحمل المسؤولية، من أهم الأسباب التي تؤثر في تأخر زواج الذكور بالأسرة السعودية (قسم الاجتماع: جامعة الإمام: ١٤٠٦).

ويبدو أن معظم الشباب السعودي من سكان المدن يميلون إلى تأخر زواجهم أكثر من شباب القرى، بينما يفضل شباب البادية الزواج المبكر، وقدثبت أن (٧٤.٦٪) من الشباب السعودي يرون أن عزوفهم عن الزواج المبكر كان بسبب غلاء المهور، وتبين أن (٢٩.٣٪) منهم كان تأخرهم في الزواج بسبب إلحاح الأهل على الزواج من القريبات. إلا

أن أهم العوامل التي ساهمت في تأخير زواج الذكور في الأسرة السعودية هو طريقة اختيار الزوجة، لأن الغالبية من الشباب كانوا يعتمدون على أنفسهم في اختيار شريكة الحياة. وهذه الطريقة في الاختيار تؤجل سن زواج الذكر، نظراً لتعارض هذه الطريقة مع مبادئ الإسلام وعادات وتقاليد المجتمع السعودي التي لاتسمح بالتعارف واللقاء بين الرجل والفتاة من غير المحارم. وفي ضوء هذه الظروف الثقافية فإن من الأنسب تدخل الوسطاء كالأهل والأقارب في الاختيار، لأن هذا يساهم بسرعة اختيار شريكة الحياة وبالتالي إتمام الزواج في سن مبكرة، وهذا ماكان يحدث في الفترة التقليدية السابقة حيث كان يتميز الاختيار بالأسلوب العائلي. وهذا الاختيار هو الذي يظهر فيه تدخل الأهل والأقارب جلياً واضحاً . وقد يجبر الفتى على الزواج من الفتاة التي يختارها له رئيس العائلة، وأحياناً يلقي الأب على الأم مسؤولية البحث واختيار زوجة الابن، ومعنى هذا أن الأب هو الذي يقرر وقت زواج ابنه، فيساعد على زواجه مبكراً، وقد يتأخر زواج الشباب في المجتمع السعودي بسبب اشتراطهم صفات جمالية في جسم المرأة، ولكن تبين من البحوث التطبيقية أن عامل البحث عن صفة التدين بالمرأة أقوى تأثيراً في عملية تأخر زواج الذكور في الأسرة السعودية من صفة الجمال، فالغالبية من الشباب السعودي (٧٦٪) يشترطون بأن تتصف زوجاتهم بصفة التدين، وهذا يثبت تمسك الشباب السعودي بتوجيهات الإسلام واهتمامهم بالجوهر وليس المظهر، فمن المحتمل أن تكون جميلة في شكلها ولكن قبيحة في أخلاقها وضعف دينها. فالإسلام جعل صفة الجمال ضمن الصفات التي يرتكز عليها اختيار الزوج لزوجته، فالجمال مطلوب في شريكة الحياة على أن تكون متدينة وحسنة الخلق، كما يقول الرسول ﷺ : «تنكح المرأة لمالها وجمالها وحسبها ودينها فعليك بذات الدين تربت يداك». ويهتم الإسلام باختيار الزوجة التي تتصف بالدين حيث أن المرأة المتدينة تصون نفسها وعرضها، وتحفظ شرف زوجها، وتربي أبناءها على أسس تربوية إسلامية، مما يؤدي إلى تكوين أسرة صالحة. ومن ناحية أخرى كان تأخر زواج الشباب في المجتمع السعودي مرتبطاً بميل الشباب نحو السفر للخارج، فيرى غالبية

الشباب السعودي أن للسفر خارج البلاد أثرًا سيئًا في تأخر زواجهم، وهذا قد يرجع إلى انبهارهم بالسفر، وتلبية رغباتهم الجنسية بطريقة غير شرعية، بالإضافة إلى توافر المال في أيديهم مما يساعدهم على الاستمرار وعدم الاقدام على الزواج حتى الآن. كما أن معظم الشباب الجامعي (٧ ٥٤٪) يرى أن مواصلة التعليم يقف عائقاً أمامهم عن الزواج في سن مبكرة، وربما يرجع ذلك إلى تخوف الشباب الجامعي من أن الزواج سوف يعيق مواصلتهم للتعليم والحصول على مؤهل علمي، ولكي يتمكنوا من الاستقلال بحياتهم الشخصية. وقد تبين أن الغالبية العظمى من الشباب السعودي (٦٠٪) يعزفون عن الزواج المبكر بسبب المغالاة في تكاليف الزواج، حيث يوجد بالمجتمع مظاهر من المباهاة والتي قد ترجع إلى اعتقاد البعض من الأسر بأن هذه المظاهر ترفع من قدر الأسرة ومكانتها الاجتماعية. وكان من أهم هذه المظاهر التغالي في المهور، والذي ربما قد يرجع إلى مايسود المجتمع من عادات وتقاليد عقيمة تجعل المباهاة بالمهور عند البعض مظهرًا يعبر عن مستواهم ووضعهم الاجتماعي، وربما أن التغالي في المهور لدى بعض الأسر ظهر نتيجة للطفرة المادية التي سادت في المجتمع السعودي في السنوات الماضية، ومما أدى إليه من ارتفاع الدخل، ومن هذا اعتقد البعض من أولياء أمور الفتيات أن قلة المهر ربما يؤدي إلى طلاق ابنته نظرًا لقلة مهرها، لأن الزوج لم يتكلف كثيرًا في الحصول عليها، وما أتى سهلاً قد يذهب سهلاً ، وهذا تفكير خاطئ لأن أفضل الزواج أقله مؤونة وأيسره (إبراهيم الجوير:١٤١٦هـ).

وكثير من الدراسات السعودية أوصت بأن حل مشكلة غلاء المهور في المجتمع السعودي هو تحديد المهر، ويستشهدون دائمًا بما حصل في بعض القبائل خاصة في جنوب المملكة. وبالرغم من أن مظهر التحديد للمهر يعبر عن وجه حسن لتخفيف المشكلة، إلاَّ أنه من جهة أخرى يعد تحديد مهر البنت بمثابة تحديد لسعرها وتثمين لها، ولو كان خيرًا لأرشدنا وأوصى به المصطفى - ﷺ -، فالمهر حق للمرأة يدفعه الرجل بقدر استطاعته، وعملية تحديده قد يحرمها منافع مادية قادر الرجل على

دفعها، وهي عطية من الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ (النساء:٤). ولقد تمادت بعض القبائل في تحديد المهر ووضعت للبكر مهراً (يقدر بأربعين ألف ريال) وقررت للثيب مهراً أقل من ذلك (خمسة وعشرين ألف ريال) وكأن لسان حالهن يقول: (أنا غالية الآن لأني بكر وسأكون رخيصة عندما أكون ثيباً)، ولسان الآخرين يقول: (ثمن البكر كذا وكذا وثمن الثيب كذا وكذا).

سابعًا : تعدد الزوجات في الأسرة السعودية:

ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع السعودي ارتبطت كثيرًا بالمتغيرات الاقتصادية التي حدثت في المجتمع السعودي. فالزوجة في الفترة التقليدية السابقة عاملة نشيطة ومنتجة في المهن العائلية (الزراعة - التجارة - الحرف الشعبية). كما أن تعدد الزوجات يساهم في دعم العملية الانتاجية عن طريق تكاثر الأولاد. ومما يؤيد صحة هذا الافتراض أن ظاهرة التعدد منتشرة عند كبار السن الذين أدركوا الظروف الاقتصادية الصعبة في الفترة التقليدية السابقة، بينما يقل انتشار هذه الظاهرة عند الشباب، لأنهم يدركون أن تعدد الزوجات والتكاثر بالأولاد لن يحقق لهم كسباً اقتصادياً، بل على العكس من ذلك ربما سبب لهم متاعب اقتصادية كثيرة، ويرون أن قلة عدد الأطفال سوف يساعد على حسن تربيتهم ورعايتهم، ولا يلجأ الشباب إلى الزواج بأكثر من واحدة إلا في حالات نادرة، خاصة إذا تعلق الأمر بعدم إنجاب الزوجة الأولى، أو إذا مضى على الزواج مدة طويلة، فيضطر الشاب عندها إلى الزواج من أخرى مع الاحتفاظ بزوجته السابقة، ولا يعني ذلك أن كل الشباب السعودي على هذا النمط، بل هناك عدة عوامل تحكم وجود هذه الظاهرة. فعندما نجد الشاب يتزوج أكثر من واحدة في حالة إنجاب الزوجة الأولى، يمكن أن نرجع ذلك إلى المستوى الاقتصادي للفرد؛ فطالما وجدت لديه الامكانات المادية أمكنه الزواج وتحمل نفقاته ونفقات الأطفال الذين ينتجون من هذا الزواج، وتزداد المشكلة سوءًا إذا كانت ظاهرة التعدد تشيع عند ذوي المستويات الثقافية المتدنية، والذي قد لايحسن القوامة

والسيطرة على زوجاته، وبالتالي لايحسن تربية وتعليم الأطفال الذين يزداد عددهم مع ازدياد التعدد، وكثيراً ماتنشب خلافات ومشاجرات بين الأولاد من أمهات متعددة سواء في حياة الأب أو بعد وفاته، خاصة في الآونة الأخيرة عندما طغت الماديات على القيم الاجتماعية (سعيد الغامدي: ١٤١٠: ٢٧٠).

وقد كشفت بعض الدراسات التطبيقية عن تغير موقف مهم للآباء السعوديين أثناء تكوين علاقات قرابية جديدة بالمصاهرة خلال الفترتين المستقرة والمتغيرة، وهو موقفهم من زواج البنت من رجل معه زوجة أخرى، حيث تبين أن معظم الآباء السعوديين في الفترة السابقة كانوا يوافقون على زواج البنت من رجل معه زوجة أخرى، بمعدل يصل إلى (١٤,٥ ٪) وقد كان العامل الرئيس وراء هذا الاتجاه هو أن القبول والرفض في مسألة الزواج كان بيد الأب في تلك الفترة، مما لايتيح للبنت أي فرصة للرفض، كما أن الزواج من أكثر من امرأة لايعد غريباً على البنت نفسها، لوجود كثير من الأقارب في تلك الفترة متزوجين بأكثر من زوجة، بينما لوحظ أن اتجاه الآباء نحو الموافقة قد انخفض كثيراً إلى معدل (٤.٨٪) فقط في هذه الفترة المعاصرة، وقد يكون العامل وراء هذا الانخفاض هو استشارة البنت في مثل هذا الزواج، فيكون منها الرفض غالباً، إلاَّ أنه قد يكون هناك من الآباء المترددين بالموافقة في هذه الفترة المتغيرة، وترددهم يرجع إلى ترك الموافقة حسب الحالة الاجتماعية والصحية للبنت، كأن تكون البنت متقدمة في العمر، أو مطلقة، أو أرملة، أو حالتها الصحية غير عادية (محمد السيف: ١٤١٠هـ).

الفصل الرابع

نسق الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي

نسق الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي

يقصد بالضبط الاجتماعي الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكله، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة بوصفه عاملاً للموازنة في حالات التغير. ولدراسة الضبط الاجتماعي يجب أن نتقصى الوسائل التي يشكل بها المجتمع سلوك الفرد وينظمه، وفي نفس الوقت نتعرف على الطرق التي يتبعها هذا السلوك بالنسبة للأفراد جميعا، ليحافظ بدوره على صون النظام الاجتماعي. ومن الباحثين من يرى أن الضبط الاجتماعي لفظ عام يطلق على تلك العمليات المخططة أو غير المخططة التي يمكن عن طريقها تعليم الأفراد أو إقناعهم. أو حتى إجبارهم على التوائم مع العادات وقيم الحياة السائدة في الجماعة (علي عيسى: ١٩٦٠: ٢٧٣).

كما أشار أحمد أبو زيد (الأنساق:٤٢٠) إلى أن الضبط الاجتماعي يقوم في أساسه على محاولة إقرار النظام في المجتمع، والتوائم مع النظم والقيم الثقافية والاجتماعية السائدة فيه، وتوقيع الجزاءات على الانحراف عن تلك القواعد العامة، ويقع الضبط الاجتماعي من جماعة على جماعة أخرى، أو من جماعة معينة على أفرادها، بحيث يؤدي هذا الضبط، أو وسائله أو أساليبه إلى تحقيق التلاؤم والمواءمة مع مبادئ الأخلاق والعرف والقيم السائدة في المجتمع.

ومن أهم ما نعني به في دراستنا لنسق الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي، التعرف بالتفصيل على الوسائل والأساليب التي يلجأ إليها المجتمع لتحقيق المواءمة بين أعضائه وأنماط السلوك والقيم المقررة، والمواقف التي تستخدم فيها كل وسيلة من هذه الوسائل، ومدى فاعليتها، والدور الذي تلعبه في هذا الصدد، فلكل مجتمع وسائله الخاصة لتحقيق الضبط الاجتماعي، وهي وسائل تتوقف إلى حد كبير على طبيعة المجتمع ذاته وظروفه الخاصة، ومدى بساطته أو تعقده، ونوع الثقافة السائدة فيه وما إلى ذلك. فما يعتبر وسيلة ناجحة من وسائل الضبط الاجتماعي في أحد المجتمعات قد

لايكون كذلك في مجتمع آخر. فالثرثرة والتقولات وإطلاق الشائعات وتناقلها تعد وسائل فعالة ومجدية لتقويم سلوك الشخص، وبالتالي تحقيق التلاؤم والتواؤم في المجتمع القروي المحدود. فإن للشائعات والتقولات داخل المجتمع القروي الصغير تأثيرها المباشر على الفرد، مما يجعله يسلك مسلكاً قويماً حتى لايكون هدفاً لها، ويسهم هذا في عملية الضبط الاجتماعي بدرجة كبيرة واستقامة الفرد والمجتمع. ويختلف الأمر عن ذلك في مجتمع المدينة الواسع إذ تعد كل هذه أموراً عادية جداً وبخاصة في المدن الكبرى، حيث لاتلعب دوراً واضحاً في الضبط الاجتماعي، نظراً لأن العلاقة بين الناس ليست علاقة مباشرة أو شخصية، كما هو الحال في مجتمع القرية، بمعنى أن للظروف الثقافية والاجتماعية العامة السائدة في المجتمع دخلاً كبيراً في تحديد وسائل الضبط الاجتماعي (أحمد أبو زيد: الأنساق:٤٢١-٤٢٥)

ويميل علماء الاجتماع بوجه خاص إلى الربط بين طبيعة المجتمع وبنائه ومدى تقدمه أو تأخره، وبين نوع الوسائل والأساليب التي يتبعها في الضبط الاجتماعي. فالوسائل والأساليب النظامية والرسمية توجد في الجماعات الكبيرة التي تعرف عموماً باسم الجماعات الثانوية، وتوجد أيضاً في المجتمعات المتحضرة الحديثة حيث تشرف على الضبط الاجتماعي أجهزة وإدارات متخصصة، وذلك بعكس الأساليب والوسائل غير النظامية، وغير الرسمية التي توجد بصفة خاصة في الجماعات الأولية الصغيرة، التي تقوم على أساس العلاقات الشخصية المباشرة. ومن الخطأ الاعتقاد بأن الجماعات الكبيرة الثانوية أو المجتمعات المتقدمة تخلو تماماً من كل وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية، كما أنه من الخطأ بالمثل الاعتقاد بأن المجتمعات التقليدية، أو الصغيرة الأولية لاتعرف الوسائل النظامية ذات الطابع الرسمي (أحمد أبو زيد: الأنساق: ٤٢٦-٤٣٢).

ووسائل الضبط الاجتماعي عديدة، وتختلف من مجتمع إلى آخر حسب الأهمية

ولكن عالم الاجتماع الأمريكي روس (Ross) والذي يعد من الرواد الأوائل الذين كتبوا عن الضبط الاجتماعي أرجع عوامل الضبط الاجتماعي إلى مايقرب من خمسة عشر عاملاً مرتبة من حيث أهميتها على النحو التالي (أحمد الخشاب: ١٩٥٩: ٥١-٥٢) :

١ – الرأي العام	٢ – القانون	٣- العقيدة
٤ – الايحاء الاجتماعي	٥ – التربية	٦- العادة الجمعية
٧ – دين الجماعة	٨ – المثل العليا	٩- الشعائر والطقوس
١٠- الفن	١١- الشخصية	١٢- التنوير والتثقيف
١٣- الأساطير	١٤- القيم الاجتماعية	١٥- القيم الخلقية

إذن فالضبط الاجتماعي يعبر عن كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك الأفراد المنتمين إليه، وما يتخذه المجتمع من الوسائل التي تكفل تكيف سلوك الناس تكيفاً يتلاءم مع ما اصطلحت عليه الجماعة من قواعد للتفكير والعمل، فالضبط الاجتماعي يهدف إلى استقرار المجتمع، عندما يكسب أفراد المجتمع توافقاً مع معايير المجتمع، مما يحقق التماسك بين الجماعات والتخفيف من الصراعات والتوتر الذي ينشأ بين الأفراد.

وسوف نتعرض فيما يأتي لنسق الضبط الاجتماعي في الفترة المستقرة والفترة المتغيرة في المجتمع السعودي. ويتضح من خلال هذا العرض المصادر التي تلعب دوراً مهماً في المحافظة على النظام أو السلوك العام داخل المجتمع، ويتجلى من ذلك الترابط والتداخل بين أنساق البناء الاجتماعي :

أولاً : نسق الضبط الاجتماعي في الفترة المستقرة :

المجتمع السعودي يدين - ولله الحمد - بالدين الإسلامي، ولقد تأثر كثيراً بالدعوة الوهابية التي نبعت من مدينة الدرعية القريبة من الرياض (عام ١١٥٨هـ)، وقد قاد هذه الدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب مع الإمام محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى، وكان جوهرها إعادة الناس إلى الدين الحنيف على هدي القرآن الكريم والسنة الصحيحة، والقضاء على مظاهر الشرك والمعتقدات الخاطئة. ومقام البحث لايمكننا من الاستطراد في إبراز محاسن الدين الإسلامي وإظهار مميزاته التي تعمل على إسعاد الفرد والأسرة والمجتمع في الدنيا والآخرة. ومجمل القول: إن الدين الإسلامي يأمر بكل معروف وينهى عن كل منكر مرذول، ويرقى بالإنسان ويسعده، ويحقق أمانيه ويسير به إلى الأمان والطمأنينة.

لذلك يعد الدين في حياة المجتمع السعودي أهم نظام اجتماعي يحقق الضبط الاجتماعي، ويمتد تأثيره إلى تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جميعاً.

والباحثون في علم الاجتماع الديني يؤكدون في كتاباتهم على وضوح وظائف الدين ودوره في المجتمع، وأنه يلعب دوراً فعالاً، فهم يشيرون إلى أنه كلما كان المجتمع صغيراً ومنعزلاً ويتميز بقدر يسير من التطور التكنولوجي، وعدم تطور التنظيمات الحكومية والحياة الاقتصادية، فضلاً عن سير معدل التغير الاجتماعي بصورة بطيئة، يكون الدين فيه عاملاً مؤثراً في ثبات وتماسك الأفراد بالمجتمع (محمد بيومي: ١٩٨٥:٣٢٢).

والخصائص السابقة تنطبق على المجتمع السعودي في تلك الفترة المستقرة السابقة، وذلك لبساطة نظم وخصائص النسق البيئي، والنسق الاقتصادي في المرحلة المستقرة، مما يؤكد أن الدين الإسلامي يؤدي دوراً أساسياً في عملية ضبط وتوجيه السلوك في المجتمع في تلك الفترة، سواء أكان ذلك تلقائياً غير رسمي أو بشكل رسمي، وذلك عندما تكونت أول وسيلة رسمية للضبط الاجتماعي من هيئة دينية تدعى

«هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، ووظيفتها الأمر بأوامر الله والنهي عن ارتكاب نواهيه، والمحافظة على تقاليد وقيم المجتمع، وقد امتدت مهمتها إلى القبض على المنحرفين ومخالفي الشرع، والتحقيق معهم وتسليمهم للقاضي، حتى استحدثت الشرطة، وأصبح مبدأها نفس مبدأ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والدين في تلك الفترة يعد المصدر الأساس، والمغذي لقيم الفرد والجماعة في المجتمع، فالفرد يقوم سلوكه وسلوك غيره سلباً وإيجاباً، أو إعجاباً واحتقاراً، على أساس إطار مرجعي معين، وهو الدين الإسلامي الذي يدين به المجتمع بأكمله، ومعنى ذلك أن الفرد في تقويمه للأشياء والسلوك يتأثر بأوضاع معينة ومعايير خاصة ترعاها الجماعة فيشعر نحوها بالالتزام، وكثيراً مايسعى إلى الإبقاء على هذه الأوضاع والمعايير، ويحاول الوصول إليها باذلاً مافي وسعه من جهد وطاقة، لذلك نجد أن الدين الإسلامي أضاف لعنصر القيم بالمجتمع القداسة والتعظيم، مما ينعكس أثره على سلوك المجتمع في تلك الفترة ويدفع إلى المحافظة على الثقافة والنظام المتفق عليه والسائد اجتماعيًا.

ويضاف إلى الأفعال الإنسانية في المجتمع السعودي العادات والتقاليد، أو الطرائق الشعبية التي تسهم في تنظيم التفاعل الإنساني، والتأثيرات المتبادلة التي يمارسها الناس فيما بينهم في سبيل الحفاظ على وحدة المجتمع، وكما ذهب عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي (سمنر) إلى أن الطرائق الشعبية تعد أفعالاً اجتماعية متكررة يمارسها أعضاء المجتمع، وأنها تمثل نوعًا من التوافق والتنظيم بين أفراد المجتمع (علي جلبي: ١٩٨٤:٩٣).

وانتشر في المجتمع السعودي في تلك الفترة كثير من العادات التي أسهمت في توافق الأفراد مع بعضهم البعض، كما قدمت تسهيلات لتوافق الفرد مع بيئته، مما أكسبها قوة وسيطرة في توجيه وتنظيم السلوك بين الأفراد والجماعات، ومن تلك العادات على سبيل المثال لا الحصر: عادات التعاون في أوقات خاصة كمناسبات الزواج، أو مواسم الحصاد، أو الدعوات إلى الولائم والاحتفالات المختلفة أو مشاركة

الآخرين حل مشاكلهم والوقوف معهم، ومساعدتهم في الأزمات التي تحل بهم كأزمة المرض، أو الحاجة للمال، أو الوفاة. وهناك عادات كثيرة أخرى يضيق المجال عن حصرها، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، وهي ولاشك لها تأثير كبير في توثيق الصلات بين الأفراد والأسر فيسود الانسجام والتآلف بين الأفراد في علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ومما ذكرنا يتضح أن هناك تكاملاً بين الدين والقيم والعادات في تحقيق الاستقرار، وتوجيه وتنظيم السلوك داخل المجتمع.

والواقع أن التشرب بالدين والقيم والعادات في الفترة السابقة كان يرتكز على التنشئة الاجتماعية للأفراد، منذ مرحلة الطفولة المبكرة في إطار العائلة، حيث يتعلم الفرد مجموعة من الالتزامات والواجبات والطرق الخاصة بالسلوك، وتكون له بمثابة موجهات للسلوك المستحب والضبط الاجتماعي، فقد كانت العائلة تعد ذات أهمية كبيرة في تحقيق هذا الضبط الاجتماعي، وترسيخ قواعده، فعن طريقها يدرب الأفراد على تقبل المعايير السلوكية المثلى في ثقافة المجتمع، كما تهدف إلى إحاطة الفرد بالسلوك المستحسن والمستهجن في المجتمع، فتزين له المستحسن وتقبح المستهجن، فينشأ الأولاد وقد تعلموا أنماطًا من السلوك والخبرات في شتى المجالات والميادين ، وهذا بالتالي يكون له أكبر الأثر في تحقيق الضبط الاجتماعي داخل وخارج نطاق العائلة كما أسلفنا.

كما أن سيادة الرأي العام كانت خلال تلك الفترة تعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعي على مستوى المجتمع كله، لأن الأهالي يعيشون حياة مشتركة ويتفاعلون مع أحداث يومية محدودة، محاولين تكييف سلوكهم وفق المعايير والقيم التي ارتضوها ونظراً لبساطة المجتمعات السعودية وقلتها العددية نسبيًا، فإنك تراهم في القرية والمدينة كالجسد الواحد والأسرة الواحدة، يعرف بعضهم بعضا، وتسود علاقة الوجه بالوجه، وتنتقل الأحداث والأخبار انتقالاً مباشراً أو شفاهة وتنشر فيما بينهم في أقل وقت زمني.

لذلك كان الفرد يخاف من التعدي على السلوك السائد، أو مخالفة أي مبدأ ديني داخل مجتمعه، كما كان يخشى الأفراد السخرية والاستهزاء والتهكم من المجتمع بأية قيمة اجتماعية، والمجتمع المحلي لايرحم من يخل بالقيم، أو يتهاون بالمبادئ، فأحياناً يكون عقاب المجتمع إطلاق الشائعات وتداولها ضد كل من تسول له نفسه الإخلال بالسلوك العام، وقد يلجأ المجتمع إلى التشهير بمن يتخطى القيم والمبادئ الإسلامية والاجتماعية، وذلك عندما يطبق عليه الجزاء المحدد لأي مخالفة يرتكبها، أو جناية يقترفها.

وقد ساعد على سيادة الرأي العام في تلك الفترة التجاور المكاني، فمساحة الأراضي السكنية في المجتمعات المحلية صغيرة، وكذلك وحدة المصالح الاقتصادية، وحاجة السكان بعضهم إلى بعض، ووحدة المرافق المختلفة.

ثانيًا : نسق الضبط الاجتماعي في الفترة المتغيرة:

لم نجد تغيراً واضحاً في مستوى الضبط الاجتماعي يميز بين الفترة المستقرة والفترة المتغيرة، كما حدث في النسق الاقتصادي أو النسق القرابي، حيث تبين أن ملامح وخصائص نسق الضبط الاجتماعي خلال الفترتين متقاربة إلى حد كبير، إذْ استمرت للرأي العام سيادته وقوته في السيطرة على سلوك واتجاهات السكان في المجتمعات المحلية؛ فهو مايزال يستخدم السخرية والاستهزاء بالمخالفين، ويلجأ تارة أخرى إلى الاشاعة وأحياناً إلى التشهير كما بيَّنا سابقاً.

واستمر الرأي العام في سلطته وقوته بالرغم من نمو المدن واتساع مساحتها، وكثرة عددها سكانها، وازدياد مساحة المجتمع، واطراد نموه عن الفترة السابقة، حيث أدت حركة الهدم والتوسعة للأحياء القديمة إلى انتقال الأهالي إلى مبان جديدة في مخططات سكنية حديثة، تضم بيوتاً موزعة في أنحاء متفرقة وأحياء مختلفة في المدن.

وقد ظل مع هذا بقاء التعارف وعلاقات الوجه بالوجه سائداً بين أغلب الأهالي في

معظم المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة، وقد ساعد على استمرار ذلك وجود فرصة بين جيل الشباب لتوطيد العلاقات فيما بينهم، لأن المدن في هذه الفترة المتغيرة وجد بها من دور التعليم للأولاد وللبنات، فأصبحت المدارس فرصة أخرى لترسيخ التعارف بين أبناء الجيل الجديد.

ومما دعم استمرار سيادة الرأي العام في المجتمع السعودي، أن معظم المراكز الحضرية في المملكة حافظت على بقاء السكان الأصليين فيها واستمر بقاء التعارف بينهم، ولم تكن منطقة جذب من الناحية الاقتصادية لأهالي الريف أو المدن المجاورة، إذ لايوجد فيها مؤسسات صناعية أو تجارية كبيرة، وليس بها فروع للوزارات، الأمر الذي يغري الآخرين بالاستقرار فيها، للاستفادة من فرص العمل أو التوظيف، كما أن الموظفين والعمال الأجانب من جنسيات مختلفة لم يظهر تأثيرهم في التركيب السكاني بصفة عامة، وذلك لضآلة عددهم، مقارنة بالمدن الكبيرة كالرياض وجدة والدمام ومكة المكرمة.

وقد تبين أن التنشئة الاجتماعية في هذه الفترة أسهمت إسهامًا فعالاً في المحافظة على مكونات الضبط الاجتماعي السابقة، من مبادئ إسلامية ومعايير اجتماعية، والتنشئة الاجتماعية في هذه الفترة لم تقتصر على العائلة فقط، كما كان الحال في الفترة السابقة، بل أسهم المجتمع كله بنصيب كبير فيها، وذلك عن طريق السياسات والنظم والإجراءات التي لازمت برامج التنمية المخططة في المجتمع حيث هدفت برامج التنمية إلى المحافظة على سلوك ومبادئ وقيم وعادات المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطويره، خاصة الجوانب الثقافية والاجتماعية.

فلقد نصت سياسة التعليم بالمملكة على التمسك بأهداف الإسلام وتنفيذ تعاليمه عن طريق ترسيخ العلوم الدينية، وجعلها مواد أساسية في جميع سنوات التعليم، فأوصت في مرحلة التعليم الإبتدائي بالتركيز على تدريب الطفل على إقامة الصلاة وأخذه بآداب السلوك والفضائل الإسلامية. وفي مرحلة التعليم المتوسط عملت على تمكين العقيدة الإسلامية في نفس الطالب وجعلها ضابطة لسلوكه وتصرفاته وتنمية محبة الله

وتقواه وخشيته في قلبه. وفي التعليم الثانوي عملت على متابعة الطالب وترسيخ مادرسه في المرحلتين من تحقيق الولاء لله وحده، وجعل الأعمال كلها خالصة لوجهه الكريم، ومستقيمة في جوانبها كافة على شرعه. وفي مرحلة التعليم العالي هدفت إلى إعداد مواطنين أكْفَاء مؤهلين تأهيلاً عالياً علمياً وعملياً لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم في ضوء العقيدة السمحة ومبادئ الإسلام الحنيفة. كما هدفت سياسة التعليم إلى المحافظة على تراث المجتمع وعقيدته وسلوكه وآدابه، ففي جميع مراحل التعليم بمناهجها المختلفة وطرق تدريسها المتنوعة يلتزم التعليم بالآداب والأخلاق الإسلامية مما يوثق ترابط العلاقات الاجتماعية، وتطبيق السلوك الاجتماعي، ويكتسب الفرد قيم وعادات واتجاهات المجتمع، ويسهم ذلك في توافق الفرد مع المجتمع، كما يسهم أيضاً في تماسك المجتمع وتوحيد رأيه وتضامنه. وحرصاً على ترسيخ التقاليد الاجتماعية والمبادئ الإسلامية قررت سياسة التعليم حق الفتاة في التعليم في ضوء العقيدة الإسلامية، مع عدم اختلاطها بالرجال وضرورة تمسكها بالحجاب الإسلامي في تحشم ووقار (سياسة التعليم: ١٣٩٠هـ: ٥٠).

ومن ناحية الإعلام: هدفت سياسة الإعلام إلى سيره على المنهج الإسلامي، وحرص المسؤولون على التزام الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة بالتعاليم الإسلامية في كل مايصدر عنها من أخبار وتعليقات وتحقيقات، وتبتعد عن كل مايناقض شريعة الله، كما تعمل على مناهضة التيارات والاتجاهات الإلحادية والفلسفات المادية، كما تعمل وسائل الإعلام على خدمة المجتمع عن طريق تأصيل قيمه الإسلامية وترسيخ تقاليده العربية والحفاظ على عاداته وأعرافه (السياسة الإعلامية: ١٤٠٠هـ).

ونتيجة لذلك نجد أن مؤسسات التعليم وأجهزة الإعلام التي انتشرت في هذه الفترة قد أسهمت إسهاماً جاداً في تنشئة الأفراد تنشئة إسلامية في جميع مراحل نموهم، وأصبحت عاملاً مهماً في ترسيخ مكونات الضبط الاجتماعي من دين وقيم ومعايير

اجتماعية، بالإضافة إلى أن برامج التنمية الأخرى في هذه الفترة كالبرامج التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية قد دعمت الضبط الاجتماعي، وبعثت فيه القوة والحيوية، ويرجع ذلك إلى استناد أهدافها المادية والاجتماعية على الدين والقيم والتراث الثقافي للمجتمع.

وقد جاء في خطتي التنمية الأولى والثانية (١٤٠٠هـ) أن من أهم المبادئ للدولة في برامجها التنموية الالتزام والتمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية، والحفاظ على التقاليد والقيم الثقافية والخلقية المرتبطة بها، فعلى سبيل المثال نجد مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي أنشئت في هذه الفترة كان من أهم أهدافها رعاية وحماية الأسرة في إطار تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء (كتاب وزارة العمل. العدد الخامس:٦٦) كما هدفت برامج رعاية الشباب من أندية ومعسكرات ومرافق رياضية إلى المحافظة على قيم وتقاليد وعادات المجتمع في جميع نشاطاتها، كما حرص نظام الجمارك على التمسك بأهداف الشريعة والحيلولة دون تسرب الممنوعات التي تمس عقيدة المجتمع الدينية وأخلاقه، محافظة على قيم المجتمع الروحية وعاداته الاجتماعية (كتاب الأحكام الجمركية: غير مؤرخ:٧٥).

ونستنتج من العرض السابق أن المجتمع في هذه الفترة المتغيرة قد أخذ على عاتقه مهمة تنشئة أفراده تنشئة جادة بالتعاون مع الأسرة، وذلك بما يتلاءم وثقافة المجتمع السائدة من قيم دينية ومعايير اجتماعية، لذلك فقد حافظت برامج التنمية التربوية والاجتماعية والتنظيمية في هذه الفترة على معايير وقيم المجتمع السابقة، وهذا بالتالي حافظ على مستوى الضبط الاجتماعي، وضيق هوة التغير فيه، بين الفترة المستقرة، والفترة المتغيرة بالرغم من اتساع المجتمع ونموه وكثرة سكانه.

كما نلاحظ أن الوسائل الرسمية في هذه الفترة بدأت تلعب دورًا مهماً في عملية الضبط الاجتماعي، وخاصة في مجال الحماية الأمنية لعقاب المارقين والقبض على مرتكبي الأفعال الجنائية، وكل من يقوم بعمل يضر المجتمع، بالإضافة إلى افتتاح جهاز لدوريات الأمن لمراقبة الأحياء السكنية، والأسواق التجارية، وإنشاء جهاز للمرور لمراقبة حركة السير، والقبض على والتحقيق مع مرتكبي المخالفات والحوادث المرورية.

ومـاتزال هـيئة الأمر بالمعروف والنـهي عن المنكر تؤدي دوراً مهماً في عملية الضبط الاجتماعي. فقد نـص نظامـها في هـذه الفترة على أن من واجب الهيئة إرشاد الناس ونصحهم لاتباع الواجبات الدينية، والسير على ضوء الشريعة الإسلامية والنهي عن اتباع العادات والتقاليد السيئة، والبدع المنكرة (نظام الهيئة: ١٤٠٠هـ: ٤). ومحافظة على تحقيق الضبط لسلوك الأفراد في المجتمع تقوم الهيئة بحض الناس في الطرقات والأسواق على الصلاة، وتنصح النساء بالاحتشام والتستر، وتراقب الحدائق العامة والمرافق وتمنع اختلاط الجنسين، وتراقب المحلات التجارية، ومدارس البنات والمشاغل النسائية لتتأكد من تطبيق القيم والمبادئ الإسلامية في المجتمع وسلوك الأفراد.

ثالثاً : الضبط الاجتماعي الأسري (غير الرسمي) في المجتمع السعودي :

إن التغيرات في موضوعي الزواج من الأقارب، والإقامة معهم التي حدثت في المجتمع السعودي والتي ذكرناها في الفصل الثالث، ترتب عليها تغيرات عديدة في عملية الضبط الاجتماعي، وخاصة مايتعلق بعلاقة الآباء بأولادهم في مرحلة الطفولة والشباب. أما الطابع العام للضبط الاجتماعي الأسري للتنشئة الاجتماعية العائلية، فكان متماثلاً خلال الفترتين، حيث يهتم الآباء بتلقين أولادهم اللهجة المحلية والآداب والسلوك ومبادئ الإسلام والعادات والتقاليد والقيم السائدة، بيد أنه لوحظ أن عملية الضبط الاجتماعي قد ظهر عليها تطور من ناحية وظائفها، ففي الفترة المستقرة، تركزت وظيفة الضبط الاجتماعي على احترام سلطة العائلة، وتدريب الطفل على الانتماء للعائلة وخدمة مصالحها، ثم تطورت الوظيفة السابقة، وأصبح الضبط الاجتماعي في هذه الفترة المتغيرة يهدف إلى تشكيل الطفل اجتماعياً، وتعديل سلوكه الفكري، بحيث يصبح عضواً عاملاً في المجتمع الكبير الذي ينتمي إليه، قادراً على التكيف مع الحياة الاجتماعية الجديدة.

ونرى أن عملية التنشئة التي هي إحدى وسائل الضبط الاجتماعي تتميز في الفترتين بكثرة الأفراد المشاركين فيها من الأقارب سواء أكان الأولاد في مرحلة الطفولة أم الشباب. ففي الفترة المستقرة السابقة قد يرتبط الطفل عاطفياً بجده لأبيه أقوى من

والده، أو ارتباطه بجدته لأبيه، أو عمته بصورة أقوى من ارتباطه بوالدته؛ وهذا راجع لطبيعة الإقامة معهم في تلك الفترة. وعندما شاع الاستقلال عن الأقارب بالمسكن في هذه الفترة المتغيرة، بدأ التدخل يكثر في عملية التنشئة للأولاد من الأصهار (أقارب الزوجة) أكثر من أقارب الأب، بالإضافة إلى زيادة عدد المشاركين في عملية التربية. فقد بدأ إخوة وأخوات الطفل يقومون بدور أساس في الوظيفة الأبوية في تربية الطفل، بالإضافة إلى حدوث عناصرجديدة مشاركة في التنشئة من خارج النسق القرابي، نتيجة الظروف الحضرية في هذه الفترة كالمعلمين، ووسائل الإعلام، والمربيات والأصدقاء، والجيران.

أما عن أسلوب الضبط الاجتماعي وتربية الأولاد، أثناء الطفولة من جانب الأب، فقد كشفت الدراسات الأنثروبولوجية السعودية أن الأب في الفترة المستقرة كان يقوم بدور المؤدب لأفراد العائلة، مستخدماً أسلوب الشدة والصرامة؛ لذلك كان الأطفال يخافون من الأب أكثر من الأم، لأن الطفل في المراحل الأولى من عمره تكون علاقته بأمه أوثق من الأب، لإشرافها دائماً على طعامه وشؤونه، وقيامها بتدليله من حين لآخر، بخلاف الأب الذي يشتد على أبنائه أحياناً، ليستقيم أمرهم ويصلح حالهم.

وشدة الأب تارة تكون بالزجر والتخويف، وتارة أخرى باستخدام الضرب والتعنيف. وقد أصبحت شدة الأب في تلك الفترة عامل ضبط وتقويم لسلوك الأولاد، حتى في حالة غياب الأب، فقد تضطر الأم، أو بعض الأقارب إلى تهديد الولد برفع أمره إلى أبيه في حالة عصيانه الأمر، أو عند انحراف سلوكه. وقد اختلف الأمر كثيراً في هذه الفترة المتغيرة، فقد دفعت الظروف الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية المتغيرة الأب إلى أن يتنازل كثيراً عن شدته المطلقة، حتى أصبح يتوصل إلى تنفيذ قراراته مع أولاده بالتعاطف والتفاهم، أكثر مما ينفذها بالسلطة الأبوية الرادعة.

وقد ثبت أن أسلوب الشدة كان يستخدم في الأسرة السعودية في الفترة التقليدية السابقة بمعدل (٩٣.٦٪)، بينما ينخفض استخدام هذا الأسلوب عند الآباء في الفترة

المتغيرة إلى (٦,٤٪) فقط، حيث يشيع بين الآباء في هذه الفترة استخدام أسلوب التشجيع والإرشاد، الذي يمثل نسبة (٧٤,٤٪) عند معاملة أولادهم في الصغر. وهذا الأسلوب يرتكز دائمًا على مبدأ الثواب والعقاب، فيستخدم الآباء الثواب الذي يعبر عنه بمديح ومكافآت عندما يرون أن الأبناء يلتزمون بقيمهم وأوامرهم، بينما يستخدم الآباء مبدأ العقاب الذي يعبر عنه بزجر وحرمان من المكافآت، عندما يرفض الأبناء الالتزام بقيم آبائهم، أو يلجأون إلى عصيان أوامرهم.

وتبين أن أسلوب التهاون في المعاملة مع الأولاد كان معدل استخدامه عند الآباء في هذه الفترة المتغيرة يمثل (١٨,٤٪) بينما لايحبذ الآباء استخدام هذا الأسلوب أثناء الفترة المستقرة السابقة. ويرتبط ظهور هذا الأسلوب من المعاملة في هذه الفترة المعاصرة مع عملية شيوع استقلال الأسر عن العائلة بمسكن مستقل، الأمر الذي ترتب عليه ضعف في الضبط الاجتماعي داخل المنزل، بالإضافة إلى أن قلة مشاركة الأقارب للأب في المسكن قد قلل من انتقادهم له، عند تهاونه في معاملة أولاده، أثناء تماديهم في عصيان الأوامر، أو عند خطئهم مع الآخرين دون أن يتلقوا منه العقاب الرادع. وقد نشأ عن هذا الأسلوب في معاملة الأولاد انتشار إطلاق اسم (الابن المدلل) و(البنت المدللة) على من تكثر إساءتهم للآخرين، وعدم طاعتهم لمن هم أكبر منهم سنًا، دون أن يجدوا التوجيه القوي، والعقاب الرادع من آبائهم.

وقد حاولت بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت في المجتمع السعودي معرفة مدى استخدام الآباء وسيلة الضرب مع أولادهم، بوصفه نوعًا من أساليب تأديبهم وطريقة من طرق تربيتهم، وتبين أن معدل (٧١,٢٪) من آباء الفترة السابقة كانوا يوقعون عقابًا بدنيًا دائمًا على أولادهم، باستخدام وسيلة الضرب في حالة مخالفتهم للأوامر، أو إساءة السلوك مع الآخرين، بينما انخفضت نسبة الآباء الذين يستخدمون وسيلة الضرب بصفة دائمة مع أولادهم إلى (٤٪) فقط في هذه الفترة المتغيرة بوصفها أسلوبًا من أساليب التربية. ويبدو أن هذا الانخفاض كان من جراء استقلال الآباء مع أولادهم في

مسكن مستقل عن باقي أقاربهم، مما قلل من وقوع أخطاء الأولاد ضد الآخرين، بالإضافة إلى أن الاستقلال بالمسكن خفف من حجم خطأ الأولاد ضد آبائهم، حيث لايطلع على إساءة الولد للأب، وعصيانه أمره أحد من الأقرباء خارج الأسرة، مما يجعل التصرف في تأديبه أخف بكثير من أن يوجد في المنزل أي قريب آخر، وهو مايجعل الأب بعيداً عن تأثير وضبط الآخرين لسلوكه وتصرفاته. ونستنتج مما سبق: إن شيوع استخدام الضرب عند تربية الأولاد من قبل الآباء في الفترة السابقة يبرهن على أن استخدامه يعد أسلوبًا من أساليب الإرشاد والتوجيه المتكرر في حالة الخطأ والعصيان، بينما يتضح أن أسلوب الضرب في الفترة المتغيرة لايعد عنصراً أساسيًا عند الآباء في عملية التوجيه والإرشاد، أو في حالة حدوث أخطاء من الأولاد وعصيانهم، حيث يبدو أن استخدامه عند بعض الآباء يقتصر على أوقات الضرورة القصوى، وأنهم يمهدون قبل استخدامه بجزاءات متنوعة، تكون في الغالب زجرًا، وأحيانًا تشمل التهديد بحرمانهم من مخصصاتهم المادية، وعدم إظهار مشاعر الحب والعاطفة، وبهذا نصل إلى نتيجة مهمة حول عملية الضبط الاجتماعي الأسري باستخدام الضرب، فكلما اتجه المجتمع نحو التحضر قل استخدام الآباء فيه للعقاب البدني، وكثر ميلهم إلى إيقاع الجزاء النفسي كالزجر والتخويف، والتهديد بفقدان الحب.

والمواقف التي غالبًا مايتم لأجلها عقاب الأبناء من قبل الآباء في هذه الفترة المتغيرة هي غالبًا ماتكون بسبب عدم مواظبة الابن على العبادات؛ فالآباء السعوديون بصرف النظر عن مستوى تعليمهم ومستوى اقتصادهم ومستوى أعمارهم يرتكز عقابهم للأبناء عند تقصيرهم بواجباتهم الدينية وعصيانهم للوالدين، وهذان الموقفان من غير الممكن أن يحدثا من قبل الأبناء في ظل السلطة الأبوية القوية أثناء الفترة المستقرة السابقة. وأثبتت الدراسات التطبيقية أن الآباء في هذه الفترة المتغيرة بالمجتمع السعودي يميلون إلى مشاركة الزوجة في عملية الضبط الاجتماعي، خاصة إذا ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة وقلَّ عمره. لكن ينفرد الزوج بعملية العقاب والضبط

الاجتماعي في الأسرة السعودية إذا تدنى مستوى تعليمه وكبر عمره (سعود التركي: ١٤٠٩ :١٦٦، ٢٤٦).

أما عن التغير في عملية الضبط الاجتماعي للأولاد أثناء مرحلة الشباب، أو مابعد النضج، فقد تبين أن الآباء يفرقون في معاملاتهم بين الأولاد في الكبر، فيحظى الذكور باحترام أكثر من الإناث، ولهذا يحتل الفرد من الذكور مركزاً اجتماعياً أثناء الحياة التقليدية أكبر من الأنثى، باعتبار أن الذكر يعد مصدر الكسب والحياة العائلية، بينما المرأة تقوم بدور ثانوي، بالإضافة إلى أن الأب ينهج في سلوكه عند معاملته لأبنائه نهجاً يتفق مع السن، فالكبير دائماً يتمتع بأكبر قسط من الاحترام، ومهما يكن جنس الأولاد، أو سنهم فإن نمط المعاملة لهم من الآباء أثناء الكبر يقترن كثيراً بنمط المعاملة لهم في مرحلة الصغر، وهو أسلوب الشدة الذي كان شائعاً في الفترة السابقة كما ذكرنا من قبل، مع ملاحظة أن الأولاد من الذكور يتمتعون بحرية محدودة أكثر من الإناث، لكنهم يخضعون لرقابة وسلطة العائلة، وعليهم أن يلتزموا في تصرفاتهم وقراراتهم بما يرضي الأب، أما البنات فلا يتمتعن بأي قسط من الحرية في التصرف والسلوك.

وعلى البنت أن ترجع للأم في جميع تصرفاتها، في حدود المنزل، كما يجب عليها ألا تغادر المنزل مطلقاً قبل زواجها.

وفي الفترة المتغيرة تبين أن معاملة الآباء لأولادهم لاتخضع كثيراً لفروق السن والجنس، حيث فقدت تأثيرها نوعاً ما في مجال تحديد علاقة الآباء بأولادهم في هذه الفترة. فقد أصبح الآباء في هذه الفترة، نظراً لتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتغيرة أكثر ميلاً إلى المساواة بين أولادهم، والتغاضي عن فروق الجنس أو السن بينهم، وهذا يدل على أن المركز الاجتماعي للأولاد قد طرأت عليه تغيرات مهمة؛ حيث ارتفع المركز الاجتماعي للأنثى في الأسرة بسبب الفرص التي أتيحت لها للتعليم والعمل، ومن ثم الكسب المادي للأسرة، ولكنها رغم ذلك لم تصل إلى مستوى المركز الاجتماعي الذي يتمتع به الذكر مما أظهر للمعاملة خصائص ومميزات ثابتة في هذه

الفترة، حيث تتميز المعاملة للأبناء بنوع من الشورى التي أكسبتهم قوة داخل الأسرة، جعلتهم يتمتعون بقدر كبير من الحرية في تقرير شؤونهم الذاتية، كالدراسة والزواج والعمل والسفر، بينما يلاحظ على معاملة الآباء للبنات أنها ماتزال متأثرة باتجاههم إلى وجوب أن يتعودن ويتكيفن عقلياً مع ثقافة الأسرة والمجتمع، كما تطالب البنت بأن تظهر دائماً الطاعة للذكور، بالإضافة إلى تقييد حريتها، وخضوعها لرقابة وسلطة الأسرة، وتلتزم في تصرفاتها بالمحافظة على سمعتها التي تمس كثيراً شرف الأسرة، مع الملاحظة أن البنت في هذه الفترة تحررت كثيراً من قيود المكان، فيمكنها أن تغادر المنزل لزيارة أقاربها في معظم الأوقات، كما تستطيع أن تذهب إلى الأسواق التجارية لقضاء حاجتها، مصطحبة والدتها أو إحدى أخواتها المتزوجات، بعد موافقة الأب واستئذانه.

ولقد كشفت الدراسات السعودية عن كثير من التباين عند الآباء في الأساليب التي يستخدمونها في معاملة أولادهم الكبار خلال الفترتين. فقد تبين أن أسلوب معاملة الآباء لأولادهم في الكبر تتميز أثناء الفترة المستقرة بالسلطة التقليدية، التي كانت سائدة داخل العائلة في الفترة السابقة، فلا يستطيع الأولاد أن يتصرفوا تصرفاً معيناً دون الرجوع إلى ابائهم، وأن يكون تصرف الابن تنفيذاً لتعليمات الأب واستئذاناً منه بالتصرف، لكن ظهر في الفترة المتغيرة عكس ذلك، حيث يظهر نمط جديد لمعاملة الآباء لأولادهم، وهو أسلوب الشورى والمناقشة، الذي شاع استخدامه بين الآباء في هذه الفترة. ورغم شيوع هذا الأسلوب في هذه الفترة إلا أن الأب لم يصل حتى الآن إلى مرحلة التنازل عن سلطته مطلقاً، كأن يمنح أولاده في الكبر حرية التصرف دون الرجوع إليه. وقد تبين من إحدى الدراسات السعودية التطبيقية أن الابن لايُمنح التصرف من قبل الآباء في هذه الفترة المتغيرة بسبب نظرة الآباء لأبنائهم (مهما تقدم بهم العمر) بأنهم مازالوا صغار السن ويخافون عليهم من حرية التصرف (سعود التركي:١٤٠٩: ٢٤٨).

ونستنتج من ماسبق أن الأساليب التي شاعت عند الآباء في عملية الضبط الاجتماعي عند معاملة الأولاد أثناء الكبر خلال الفترتين تتلاءم كثيراً مع الحياة الاجتماعية والنظام الاقتصادي في المجتمع، بمعنى أن الحياة الاجتماعية كلما كانت تقليدية، وكان النظام الاقتصادي معتمداً على العائلة، مالت علاقة الآباء بأولادهم إلى التسلط والسيطرة. وعندما تغيرت الظروف الاقتصادية وركن الأبناء في الفترة المتغيرة إلى الاعتماد الاقتصادي على المجتمع، تحسن مركز الأولاد، فزادت الاتصالات والتفاعلات بين الآباء والأولاد لتحقيق هدف المحافظة على استقرار الأسرة، مما يدفع الأب إلى استخدام أسلوب الشورى مع الابن ليحقق للأسرة الاستقرار والتوازن أمام المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في هذه الفترة. وقد يكون العامل وراء ذلك راجعاً لثبات أساسيات الضبط الاجتماعي، وبالذات المعايير الدينية والاجتماعية خلال فترة التغيير في المجتمع السعودي، حيث لاحظنا أن المعايير الدينية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل التغير استمر بقاؤها بعده بفعل السياسة الموجهة من المجتمع بالمحافظة على النمط الثقافي للمجتمع، مما أسهم كثيراً في تنظيم السلوك، وعدم التناقض بالأيدلوجية بين جيل الآباء والأبناء.

واستكمالاً للكشف عن التغير الذي حدث في علاقة الآباء بأولادهم في عملية الضبط الاجتماعي وخاصة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية يتضح وجود علاقة مزاح الآباء مع الأولاد خلال الفترتين، باعتبار أن الكشف عن وجود علاقات المزاح بين الآباء والأولاد يبرز التغير في العلاقة أكثر مما يبرزها أي نمط آخر من العلاقات كالتحاشي أو الاحترام، فالاحترام يُعد نمطاً طبيعياً في علاقة الولد بالأب، بينما التحاشي يعتبر نمطاً شاذاً عند حدوثه بين الآباء والأولاد.

فقد اتضح أن الأب في الفترة السابقة نادراً مايدخل في علاقات مزاح مع أولاده، خاصة إذا كان الولد كبير السن؛ فالأب في هذه الفترة يجب أن يكون في نظر أفراد العائلة متسماً بالشدة مع أولاده، خوفاً من أن تؤدي كثرة المزاح مع الأولاد إلى

تطاول الابن على سلطة الأب، ويسهل له التمادي في عصيانه، في حين أن الأب يجب أن يكون قادراً على توجيه الأولاد، ورادعاً لعصيانهم في أي وقت، لذلك يسود علاقة الأولاد بآبائهم في تلك الفترة التباعد والاحترام الشديد، مما لايتيح فرصة لظهور علاقة مزاح بين الطرفين، وغالباً مايقوم بدور المزاح مع الأبناء في تلك الفترة الأجداد، حيث تكون علاقة الأجداد وثيقة مع أحفادهم ويكونون أقرب إليهم من باقي الأفراد بالعائلة، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه الدراسات الأنثروبولوجية السابقة بأنه يوجد في كثير من الثقافات أشخاص ينتمون إلى جيلين غير متتاليين يكونون رفقاء، يألف بعضهم بعضاً، ويعامل كل منهم الآخر معاملة تكاد تكون معاملة من ينتمون إلى نفس الفئة الاجتماعية، مثل علاقة المزاح بين الأجداد والأحفاد (محمد محجوب: ١٩٨٥ب: ٤٨). ولكن اتضح أن الآباء في الفترة المتغيرة عكس ذلك، ولديهم اتجاه إلى كثرة المزاح مع أولادهم في معظم مراحل نموهم، ولايقتصر ذلك على مرحلة الطفولة فقط، بل يتعداه إلى غيرها بخلاف ماكان سائداً في الفترة السابقة، حيث اتضح أن الهوة الموجودة في علاقة الآباء بأولادهم بدأت تضيق في هذه الفترة (محمد السيف: ١٤١٠).

رابعاً : التفسير النظري للتغير في عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي:

عندما نفسر التغير في عملية الضبط الاجتماعي أثناء التنشئة بين الآباء والأبناء، سواء أكان في مرحلة الصغر أو الطفولة، أم في مرحلة المراهقة والشباب، فإننا نجد أنفسنا أمام عدة افتراضات نظرية تفسيرية، أشار إليها عدد من المفكرين من خلال التراث الفكري الأنثروبولوجي والسوسيولوجي.

حيث نرى أن اتجاه التغير في ظاهرة التنشئة في المجتمع ينسجم مع افتراضات النظرية التطورية، التي تميل إلى أن التغير ماهو إلا نمط من التطور بطريقة تراكمية، ويكون ذلك عادة من خلال إعادة التوجيه، وزيادة التنوع والتعقيد، كنتيجة لدمج الصفات الجديدة (سناء الخولي: ١٩٨٥: ٩٥). ومعنى هذا أن افتراضات النظرية التطورية تشير إلى أن التغير الذي حدث في ظاهرة التنشئة في المجتمع السعودي مر بمراحل خلال

الفترتين. والتطوريون عند محاولتهم الكشف عن مراحل التغير بالظاهرة محل الدراسة يربطونها بالبناء والوظائف داخل المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه تلك الظاهرة، لذلك عندما نفسر مراحل التغَير بظاهرة التنشئة من ناحية البناء، فإننا نرى أن علاقات الآباء والأولاد مرت بمرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة الأمر والسلطة في الفترة المستقرة، والمرحلة الأخرى هي مرحلة الشورى والتساهل في الفترة المتغيرة. وأما من ناحية مراحل التطور في الوظائف، فنرى أن وظيفة التنشئة انتقلت من مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد، فبعد أن كانت وظيفة التنشئة موجهة إلى القرابة، وتعتمد على العائلة في ترسيخ القيم العائلية في الفترة السابقة، تطور الحال في الفترة المتغيرة، وأصبحت وظيفة التنشئة الاجتماعية موجهة إلى المجتمع، مما فرض تعدد مصادر التنشئة منذ مرحلة الطفولة وعبر مراحل النمو، فشملت بالاضافة إلى القرابة، المدارس، ووسائل الاتصال الجماهيري، خاصة التلفزيون، وهو مايطلق عليه في الدراسات الاجتماعية مصطلح (التنشئة الاجتماعية المتوازنة) بهدف التكيف مع القيم السائدة بالمجتمع الكبير (علياء شكري: ١٩٨٥:١٦٩).

كما تقترب طبيعة التغير في ظاهرة التنشئة الاجتماعية في المجتمع السعودي من افتراضات النظرية التفاعلية الرمزية، في تفسيرها للتغير بالأسرة. فافتراض النظرية التفاعلية في أبسط صورة لها يركز على أن التغير في الأسرة يكون عاملاً داخلياً، بسبب التغيرات التي تحدث في المراكز والأدوار للأفراد داخل الأسرة، وعندما نفسر التغير في ظاهرة التنشئة من زاوية افتراضات النظرية التفاعلية، فإننا نرى أن البرامج التنموية التي نُفذت في الفترة المتغيرة، أتاحت فرصة للأولاد لتحسين مركزهم الاجتماعي، والاضطلاع بأدوار جديدة داخل الأسرة، مما فرض على الآباء أن يكيّفوا علاقاتهم، وسلوكهم مع أولادهم حسب مراكزهم وأدوارهم الجديدة، التي تختلف كثيراً عن مراكزهم وأدوارهم في تلك الفترة السابقة.

كذلك نرى أن اتجاه التغير الذي حدث في ظاهرة التنشئة الاجتماعية، يقترب مع

أفكار النظرية الموقفية (السلوكية) التي تهتم بدراسة المسائل السلوكية من خلال دراسة المواقف التي يعد السلوك الإنساني استجابة لها (سامية الخشاب:١٩٨٢:٣٩-٤٠). وأهم المواقف الاجتماعية التي تؤثر في علاقة الآباء بالأولاد، من وجهة نظر النظرية الموقفية، هو تغير شكل العائلة من ممتد كبير الحجم إلى شكل نووي صغير الحجم. فدراسات علم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا النفسية أكدت أن العلاقة الأساسية داخل الأسرة الصغيرة تتم في المستوى العاطفي بصورة خاصة، حيث يكتسب الطفل إحساساً بالأمان إزاء نفسه وإزاء العالم، وإزاء الأطفال، والكبار، والمحيطين به، من خلال إحساسه بالانتماء إلى جماعة صغيرة (عاطف وصفي: غير مؤرخ:٢٠٨). وأفكار النظرية الموقفية تنطبق على مجرى التغير في علاقة الآباء بالأولاد خلال الفترتين اللتين عاشهما المجتمع، مع التغير في شكل العائلة. فعندما كانت العائلة تتميز بالشكل الممتد، والحجم الكبير، كانت العلاقة تتميز بالأمر، وسيادة السلطة الأبوية، وعندما تحول شكل العائلة إلى أسرة نووية صغيرة الحجم في الفترة المتغيرة، اتسمت العلاقة بالشورى والتشجيع والارشاد.

وأخيراً يتفق اتجاه التغير، وطبيعته في ظاهرة التنشئة، مع تصور النظرية الوظيفية للتغير في النسق الاجتماعي التي ترى: «أن التغير يعد حالة من الاستجابات التلاؤمية للنسق مع التغير الخارجي بحيث تسعى هذه الاستجابات للاقلال إلى أقصى حد من مقدار التغير في نطاق النسق»، ولهذا يتجه النسق للاقلال إلى أقصى حد من مقدار التغير في نطاقه، كما يتجه نحو الاستقرار والقدرة على الاستمرار التي تعززها آليات التلاؤم، والضبط الاجتماعي (محمد عارف: ١٩٨٧:٧٢)، وعندما نطبق هذا التصور الوظيفي في تفسير التغير على ظاهرة التنشئة في المجتمع السعودي، فإننا نرى أن النسق القرابي يتشابك مع الأنساق الأخرى، التي تكون البناء الاجتماعي، وعندما حدثت التغيرات في الفترة المتغيرة بالبناء الاجتماعي، أثر هذا التغير بطبيعة الحال على النسق القرابي، بحكم التساند فيما بين أنساق البناء الاجتماعي، مما أثر على

العلاقات داخل النسق، وبالذات فيما يختص بالطلبات والرغبات المتجددة للآباء من أبنائهم في هذه الفترة المتحضرة، كرغبة الأب أن يكون الابن متفوقاً في التعليم، أو متفوقاً في التخصص الوظيفي الجيد ليحسن من مركز الأسرة الاجتماعي والاقتصادي، أو الرغبة في أن يقوم الابن بأدوار مهمة للأسرة. ولتحقيق تلك الرغبات والطلبات الجديدة، يجب أن يكون هناك تلاؤم وتكيف في علاقة الآباء مع أولادهم، أمام التغيرات في البيئة الجديدة، ويُعد تحسين علاقة الآباء بالأولاد، لامتصاص التوترات عند الأولاد، ومنحهم الاهتمام، لتطبيعهم بقيم تتلاءم مع البيئة الحضرية، لتحقيق الرغبات والطلبات المتجددة، أهم التلاؤمات التي قام بها النسق القرابي. وهكذا حدث التغير في الظاهرة نتيجة تلاؤمية للتغيرات الخارجية، بالإضافة إلى رغبة الأفراد، وحرص المجتمع في المحافظة على المعايير الدينية والاجتماعية السائدة، والتي تسعى إلى تنظيم السلوك خاصة بين الآباء والأبناء، حيث يُعد الاتفاق العام على المعايير والقيم، وما يترتب عليه من استقرار بالنسق، من أهم الافتراضات التي استندت عليها النظرية الوظيفية.

ونحن نميل كثيراً إلى التفسير الوظيفي في تصوره لتغير ظاهرة التنشئة الاجتماعية، لأننا نرى أن التغير الذي حدث في الظاهرة لم يكن راجعاً إلى التداخل في الأدوار عند تحسن مراكز الأولاد، كما تتصور النظرية التفاعلية الرمزية. ولم يكن التغير في الظاهرة يمر حتماً بمراحل فقط، كما افترضت النظرية التطورية، ولم يكن التغير في التنشئة على كونه موقفاً لتغير شكل العائلة فقط، كما افترضت النظرية السلوكية.

وإنما كان التغير في الظاهرة تغيراً وظيفياً، حدث نتيجة تلاؤم حياة المجتمع مع البيئة الجديدة، وهذه النتيجة تتفق مع ماذكره دور كايم (Durkhim) في نظرته للتنشئة، حيث أشار إلى أن التنشئة أو التربية هي: «ذلك التأثير الذي تمارسه الأجيال

الأكبر سناً، على تلك الأجيال التي ليست مؤهلة للحياة الاجتماعية، وتستهدف إيقاظ وتنمية قدرات الطفل الفيزيقية والعقلية، والأخلاقية التي يتطلبها منه مجتمعه ككل وتتطلبها منه البيئة المقرر أن يحيا بها» (دور كايم:١٩٦٥:١٧٢).

خامساً: الضبط الاجتماعي الرسمي في المجتمع السعودي :

تحاول الدولة بأسلوب رسمي ومنظم تحقيق الضبط الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل، فتضع الاجراءات الوقائية من الانحراف وإجراءات مكافحة الجريمة وإجراءات لردع المجرم عند إقدامه على ارتكاب الفعل الذي يخل بأمن البلد واستقراره، وأنشأت الدولة لتحقيق عملية الضبط جهازاً رسمياً أطلق عليه (قوات الأمن الداخلي) وتشرف على مهامه بشكل مباشر وزارة الداخلية.

وقد عَرَّفت المادة الثانية من نظام قوات الأمن الداخلي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٠تاريخ ٤/١٢/٨٤هـ) قوات الأمن الداخلي في المملكة العربية السعودية بأنها: «القوات المسلحة المسؤولة عن المحافظة على النظام وصيانة الأمن العام في البر والبحر، وعلى الأخص منع الجرائم قبل وقوعها وضبطها والتحقيق فيها بعد ارتكابها، وحماية الأرواح والأعراض والأموال حسب ماتفرضه عليها الأنظمة والأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء والأوامر السامية والقرارات والأوامر الصادرة من وزارة الداخلية».

وتتكون قوات الأمن الداخلي من رجال الشرطة العاملين في القطاعات الآتية :

١- مديرية الأمن العام: وتشرف على جهاز الشرطة، وجهاز المرور، والسجون، وأمن الطرق، وقوات الطوارئ.

٢- مديرية حرس الحدود: وتشرف على صيانة النظام والأمن العام في البحر وذلك ضمن حدود المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية.

٣- مديرية المباحث العامة.

٤- مديرية الجوازات: وتشرف على النظم الخاصة بدخول وخروج المواطنين المسافرين والوافدين إلى المملكة ومتابعة الإقامة النظامية للأجانب بالمملكة.

٥- مديرية الدفاع المدني.

٦- قوات الأمن الخاصة.

ويشترط للتعيين في إحدى الرتب العسكرية في وظائف الضباط وضباط الصف والجنود في قوات الأمن الداخلي توفر الشروط التالية :

(أ) أن يكون المرشح للتعيين سعودي الأصل، أو مضى على اكتسابه الجنسية السعودية عشر سنوات على الأقل.

(ب) ألا يقل سنه عن (١٨) سنة وألا يزيد على (٣٥) سنة.

(جـ) أن يكون لائقاً صحياً للخدمة.

(د) أن يكون حائزاً على المؤهلات العلمية المطلوبة المنصوص عليها في نظام قوى الأمن الداخلي.

(هـ) أن يكون حسن السيرة والسلوك، ولم يسبق أن حكم عليه بحد شرعي أو بالسجن من جريمة عامة أو مخلة بالشرف، أو صدر ضده قرار تأديبي بالفصل مالم يكن قد مضى على انتهاء تنفيذ الحد أو العقوبة خمس سنوات على الأقل.

الفصل الخامس

النسق الثقافي
في المجتمع السعودي

النسق الثقافي في المجتمع السعودي

تعرف الثقافة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بأنها «ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والقيم والأخلاق والقانون والعادات وأي قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع» وتتكون الثقافة عند بعض علماء الاجتماع (سوركين) من ثلاثة مستويات من الظواهر الثقافية وهي: المستوى الأيدلوجي (أي القيم والمعاني والمعايير)، والمستوى السلوكي (أي تلك الأعمال التي تجعل من الجانب الأيدلوجي في الثقافة شيئًا اجتماعيًا وموضوعيًا) والمستوى المادي (وهو يشمل الوسائل الأخرى لإظهار الجانب الأيدلوجي وجعله اجتماعيًا) (أيكه هولتكراس:١٩٧٢:١٤٤).

وقد حاول الباحثون في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تحليل الثقافة إلى عناصر جزئية ومضامين بنائية مع تحليل العلاقات والترابط بين هذه العناصر. وكان أول ما اتجهت إليه أنظارهم هو تصنيف عناصر الثقافة إلى عنصرين متميزين وهما:

(أ) الثقافة المادية: وهي من صنع الإنسان، وتشمل وسائل الإنتاج وأساليبه والأحداث المصنوعة منه.

(ب) الثقافة اللامادية: وتظهر بصورة جلية في المعتقدات والقيم والمعايير السائدة في المجتمع.

ويعد الجانب الثاني للثقافة وهو الجانب غير المادي له من الأهمية في عملية التفاعل الاجتماعي وتحديد العلاقات والمراكز والمكانات الاجتماعية لأفراد المجتمع، وهو من أهم مكونات النسق الثقافي الذي يدخل في مضمون كل الظواهر الاجتماعية بمختلف الأنساق الاجتماعية، وبذلك يحدث اندماج وتداخل وانسجام، أو يحدث تنافر وصراع بين الأنساق الاجتماعية المتعددة المكونة للبناء الاجتماعي، ونستطيع أن نجمل أهم العناصر المحددة للنسق الثقافي للمجتمع السعودي بما يأتي :

أولاً: العادات الاجتماعية في المجتمع السعودي :

وهي سلوك اجتماعي قهري ملزم، يدخل في تكوينها قيم دينية وعرفية تجعل الأفراد يسايرون المجتمع ويوافقونه بالسلوك في مختلف الأحداث والمواقف الاجتماعية المتكررة، كعادة إكرام الضيف، وعادات الزواج، وعادات التنشئة الاجتماعية وغيرها. ويُعد الخروج عن المألوف من العادات تمرداً على المجتمع وانحلالاً. وتتميز العادات الاجتماعية بأنها تلقائية وعامة، يعملها الأفراد في مختلف طبقات ومستويات المجتمع وأنماطه الحضرية والريفية. وهي تختلف عن التقاليد التي تستمد من الأجيال السابقة، والتي غالبًا ماتكون مختصة بإقليم معين أو طبقة معينة كتقاليد الطبقة العليا، أو تقاليد القبيلة، أو تقاليد البادية، أو تقاليد القرى، أو تقاليد الاحتفالات الخاصة بمنطقة معينة ... وغيرها، ويطلق عليها أحيانًا العادات التقليدية.

وكل ماذكر عن العادات والتقاليد يختلف تمامًا عن «الموضات Fashions» التي يعبر عنها بعض الباحثين الاجتماعيين باسم «العادات المستحدثة» والتي تعني سلوكيات تجتذب بعض الأفراد في المجتمع إليها، وتتعلق بالشكليات والكماليات، وهي وقتية وعابرة وسريعة التغير، بل سريعة الزوال لأنها لاترتبط بتراث المجتمع وتاريخه، بل انتقلت إليه بطريقة أفقية من مجتمعات معاصرة.

وقد تناولت بعض الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية والتطبيقية عادات المجتمع السعودي، وتبين مثلاً أن بعض القبائل (كما في وادي فاطمة) ماتزال متمسكة ببعض العادات الموروثة التي لاتسمح بتزويج الفتاة من خارج القبيلة مثل قبيلة الأشراف. وكذلك بعض العادات التي خفت حدتها وطرأ عليها بعض التغير، ومن أهمها العادات التي لاتسمح بزواج البنت الصغرى قبل أختها الكبرى؛ حيث كان من المعتاد في المجتمع أن لاتتزوج البنت الصغرى قبل أختها الكبرى. أمَّا الآن فقد خفت هذه القيود وأصبح من المألوف أن تتزوج البنت الصغرى قبل الكبرى نتيجة لانتشار التعليم بين الفتيات وزيادة الوعي والأخذ برأي الفتاة في الشاب الراغب في الزواج منها، ورغبة

البعض في مواصلة تعليمهن قبل الزواج. كذلك تبين أنَّ هناك كثيراً من العادات ألغيت من قبل المجتمع، فقد انتهت العادات التي لاتجيز خروج الفتاة قبل زواجهامن المنزل، وكذلك انتهت العادات التي تمنع خروج المرأة من بيتها بعد الزواج إلا بعد مضي عام على زواجها؛ فقد أصبح الآن من المألوف أن تخرج العروس بعد الزواج من أول يوم لزيارة الأهل والأقرباء أو للعمل كالتدريس والطب. وأبرزت الدراسات السعودية بعض العادات المستحدثة (الموضات) في ظاهرة الزواج في المجتمع السعودي، ومن أهمها تقديم العريس لأهل العروس الشَبْكَة، ولبس دبلة الخطوبة (أحمد عبدالجبار:١٤٠٣).

ومن ناحية أخرى تبين أن من أهم العادات الاجتماعية التي حدث فيها التغيير بالمجتمع السعودي هي العادات المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية للأولاد، خاصة مايتعلق بالمصارحة والمزاح، فالعادة كانت أن لايمزح الأولاد مع آبائهم ويسود العلاقة بينهم الاحترام الشديد والتباعد، خوفاً من أن تؤدي كثرة المزاح مع الأولاد إلى تطاول الابن على سلطة الأب ويسهل التمادي في عصيانه، كما أن العادة أن يتحاشى الأولاد مصارحة آبائهم في حل مشكلاتهم الشخصية خوفاً من عقاب الأب، ولكن في هذه الفترة المتغيرة ولعوامل متعددة متعلقة بأسلوب التربية والتعليم للآباء طرأ على هذه العادات كثير من مظاهر التغير، حيث بدأت الهوة تضيق بين الأولاد والآباء، وبدأ يظهر المزاح في سلوك الأولاد مع آبائهم، كما بدأ الأولاد يتجهون - وخاصة الذكور - في حل مشكلاتهم إلى آبائهم، بينما الإناث مازلن يتحاشين آباءهن، وكثيراً مايلجأن إلى أمهاتهن أو شقيقاتهن.

ولقد اتضح أن هناك مظهراً آخر من مظاهر التغير في العادات بالمجتمع السعودي، وهو التغير في العادات المتممة للزواج، فالعادة في الفترة المستقرة قبل فترة التغير الاجتماعي أن الزواج يتم بين الطرفين بدون شروط، ويعيب المجتمع على الأسر التي تحدد شروطاً لاتمام زواج بناتها، بينما شاع في هذه الفترة المتغيرة بعض العادات المستحدثة في عملية اتمام زواج بناتها، ومن أهمها شرط المسكن المستقل، أو

شرط عمل المرأة وتعليمها، وكذلك شرط التعرف على الآخر. كذلك تبين تأثر بعض العادات بالمتغيرات الحضرية التي طرأت على المجتمع السعودي، خاصة في موضوع الزيارة بين الأقارب، فبعد أن كانت الزيارة تستغرق وقتًا طويلاً وتبدأ من وقت الصباح إلى العصر ومحتمل حصولها في جميع الأيام، أصبحت الزيارة للأقارب في وقت الليل وتستغرق وقتـًا قصيرًا، ومحددة بموعد مسبق، يكون عادة نهاية الأسبوع. وتبين أيضـًا أن عادة الاستشارة في الفترة التقليدية تنص على أن يكون اتجاه الاستشارة بين الأقارب من الأشخاص الأصغر سنـًا إلى أقربائهم الكبار، إلاَّ أنه بدأ يظهر لهذه القاعدة بعض الاستثناءات في هذه الفترة المتغيرة حين بدأ الكبار (الآباء) باستشارة أولادهم وأحفادهم (محمد السيف: ١٤١٠).

ثانيًا : التقاليد في المجتمع السعودي :

لقد تبين من المبحث السابق أن العادات عامة على مستوى المجتمع، وهي إجبارية وقاهرة على الفرد تلزمه على اتباعها، وهذا يختلف عن التقاليد التي لاترتبط بالمجتمع ككل، وإنما هي طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة، أو ترتبط ببيئة محلية محدودة النطاق، وهي أقل إلزاماً من العادات، وينقلها جيل لآخر بطريقة منتقاة، بمعنى أنه قد ينقل بعض التقاليد ويترك بعضها، وهذا خلاف العادات التي تتميز بقوة الجزاء عند عدم مراعاتها واتباعها.

ومن أهم التقاليد السعودية التي انتهت تقريبًا وأبرزتها الدراسات الأنثروبولوجية في المنطقة الجنوبية تقاليد ختان الذكور في سن الخامسة أو السادسة، حيث يمسك الطفل في يده «سيفًا» أو «خنجرًا» ويقف في حلقة دائرية من الرجال والأطفال فوق سن السادسة، وتقف أمه في مكان يستطيع هو رؤيتها، كأن تقف على سطح الدار، تشجعه وتحثه على الصبر والشجاعة، وعند وصول (المطهر) الرجل الممتهن عملية ختان الأولاد يحمل الموسى والأدوات الخاصة بإجراء العملية، يقول الطفل أنا فلان ابن فلان وخالي فلان ابن فلان، ثم يرفع ثوبه بيد، ويمسك السيف أو الخنجر بالأخرى،

ويتقدم المطهر لقطع الحشفة، وعلى الطفل أن لايتحرك أو يبكي، أو يظهر تألمه؛ لأنه إن فعل ذلك سبب عاراً لأسرته، وعند بقاء الطفل شجاعاً متزناً ترفع أمه راية بيضاء على سطح الدار، وتطلق الأعيرة النارية، وهذا التقليد كان سائداً من أجل تنمية روح المقاومة والصبر، عندما كانت القرى تعتمد على رجالها في الدفاع ضد المعتدين. كذلك اتضح أن هناك تقاليد خاصة بختان الأنثى بمدينة جدة والذي كان عبارة عن تهذيب البظر، وهذا التهذيب يكون بقطعه بواسطة «المقص أو سكين حادة» في أيام الطفلة الأولى. أمَّا في القرية (الباحة) فإن العملية تتم بطريقة معقدة، فعلى أم المولودة أن تحزم البظر بحبل رفيع في اليوم السابع من عمر الطفلة، بحيث يؤدي الربط إلى وقف الدم من الوصول إلى البظر، ويستمر كذلك حتى اليوم الرابع عشر، آي بعد سبعة أيام، ثم تحاول الأم فصل رأس البظر بأصابعها لعدة أيام، فإن نجحت في ذلك وإلا فعليها أن تقطع البظر بسكين ثم تضع عليه الوار (حم في عش العنكبوت) لوقف نزيف الدم إن وجد، وقد كان هذا قديماً. وهناك بعض التقاليد السعودية المتعلقة بالزواج والتي كادت تختفي تقريباً في مدينة جدة ومن أهمها تقليد لزوم العريس منزله بعد زواجه لمدة سبعة أيام، بالنسبة لمن كانت زوجته بكرًا. وثلاثة أيام لمن تزوج ثيبًا. كذلك هناك تقليد فض بكارة الزوجة في ليلة الزفاف والإعلان عنه، باعتبار أنه مقياس للرجولة وإثبات القدرة. وهناك التقاليد الخاصة بالموت وشعائره في مدينة جدة، والتي اختفى بعضها، وبعضها مازال موجوداً، فمن التقاليد التي انتهت تقليد «الفزعة» وهي تواجد النساء عند أهل الميت للندب والبكاء والعويل بأصوات عالية، كذلك هناك تقليد «الوجبة» وهي تقديم وجبة طعام كل ثلاثة أيام في الأسبوع في الأيام الفردية ولمدة أربعين يوماً. كذلك هناك تقليد «ندب الموتى» ومعناه ندب النساء للموتى السابقين وتذكرهم والعويل عليهم. أمَّا التقاليد الخاصة بالموتى فهي: تقليد ملابس المأتم وهو لباس محدد تلبسه النساء كان قبل عشرين عاماً أبيض، ثم أصبح أسود، بسبب التأثر بالمجتمعات الخارجية وخاصة المجتمع المصري. كذلك هناك تقليد مازال قائماً وهو «قطع العزاء» حيث يقدم الطعام وتقدم القهوة. ومن التقاليد في مجتمع جدة والخاصة

بالموت، أنه كان إذا مضى عشرون يوماً على الوفاة أقاموا يوماً يسمونه يوم العشرين، حيث يحضر مقرئ أو أكثر لقراءة القرآن على روح الميت من الصباح وحتى بعدالظهر، ثم يقدم للحضور طعام الغداء، وقبل تناول الطعام يقرأ الجميع «الفاتحة» على روح الميت، ثم يكرر المظهر نفسه في اليوم الأربعين للوفاة، ثم بعد مضي عام كامل على تاريخ الوفاة (سعيد الغامدي:١٤٠٥).

ثالثًا : الأعراف في المجتمع السعودي :

العرف أو كما يطلق عليه في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية القانون العرفي المتفق عليه في الجماعة، هو نظام اجتماعي غير مكتوب، يتكون من المعتقدات والأفكار المستمدة من فكر الجماعة وتراثها وعقيدتها، ويتمثل العرف في معايير اجتماعية تحدد الأفعال المرغوبة وغير المرغوبة والسلوك الصحيح والخطأ بالنسبة لثقافة المجتمع. ويحدد العرف بالعلاقات ماهو جائز وماهو غير جائز، كما يحدد العرف في كثير من الأحيان نوعية العقوبات التي يمكن أن تحدث للشخص من جراء تعديه على الأعراف، ويتميز العرف عن العادات التي ذكرناها سابقاً، أنه أشد قوة وإلزاماً من العادة، نظراً لارتباطه بنواحٍ عقائدية يؤمن بها المجتمع في مرحلة من المراحل التي مرت به، بصرف النظر عن صواب هذه العقيدة أو خطأها. وقد يطرأ على العرف مايطرأ على العادة من ضعف أو تغير. ومن أهم الأعراف في المجتمع السعودي الأعراف المنظمة للعلاقات بين الأقارب في النسق القرابي، فبعضها مازال قائماً جلياً وبعضها ضعف وتبدل بسبب المتغيرات الحضرية التي طرأت على المجتمع السعودي، فمن الأعراف التي مازالت قائمة وقوية عدم الالتجاء للمحاكم أو الشرطة في حل الخلافات بين الأقارب والالتجاء لتوسيط بعض الأصدقاء أو الأقارب، كذلك عقاب المجتمع للأفراد الذين يقصرون نحو قرابتهم في أوقات الضرورة والعجز والشيخوخة بالسخرية والاستهزاء والتهكم على كل من يقترح إدخال قريب له دار الرعاية الاجتماعية. ومن الأعراف التي خفَّت حدتها في المجتمع السعودي بين الأقارب أو انتهت فاعليتها تقريباً ذلك العرف

الذي يفرض الزواج من الأقارب، أو العرف الذي يفرض على الأبناء السكن مع والديهم، أو العرف الذي يفرض على الأبناء تسمية أولادهم على آبائهم أو أجدادهم، أو العرف الذي يمنع رؤية الخاطب لزوجته قبل ليلة الزفاف، أو العرف الذي يمنع زيارة الأقارب من الإناث، وانتهى العرف الذي يمنع أو يحد من زيارة الفرد لأصهاره (أهل زوجته)، وكذلك لم يكن للعرف وجود بضرورة مشاركة الفرد لأقاربه اقتصادياً بل يمكن في هذه الفترة أن يشارك أي شخص يحقق له مصلحة مادية بصرف النظر عن اعتبارات القرابة، ولكن مازال هناك بعض الأعراف قائمة وقوية، فمثلاً فيما يتعلق بحالات الزواج التي تنتهي بالطلاق بسبب عدم قبول الخصائص الجسمية للآخر، يمنع العرف الاجتماعي الإعلان للآخرين عن السبب الحقيقي للطلاق، فيسخر المجتمع من أولئك الأزواج الذين يعلنون أن سبب الطلاق هو سوء الخصائص الجسمية في الزوجة أو الزوج، ويلزم العرف (المستمد من الشرع) هؤلاء الأزواج أن يقولوا عند حدوث شيء من هذا «التوفيق بالله» دون أن يظهروا السبب الأصلي. كذلك مازال العرف قوياً ويمنع الزوج من التصريح للآخرين باستشارة زوجته، إذ تعد استشارة الزوجة أمراً لايقره المجتمع، ودلالة على قيادة المرأة للرجل. وبالرغم من أن استشارة الرجل لزوجته في هذه الفترة المتغيرة يعد سلوكاً معيباً يقابل بالسخرية والاستهزاء من الآخرين إلا أنه من الناحية العملية أصبح واقعاً ملموساً في المجتمع.

ومازال العرف في المجتمع السعودي قوياً في تحديد علاقات المصاهرة والاختيار للزواج، ويضع مقياساً للتكافؤ العائلي، فهو يحدد المستويات الاجتماعية للأسر، ويعاقب المجتمع بالسخرية والاستهزاء وأحياناً بالقطيعة كل من يزوج أو يتزوج من أسرة لايتكافأ معها بالمكانة والمستوى الاجتماعي (محمد السيف: ١٤١٠هـ).

وكشفت بعض الدراسات السعودية أن هناك أعرافاً ذات طابع اقتصادي تمنع الأفراد من بيع ممتلكاتهم الموجودة في القرى؛ فبيع الأرض أو العقار يعني البيع للقبيلة كلها (وخاصة في مدينة الباحة)، وغالباً ماتتدخل الأسر القريبة في هذا

الموضوع، فتحاول إثناء الفرد عن بيع ممتلكاته، بتقديم المساعدات اللازمة له، وإن عجزت عن ذلك قامت بمقاطعته نهائياً واعتباره عنصراً شاذاً في وحدته الاجتماعية (سعيد الغامدي: غير مؤرخ).

وكشفت البحوث الأنثروبولوجية في مدينة جدة بعض الأعراف المرتبطة بنواحٍ عقائدية، وهو التزام بعض الفئات بالاحتفال بعيد المعراج (٢٧شهر رجب)، وكذلك الاحتفال بليلة النصف من شعبان، لاعتقادهم أن بئر زمزم تبدأ «بالفوران» في هذه الليلة، باعتبار أن هذا اليوم هو نفس اليوم الذي انبثقت فيه بئر زمزم، تحت أقدام إسماعيل بن الخليل عليهما السلام (سعيد الغامدي: ١٤٠٥).

رابعاً : القيم في المجتمع السعودي :

القيم الاجتماعية هي موضوع الرغبة الإنسانية والتقدير، أي التفضيلات الإنسانية والتصورات عما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية، ولذلك تشمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة. ويذهب آخرون إلى أن القيم الاجتماعية هي الشيء المعنوي الإنساني الذي تضعه الجماعة موضع الاعتبار، ويلاقي موافقة عامة، وتكون هذه القيمة ايجابية، وقد تكون سلبية، وقد تكون وجهات نظر الأشخاص انعكاساً للرأي الجماعي العام نحو القيم الاجتماعية، وقد تكون أيضاً عاملاً مساعداً في التأثير على هذا الرأي وتعديله أو الموافقة الجماعية عليه (محمد غيث:١٩٦٥:٧٧).

والقيم في المجتمع مرجع حكم أفراده على اعتبار أنماط سلوكهم، وهي في حد ذاتها هدف لهم يسعون إلى تحقيقه في أنفسهم ومن يلوذ بهم ويهمهم أمرهم، ثم هي أيضاً باعث على العمل في نطاقها، ودافع من دوافع السلوك في انجاحها، إذا قبلها الفرد واعتز بها، بل هي أيضاً التي تحدد أهدافه في ميادين كثيرة، وتنبئه بأهمية هذه الأهداف لحياته، وتدله على المؤثرات المعوقة أو المساعدة لتحقيق هذه الأهداف (عبدالحميد سعد: ١٩٨٠:٢٣٨).

إنّ القيمة في الواقع وبناء على ماتقدم، اهتمام واختيار وتفضيل، يشعر معه صاحبه أن له مبرراته الخلقية، أو العقلية، أو الجمالية، أو كل هذه مجتمعة، بناء على المعايير التي تعلمها من الجماعة، ووعاها في خبرات حياته، نتيجة عمليات الثواب والعقاب والتوحد مع الغير، فالمفهوم الاجتماعي للقيم إذن مقصور على تلك الأنواع من السلوك التفضيلي المبني على مفهوم «المرغوب فيه» والمرغوب فيه هو تلك المرآة التي تعكس معايير الجماعة أيًا كان نوعها (فوزية دياب: ١٩٨٠: ٥٣).

ومن أهم المميزات للقيمة الاجتماعية أنها غير ثابتة وغير مستقرة، وتتأثر كثيراً بالظروف والمتغيرات الاجتماعية والثقافية المحيطة، فالقيمة ظاهرة ديناميكية متطورة، وهي نسبية تختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، نظراً لتأثرها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بل يعني أنها يمكن أن تختلف باختلاف ثقافة الأقاليم بالمجتمع الواحد، وكذلك باختلاف الطبقات، وباختلاف الوظيفة والمركز الاجتماعي، والمستوى التعليمي. وقد ساهمت الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية التطبيقية التي أجريت في المجتمع السعودي برصد مسار كثير من القيم الاجتماعية خلال المرحلتين اللتين عاشهما المجتمع السعودي وهي المرحلة التقليدية قبل الطفرة الاقتصادية وتنفيذ برامج خطط التنمية الشاملة، والمرحلة المتغيرة التي تأثر المجتمع كثيراً خلالها بالمتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية.

وفيما يلي نعرض أبعاداً اجتماعية عن القيم المستقرة والمتغيرة في المجتمع السعودي:

(أ) القيم المتعلقة بالأسرة والزواج :

*** قيمة تعدد الزوجات:**

لقد ثبت أن قيمة تعدد الزوجات ترتبط بدرجة التحضر للسكان في المجتمع

السعودي؛ فتزداد قيمة التعدد عند أهل البادية سكان المدن، بينما تقل قيمة التعدد عند سكان الحضر الأصليين. وتبين أن توفر المادة مع الأفراد ذوي الثقافة البدوية يدفعهم لموضوع التعدد، بينما كان تعليم المرأة ومعرفتها ومطالبتها بحقوقها الزوجية في الحضر يحد من عملية التعدد (إلهام الحميدي: ١٤١٠: ٦٦).

* **قيمة طاعة الذكور (الأب والزوج) :**

المجتمع السعودي مجتمع ذكوري، يمنح فيه الذكر حق القوامة على الإناث، لذلك يتمتع الآباء بسلطة اجتماعية مطلقة على الأولاد والأزواج، إلاَّ أن بعض الدراسات الاجتماعية التطبيقية أثبتت أن قيمة طاعة الأب والزوج في المجتمع السعودي قد انخفضت ولم يعد هناك اعتراف كامل ومطلق بسلطتيهما؛ فقد قلت منزلة الآباء والأزواج، وزاد احتمال مخالفة الزوجة والأولاد لسلطتيهما، وأشارت الدراسات أن قيمة طاعة الآباء والأزواج تزداد عند أهل البادية، بينما تنخفض عند سكان الحضر الأصليين، وتبين أن البنات يعطين قيمة للأب، ويظهرن خضوعاً للسلطة الأبوية أكثر من الذكور (إلهام الحميدي: ١٤١٠: ٧٥).

* **قيمة الزواج المبكر والزواج من الأقارب :**

كان المجتمع في الفترة التقليدية يعلي من قيمة الزواج المبكر، ويحرص الآباء على تزويج أولادهم بمجرد دخولهم سن البلوغ، وكانوا أيضاً يعطون قيمة وأفضلية للزواج من القرابة، ولكن في هذه الفترة المتغيرة ارتفع سن الزواج بالنسبة للجنسين، حيث يفضل الشباب والشابات تأجيل الزواج إلى مابعد الانتهاء من مراحل التعليم، كما أن قيمة القرابة في الزواج انخفضت كثيراً، حيث أصبح اختيار القرين يرتبط بقيم اقتصادية ومادية واجتماعية (محمد السيف: ١٤١٠).

* **قيمة إنجاب الذكور :**

يلاحظ على أفراد المجتمع السعودي في كلتا الفترتين اللتين عاشهما (المستقرة

والمتغيرة) أن الفرد يفضل أن يكون المولود ذكراً حتى يحمل اسمه ويسمى به. وقد كانت القيمة في تفضيل الذكور في الفترة المستقرة السابقة لتحمل الذكور أعباء ومتطلبات الحياة المعيشية والاقتصادية، ثم تغيرت القيمة في هذه الفترة المتغيرة وأصبح وجود الأعضاء الذكور في المنزل يعطي الأسرة وجاهة أمام الآخرين، وبيان قدرة الزوجين على إنجاب الذكور (محمد السيف: ١٤١٠:١٤١).

* **قيمة الزواج من مطلقة :**

إن قيمة المطلقة في المجتمع السعودي انخفضت كثيراً في هذه الفترة المتغيرة، فالأسر لاتشجع أبناءها على الزواج من المرأة المطلقة، وتظهر الأم معارضة أكثر من الأب في زواج الابن من مطلقة، وذلك مرده إلى تدخل الأم كثيراً في عملية اختيار الابن لزوجة، حيث يلاحظ على الأسرة السعودية في هذه الفترة زيادة إعجابها بالابن الذكر، وتحرص على أن يتزوج من امرأة بكر، لأن المجتمع اعتاد في الفترة الأخيرة أن تتزوج المطلقة من رجل قد تزوج من قبل، أو له زوجة أخرى، أو كبير السن، أو فيه عيب خلقي (محمد السيف :١٤١٠).

(ب) تفاوت الاتجاهات في القيم الاجتماعية بين الأجيال :

طرأ على ثقافة المجتمع السعودي كثير من المتغيرات التي أثرت في توازن القيم الاجتماعية بين الأجيال، وظهر كثير من صراع القيم بين جيل الآباء والأبناء، ومن أهمها القيم المتعلقة بتعليم الفتاة، فالآباء تقل لديهم الرغبة في تعليم الأنثى، ويرغبون في حصول البنت على التعليم الثانوي فقط، بينما ترتفع قيمة تعليم البنت عند الأبناء ويطمحون بالحاق بناتهم بالجامعات والدراسات العليا (رحاب خاطر:١٤٠٥:١٣٨)، وكشفت بعض الدراسات السعودية أن الأمهات من الجيل الجديد يسمحن ويشجعن الفتاة بالعمل خارج المنزل بشرط عدم الاخلال بالقيم المتعارف عليها، كالتمسك بالحجاب وعدم الاختلاط بالرجال، وهذا (يبدو) عكس القيم عند الجيل السابق للأمهات والتي

تجعل العمل والصرف على الأسرة من مسؤوليات الذكور فقط (هيا المسلم: غير مؤرخ).

(جـ) القيمة الاجتماعية لبعض المهن في المجتمع السعودي :

للقيم الاجتماعية المرتبطة بالنواحي الاقتصادية قوة في تفسير أي مظهر من مظاهر النظام الاقتصادي وعلاقته بالبناء الاجتماعي ككل، فكثير من المهن التي كان أفراد المجتمع السعودي يمارسها في الفترة التقليدية السابقة في منطقة نجد مثلاً كان يقوم تقسيمها على أساس القيمة الاجتماعية للمهنة، فالمكانة الاجتماعية للفرد ترتبط بقيمة المهنة التي يمارسها، فالمجتمع في تلك الفترة كان يعلي من شأن المهن الزراعية ومهنة التجارة، بينما ينظر المجتمع للمهن الحرفية نظرة دنيا ويعدها مهنًا مبتذلة كحرفة النجارة والحدادة والخرازة والبناء والجزارة والصياغة والقطانة والحلاقة وغيرها ...... (محمد السيف:١٤١٠). وفي المنطقة الجنوبية من المملكة كان المجتمع يضع ترتيبًا للمناشط الاقتصادية، فيعلي من منزلة التجارة والزراعة، ثم منزلة دباغة الجلود ثم صناعة الحديد وأخيرًا صناعة الفخَّار (سعيد الغامدي:١٤١٠).

أمَّا في هذه الفترة المتغيرة عندما بدأت الحكومة تشرف مباشرة على النسق الاقتصادي، ارتفعت قيمة العمل الحكومي (المدني أو العسكري) وأصبحت المرتبة في نظام الخدمة المدنية أو الرتبة في نظام الخدمة العسكرية تمنح الفرد قيمة ومكانة اجتماعية عليا. أمَّا التعليم الفني والوظائف المهنية (الحرفية) فمازالت لاتجد التقدير الكافي والقيمة الاجتماعية من أفراد المجتمع (ناصر البداح:١٤٠٦)، ولكن لم تكن القيمة السلبية والنظرة الدونية للعمل المهني محوراً رئيساً لرفض العمل المهني؛ بل أصبحت العوامل المادية تتغلب على العوامل الثقافية، فزيادة الأجور والحوافز للمهنيين كفيلة بتحقيق تغيير في نظرة السعوديين نحو العمل الفني (عبدالله الدخيل:١٤٠٦:٢٠٤).

ومن ناحية أخرى فقد التحقت المرأة السعودية بالوظائف الحكومية في هذه الفترة المتغيرة، لأن المجتمع يزيد من قيمة عمل المرأة في الوظائف الحكومية، التي لايحتمل

فيها الاختلاط أو الاحتكاك بالرجال كمهنة التدريس، بينما يدني المجتمع من قيمة الوظائف الحكومية للمرأة التي يحتمل فيها اختلاط المرأة بالرجال كالعمل بالمستشفيات، وتتأثر قيمة عمل المرأة بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة بشكل عام؛ فالأسرة الفقيرة تعلي من شأن عمل المرأة بشكل عام، بينما تقل قيمة عمل المرأة لدى الأسرة الغنية والمتوسطة (هند خليفة:١٤٠٧).

(د) الإعلام والتعليم وأثرهما على تغير القيم الاجتماعية في المجتمع السعودي:

يُعد التعليم والإعلام من العمليات التربوية التي تحدث تغيراً في المفاهيم والاتجاهات لدى أفراد المجتمع؛ فيؤثر على الطبيعة المعيارية للقيم الاجتماعية، فتضعف بعض القيم وتزداد قيمة بعضها، ويتغير في ثقافة المجتمع المرغوب فيه، وتتعدل قيم الخير والشر والجميل والقبيح ومايجوز وما لايجوز.

وقد تمكنت إحدى الدراسات الاجتماعية التطبيقية التي أجريت في المجتمع السعودي من رصد أثر المذياع على تغير القيم في المجتمع السعودي، وتبين أن الإذاعة السعودية (وخاصة البرامج الدينية) تساهم بشكل كبير في تثبيت بعض القيم المرغوبة، وتغيير بعض القيم غير المفيدة، وأن التمثيلية من خلال المذياع من أنجح الأساليب للرفع من قيمة النظافة والادخار وزيادة الترابط الاجتماعي وقيمة الانتماء للوطن والمشاركة في بناء المجتمع واحترام العمل اليدوي وقيمة تربية الأطفال، واتضح كذلك أن الوعظ والإرشاد الديني من خلال الإذاعة يساهم كثيراً في إعلاء قيمة الصناعة والتصنيع والزراعة (بدر كريم:١٤٠٧).

ومن ناحية أخرى فقد ظهرت سلبية وسائل الإعلام على القيم الاجتماعية للمجتمع السعودي وخاصة مايتعلق بقيم الطفل الدينية والاجتماعية، فقد ظهر من تحليل المحتوى لبعض المسلسلات التلفزيونية المفضلة للأطفال ومقارنتها بمحتوى بعض المناهج الدراسية لتلاميذ المرحلة الابتدائية مايأتي :

• أغفلت المسلسلات التلفزيونية القيم الدينية التي تعلي من علاقة الإنسان بربه كالصلاة والجهاد والاهتداء بهدي الرسول -ﷺ-، بينما ركزت تلك المسلسلات على القيم الإنسانية المرتبطة بعلاقة الإنسان بأخيه كالوفاء والرحمة والعطف.

• القدوة التي ترسخ القيم في الكتاب المدرسي هي المجاهد المسلم، بينما القدوة التي ترسخ القيم في المسلسل التلفزيوني، تتكون من شخصيات من سلاحف النينجا الخيالية، والمحارب الأمريكي وهي شخصيات لاتعبر عن واقعنا ولا تراثنا الإسلامي.

• تحاول المسلسلات التلفزيونية نشر قيم المجتمعات الأجنبية عند الأطفال في المجتمع السعودي، ومن أهمها قيمة أعياد الميلاد، وأجراس الكنيسة، واللعن، والعنف وقيمة الاختلاط بين الذكور والإناث، وقيمة بعض الملبوسات غير المقبولة في المجتمع المسلم (نوف آل الشيخ:١٤١٦).

ومن ناحية أخرى فقد برهنت الدراسات الاجتماعية التطبيقية التي أجريت في المجتمع السعودي على وجود أثر للتعليم بتنمية كثير من القيم الاجتماعية وتغيرها إلى الأفضل. فقد تبين أن التعليم الجامعي ساهم بإعلاء قيمة الوقت واستغلاله عند الطالبات الجامعيات، كما أحدث التعليم الجامعي توجه الطالبات نحو قيم التخطيط والتفكير المسبق للأمور قبل اتخاذ القرار، كما ساهم التعليم الجامعي بالرفع من قيمة القراءة لدى الطالبات في المجتمع السعودي، لكن من جانب آخر أظهرت النتائج أن التعليم الجامعي لم يستطع الحد من قيمة الاستهلاك المظهري أو الترفي لدى الطالبات (منى الفارح:١٤١٧).

(هـ) قيم المرأة السعودية :

لم يكن للمرأة السعودية في الفترة المستقرة السابقة قيم اجتماعية ظاهرة خاصة بها، بسبب سيطرة القيم العائلية التي تمنع روح الاستقلالية لدى الفرد ذكراً كان أو أنثى؛ فالمصلحة العائلية والسلطة القوية لرب الأسرة تحد من نمو القيم الفردية خاصة

لدى المرأة التي ينبغي أن تخضع للقرارات الأسرية، وتتبع القيم العائلية في السلوك والزواج واللبس والزينة، وفي العمل والتعليم. وعندما حدث تحول تدريجي بسلطة الأب وارتفاع تدريجي بمركز الإناث بالأسرة بفعل المتغيرات الثقافية والاقتصادية ظهر للمرأة السعودية كثير من القيم الاجتماعية الخاصة بسلوكها، فأصبح للمرأة قيماً معينة بخصائص الرجل الخاطب فتطلب رؤيته بحضور ولي أمرها (محمد السيف:١٤١٠)، كما بدأت المرأة السعودية وخاصة في الحضر تعلي من شأن التعليم وتفضله على الزواج (مائسة الأفندي:١٤٠٣).

وقد أضاف الاحتكاك الثقافي في المجتمعات الأخرى وخاصة عن طريق الإعلام والبث المباشر من خلال القنوات الفضائية كثيراً من القيم المعاصرة للمرأة السعودية خاصة مايتعلق بالقيم الجمالية.

خامساً : المعتقد الشعبي في المجتمع السعودي :

المعتقد الشعبي ظاهرة اجتماعية تنتج من تفاعل الأفراد في علاقاتهم الاجتماعية وتصوراتهم حول الحياة والوجود وقوى الطبيعة المخيفة في الحياة الكونية، ولأسباب عديدة أهمها ذلك التراكم الاجتماعي للعادات والأعراف والتقاليد والأفكار يصبح المعتقد ذا قوة آمرة قاهرة، فهو يأمر في حالة الإيجاب ويقهر في حالة السلب، وبسبب ذلك أيضاً نرى المعتقد يأخذ طابعاً قدسياً روحيًا ذلك باعتباره نتاجاً حيويًا للأجيال السابقة، بما حملته من أفكار، وبما مارسته من صراع مع قوى الطبيعة وغيرها من القوى، وبما حقنت به نفوسهم من تعاليم وأخلاقيات أملاها حكماؤهم وزعماؤهم ممن يعتقدون بروحانيتهم (محمد السهلي: غير مؤرخ:٦).

والمعتقد الشعبي بهذا المفهوم يعد نسقًا فكريًا يضم مجموعة من الأفكار المعتقدة والشعائر والطقوس يؤمن بها أفراد المجتمع وترتبط بالعالم فوق الطبيعي، وتؤدي التنشئة الاجتماعية دورًا حيويًا في نقل المعتقدات الشعبية، خاصة من حكايات الكبار للصغار، وحكايات الآباء للأبناء، من خبراتهم مع الجن وسائر الكائنات فوق الطبيعية

وتخويفهم بها، وعادة تكون النظم التربوية صارمة في المراحل الأولى للطفل تمنعه من الاستفسار عن هذه المعتقدات، وتحرمه من توجيه الأسئلة للتأكد منها، وحتى تمنعه من مجرد «الدردشة» معها في هذا الشأن، ويترتب على ذلك شعور الطفل بامتعاض شديد يلازمه طوال مراحل نموه، ولاتسمح له الثقافة بأيّة فرصة للتنفيس بصورة مقبولة اجتماعياً، فصار الأطفال بيئة صالحة لتكاثر المعتقدات (علي المكاوي:١٩٨٢:٢٥٥).

وهناك علاقة وطيدة بين المعتقد الشعبي والبيئة الاجتماعية والجغرافية. فالبيئة الجغرافية تخلق نوع المعتقد ومضمونه، فالمعتقد بالمناطق البحرية تتعلق بعجائب بحرية كالموج والمد والجزر والحيتان وحورية البحر. وفي بيئة الصحراء نجد المعتقدات التي تحمل بين طياتها المعجزات وتتعلق بمسألة الجفاف والثعابين وغير ذلك مما تفرزه بيئة الرمال، غير أن ذلك لايعني عدم التداخل المعتقدي بين البيئات فهي تتأثر ببعضها البعض وتتداخل وتشترك أحياناً في صنع معتقدات واحدة. إنَّ المخاوف والمصاعب والمشقات التي يواجهها الإنسان كل في بيئته تخلق لديهم الخوف والرعب والتحدي، ونتيجة تفاعل هذه الأشياء تخلق المعتقدات المناسبة والمتناسبة مع الواقع الذي يعيشونه، أمَّا البيئة الاجتماعية فتلعب دوراً كبيراً في خلق المعتقد ونوعه، حيث تتباين المعتقدات في القرية عن المدينة عن أهل البادية، وتتنوع المعتقدات حسب المستوى الثقافي، وتتنوع حسب الجنس بين الذكور والإناث (محمد السهلي : غير مؤرخ:١٠).

وفي مجتمعنا السعودي لايعلن عن حمل المرأة في كثير من المجتمعات الريفية والحضرية خوفاً من الحسد. وتلجأ الأمهات في القرى إلى تخويف الأطفال ومنعهم من الخروج في أوقات الظهر «بحصان القايلة»، وتخوِّف الأم أطفالها لكي يطيعوها «بالمقرصة الحامية» وهو تحذير مستمد من الاعتقاد في الكائنات فوق الطبيعية، ينشأ عليها الطفل في هذه المرحلة فيشب على الاعتقاد في هذه الكائنات وغيرها.

وتكثر في المجتمع السعودي المعتقدات الشعبية في المدن والقرى والهجر البدوية، ولم نجد في المقابل اهتماماً يذكر من قبل الباحثين الاجتماعيين لرصدها ودراستها

ومن ثم تفسيرها، ونذكر في هذا المبحث بعض المعتقدات الشائعة في المجتمع السعودي ومنها:

- التشاؤم من رؤية الحذاء المقلوب.

- تقبيل اليد اليمنى بعد حكها بالعين.

- الشعور بحكة باليد اليمنى تنبئ عن الحصول على هدية.

- الشعور بطنين بالأذن اليمنى تنبئ عن مدح الآخرين له، والشعور بطنين بالأذن اليسرى تنبئ عن ذم الآخرين له.

- إقامة وليمة ودعوة الأقارب والأصدقاء والمعارف والجيران عند النزول في منزل جديد.

وهناك معتقدات شعبية كثيرة ومتنوعة حول الجان ومساكنهم، وفي الأحلام وتفسيرها، ومعتقدات شعبية خاصة بالزواج، والطب الشعبي وغيرها، ويبدو أنها شائعة في الأدب الشعبي كالحكاية الشعبية والقصص القصيرة التي تأخذ في مضمونها دورًا تربويًا غير مباشر تصب داخلها قيمها وأعرافها وطموحاتها وآمال مجتمعها (عبدالله العرفج:١٤١٧) (بدرية البشر:٤١٦).

سادسًا : اللهجة والأمثال في المجتمع السعودي :

اللغة ظاهرة اجتماعية، واستخدامها الحقيقي لايتم إلا بين الفرد والآخرين بواسطة الكلام الذي يمثل الكيفية الفردية للاستخدام اللغوي، الذي يرتبط بالمناسبة والموقف الاجتماعي، ويتكون الاستخدام اللغوي من عدة أساليب منها الاستخدام الرسمي، والأسلوب العادي بين المتخصصين، والأسلوب العادي المألوف ويستعمل فيه عادة اللغة العادية وهو مايستخدم بين أفراد الأسرة الواحدة. ولايمكن للباحث وصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها كظاهرة اجتماعية حتى تكون نظرته كلية للعوامل الاجتماعية المؤثرة في الحياة الاجتماعية كافة، بحيث يستند وصفه وتفسيره إلى نظرته الكلية للبناء

الاجتماعي، فقد يكون لكل دولة أو إقليم لغة خاصة مشتركة، وقد يكون لكل طبقة اجتماعية أو مهنة أو أقلية اجتماعية لغة معينة.

واللغة العربية الفصيحة هي لغة المجتمع السعودي، وهي لغة الإسلام التي نزل بها القرآن الكريم، لكن لعوامل اجتماعية وثقافية متعددة لا يتسع المجال لذكرها؛ درجت الأسر السعودية على استخدام العامية عند المحادثة أو المخاطبة وابتعدت عن اللغة الفصيحة؛ فربت أولادها بلهجاتها المحلية، حتى أصبح لكل إقليم في المجتمع السعودي مايميزه من لهجة وحكم وأمثال.

فمثلاً في مدينة جدة حروف الذال والثاء والظاء لاتنطق كما هي بل يغيرون الذال إلى زاء فتصبح كلمة أخذ (أخز)، والثاء في أثبت إلى (س) لتصبح (أسبت)، وحرف الـ(ظ) في كلمة ظرف إلى (ز) فتصبح (زرف)، وفي لهجتهم أيضاً قلب واختزال وتبديل وتغيير مفهوم الكلمة العربية الفصيحة إلى مفهوم آخر بعيد عن المفهوم الأصلي أو قريب منه أحياناً مثل قولهم (الجوز، بمعنى الزوج) وقولهم (جبتو، بمعنى جئت به) وقولهم (هادا، بمعنى هذا) وقولهم (دحين، بمعنى الحين) وقولهم (علشان، بمعنى على شأن) وقولهم (العِمَّة، بمعنى العمامة) وقولهم (سكتر، بمعنى خرج) وقولهم (موفيه، بمعنى غير موجود) وقولهم (المداس، بمعنى الحذاء).

أمَّا في منطقة الباحة فإن أصل الحروف من حيث النطق تبقى كما هي لاتتبدل ولكن توجد عندهم بعض الحروف المقلوبة أو المبدلة أو المختصرة ومن أمثلة قولهم (أهي، بمعنى نعم) وقولهم (ذياك، بمعنى ذلك أو ذاك) وقولهم (هوه، بمعنى لماذا) وقولهم (انحاء، بمعنى أنه في هذه الناحية) وقولهم (أفلح، بمعنى ذهب أو غادر) (سعيد الغامدي:١٤٠٥:٢٤٣).

وتتنوع اللهجات ونطقها بين المجتمعات السعودية، ويتميز الأفراد بلهجاتهم فتعرف من اللهجات أبناء القصيم، والرياض، والمنطقة الشرقية، والشمالية، والجنوبية، وأهل البادية وسكان الحضر وذلك من لهجاتهم المتميزة، وقد تحوي بعض لهجات المجتمعات

السعودية كلمات معينة خاصة بها، تكون عادة منقولة بسبب التأثر بثقافات أجنبية مثل استخدام سكان القصيم لكلمة (قوه) بمعنى هيا نذهب والتي يبدو أنها مشتقة أصلاً من كلمة (go) باللغة الإنجليزية، كذلك كلمتهم المعتادة (دوك) بمعنى خذ، والتي يبدو أنها مشتقة من كلمة (Take). كذلك تنتشر عند أهل الحجاز كلمات أجنبية متنوعة بسبب تأثرهم بالقادمين من خارج المملكة للحج والعمرة، أيضاً تنتشر عند سكان المنطقة الشرقية كلمات أجنبية بسبب احتكاكهم بالعاملين الأجانب في الشركات والمؤسسات البترولية منذ فترة طويلة.

كما تتباين المناطق السعودية بالأمثال والحكم الدارجة عند السكان وتختص كل منطقة بأمثال معينة، وأحياناً تكون الأمثال مشتركة بين المناطق بالمعنى والصياغة، فمثلاً في منطقة القصيم يضرب مثل «يدخل عصه بشي مايخصه» عندما يتدخل إنسان بشيء لايعنيه. ويقابل هذا المعنى في مدينة جدة «واحد شايل دقنو والتاني تعبان» ويقابله هذا في الباحة «الحصا من الأرض والدم من رأسه».

الفصل السادس

النسق التربوي في المجتمع السعودي

النسق التربوي في المجتمع السعودي

يهتم علم الاجتماع بظاهرة التربية من زاوية كونها إحدى الظواهر الاجتماعية، فهي ليست من صنع فرد معين، ولكنها تمثل ضرورة اجتماعية لابد من قيامها في المجتمعات الإنسانية، فهي تؤثر وتتأثر بغيرها من الأنساق الاجتماعية الأخرى، وهي سلطة اجتماعية تتمثل في تربية شاملة عقلية وجسمانية وأخلاقية.

وعندما يهتم علم الاجتماع بمشكلات التربية فإنه ينعت علمياً بعلم الاجتماع التربوي، وهو يعني: العلم الذي يصف ويفسر الأنظمة الاجتماعية والجماعات والعمليات والعلاقات التي في سياستها يكتسب الفرد شخصيته وينظم خبراته، وبعبارة أخرى فإن علم الاجتماع التربوي يهدف إلى الكشف عن العلاقات بين العمليات التربوية والعمليات الاجتماعية، أي أنه العلم الذي ينصب على الجانب التربوي للحياة الاجتماعية (عبدالله الرشدان: ١٤٠٤ : ١٩).

أولاً: مدخل نظري لدراسة التربية:

وينطلق الباحث في علم الاجتماع عند دراسته لظاهرة التربية في مؤسسات المجتمع من أطر نظرية تحدد مجال البحث وتصورات الباحث ومن أهم هذه الاتجاهات النظرية (محمد عفيفي: ١٩٧٢ : ١٦٠ - ١٨٩) ما يأتي:

الاتجاه المحافظ:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن على المؤسسات التربوية (كالمدارس والجامعات ومؤسسات الإعلام) أن تكون محافظة على ثقافة المجتمع من جيل إلى جيل ومن عصر إلى عصر، وعلى المؤسسات التربوية أن تقوم بعملية انتقائية في عملية نقل الرصيد الاجتماعي نظراً لضخامته واتساعه وعمقه وتشعبه. ويرى رواد هذا الاتجاه أن توصي المؤسسات التربوية (التعليم والإعلام) بإيجاد نوع من التوازن الثقافي لما يوجد في

مجتمعهم، وفي المجتمعات الأخرى عن طريق تطهير التراث وتنقيته لتأكيد نوع من القيم، وهو الأمر الذي يتصل بطبيعة عمل التربية باعتبارها عملية اجتماعية خلقية.

ويبدو أن الأخذ بهذا الاتجاه قد يجعل مؤسسات التربية (إعلام، وتعليم) ذات صفة محافظة أو رجعية، وليس لديها قدرة على التجديد الاجتماعي والثقافي، وقد تستغل مؤسسات التعليم والإعلام بسبب هذا الاتجاه سياسياً، وقد تستغل أيضاً لترسيخ نظام حكم، أو لنشر مبادئ حزبية.

الاتجاه المثالي:

يعبر هذا الاتجاه عن وجهة نظر فلسفية عن التربية بأن غايتها هي تحقيق الصورة المطلقة، وفهم الواقع الذي يعيش فيه المتعلمون من أجل معالجة مشكلة تكيف الإنسان في بيئته الخاصة، أو دراسة هذا الواقع هي الوسيلة لإدراك هذه الصورة وما تنطوي عليه من انكسار مطلق، وتحقيق لعقل الإنسان. والمؤسسات التربوية تعلم هذه الأفكار كغايات في ذاتها، لا على أنها وسائل لمواجهة مواقف من مواقف الحياة، ولهذا فإن منهج المدرسة ينبغي أن ينظم ويوضع مقدماً، ثم يفرض على التلاميذ لدراسته وتعلمه. ولما كانت هذه الأفكار المطلقة الدائمة هي التي تكسب عالم الأشياء معناه ومغزاه، وجب أن تكون هي أساسات التربية وعناصر المنهج التربوي في المجتمع.

الاتجاه الرجعي:

يركز هذا الاتجاه على الحقائق أكثر من الآراء الإنسانية، ويقل اهتمامه بالقيم الاجتماعية. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن التربية عملية تدريب لعقل الإنسان تشمل جزءين أحدهما: تهذيب الملكات العقلية الكامنة بتعلم دراسات مستقرة ثابتة كالحساب واللغة، وثانيهما: تقوية هذه الملكات وتعزيزها بدراسات المبادئ الرئيسة والقواعد الشاملة التي عبر عنها المفكرون والعباقرة الأوائل في كتاباتهم والتي قبلها جميع الناس في أول زمان ومكان حتى اكتسبت صفة الخلود وانبثقت قدرتها على الاستمرار عبر الأجيال في الفكر الإنساني.

اتجاه التطابق الثقافي:

يذهب هذا الاتجاه إلى أن التربية عملية موضوعية تهدف إلى تغيير الأفراد ليطابقوا الأنظمة الاجتماعية، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن التغير صفة بارزة للحياة الاجتماعية، وأن العلم وسيلة لتطويره، وأن المؤسسات التربوية ومنها المدرسة أنشئت لمقابلة حاجات اجتماعية وخدمة النظام الاجتماعي الذي أقامته. ولهذا ينبغي أن تدرك المدرسة وغيرها من المؤسسات التربوية هدفها من حيث ملاءمة سلوك التلاميذ لما يحدث في بيئتهم من التغير، وبذلك تختار المدرسة برنامجها من عناصر الخبرة الإنسانية والحقائق العلمية المختبرة، لمساعدة الأفراد على ملاءمة أنفسهم للأنظمة الثقافية بطريقة سليمة واضحة، ولهذا فإن هذه المدرسة تتجنب التغير السريع الجذري ومواءمة المستقبل بما فيه من احتمالات.

الاتجاه التقدمي:

يتميز هذا الاتجاه عن الاتجاهات التربوية السابقة بتأكيد حقيقة التغيير والنظر إلى التربية كقوة دافعة للمجتمع، أو اعتبارها كذلك عاملاً من عوامل التغير ومصدراً للأفكار الجديدة والبرامج الاجتماعية، كذلك عاملاً من عوامل التغيير التي يمكن أن تخضع دائمًا للتجديد والمراجعة، إذ أن قيام المدرسة بالمحافظة على التراث وإبقائها على الأوضاع الاجتماعية الدارجة لا يعني أنها قادرة على حماية المجتمع من الاضطراب والصراع والتغير.

الاتجاه الإسلامي:

هو اتجاه تكاملي يُعْنَى بالفرد وبالمجتمع معًا، ويُعْنَى بالناحية المادية والروحية معًا، ويؤكد على قيمة المعرفة والعمل معًا (مصطفى متولي: ١٤١٣: ١٣١).

ثانيًا: التربية المدرسية والأسرة السعودية:

يبدو أن هناك تباينًا كبيرًا في حرص الآباء على مستقبل أولادهم التعليمي خلال الفترتين اللتين عاشهما المجتمع. ففي الفترة المستقرة السابقة كان يرتكز حرص الأب السعودي على الاهتمام بمستقبل أولاده من الإناث في الجوانب العائلية، كأن يَكُنَّ على قدر كبير من البراعة في الأعمال المنزلية، وأن يتدربن تدريبًا جيدًا على الالتزام بالواجبات الإسلامية، والتمسك بفضيلة الحجاب وسرعة تنفيذ أوامر أولياء أمورهن، لأن هذه الأشياء تعد من عناصر النجاح في مستقبل البنت، وخاصة أثناء الحياة الزوجية، ولم يكن للآباء اهتمامات نحو مستقبل بناتهم التعليمي، بالرغم من عدم وجود معارضة تذكر في المجتمع عند بداية التعليم للفتاة في أواخر الفترة السابقة. أمَّا عن سلوك الآباء مع أولادهم الذكور في الفترة المستقرة من ناحية الاهتمام بمستقبلهم التعليمي فهو يتساوى تمامًا مع سلوكهم نحو الإناث، حيث ينظر الآباء إلى التعليم في تلك الفترة على أنَّه عبء يثقل كاهلهم، وأنَّ تتبعه يحتاج إلى وقت طويل، بسبب مردوده المادي غير السريع، ولذا يفضل الآباء اشتغال الأبناء بمهنة العائلة، ويرونها أنفع للابن والعائلة معًا من الالتحاق بالتعليم؛ لأن المهنة حينذاك أسرع من ناحية الكسب المادي في نظرهم، فالأبناء يرتفع مركزهم عند الآباء في تلك الفترة التقليدية بقدر إتقانهم لمهنة العائلة، لذلك يرى الآباء في تلك الفترة أن التعليم لا يرتبط بالعمل مباشرة وأنه غير ضروري، لعدم إدراك الآباء الهدف من التعليم والفائدة التي يجنيها الابن منه، وبالرغم من كل هذا فقد كان الآباء يسمحون لأبنائهم بالالتحاق بالمدارس، ولكن يكاد ينعدم عندهم الاهتمام بمتابعة الابن في تحصيله الدراسي، أو التشجيع على النجاح والتدرج عبر مراحل التعليم.

وفي الفترة المتغيرة حدث عكس ذلك، فمعظم الآباء يحرصون على مستوى تعليم أولادهم ويسعون إلى تفوقهم علميًا، ويلاحظ أن الأولاد الذكور يحوزون على اهتمام أكثر من الإناث عند الآباء رغبة منهم في تدرجهم عبر مراحل التعليم، لاعتقادهم أن

مستقبل البنت هو البيت وأن مصيرها المرتقب هو الزواج، وأن التحاق الفتاة بالتعليم مجرد وقت إلى حين يصل موعد زواجها وانتقالها إلى منزل زوجها، لذا اتجه جُل اهتمامهم إلى الأبناء. ومما يجعل الآباء يحرصون على تفوق أبنائهم بالتعليم، رغبتهم في تحسين مركز الأسرة الاقتصادي والاجتماعي، بعدما أدرك الآباء أن المركز الوظيفي والاقتصادي يرتبط كثيراً بالتعليم، أكثر مما يرتبط بالمركز العائلي، حيث لم يعد المركز الاجتماعي في الفترة المتحضرة يرتبط فقط بالمركز العائلي، بل يضاف له المؤهل العلمي للفرد، ومركزه الوظيفي بالحكومة (محمد السيف: ١٤١٠)، وقد أيدت الدراسات السوسيولوجية ذلك وثبت أن هناك ارتفاعاً بمعدل الأسر التي فرضت التعليم على أولادها في السن النظامية (٩٧,٥٧٪) بالرغم من أن التعليم بالمملكة اختياري ولم تطبق أنظمة التعليم الإجباري، حتى أن الأسر باتت تتجه إلى إلحاق أبنائها في المدارس الأهلية الخاصة بالرغم من تكلفتها المادية الباهظة، وذلك من أجل حصول الولد على أسلوب مميز بالتربية والتعليم، وحتى يتمكن من اتقان اللغات الأجنبية، مما يبرهن على اهتمام الأسرة السعودية في تعليم أولادها في هذه الفترة المتغيرة، وأن طموح الوالدين من العوامل الرئيسة التي توجه الأبناء نحو اختيار التخصصات العلمية. وقد ثبت أن الأب هو مكان الصدارة في اختيار نوع المدارس للأبناء، ويتفوق على الأم في عملية متابعة تعليم الأولاد واستذكار دروسهم وواجباتهم، ويزيد دور الأم في متابعة الأولاد علمياً إذا زاد المستوى الاقتصادي للأسرة. واتضح أن الأبناء في المجتمع السعودي غالباً ما ينفردون باتخاذ اختيار التخصصات العلمية ويتدخل الأب نادراً في هذا القرار (سعود التركي: ١٤٠٩: ٧٣ - ١٩٠).

ثالثاً: القيادة التربوية في المدارس السعودية:

ينظر إلى مدير المدرسة على أنه قائد تربوي وليس مسؤولاً إدارياً فقط، وحاولت بعض الدراسات التربوية السعودية قياس القدرة القيادية التربوية لمديري المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المجتمع السعودي، وتوصلت إحدى الدراسات

المتخصصة بهذا المجال إلى أن هناك ضعفاً شاملاً في القدرة القيادية لدى بعض مديري المدارس في المجتمع السعودي، وأن معظم المديرين ليس لديهم القدرة على استخدام صلاحياتهم بطريقة سليمة، كما أنهم لا يملكون المرونة الكافية لتغيير وتطوير خطط الإدارة المناسبة، كما أنهم يفتقرون بصفة شديدة إلى القدرة على الاتصال ونقل الأفكار إلى الآخرين بالوسائل والكلمات المناسبة (الصائغ وقنديل: ١٤١٤).

ويبدو أن شيوع ظاهرة ضعف القيادة التربوية عند مديري المدارس السعودية ترتبط بوجود جملة عوائق تحول دون اتخاذ قرارات إدارية تساهم بتنشيط العملية التربوية للمدرسة، فقد تبين أن هناك عدة عوائق في عملية اتخاذ القرار الإداري داخل المدرسة، ومن أهمها عدم قدرة الأساتذة على التعبير عن آرائهم أمام الإدارة، وكذلك تزايد الأعباء الملقاة على عاتق القيادة الإدارية في اتخاذ القرار وتحملها التبعة والمسؤولية، ونقص الخبرة والتدريب على كيفية اتخاذ القرار (محمد السنيدي: ١٩٨٥). ومن جهة أخرى فإنَّ المعلِّم يعد إحدى الركائز الرئيسة للعملية التربوية في المدرسة باعتباره المنفذ الرئيس لوظيفة التربية، ويقضي جُلَّ وقته، وربما جل عمره في عمله، وهو بذلك يعد قائدًا تربويًا مهمًا في تعليم وتربية أفراد المجتمع، خاصة عندما ينتقي أفضل الطرق لتدريس وتربية الطلاب، وتهيئة مناخ اجتماعي تعليمي داخل الفصل الدراسي، ولكن نجاح المعلِّم بوظيفته التربوية رهين برضاه عن العمل الذي يؤديه، أو بمعنى آخر الرضا عن التعليم قد يكون سببًا في زيادة حيويته وحماسه وتفاعله مع المدرسين والمسؤولين، ولكن للأسف وجد أن حوالي (٦٣٪) من معلمي المدارس الثانوية العامة بالرياض يرون أن عملهم بمهنة التدريس غير مرضٍ تمامًا، وكشفت دراسة متخصصة بهذا المجال (الديحان، والبابطين، : ١٤١١هـ) أنَّ عدم الرضا التام كان سببه خمسة عوامل رئيسة نذكرها بالترتيب حسب درجة تأثيرها وهي:

١ – نظرة المجتمع السلبية لمهنة التدريس (٤٨,٧٪)

٢ – عدم انضباط وجدية الطلاب في المدرسة (٣٣,٥٪)

٣ – ضخامة العبء الدراسي (٢٧,٨٪)

٤ – ضعف المرتب (٢٠,٨٪)

٥ – عدم إعطاء المعلم الحرية المناسبة في ممارسة عمله (١٧,٧٪)

رابعاً : مشكلات الطلاب السعوديين في مدارس التعليم العام:

من خلال تحليل الدراسات التربوية والاجتماعية التي أجريت في المجتمع السعودي، يتضح أن هناك عدداً من المشكلات التربوية التي تعترض طريق الطلاب والطالبات في المدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية، وقد تبين أن من أهمها:

١ – كثرة الواجبات المنزلية مما يؤدي إلى التركيز الشديد من قبل الآباء والمدرسة على عملية الحفظ والاستظهار، ولأن التلميذ أو التلميذة يؤدي واجبه رغبة في الثواب وخوفاً من العقاب، مما يعوق نمو الطفل في تكوين دوافع داخلية للتعلم. فقد تبين أن بعض التلاميذ يقضون حوالي ثلاث ساعات في أداء الواجبات المنزلية، والمتوسط العام لجميع التلاميذ حوالي ساعتين، فإذا أضيف إلى هذا الزمن بعض مواد الاختبار فمتى يمكن للتلميذ الانتهاء من عملية حل الواجبات والاستعداد لامتحان اليوم التالي، ثم يطلب من التلميذ النوم الساعة السادسة، وهذا الوضع بهذه الطريقة يحتِّم على التلميذ والتلميذة الحرمان من أي نشاط وترويح (ملكة جابر: ١٤١٥).

٢ – أن درجة متابعة أولياء الأمور للواجبات المنزلية قليلة، ويبدو أن الظروف الاجتماعية والثقافية لهم كانت تقف حائلاً دون هذه المساعدة (سر الختم علي: ١٤١١).

٣ – معظم طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بالمجتمع السعودي يعانون من توتر وخوف عند أداء الاختبار. ففي الدراسة التطبيقية التي أجريت على عدد من الطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية بالمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية (علي شعيب: ١٤٠٨) تبين أن الطلاب والطالبات يشعرون عند أداء الاختبار بما يأتي:

(أ) يشعرون بوضوح بدرجة من الخوف من مواجهة الاختبار، ومن أهم علاماته ودرجة تشبعها مايأتي:

- الزيادة في عدد دقات القلب عند توزيع أوراق الإجابة ٠,٧٠٢
- الاحساس بالخوف بالرغم من بذل الجهد ٠,٥٥٧
- الزيادة في عدد دقات القلب ٠,٤٨٣
- التوتر في الأعصاب مع بداية الاختبار ٠,٤٦١
- الخوف من الاختبار ٠,٤٠٤
- الرعشة في اليد عند الاختبار ٠,٣٧٧
- فقدان السيطرة على الأشياء كالقلم والمسطرة في الاختبار ٠,٣١٩

(ب) يشعرون بالضغط النفسي قبل وأثناء الاختبار، ومن أهم علاماته ودرجة تشبعها مايأتي:

- الاستيقاظ من النوم أكثر من مرة في ليلة الاختبار ٠,٦٧٦
- صعوبة النوم في ليلة الاختبار ٠,٥٢٨
- الأحلام المزعجة ليلة الاختبار ٠,٣٤٧
- الاحساس بالصداع مباشرة قبل الاختبار ٠,٣٢٧
- الاحساس بالملل والضيق والتوتر قبل الاختبار ٠,٢٢٠
- عدم الاستقرار في المقعد خلال الاختبار ٠,٢٢٣

(جـ) الشعور بالخوف من الاختبارات الشفهية والمفاجئة، ومن أهم علاماته ودرجة تشبعها ما يأتي:

- الاحساس بالضيق عند سؤال المدرس ٠,٦٢٠

• التهرب من اختيار المدرس للإجابة	٠,٤٩٦
• عدم توقع الإجابة الصحيحة	٠,٤٣٨
• كراهية الاختبارات المفاجئة	٠,٣٨٣

(د) الشعور بالصداع النفسي المصاحب للاختبار، ومن أهم علاماته ودرجة تشبعها ما يأتي:

• الإحساس بالألم والاضطراب بالمعدة	٠,٥٣٧
• الرغبة الشديدة في القيء	٠,٣٨٠
• الاحساس بالصداع	٠,٤٦
• عدم الاحساس بالفرح	٠,٢٩٧
• عدم الاستقرار بالمقعد خلال الاختبار	٠,٢٨١
• الشعور بالبرودة في اليد	٠,١٩٩
• الخوف والقلق قبل الاختبار	٠,١٩٢
• الرعشة في اليد قبل الاختبار	٠,١٩١

٤ – شيوع مشكلة التدخين في المدارس السعودية، فقد بلغت نسبة المدخنين من طلاب المرحلة الثانوية في مدينة الرياض (٢١,٨٪) وبلغت في المرحلة المتوسطة (١٣,٣٪)، وأن (٨٠٪) من طلاب المرحلة الثانوية بدأوا التدخين قبل سن الخامسة عشرة، كما بدأ الغالبية العظمى من طلاب المرحلة المتوسطة التدخين من سن الثالثة عشرة. وكان من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تبني عادة التدخين بين طلبة المدارس في المرحلتين المتوسطة والثانوية هو تدخين أحد الوالدين، وفي الغالب الأصدقاء، أو الزملاء بالمدرسة. وقد تبين أن (٦٠٪) من طلاب المرحلة الثانوية يدخنون أمام آبائهم، وتقل هذه

النسبة كثيراً بين طلاب المرحلة المتوسطة. أما التدخين أمام الأمهات فقد بلغ أكثر من (٧٠٪) بين طلاب المرحلة الثانوية (جمال الجار الله: جريدة الشرق الأوسط).

خامساً: العوامل المرتبطة بالغاء نظام الساعات في المرحلة الثانوية:

قامت وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية بإدخال نظام التعليم الثانوي الشامل، كنمط تعليمي جديد يختلف عن نظام التعليم الثانوي التقليدي، وذلك بإنشاء أول مدرسة ثانوية تعمل بنظام الساعات المطور وهي ثانوية اليرموك الشاملة في مدينة الرياض لتجربة هذا النظام وذلك في عام ١٣٩٥هـ.

ويهدف هذا النظام إلى إدخال برامج ومناهج جديدة تتطلبها حاجة المجتمع، وتساهم في تسهيل إلحاق الطلبة بالكليات الجامعية التي تناسب تخصصهم، كما يعطي هذا النظام مرونة وفرصة في اختيار البرامج الملائمة للقدرات والرغبات ويراعي الفروق الفردية بين الطلاب.

وقد قامت وزارة المعارف بعد ذلك بتكوين لجان لوضع صيغة جديدة لهذا النظام المطوَّر يجمع بين حسنات النظامين التعليم الثانوي الشامل والتعليم الثانوي التقليدي، وقد تم تطوير هذا النظام تحت مفهوم جديد هو (نظام التعليم الثانوي المطوَّر) حيث عُرِض ذلك المشروع على أنظار مجلس الوزراء الذي وافق عليه وأقره بناء على توصية اللجنة العليا لسياسة التعليم بقرار رقم ٨٥ وتاريخ ١١/٣/١٤٠٥هـ، على أن يتم تعميم هذا النظام الجديد تدريجياً وفي مدة لاتتجاوز عشر سنوات اعتباراً من العام الدراسي (١٤٠٥هـ).

إلا أن هذا النظام لم يصمد طويلا فقد صدر قرار اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة بإلغاء التعليم الثانوي المطوَّر تدريجياً من بداية العام الدراسي (١٤١١هـ)، وتبين أن أهم العوامل التي أدت إلى إلغاء نظام التعليم الثانوي المطوَّر والعودة إلى النظام التقليدي ما يأتي:

١ – وجود فراغات كبيرة في نظام وضع الجدول الدراسي مما يعني صعوبة متابعة حضور وغياب الأبناء من قبل أولياء أمورهم، فقد ثبت أن (٨٠,٨٪) من أولياء أمور الطلاب يلقون عناءاً شديداً في متابعة الأبناء بالحضور إلى المدرسة (أحمد درباس: ١٤١٤: ١١٤).

٢ – ضآلة دور الأسرة في مساعدة الطلاب عند اختيار تخصصاتهم، فهناك (٤٢,٦٪) من أولياء الأمور بدون مؤهلات علمية، ففاقد الشيء لايعطيه (الثبيتي والغامدي: ١٩٨٨ : ٤٦).

٣ – عدم كفاية تدريب المدرسين والمرشدين في تنفيذ الخطط الدراسية والمتطلبات المرتبطة بهذا النظام، مما يجعل ذلك يؤثر على عدم فاعلية النظام، وانعكاس ذلك على الطلبة، مما عرضهم لمواجهة كثير من المشكلات الدراسية (محمد العسيري: ١٤١٢هـ).

٤ – النقص بالإمكانات والتجهيزات التي يحتاجها النظام المطوَّر الذي يتطلب بقاء الطالب في المدرسة معظم فترات اليوم، وهذا يتطلب تجهيز مكتبة ومعامل وصالات طعام وصالات رياضية (محمد العسيري : ١٤١٢هـ).

سادساً: مجالس الآباء في المدارس السعودية:

إن زيارة المدارس من قبل الآباء تساعد المدرسين على الاتصال الشخصي بالآباء، وفي نفس الوقت فالآباء راغبون في مشاهدة أبنائهم في فصول الدراسة ومعرفة الكثير عنهم، ومن شأن مجالس الآباء تعزيز موقف المدرسين وتمكينهم من سرد قصصهم ونقل مشاعرهم والإدلاء بآرائهم بدقة وعناية. وعلى الجانب الآخر فالآباء سوف يتمكنون من التعرف على صورة كاملة فيما يتعلق بتطور أبنائهم الدراسي ومشاركاتهم في الأنشطة المدرسية، ويمكن حصر الوظائف التي يمكن أن تحققها مجالس الآباء في المدارس السعودية، بما يأتي:

(أ) الوقوف على مستوى تحصيل الأبناء.

(ب) الاطمئنان على حضور وانتظام أبنائهم في المدارس.

(جـ) إشعار المدارس باهتمام الآباء بأبنائهم (عبداللطيف فرج:١٤١٢:٥٢).

(د) إشعار التلميذ باهتمام والديه ومتابعتهما له (قسم الاجتماع - جامعة الملك سعود: ١٤٠٧هـ).

وبالرغم من أهمية هذه المجالس الأبوية في العملية التربوية للمدرسة إلا أنها تواجه معوقات من قبل الآباء أنفسهم، ويبدو أنها تواجه فشلاً في وظيفتها. وقد تبين أنّ عوامل فشل مجالس الآباء في المدارس السعودية من وجهة نظر المسؤولين بالمدرسة تتركز في الآتي:

(أ) عدم وعي الآباء بأهمية هذه المجالس.

(ب) عدم تجاوب الآباء مع المدرسة لحضور المجالس.

(جـ) كثرة مشاغل الآباء وعدم اهتمامهم بما يخص أبناءهم.

(د) اعتقاد بعض الآباء بأن المدرسة هي المسؤولة عن حفظ وتربية الأبناء.

ويبدو أن عدم تجاوب الآباء وانشغالهم عن هذه المجالس ربما يكون استجابة لسوء تنظيم مجالس الآباء في المدارس السعودية، وعدم الاستفادة من النظرية التربوية في كيفية إعداد وتنظيم هذه المجالس، وربما يعود ذلك إلى عدم وجود الخبرة والتأهيل لمن ينظمها (عبدالرازق ظفر، وآخرون: ١٤٠٩هـ).

سابعًا: مشكلات الطلاب السعوديين في الجامعات (بنين وبنات):

من خلال تحليل الدراسات السعودية التطبيقية التي أجريت في علم الاجتماع والتربية، حاولنا رصد المشكلات التي تواجه الطلاب والطالبات الدارسين في الجامعات السعودية، فتبين أن المشكلات تتنوع وتشيع عند طلاب المرحلة الجامعية (البكالوريوس)، وتمتد إلى طلاب الدراسات العليا. واتضح من ذلك أن أهم المشكلات

التي تواجه الطلاب والطالبات في الكليات والجامعات السعودية ما يأتي:

- عدم تقدير الكثير من المدرسين الرجال للظروف الاجتماعية للطالبات، وعدم توفر أعضاء هيئة تدريس من النساء في كثير من المواد، مما يضطر الأقسام العلمية للاستعانة بالأساتذة من الرجال عن طريق دائرة الشبكة التلفزيونية المغلقة، مما يؤثر على مستوى المادة العلمية للمنهج (زهير الكاظمي: ١٤١٤هـ).

٢ - عدم توفر الكتاب الجامعي لكثير من الدراسين، وكبر حجم المناهج الدراسية في كثير من المواد، بالمقارنة مع عدد الساعات المعتمدة المحددة لها، وكثرة تغيير مواعيد المحاضرات من بعض المدرسين والمدرسات (زهير الكاظمي: ١٤١٤هـ).

٣ - لقد تبين أن أداء الطلاب والطالبات الجامعي يرتبط كثيراً بوضع السكن المناسب، بمعنى أن الطلاب والطالبات ذوي المعدلات التراكمية العليا في الجامعة هم أكثر الطلبة شعوراً بالرضا عن حالتهم السكنية، مما يحتم على الجامعات مضاعفة الجهود لتوفير السكن الملائم للطلاب والطالبات، لما لذلك من أثر إيجابي على زيادة مستوى الانجاز الأكاديمي بالجامعة (عبدالله الثبيتي وآخرون: ١٤٠٨هـ).

٤ - عدم إدراك الطلاب والطالبات بالجامعات السعودية أهمية الإرشاد الأكاديمي، بالرغم من أن الإرشاد الأكاديمي في المرحلة الجامعية يعد حجر الزاوية في العملية التعليمية، حيث يتحدد في ضوئه حل المشكلات الدراسية، وتحديد مستقبل الطالب والطالبة الدراسي والمهنيّ في حياتهما المستقبلية. وقد تبين أن القائمين على عملية الإرشاد الأكاديمي بالجامعات السعودية ليست لديهم الخلفية التي تؤهلهم للقيام بهذه الوظائف (البخاري، السليماني: ١٤١٤هـ).

٥ - معظم الطلاب في الجامعات السعودية يلتحقون بالتخصصات الجامعية مضطرين، بسبب انخفاض معدل درجاتهم، أو يلتحقون بالتخصصات باختيار

عشوائي، وهي غير ملاءمة لميولهم ورغباتهم، مما يضطرهم إلى التحويل إلى قسم آخر، حيث لم يتسن للطالب والطالبة في المرحلة الثانوية التعرف على تخصصات الدراسات الجامعية، كما لم تتوفر لهم عمليات التوجيه والإرشاد الأكاديمي المبكر قبل بدء الانتظام في الدراسة الجامعية (محمد كسناوي: ١٤١٥هـ).

٦ - كثرة تسرب طلاب الدراسات العليا بجامعات المملكة، فمثلا بلغت نسبة التسرب بجامعة الملك سعود في عشر سنوات حتى عام ١٤٠٩هـ (٣٩,٨٪) من المتقدمين، ولعل السبب في ذلك أن طالب الدراسات العليا في معظم الكليات بالجامعات السعودية يمر بمراحل متعددة لإنهاء المقررات الدراسية وكتابة الرسالة، وتعتبر المدة التي يقضيها الطالب طويلة جداً، مقارنة بالمدة التي يقضيها طالب الدراسات العليا في بعض الدول العربية والأجنبية، مما يستدعي وضع لجان متخصصة في الأقسام المعنية لمتابعة مشكلات الطلبة وتخفيف بعض الإجراءات الإدارية التي تأخذ وقتًا طويلاً (محمد المنيع ١٤١١هـ).

ثامنًا: المشكلات الأكاديمية في الأقسام العلمية بالجامعات السعودية:

القسم الأكاديمي هو قسم أو إدارة فرعية من مؤسسة في التعليم العالي، عادة ما يكون ذا علاقة بمجال تخصص أو فرع من فروع المعرفة، ويقول (روش Roach) أن القسم الأكاديمي يلعب دورًا مهماً في حياة أي مؤسسة في التعليم العالي، وعلاوة على ذلك فإن (٨٠٪) من القرارات الإدارية يتم اتخاذها على مستوى القسم الأكاديمي (سلطان بخاري: ١٤١٤ : ١٥).

ويُعد القسم الأكاديمي الذي يتكون علميًا من المعيدين والمحاضرين والأساتذة حملة الدكتوراة هو النواة الرئيسة للتخصص العلمي، ومعظم وظائف الجامعة وبرامجها وأهدافها يتم إنجازها وأداؤها عن طريقه. والتعرف على المشكلات الأكاديمية التي تواجه الأقسام العلمية بالجامعات هي نفس المشكلات التي تعيق أعضاء هيئة التدريس بالقسم عن أداء رسالتهم العلمية للطلاب. وقد تبين أن أهم المشكلات الأكاديمية

المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ما يأتي:

١ - كثير من رؤساء أقسام الأكاديمية ببعض جامعات المملكة (٤٢.٣٪) يرون أن أعضاء هيئة التدريس بالقسم لا يهتمون بإعداد البحوث العلمية المتخصصة والتي تعد من اهتمامات القسم، وذكر (٤٥.١٪) من رؤساء الأقسام أن أعضاء هيئة التدريس لا يلتزمون بساعاتهم المكتبية لمراجعة وحل مشكلات الطلاب، وذكر بصراحة (٤٠.٨٪) من رؤساء الأقسام أن عضو هيئة التدريس لا يتابع التطورات التي تستجد في ميدان دراسته وتنشر بالدوريات والمطبوعات الجديدة، وهناك (٣٥.٢٪) من أعضاء هيئة التدريس لا يهتمون أصلا بتدريس موادهم من ناحية الإعداد والتقويم أو الالتزام بمواعيد المحاضرات (سلطان بخاري: ١٤١٤هـ).

٢ - إن من أهم المشكلات التي تواجه الأقسام العلمية بالجامعات السعودية كما يراها (٥٤.٩٪) من رؤساء الأقسام الأكاديمية أن تطلعات هيئة التدريس تفوق إمكانات القسم، وذكر (٣١٪) من رؤساء الأقسام أن أعضاء هيئة التدريس يفضلون المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للقسم، وأن (١٤.١٪) لهم مواقف سلبية ضد رئيس القسم، وأن (٨.٥٪) لهم نظرة استعلاء نحو زملائهم خاصة الجدد (سلطان بخاري: ١٤١٢).

٣ - يواجه أساتذة الجامعات والأقسام الأكاديمية مشكلات ذات علاقة بإدارة الجامعة والعمادات المستقلة، وتبين أن من أهم المشكلات من هذا النوع هو عدم وجود ميزانية خاصة للقسم للصرف على برامج القسم، وكذلك عدم اهتمام إدارة الجامعة بحضور أعضاء هيئة التدريس المؤتمرات والندوات العلمية داخل وخارج المملكة، وعدم توفر بعض الوسائل التعليمية في قاعات الدراسة، والمركزية باتخاذ القرارات من قبل إدارة الجامعة فيما يختص بأمور القسم (سلطان بخاري: ١٤١٤هـ).

تاسعًا: المشكلات التي تواجه برامج محو الأمية في المجتمع السعودي:

إنَّ وجود النسبة الكبيرة للأمية بين القوى العاملة من أخطر مشكلات البناء

الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية، وقد بلغ معدل هذه المشكلة في المجتمع السعودي عام (١٩٨٢م) بين السكان المستقرين لفئات الأعمار (١٥ سنة) فأكثر (٤٨,٩٪) وارتفعت بين الإناث لتصل إلى (٦٩,٢٪) وانخفضت بين الذكور لتصل إلى (٢٨,٩٪)، ولقد أدرك المجتمع السعودي ممثلاً في وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات هذه المشكلة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فأنشئت مدارس محو الأمية، بلغ عددها بالنسبة للذكور في العام الدراسي (١٤٠٧/١٤٠٨هـ) (١٢٥١) مدرسة تضم (٦٢٦٢٧) دارساً، وفي العام نفسه بلغ عدد مدارس محو الأمية الخاصة بالإناث (١٥٢١) مدرسة تضم (٧٥٠٠٠) دارسة. (وزارة المعارف : ١٤٠٨) - (الرئاسة العامة لتعليم البنات: ١٣٩٢ - ١٤٠٨هـ).

إن برامج محو الأمية لا يمكن أن تكون لها فاعلية حقيقية ما لم ير الملتحقون بها أنها تؤثر في حياتهم، وأنها ملائمة لاحتياجاتهم المهنية والشخصية والاجتماعية. وقد حاولت إحدى الدراسات التطبيقية الرائدة في هذا المجال أن تتعرف على جدوى برامج محو الأمية في المجتمع السعودي من خلال آراء الدارسين (عبدالرحمن الحميدي: ١٤١٠هـ) وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّه يرى (٦٩,٥٪) من الدارسين الذين أجريت عليهم الدراسة أنّ برامج محو الأمية غير مجدية وقد يعزى ذلك إلى:

(أ) عدم تناسب برامج محو الأمية مع احتياجات ورغبات الدارسين.

(ب) إن خبرة المدرسين في مجال التعليم الابتدائي وتعليم الكبار محدودة للغاية، مما يترتب عليه أن المعلِّم يعامل الدارسين الكبار لا شعورياً بما تعود أن يتبعه مع الصغار، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فشل برامج محو الأمية وانصراف الدارسين عنها.

(جـ) عدم ملاءمة مواعيد الدراسة لظروف الدارسين العائلية والاجتماعية والوظيفية.

(د) ومما يعيق مهمة برامج محو الأمية وعدم قيامها بوظائفها الرئيسة أن

المدرسة الليلية تعيش عالة على المدرسة الصباحية في كل شيء تقريباً، كالأثاث المعد للأطفال في المدرسة الصباحية، فإنه هو نفس الأثاث الذي تستخدمه المدرسة الليلية، والكبير يجلس على المقعد المعد للصغير. ويؤكد غالبية مدرسي محو الأمية أن المقاعد لا تتناسب مع الدارس الكبير، وأن المدرسة الليلية لا تتوفر بها الوسائل التعليمية الضرورية (مرعي والرشيدي: ١٤٠١ : ١٢٨).

عاشراً: التأهيل الجامعي وعلاقته باحتياجات التنمية في المجتمع السعودي:

تخطيط التعليم على ضوء الاحتياجات من القوى العاملة في المستقبل أصبح ضرورة لكي تقوم الجامعات بوظائفها في تحقيق رخاء المجتمع ورفاهيته، والمساهمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إنَّ التخطيط لتنمية متوازنة وشاملة يتطلب إعادة النظر في البرامج التعليمية بشكل عام، وبرامج التعليم العالي بوجه خاص، من حيث مدى وضوح أهدافها، وشمول محتواها، وتحديث طرق تدريسها، وأساليب تقويمها وإدارتها، ونوعية الطلاب المراد إعدادهم، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس لإحداث عملية التطوير، لذلك فالعلاقة بين برامج التعليم العالي والتنمية شديدة التلاحم والترابط، فليس هناك تنمية شاملة قائمة على سواعد أبناء مجتمعها دون قوى بشرية، وليس هناك قوى بشرية دون برامج مدروسة بعناية فائقة تدربها وتعدها بما يناسب حاجات المجتمع (علي القرني: ١٤١٠: ٣٥٦ - ٥٣٧).

وإنَّ تحليل الدراسات التطبيقية التي عنيت في هذا المجال سوف يساهم في التأكد من سلامة التأهيل الجامعي، وقدرته على إعداد القوى البشرية إعداداً يحقق احتياجات التنمية. وقد اتضح من تلك الدراسات العلمية التطبيقية أن هناك عدة عوامل تعيق تلبية الجامعات لاحتياجات الجهاز الحكومي والقطاع الخاص، وتبين أن من أهمها:

١ - قصور الجامعات في تلبية الجهاز الحكومي في كثير من التخصصات يرجع

كثيراً إلى عدم ملاءمة الإعداد الجامعي لمتطلبات كثير من الوظائف الحكومية، وعدم التركيز على الجوانب التطبيقية في الدراسات الجامعية (عبدالرحمن السبيت: ١٩٨٠ - ١٩٤).

٢ - معظم الأجهزة الحكومية تواجه عدم ملاءمة مؤهلات الجامعيين الجدد لمتطلبات وظائفهم ومهامهم، وان غالبية الأجهزة تواجه عدم تناسب معرفة ومعلومات الجامعيين الجدد لمهام وظائفهم بالسرعة المطلوبة، وأن الأجهزة الحكومية بنسبة (٧٢٪) تعاني من ضعف أداء الموظفين الجامعيين الجدد (عبدالله الشهري: ١٤٠٨: ٣٦ - ٥٧).

إلا أنَّ بعض الدراسات التربوية التطبيقية المعاصرة استطاعت أن تحدد بدقة العوامل المؤدية إلى قصور برامج التعليم العالي في المساهمة بعملية التنمية بالمجتمع السعودي، وقد توصلت إلى خمسة عوامل رئيسة (علي القرني: ١٤١) وهي:

١ - استخدام أعضاء هيئة التدريس أسلوب التدريس التقليدي القائم على حشو أذهان الطلاب بالمعارف والمعلومات دون الاهتمام بتنمية المهارات والابدا ع والابتكار عن طريق التطبيق والبحث للواقع.

٢ - قصور التخطيط العلمي، بسبب عدم وجود التنسيق المتكامل بين مؤسسات التعليم العالي وأجهزة التوظيف الحكومية والخاصة.

٣ - عدم التوازن بين العرض والطلب بسبب تضخم خريجي بعض الأقسام وندرة في أقسام أخرى، وازدواجية في التخصصات النظرية في جامعات المملكة، والإقبال على الدراسات النظرية مقارنة بالدراسات التطبيقية.

٤ - زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي باعتباره يمنح مكانة اجتماعية متميزة للفرد.

٥ - افتقار المدارس الثانوية إلى الإرشاد والتوجيه الأكاديمي.

ويبدو أن المشكلة الرئيسة التي أحدثت فجوة أو هوة بين برامج الجامعات السعودية واحتياجات التنمية في المجتمع السعودي تتركز في واقع القبول في التعليم الجامعي،

حيث ثبت أن هناك «هدراً تعليمياً» في المرحلة الجامعية بسبب إضاعة كثير من الطلاب والطالبات وقتاً كبيراً في التنقل بين التخصصات، وذلك ناتج عن التحاقهم بتخصصات لم تكن محور اهتماماتهم، كما أن الحوافز المالية لطلاب التعليم الجامعي وضمان التوظيف بعد التخرج جعلت بعض خريجي المرحلة الثانوية لايلتحقون بالتخصصات الصعبة التي تحتاج إلى جهد ووقت، ويفضلون الالتحاق بالتخصصات النظرية لسهولتها وسرعة التخرج منها، مما يتحتم وضع حوافز متميزة للتخصصات التطبيقية بما يتلاءم مع احتياجات خطط التنمية، مع ضرورة أن يميل التعليم الجامعي بالمملكة إلى الأخذ بنموذج القبول الانتقائي الموجه، الذي يلبي حق الفرد في التعليم الجامعي ولايغفل حق الجامعة في المحافظة على النوع (إبراهيم الخضير:١٤٠٩:٤٧٠).

حادي عشر: قضايا تربوية إعلامية في المجتمع السعودي:

اقتضت الضرورة السوسيولوجية أن يتخذ علم الاجتماع موضوع الإعلام مجالاً لدراسته، يطلق عليه «علم اجتماع الإعلام» يركز في اهتماماته على دراسة العملية الإعلامية كعملية اجتماعية دينامية، بما تشمل من عناصر كالمرسل والمستقبل والوسيلة والأداة والتأثير، وما تؤديه من وظائف تربوية وتوجيهية تندرج بدورها على المجتمع ككل.

وان الإعلام أحد أجزاء النسق الاجتماعي باعتباره اتصالاً بين طرفين على الأقل، بما يشكل علاقة اجتماعية من نوع أو من آخر، وبالتالي يتداخل في تفاعلاته مع بقية أجزاء النسق الاجتماعي تأثيراً وتأثراً، مما يجعله موضوعاً أساسياً من موضوعات علم الاجتماع، فأصبح الدارسون والباحثون في محطات هذا العلم يولون اهتماماتهم للتفاعلات الاجتماعية التي قد تحدث نتيجة للاتصال بين أجزاء النسق الاجتماعي الثابتة والدائمة، ويركزون على الإعلام باعتباره المحك الرئيس والأساس الجوهري لدراسة بقية الأجزاء والمجتمع ككل (جبارة جبارة: ١٤٠٥ : ٢٥).

والباحثون الاجتماعيون والتربويون في المجتمع السعودي تطرقوا إلى جوانب سوسيولوجية وتربوية لبعض المواد الإعلامية المرسلة عن طريق وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية، سواء كان الهدف منها الترويح أو التوجيه أو التحذير. ومن أهم القضايا الاجتماعية والتربوية الإعلامية التي برزت على السَّاحة في المجتمع السعودي ما يأتي:

١ – التلفاز السعودي ومستوى التحصيل الدراسي:

يتأثر التحصيل الدراسي للطلاب السعوديين بمشاهدة التلفاز، فقد ثبت أن طول مشاهدة التلفاز يؤثر سلبياً على مستوى التحصيل الدراسي، وأن أولياء الأمور والمعلِّمين قد اتفقوا على أن هناك آثاراً سلبية من مشاهدة التلفزيون على الطلاب، وخاصة في المرحلة الابتدائية. ومن أهم هذه السلبيات زيادة سهر التلاميذ، وكثرة مشاكلهم مع بعضهم، وتعلمهم ألفاظًا سيئة، وقلة ذهابهم إلى المسجد. بينما تنحصر النواحي الإيجابية لمشاهدة التلفزيون بموضوع التسلية والترفيه، وزيادة الحصيلة اللغوية والثقافية للتلاميذ. وثبت أن من أهم المشكلات التربوية التي أحدثها التلفاز السعودي على طلاب المرحلة الابتدائية هو صرفهم عن أداء واجباتهم المدرسية، والتأخر عن المدرسة في الصباح (فهد العتيبي: ١٤١٤). وقد ثبت أن مشاهدة ومتابعة برامج التلفزيون بالإضافة إلى أنها لا تخدم التحصيل الدراسي بشكل عام، تؤدي إلى التأخر الدراسي حتى على الطلاب في المراحل التعليمية المتقدمة كطلاب المرحلة الثانوية، وذلك بسبب أن البرامج التلفزيونية لاتنمي ولاتدرب القدرات العقلية المختلفة، بل قد تتسبب في إضعافها عن طريق تشجيع الاستغراق في الخيال بصورة مفرطة، أو تعطيل التفكير والاستنباط، أو عن طريق إرهاق العقل بكثرة المعلومات غير المترابطة أو المتناقضة مع بعضها البعض، مع غياب المشاركة فيها والسلبية في تلقيها وتصديقها دون أي جهد، مما يجعل كثيراً من البرامج التلفزيونية مهددة للقدرات العقلية بالضمور والانحلال والضعف الذي يؤدي بهم إلى الوقوع في التأخر الدراسي (عبداللطيف المقرن: ١٤١٥: ١٧٨).

٢ – الشباب السعودي والمواد الإعلامية المقروءة:

وحول أطر استفادة الشباب بالمملكة العربية السعودية من الجرائد والمجلات اليومية والأسبوعية والشهرية، تبين أن هناك عدم ثقة من الشباب في الصحافة المطبوعة، بسبب اتخاذ الصحف السعودية من الانشائية والخطابية المباشرة والاعتماد على المبالغة منهجاً لها وهناك عوامل أخرى قد تكون من أسباب ضعف الثقة في الصحافة كالتناقض بين أخبار صحيفة محلية مثلاً ومصادر الإعلام الخارجية، وكذلك ضعف المهنة الصحفية وعدم القدرة على تحقيق التوقعات، بصرف النظر عما إذا كان هذا الواقع الصحافي نتيجة لظروف من داخل الصحافة ذاتها أو لظروف خارجة عن إرادتها

إلا أنه يجب التنبيه إلى أن انعدام أو ضعف الثقة في الوسيلة الإعلامية المحلية سيؤدي إلى ضعف الإقبال عليها، وبالتالي ضعف تأثيرها على المتلقين، مما يتيح الفرصة للمصادر الإعلامية الخارجية. ولقد اتضح أن بعض الصحف الوافدة إلى السوق المحلي السعودي يكون الإقبال عليها أكثر من الصحافة المحلية من قبل الشباب السعودي، فمثلاً تبين أن صحيفة السياسة الكويتية ليست أكثر صحيفة مقروءة من بين الصحف العربية اليومية المتوافرة في أسواق المملكة فقط، ولكنها تتفوق انتشاراً حتى على الصحافة المحلية، وهذا يقود إلى التساؤل عن مضمون الصحافة السعودية؟ ويمكن الاعتقاد إلى درجة كبيرة أن من الأسباب التي أدت إلى تفوق انتشار بعض الصحافة الوافدة على الصحافة السعودية في عقر دارها يعود إلى اعتماد الصحافة الوافدة على وكالات الأنباء العالمية الكبرى كمصدر أساس لأخبارها بمعدل يصل إلى (٨٥٪) من المضمون، إضافة إلى ضعف المهنية الصحفية في الصحافة المحلية، وعدم النظر إلى الصحافة كتخصص، مما أدى إلى ضعف المعالجة الابداعية، سواء في الشكل أو المحتوى، وهذا بالتالي أدى إلى صحافة متشابهة متكررة، وقد تكون هذه الأسباب ولكن لا يجب إغفال الظروف السياسية والاجتماعية التي تدور هذه الصحافة في فلكها (الحارثي وعاصي: ١٤١٠: ٢٣٣ – ٢٦٢).

٣ - المجتمع السعودي وقضية البث المباشر :

واجه العالم تطوراً علمياً هائلا في السنوات الأخيرة من هذا القرن يتمثل في توظيف الاقمار الصناعية في خدمة الإرسال التلفزيوني المباشر دون حاجة إلى محطات أرضية، وأصبح هذا التطور يمثل مشكلة تعاني منها الدول دون إمكان وقف البث أو السيطرة عليه. وقد استخدم معظم هذه القنوات من جانب دول الغرب سواء من خلال قنواتها المباشرة أو من خلال إنتاجها الذي يمثل حوالي (٥٠٪) من الانتاج الذي تبثه قنوات العالم الأخرى في خدمة تسويق قيمهم وأساليب الحياة وطرق التفكير والعلاقات السائدة في المجتمعات الغربية، هذا إلى جانب تسويق منتجاتهم الاقتصادية والسيطرة على عقول أبناء المجتمعات النامية، وتحقيق ما يطلق عليه الاختراق الإعلامي للدول الذي هو مدخل لكل الاختراقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويذهب البعض في التحليل إلى التفسير التأثيري للبث المباشر، أو على أنه محاولة تآمرية ضد الإسلام والمسلمين، في حين يذهب آخرون إلى مخالفة هذا التفسير والقول بأن هذا هو تفسير المسبوقين المغلوبين على أمرهم؛ فالبث نتيجة منطقية وطبيعية للتقدم العلمي والتقني، ولابد من مواجهة إشكالياته من خلال التخطيط العلمي، ويشمل التآمر على الإسلام والمسلمين ليس في تطوير التقنيات ولكن في توظيف البرامج وما يتم بثه خلال القنوات (نبيل السمالوطي: ١٤١٦ : ٤٥٩).

وعلى كل حال فإن البث المباشر حدث نتيجة للتقدم في علوم وتقنيات الفضاء والاتصال في الغرب وبعض الدول المتقدمة في آسيا كاليابان، وليس مستهدفاً به الإسلام من حيث نشأته وظهوره، ولكن تكمن خطورته في جانبين:

(أ) أن البث المباشر يعكس بطبيعته قيم وعقائد وعادات وأخلاقيات وسلوكيات المجتمع الذي يصدر البث، وهي غالباً ثقافة متناقضة مع الإسلام والمسلمين، ومن هنا تأتي خطورة هذه المحطات بشكل عرضي على ثقافة وسلوكيات المسلمين، وهذا يعني تهديد الهوية الثقافية للمسلمين وغلبة الاتجاه نحو التغريب.

(ب) أن الدول غير المسلمة توظف جزءاً من برامجها وأفلامها وأخبارها التي تبث من خلال الأقمار الصناعية في خدمة تشويه الإسلام أمام المشاهد غير المسلم، ومحاولة إفساد عقيدة وقيم المسلمين، نظراً لأن المشروع الإسلامي في التنمية والبناء والتعمير يتناقض مع المشروع الغربي في المنطلقات والقيم والأحكام والأهداف في رأيهم (نبيل السمالوطي: ١٤١٦).

الفصل السابع

النسق البيئي في المجتمع السعودي

النسق البيئي في المجتمع السعودي

دراسة النسق البيئي تعني تتبع العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة العامة، وأثر هذه العوامل البيئية على الإنسان والنظم المختلفة، من اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية.

وللتعرف على النسق البيئي لأي مجتمع، فإنه لايكفي إعطاء وصف جغرافي محدود للموقع الذي يحتله ذلك المجتمع، أو ذكر الخصائص الجغرافية التي تميزه، وإنما يجب التعرف على نوع التواؤم الذي يتم بين الإنسان وتلك الظروف الجغرافية (أحمد أبو زيد: ١٠-١١)، وبهذا نبتعد عن التطرف الذي يذكره بعض الباحثين عندما يؤكدون على التأثير البيئي على الإنسان، ويذهبون إلى القول بالحتمية الجغرافية، فعلى سبيل المثال، نجد (جان براون) يرى أن طريقة توزيع البشر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بخريطة توزيع المياه، في حين نجد أن البعض الآخر يذهب إلى حد التهوين من شأن الجغرافية، وإبراز الأثر الإنساني على الطبيعة (أرمان كوفيليه: ١٩٦٢:١٨٩-١٩٤).

وبذلك يمكن القول إن تعرفنا على السمات الأيكولوجية (البيئية) لأي مجتمع يسهم في فهم عدد من الظواهر الاجتماعية المتأصلة أساسًا في البيئة؛ حيث أن الأرض وما تحويه من ظروف وعوامل بيئية وطبيعية تؤثر تأثيرًا مباشرًا، أو غير مباشر في النشاط البشري للسكان وتوزيعهم الجغرافي، وكذلك في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وكثيرًا ما يوحي الكلام عن العوامل البيئية والطبيعية أن النسق الأيكولوجي (البيئي) نسق مستقر وثابت لايتغير، ويرجع ذلك إلى ثبات الظروف والملابسات الجغرافية التي تحيط بأي مجتمع من المجتمعات إلى حد كبير فهي لاتكاد تتغير، وإنما تتكرر برمتها عامًا بعد عام، ولا تتعرض إلا لتغيرات طفيفة جدًا في التفاصيل، مثل

التغيرات التي تطرأ على كمية المطر من سنة إلى أخرى، أو طول موسم الجفاف أو الاختلافات الطفيفة في درجات الحرارة في كل موسم، في مختلف السنوات.

وفي الواقع فإن ثبات الظروف الجغرافية، لايعني بالضرورة ثبات أو استقرار النسق البيئي، بل إن النسق البيئي نسق «ديناميكي» بكل ماتحمل هذه الكلمة من معنى، إذ تطرأ عليه تغيرات واضحة، تتمثل بوجه خاص في اختلاف أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال دورة الحياة السنوية. وليس من شك في أن ذلك يبدو بشكل أوضح في المجتمعات التقليدية، حيث يظهر تأثير البيئة أقوى وأوضح عما في المجتمعات الحديثة المتطورة، ولكن هذا لايعني أن أثر العوامل الجغرافية يتلاشى تماماً من الحياة الاجتماعية في المجتمع المتقدم الحديث، وأن الباحث الاجتماعي يستطيع أن يغفل هذه العوامل في دراسته للبناء الاجتماعي في المجتمع الحضري، أو حتى المجتمع الصناعي، فالنسق البيئي يؤلف عنصراً أساسياً في فهم ذلك البناء، بغض النظر عن مدى تخلف أو تقدم المجتمع المدروس، فالدراسة البيئية الأيكولوجية في أساسها تحليل لعمليات التكيف بين الإنسان والبيئة. وليس من شك في أن تحكم الإنسان في فنونه وآلاته ووسائله المختلفة في البيئة الطبيعية المحيطة به هو نوع من التواؤم، إلا أن الباحث في دراسته للعلاقات البيئية في المجتمع المحلي الحضري أو الصناعي خليق به أن يسلك مسالك أخرى تختلف عن تلك التي يسلكها حين يدرس هذه العلاقات ذاتها، في المجتمعات التقليدية القبلية، أو في المجتمعات القروية وأن يهتم بموضوعات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة المجتمع الحضري أو الصناعي، وهذه الموضوعات تتصل في الأغلب بالتخصص المهني وعلاقته، ليس فقط بالظروف الطبيعية والبيئية، بل وأيضاً بمشكلات النقل والمواصلات التي تلعب دوراً مهماً في ربط الوحدات الاقليمية، وإيجاد نوع من الروابط والاعتماد المتبادل بينها، الذي لانجده في المجتمع التقليدي، والذي يترتب عليه ظهور التجارة بشكل غير مألوف في أشكال الحياة الأكثر تأخراً أو تخلفاً. والواقع أن هذه العلاقات المتبادلة بين الأقسام الإقليمية

تعد من أهم مكونات الدراسة البيئية في المجتمع المتطور الحديث (أحمد أبو زيد: الأنساق: ٣٥-٧٩).

أولاً : البيئة في الفترة المستقرة :

عندما نعطي وصفاً للنسق البيئي في المجتمع السعودي، فإننا نعد هذا إحدى الركائز المهمة التي يقوم عليها فهم البناء الاجتماعي في المجتمع، ويكون الغرض منه محاولة الكشف عن التفاعل بين الإنسان والبيئة من ناحية، وبين البيئة والأنساق الاجتماعية من ناحية أخرى، لأننا نعد الملامح البيئية الأيكولوجية للمجتمع السعودي إحدى الأطر لتفسير الظواهر الاجتماعية، نظراً لما يترتب على تغيير النسق البيئي من حدوث مشكلات ظواهر اجتماعية عديدة واسعة النطاق.

وتعد طرق المواصلات من العوامل البيئية التي أثرت في التجمع السكاني وخصائص الثقافة في المجتمع السعودي. وقد أكد الأيكولوجيون أهمية الطرق والمواصلات في بحوثهم ومنهم «لابيرز» (Lapirece) مثلاً، الذي يشير إلى أنها ليست العامل الوحيد في التكوين البيئي، ولكنها على الأقل أهم العوامل التي تحدد العلاقات المكانية لأعضاء الجماعة، وأن التعديل في المواصلات إنما يتبعه بالضرورة تعديل في أوجه الحياة المختلفة (فاروق اسماعيل:١٩٨٤:٤٩).

وهذا ينطبق على المجتمع السعودي في تلك الفترة المستقرة حيث لم تتوفر وسائل النقل، كما لاتتوفر الطرق السهلة والمعبدة التي تربط بين القرى والمدن السعودية، بل اقتصر الاتصال على وسائل نقل قليلة جداً من السيارات عبر الطرق الصحراوية الوعرة، الأمر الذي جعل المجتمعات في تلك الفترة مفصولة نسبياً عن بعضها البعض، فكان لها تأثير واضح على المجتمعات السعودية، وخاصة على الحياة الاقتصادية والمعيشية للسكان. كما ترتب على هذا الانعزال أيضاً أن العلاقات الاجتماعية والروابط القرابية لاتتعدى في الغالب حدود المجتمع المحلي للفرد.

ولذلك أثرت الظروف البيئية في المجتمع السعودي في تلك الفترة على النشاط الإنساني، فكان نشاط الأهالي يتأثر كثيراً بالموقع الجغرافي. فصلاحية التربة وتوفر المياه الجوفية كان لهما أكبر الأثر في اتجاه سكان بعض المناطق إلى الزراعة، وبعض المواقع الجغرافية دفعت بعض السكان إلى امتهان التجارة، إذ أنّ موقع بعض القرى والمدن يمنح فرصة أن يكون هناك سوق لتبادل السلع والمنتجات، ولذلك كان العامل البيئي عاملاً رئيساً في توزيع المهن وأنماطها على المجتمعات والمدن والقرى السعودية، حسب الظروف البيئية لكل منطقة، كما ظهر تأثير البيئة جليًا وواضحاً في طبيعة بناء المساكن والمواد المستخدمة فيها ومظهرها العام والخاص، مما أعطى تلاؤماً بين الإنسان والبيئة، فبناء المساكن كان يعتمد على مواد البناء التي كانت متوفرة ومنتشرة في البيئة حينئذ.

وأخيراً فإن البيئة الطبيعية التي فرضت العزلة النسبية في الفترة السابقة بين المجتمعات السعودية بسبب عدم توفر الطرق السهلة والوسائل الحديثة، جعلت نشاط الترويح يُمَارَس داخل المجتمعات المحلية، ويتلاءم نمطه ومكانه مع الظروف الجغرافية السائدة في كل منطقة.

ثانياً : البيئة في الفترة المتغيرة :

أما في الفترة المتغيرة، فإن التغير في النسق البيئي لم ينتج بسبب تغير الظروف الطبيعية، بل نتج بسبب محاولة التحكم في الظروف البيئية والجغرافية من ناحية، ومن الناحية الأخرى بسبب الاستغناء عن مواد البيئة المحلية.

وتفسير ذلك أن البيئة الطبيعية (الأيكولوجيا) لم تعد تحدد مكان الاستقرار البشري، كما لم تستطع الظروف البيئية أن تستمر وتعزل المجتمعات السعودية بعضها عن بعض، أو تتحكم في نوعية نشاط الأهالي، أو تحدد مكان ونمط الترفيه كما أوضحنا ذلك في فترة الاستقرار، فنجد أن فترة التغير التي بدأت عام (١٣٩٠هـ)

كانت بداية لتفاعل معاكس بين الإنسان والبيئة في المجتمع، حيث ظهر أثر الإنسان في البيئة واضحاً، وليس العكس كما هو الحال في الفترة السابقة.

فقد كان عام (١٣٩٠هـ) بداية لتنفيذ مشروعات وبرامج اقتصادية واجتماعية، أسهمت بشكل كبير في التغير في نواح عديدة من النسق البيئي، حيث ارتبطت المجتمعات السعودية في هذه الفترة بعضها مع بعض بطرق سهلة معبدة، حيث لم تكن الطرق المعبدة تزيد على (٨٩٢١كم) في نهاية الفترة المستقرة عام (١٣٩٠هـ)، ثم قفز طول الطرق بين المدن في نهاية عام (١٤٠٣هـ) خلال الفترة المتغيرة إلى (٢٢٧٥٣) كم، حتى الطرق الزراعية المعبدة التي تصل إلى القرى والمزارع تضاعف طولها من (٣٤٨٧كم) في عام (١٣٩٠هـ)، إلى (٣٨٦٤٤كم) في عام (١٤٠٣)(*) (وزارة المالية: ١٤٠٣: ٣٣٥).

وقد ساعد على الانفتاح بين المجتمعات السعودية بالإضافة إلى توفير شبكة الطرق المعبدة امتلاك معظم الأفراد والأسر في المجتمع السعودي للسيارات، حيث بلغ عدد السيارات المستخدمة والموجودة في المملكة (٣٥٦٩٠٠٩) سيارة في عام ١٤٠٣هـ، بينما لم تتوفر السيارات الخاصة بالمملكة في نهاية الفترة المستقرة (١٣٩٠هـ) إلاّ بشكل نادر جداً حيث يقدر عددها (١٤٤٧٦٨) سيارة فقط (وزارة الداخلية: ١٣٩٦: ١١٩).

وهذه العناصر مجتمعة سواء ما كان منها متعلقاً بشبكة الطرق البرية المعبدة أو بتوافر وسائل النقل الخاصة الحديثة، ساهمت بشكل كبير في هذه الفترة بالحراك الاجتماعي والهجرة خاصة إلى المدن، وقد دعم ذلك إنشاء المطارات الضخمة، فقد صارت الأقاليم السعودية مرتبطة ببعضها البعض من خلال شبكة نقل جوي؛ حيث يتوفر في هذه الفترة المتغيرة ثلاثة وعشرون مطاراً موزعة على المدن الرئيسة بالمملكة، ويستخدم فيها أحدث الطائرات كالترايستار (Tristar) والجامبوجت (Jumbo Jet)،

(*) نركز على احصائيات عام (١٤٠٣) باعتبار أن هذا العام يقع في أواسط الفترة المتغيرة.

وهذا عكس ماكان في الفترة المستقرة السابقة حيث كان النقل الجوي عام (١٣٩٠هـ) محدوداً، ويقتصر على مدن معينة وبصورة ضئيلة وبطراز من الطائرات الصغيرة والقديمة مثل داكوتا (حسين بندقجي:١٣٩٧:٢٤١).

بالاضافة إلى ذلك فقد دعمت برامج التنمية في هذه الفترة المتغيرة النقل البحري، فأنشئ عدد من الموانئ والمنافذ البحرية السعودية على البحر الأحمر والخليج العربي.

ومثلما أسهمت الظروف البيئية المتغيرة في انفتاح المجتمعات السعودية على بعضها البعض، فقد ساهمت نفس الظروف في ربط المجتمع السعودي ككل بالعالم الخارجي، وانفتاحه على المجتمعات العربية والآسيوية والأفريقية والاسترالية والأوروبية والأمريكية عن طريق منافذ متعددة برية وبحرية وجوية.

ولقد أحدث التغيير في النسق البيئي بالمجتمع السعودي آثاراً اجتماعية مهمة في بناء المجتمع وطبيعة خصائصه الاجتماعية والثقافية، ومن أهمها :

(أ) نشوء ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع، والهجرة باتجاه المدن الكبيرة والمراكز الحضرية من أجل العمل أو التعليم.

ولقد تتبعت وزارة التخطيط الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التخطيطية الخمس، خلال خطتي التنمية الأولى والثانية، فتبين وجود هجرة كبيرة داخل المملكة، وأن هناك تناقصاً في عدد السكان في كل من المنطقة الشمالية، والجنوبية الغربية، بشكل خاص، بسبب انتقال السكان إلى المناطق الأخرى، حيث الأجزاء المزدهرة من المملكة، بما في ذلك المنطقة الوسطى والمنطقة الغربية. كذلك اتضح أن عملية التحضير الجارية تعني أن المراكز الحضرية الرئيسة كالرياض وجدة والمدن الكبيرة الأخرى، ستستقبل المهاجرين من المناطق القروية. ولقد أثبت المسح الإحصائي الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط أن الهجرة داخل المنطقة نفسها أكبر من الهجرة بين المناطق، وقد سجلت جميع مناطق الإمارات نسباً متفاوتة في زيادة عدد

سكانها خلال خطة التنمية الثالثة، وتوضح المؤشرات الأخيرة لبعض مناطق الإمارات أن كثيراً من المهاجرين الذين يرجعون إلى مناطقهم، لايرجعون إلى قراهم التي نشؤوا فيها. ونتيجة لذلك فقد شهد العديد من المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق النائية نمواً سريعاً في عدد السكان، لهجرة السكان إليها من مناطقهم القروية، وحتى من خارج منطقة الإمارة (خطة التنمية الرابعة: ١٤٠٥:٤٤٠).

(ب) إن توفر وسائل المواصلات الحديثة مع البدء بتنفيذ برامج مشروعات تنموية، قد ساعد على كثرة الوافدين إلى المجتمع السعودي من جنسيات عربية وأجنبية من أجل العمل في مؤسسات حكومية أو شركات خاصة، تلبية للحاجة إليهم في عملية التنمية الشاملة، ويقدر عددهم في عام (١٤٠٥هـ) بثلاثة ملايين نسمة (عبدالرحمن الباحوث:١٤٠٧:١٦٠)، بينما كان عددهم في أواخر الفترة السابقة عام (١٣٨٨هـ) يساوي (٥٣٧٠٦) ومعظمهم من الوافدين العرب (الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية:١٣٩٦:٢٨٤). وفي عام (١٤١٣) ثبت من خلال التعداد العام لسكان المملكة أن الأجانب مؤثرون بشكل واضح في تركيب السكان بمعدل (٣، ٢٧٪) وعددهم وصل إلى (٤٥٩، ٦٢٤، ٤) فرداً (مصلحة الاحصاءات العامة: تعداد السكان عام١٤١٣).

(جـ) إن توفر وسائل المواصلات وارتفاع مستوى المعيشة في هذه الفترة المتغيرة قد ساعد في اتجاه المواطنين إلى السفر خارج البلاد نحو المجتمعات الخارجية من أجل السياحة والترويح، ويتضح هذا إذا عرفنا أن عدد المسافرين السعوديين إلى خارج المملكة كبير جداً، حيث بلغ عددهم في عام واحد (١٤٠٣هـ) (٩٩٠٣٦٠) شخصاً، يمثل نسبة (٨٠٪) منهم ذكور، والبقية من الإناث (وزارة الداخلية :١٤٠٣:٢٥٧)، وهذا عكس اتجاه المواطنين في تلك الفترة السابقة، فقد بلغ عدد المواطنين الحاصلين على جوازات سفر حتى عام (١٣٨٨هـ) أثناء تلك الفترة المستقرة (٢٤٥٨) شخصاً فقط (وزارة الداخلية:١٣٩٦:٩٠).

وينبغي التنبيه إلى أن انفتاح المجتمع السعودي في هذه الفترة المتغيرة على المجتمعات الخارجية لم يقتصر على الاتصال بالطرق الحديثة، بل تبعه انفتاح ثقافي

واسع على تلك المجتمعات بواسطة البث التلفزيوني الذي غطى خلال الخطة الخمسية الثالثة (٨٠٪) من مساحة المملكة (خطة التنمية الرابعة: ١٤٠٥:٢٩٧). بالإضافة إلى استقبال كثير من القنوات التلفزيونية التي تبث عبر الأقمار الصناعية من بلدان عربية وأجنبية متعددة.

كذلك ساهمت شركات التوزيع في توريد الصحف والمجلات والكتب غير السعودية من الخارج، وبذلك منحت فرصة أخرى للاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الخارجية، ثم دعم هذا أيضاً افتتاح محلات تأجير وبيع أشرطة الفيديو، والتي تعرض المواد الإعلامية المختلفة، حيث بلغ عددها حتى نهاية عام ١٤٠٣هـ (٧٥٠) محلاً في جميع أنحاء المملكة (عبدالرحمن الشبيلي: غير مؤرخ:٥).

ونستنتج مما سبق أن هناك انحساراً لعامل البيئة في التحكم بالسلوك الاجتماعي في هذه الفترة المتغيرة، حيث لم تتدخل البيئة في تحديد نشاط السكان الاقتصادي، إذ يقوم الآن النشاط الاقتصادي على التخصص المهني الذي يعتمد أساساً على برامج التعليم والتدريب، كما لم تعد البيئة تمنع الأفراد من الحراك الاجتماعي خارج مجتمعاتهم المحلية باتجاه المدن، أو تمنعهم من الاحتكاك الثقافي مع المجتمعات الخارجية. فقد لاحظنا كثرة المسافرين من المواطنين إلى خارج البلاد، وكثرة الوافدين والأجانب من الخارج للعمل في البلاد، ووجود فرصة للاطلاع على ثقافة المجتمعات الأخرى عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

وحتى المساكن التي عمرت في هذه الفترة أصبحت تبتعد عن تأثير البيئة، لأن السكان استخدموا في بنائها المواد والخامات العضرية مثل الأسمنت والحديد، مما يعطيها مظهراً وتخطيطاً مختلفين عن المساكن القديمة، حتى تأثيرات الطبيعة قلّت في عملية اختيار أماكن الأحياء وإقامة المساكن، إذْ تبعت في ذلك الطرق الهندسية والمخططة، فبعد أن كانت تنمو بالنمو التلقائي أصبحت جميع الاتجاهات ذات قيمة عند الأهالي في المدن، بسبب القدرة على إخضاع الظروف الطبيعية لصالحهم، لذلك

شهدت المدن توسعاً، وكان العامل الأساس وراء ذلك يرجع إلى استفادة السكان من قروض صندوق التنمية العقارية الذي افتتح في بداية هذه الفترة المتغيرة، بهدف إقراض الأفراد مبالغ كافية من المال لبناء منزل، ثم يسدد المبلغ على دفعات طويلة الأجل بدون فوائد.

ثالثًا : البيئة وتوزيع السكان على الأحياء في المدن السعودية :

يبدو أن التخطيط القديم للمدن السعودية والذي يتميز بالشوارع الضيقة والبيوت والأحياء المتراصة والمتداخلة وموقع البساتين فيها كان يتناسب مع الظروف البيئية المتلائمة مع طبيعة الصحراء (محمد السيف:١٤١٢:٤٥).

وقد ظهر تأثير البيئة في اتجاه السكان بالمدن السعودية نحو الأرض، فكانوا - خاصة بالفترة المستقرة السابقة - يعطون قيمة معينة لكل اتجاه من اتجاهات المدينة. فلقد تبين من بعض الدراسات الأنثروبولوجية التي أجريت في «محافظة عُنَيْزَة» بمنطقة القصيم أن السكان في تلك الفترة المستقرة يعطون أهمية للاتجاه الغربي والشمالي لانتشار الكثبان الرملية فيها، أما الجهة الجنوبية فيحد من اتجاه الناس إليها انتشار المساحات الزراعية فيها، وكل السكان تتركز إقامتهم غرب حافات صخرية تمتد من الجنوب إلى الشمال، هذه الحافات الصخرية لها دور كبير في تحديد الاستقرار البشري للسكان، حيث تقف هذه الصخور حائلاً دون انتشار الكثبان الرملية حول المدينة، ولكن حدث في الفترة المتغيرة - بفضل الله - أن البيئة لم تحدد مكان الاستقرار البشري وتوزيعه على الأحياء في المدينة؛ ففترة التغير التي بدأت عام (١٣٩٠هـ) كانت بداية لتفاعل معاكس بين الإنسان والبيئة في المجتمع، حيث ظهر أثر الإنسان في البيئة، وليس العكس كما هو الحال في الفترة السابقة، فنجد انحساراً في هذه الفترة لعامل البيئة عن التحكم والسيطرة في اتجاه الناس نحو إعطاء قيمة اتجاهات معينة بالمدينة؛ فأصبحت جميع الاتجاهات ذات قيمة عند الأهالي بسبب القدرة على إخضاع الظروف الطبيعية لصالحهم، لذلك شهدت المدينة توسعاً من جميع

الجهات ولم يقتصر على جهة الشرق فقط، كما كان في الفترة السابقة، بل استطاع الإنسان أن يتحكم في الرمال الجنوبية، ويبني فوقها، ويوزع مساحات منها، وفعل مثل ذلك في الجهة الشمالية، وكذلك في الغربية، أما في الجهة الشرقية فزاد امتدادها وتخطت الضلع الصخري والذي كانت المدينة في الفترة السابقة تحتمي فيه خوفاً من زحف الرمال (محمد السيف: ١٤١٠).

وتعد أساليب التكنولوجيا من العوامل التي جعلت المجتمعات البشرية تتأقلم مع البيئة، وادخال التغيرات التي يجد فيها السكان خدمة لمصالحهم، ولذلك ألحقت التكنولوجيا كعامل رئيس من العوامل الأيكولوجية في معظم الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية، وصوب هذا الاتجاه فقد كشفت إحدى الدراسات السعودية أن من أهم العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على أحياء مدينة الرياض هو العامل البيئي خاصة مايتعلق بتعدد ملكية السيارات، فالأسر التي تتعدد لديها ملكية السيارات تقيم في الأحياء الراقية بصورة واضحة أكثر من الأحياء المتوسطة (عبدالله الخليفة: ١٤١١: ٢٤٠).

وقد تبين أن موقع الأسواق التجارية وموقع المدارس وموقع المؤسسات الاقتصادية بالمدن يساهم بشكل كبير في توزيع السكان على أحياء المدينة السعودية، فقد ثبت أن (٤١.٣٪) من سكان الأحياء الشعبية بمدينة الرياض اختاروا مساكنهم في تلك الأحياء رغبة في القرب من أماكن أعمالهم والقرب من الأسواق التجارية أو القرب من المدارس، وثبت أيضاً أن الرغبة في مجاورة الأقارب والأصدقاء من العوامل البيئية الرئيسة التي ساهمت بشكل كبير في توزيع السكان على أحياء المدينة السعودية. فقد تبين أن (٤٦٪) من سكان الأحياء الشعبية ونسبة (٤٩.٧٪) من سكان الأحياء المتوسطة في مدينة الرياض كان اختيارهم لموقع مساكنهم رغبة في مجاورة أقاربهم أو أبناء موطنهم الأصلي أو أصدقائهم، بينما يقل عامل مجاورة الأقارب والأصدقاء إلى (٩.٧٪) فقط في عملية اختيار موقع السكن في الأحياء الراقية بمدينة الرياض (عبدالله خليفة : ١٤١١: ٢١٣).

رابعًا : المسجد ودوره في توزيع السكان على أحياء المدن السعودية :

أثبتت الدراسات الاجتماعية التي أجريت في المجتمع السعودي أن «المسجد» عامل بيئي رئيس ومهم في ظاهرة توزيع السكان على أحياء المدينة السعودية، باعتبار أن كثرة المساجد في أحياء معينة وندرتها أو انعدامها في أحياء أخرى أمر لايخضع فقط لعوامل الكثافة السكانية، وإنما يرجع أيضًا في المقام الأول إلى البنية الاجتماعية لسكان الحي نفسه، فكلما كان سكان الحي أكثر تجانسًا وعلى وجه الخصوص في اعتبارات الموطن الأصلي والعلاقات القرابية ازداد عدد المساجد بشكل ملحوظ والعكس صحيح. فتجانس السكان في تلك الاعتبارات أمر يترجم نفسه في وجود عدد من التنظيمات الاجتماعية التي تخدم وتلبي حاجات الأفراد النفسية والاجتماعية، وما وجود المساجد وغيرها من التنظيمات الأخرى كدورية الجيران أو الحارة إلا مظهر من أبرز تلك المظاهر التنظيمية، ففي أغلب الظن لاتتم عملية بناء المسجد إلا عن طريق تعاون وتكاتف أفراد الحي المتجانسين وذوي الأهداف المشتركة فيما بينهم بمطالبة الجهات ذات الاختصاص بتوفير مثل تلك الخدمة، أو في تحمل تكاليف أعباء الانشاء بأنفسهم. أما في الأحياء ذات السكان غير المتجانسين في تلك الاعتبارات أو دائمي الترحال والتنقل فإنه يتوقع أن لايوجد فيها ذلك النوع من التعاون والتكاتف بين أفرادها وما قلة المساجد أو ندرتها في تلك الأحياء إلا انعكاس وترجمة لذلك (عبدالله خليفة:١٤١١:٧٦).

وقد تبين أن توزيع السكان له علاقة بانتشار المساجد بالحي، كما تبين أن المساجد تنتشر نسبيًا في الأحياء التي يقيم فيها أسر بينهم اعتبارات القرابة أو الموطن الأصلي، وأن المسجد - كتنظيم ديني اجتماعي - يساهم بتلبية حاجات الأفراد النفسية والاجتماعية وذلك من خلال مايؤديه من وظائف من شأنها إزالة الغربة، وزيادة الألفة بين السكان الذين يعيشون في موقع واحد (عبدالله خليفة: ١٤١١:٢٨٩).

خامسًا : الظروف البيئية ومعوقات التنمية والتكيف في المجتمع السعودي :

لقد بذل المجتمع السعودي ممثلاً بالحكومة جهوداً كبيرة في سبيل إذابة الفوارق وتضييق الهوة بين المستوطنات الريفية والحضرية، وذلك عن طريق توفير الخدمات والمرافق المختلفة، وقد اشتمل ذلك إنشاء الطرق وتوفير الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية...إلخ. غير أن هناك معوقات كبيرة وتحديات جمة تعترض تنمية الريف والمراكز الحضرية الصغيرة في المجتمع السعودي، بعضها ناجم عن ظروف بيئية طبيعية، والأخرى ناجمة عن ظروف بيئية اجتماعية، وأهم هذه العوامل (محمد السرياني: ١٤١٣:٨١) مايأتي :

١- التشتت والقزمية :

مساحة المملكة (٢,٢٥) مليون كم٢، الأجزاء المأهولة بالسكان محدودة ولاتزيد على (٥٪) فقط من إجمالي المساحة الكلية، وقد أدى هذا إلى وجود ظاهرة التشتت السكاني، وبعثرة القرى والهجر، حيث يوجد مايزيد على عشرة آلاف قرية وهجرة، وحوالي خمسة آلاف مسمى تابع لها، تتناثر على امتداد هذه المساحات، وإذا عرفنا أن قرابة ثلثي هذه القرى والهجر (٧٣,٢٪) هي قرية قزمية لايزيد عدد سكانها على (٢٥٠) نسمة وأن قرابة (٧٠٪) من هذه القرى غير قابلة للنمو، أدركنا مدى التحديات التي تعترض تطوير وتنمية القطاع الريفي بالمملكة.

٢- الهجرة من القرى إلى المدن :

إن اعتماد الاقتصاد بالقرية السعودية على الظروف الطبيعية، جعل الاقتصاد المعاشي لكثير من الأفراد في تلك القرى والمراكز الصغيرة غير مستقر، كما أن طبيعة الاقتصاد الريفي تجعل فرص العمل فيه محدوداً، يقابل ذلك فرص العمل الميسورة - نوعًا ما - في المدن وارتفاع الدخل الناجم عنها. فإذا ما أضفنا إلى ذلك التفاوت النسبي في الخدمات بين المدينة والقرية، أدركنا أهمية العنصر الطارد في القرية الذي يقابله عنصر جاذب إلى المدينة (وخاصة توفر وسائل النقل).

لقد نجم عن الهجرة الريفية تخلخل الكثافة السكانية في القرى، الذي ساهم في تفريغ القرى من معظم القوى العاملة فيها، وخاصة في القطاع الزراعي. وقد أدى ذلك إلى انكماش النشاط الاقتصادي الريفي. ومن الطبيعي أن تقلل هذه المشكلات من معدل التنمية الريفية على المستوى الوطني بصورة عامة.

٢- الحساسية القبلية :

ساهمت الحساسية القبلية في التشتت السكاني، حيث يرفض في كثير من الأحيان أفراد قبيلة معينة في منطقة غير قابلة للنمو ترك مكانهم للسكن مع أبناء قبيلة أخرى تسكن في منطقة قابلة للنمو يمكن لها أن تستوعب القبيلتين معاً.

٣- انشطار بعض القبائل :

بهدف إنشاء هجر مستقلة لبعض أبنائها مما يؤدي إلى تعدد الهجر، مع أنه كان من الممكن أن يتجمع كل أفراد القبيلة في موقع يضمهم جميعاً.

٤- تزايد اعتماد الأهالي على الحكومة في تلبية احتياجاتهم من الخدمات دون المشاركة بجهودهم الذاتية في تنمية قراهم.

٥- عدم وجود تحديد واضح لمفهوم القرية والهجرة بالمملكة مما يشكل صعوبة في توحيد الأسس المكانية، التي تتخذ أساساً تبنى عليه مشاريع وبرامج تنموية، وتطوير القرى في سياق مجتمعي شامل للقرى والمدن.

٦- قصور البيانات والمعلومات الخاصة بالقرى، ومبالغة بعض الأهالي والجهات فيما يقدمونه من تلك المعلومات، بهدف توفير الخدمات اللازمة كالمبالغة مثلاً في تقدير عدد السكان، أو تقدير حجم المستفيدين، مما يمثل عقبة أمام جهات التخطيط والتنفيذ، وقد يترتب على ذلك عدم تناسب الخطط الموضوعة وواقع ظروف هذه القرى، مما يعد تبديداً للجهود والطاقات.

ومن جهة أخرى فإن هناك عدم تلاؤم وتكييف لكثير من المواطنين السعوديين سكان المدن مع بعض المظاهر البيئية الأيكولوجية الجديدة، والتي من أهمها الإقامة والسكن في المجمعات السكنية الرأسية، التي هي عبارة عن عمارات إسكان أنشئت من قبل الدولة، ووزعت على المواطنين وشكلت ظاهرة بيئية جديدة لم يألفها المجتمع السعودي، وتبين من إحدى الدراسات في عمائر الإسكان بمدينة جدة أن معدل (٢٩.٣٢٪) من الساكنين أشاروا بصراحة إلى عدم ارتياحهم مع جيرانهم، وأن (٣٨.٧٦٪) كان السبب في عدم الارتياح هو عدم انتماء الجيران إلى الموطن الأصلي، أو أنهم من المدن وجاوروا سكاناً ترجع أصولهم الأولى إلى البادية أو الأرياف أو العكس. وذكر (٣١.٧٨٪) أن السبب في عدم الارتياح كان عدم مجاورة أقارب أو معارف. وذكر (٣٠.٤٥٪) من الساكنين أن لديهم رغبة في بيع وحداتهم السكنية، وهذا مؤشر إلى عدم التلاؤم والتكيف مع المظهر البيئي الحضري الجديد على المدن السعودية (سعيد الغامدي:١٤١٦:٩٤).

وكشفت الدراسات الأنثربولوجية التي أجريت في المجتمع السعودي عن بعض المعوقات البيئية التي تحد من التكيف في المعيشة داخل المدن السعودية، ومنها أن بعض المهاجرين من الريف إلى المدن لايستطيعون بيع ممتلكاتهم من الأراضي الزراعية والعقار التي تركوها بالقرية أو الريف، وأن العادات والتقاليد لاتجيز بيعها، فمثلاً يوجد بعض المقيمين بمدينة جدة والمهاجرين من منطقة الباحة الذين لايستطيعون بيع ممتلكاتهم من الأراضي والعقار التي ورثها عن والده لأنه سيقابل بالازدراء فبيعه للأرض يعني بيعه لانتماء القبيلة كلها (سعيد الغامدي:١٤٠٤:١٧٣).

كذلك أثَّرت التغيرات البيئية التي حدثت في المجتمع السعودي على تكيف أهل البادية عند توطينهم بالمدن، فقد أسفرت نتائج الدراسات السعودية بشكل عام أن البطالة تشيع عند أهل البادية وهي من أهم الآثار التي خلفتها التغيرات البيئية التي حدثت في المجتمع السعودي، وذلك لأن توطين البدو لم يُؤدِ إلى استغلال طاقاتهم كقوة

منتجة، بل على العكس من ذلك فقد خسرناهم كقوة اقتصادية منتجة ولم نكسبهم كقوة عاملة منتجة بسبب نظرتهم الدونية للأعمال اليدوية (سلوى الخطيب: ١٤٠١:١٨٨).

سادسًا : البيئة والهجرة بين المناطق السعودية :

لقد ساهمت التغيرات البيئية (الأيكولوجية) التي حدثت منذ عام ١٣٩٠هـ بفعل برامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (خاصة مايتعلق بالطرق والمواصلات والإسكان والاقتصاد) إلى الهجرة الداخلية، والانتقال من البوادي والهجر والقرى والمراكز الحضرية الصغيرة إلى المدن والمراكز الحضرية الكبيرة، وفي نهاية الفترة المتغيرة عندما جنت الهجر والقرى والمراكز الحضرية الصغيرة ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي حدثت بالمملكة، حدثت ظاهرة هجرة معاكسة، وهي هجرة الإياب، والتي تعني عودة الأفراد إلى الأماكن أو المناطق التي سبق وأن عاشوا فيها.

ومن هنا يتضح أن البيئة الاجتماعية ساهمت بشكل كبير في إحداث نمطين من أنواع الحراك السكاني في المجتمع السعودي، الأول وهو الهجرة من الموطن الأصلي، والثاني وهو الإياب إلى الموطن الأصلي، وقد حاولت الدراسات الاجتماعية التطبيقية التي أجريت في المجتمع السعودي تفسير هذين النمطين من الحراك السكاني وتبين :

(أ) الهجرة الداخلية بين المناطق:

هناك طرق متعددة لقياس حجم الهجرة الداخلية، بين المناطق، أو بين المدن والأرياف عن طريق التحليل الإحصائي والكمي، فمن خلال بيانات الاحصاءات الحيوية ومن تقديرات نسبة البقاء وكذلك من خلال معدلات نمو السكان يمكن قياس حجم الهجرة بشكل مباشر، أمَّا الطريقة المباشرة فهي معرفة محل الإقامة ومحل الميلاد من واقع بيانات التعداد عن طريق تبادل المهاجرين بين كل وحدتين إداريتين. وقد اعتمدت

البحوث السعودية بقياس الهجرة الداخلية في المملكة على طريقة المقارنة بين محل الإقامة ومحل الميلاد من خلال البيانات التي وردت في قوائم التعداد السكاني لعام (١٣٩٤هـ) (محمد السرياني : ١٤١٤:١٤٠).

وظهر من نتائج البحوث المتخصصة بهذا المجال أن مناطق المملكة تتباين من ناحية الجذب والطرد السكاني على النحو الآتي :

- منطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية تتصدر قائمة المناطق من حيث الهجرة، فالزيادة الكبيرة التي طرأت على السكان في هذه المناطق بسبب الهجرة تدل على أهميتها كمناطق جذب سكاني مهمة.

- منطقة تبوك والحدود الشمالية والقريات سجلت كسباً سكانياً، باعتبارها مناطق جاذبة، وإذا استثنينا منطقة تبوك التي تزداد إليها الهجرة نتيجة الوضع العسكري فيها، لانجد تبريراً كافياً لتفسير جذب المنطقتين الأخريين.

- منطقة نجران وقد سجلت حالة توازن بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة.

- منطقة الجوف وحائل والباحة وعسير والقصيم والمدينة المنورة وجيزان وهي مناطق طرد سكاني، بمعنى أن الهجرة النازحة منها أكبر من الهجرة الوافدة إليها، وتعد مدن القصيم أكبر منطقة طرد سكاني وغالبية المهاجرين من القصيم اتجهوا إلى منطقة الرياض.

- بلغ معدل المهاجرين الذين انتقلوا من مدن إلى مدن أخرى (١٠٪) من مجموع سكان مدن المملكة، وهذه النسبة كبيرة إذا ما أخذنا في الاعتبار أنها تمثل الفترة السابقة لسنة (١٣٩٤هـ) – تاريخ إجراء التعداد – فمعظم عمليات التنمية الشاملة في مدن المملكة حدثت بعد هذا التاريخ، لذا فإنه يمكن أن نتوقع نسبة أعلى بكثير من الوقت الحاضر (محمد السرياني: ١٤١٤:١٥٦).

(ب) هجرة العودة (الإياب):

إن أغلب الهجرات الداخلية التي تتم من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة أو من الأرياف والبوادي هي هجرات دائمة، هدفها في الغالب الاستقرار النهائي في ميناء الوصول. يقابل ذلك هجرات مؤقتة مرهونة بتحقيق أهداف معينة، خاصة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للفرد المهاجر. وتبين أن هناك نسبة قليلة جداً من السكان السعوديين تكون إقامتها مؤقتة وتعود إلى موطنها الأصلي، فمثلاً هناك معدل (١٪) من المهاجرين إلى الرياض تقيم إقامة مؤقتة لبعض الوقت، بينما غالبية العناصر الوطنية المهاجرة تقيم فيه بصورة دائمة. لكن بدأت تظهر في الأفق بوادر هجرة عائدة من المدن إلى الموطن الأصلي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إنشاء بيوت سكنية في المناطق التي هاجر منها هؤلاء، أو السكن فيها في الإجازات والأعياد. وقد بدأت هذه الظاهرة تشاهد بوضوح في منطقة الباحة وعسير والطائف والقصيم وغيرها من مدن المملكة، ولاشك أن هذه الخطوة ستساعد على العودة تدريجياً إلى الأرياف، وقد ينتهي الأمر بالعودة النهائية، إلاَّ أن هذا التيار وهو تيار الهجرة العائدة ضعيف حالياً، وربما يزداد بمرور الزمن نتيجة ازدحام الحياة وتعقدها في المدينة (السرياني ١٤١٤:١٨١، ١٨٩)، مع العلم أنّ هناك مؤشراً إلى أنّ كثيراً من المهاجرين لايرجعون إلى قراهم التي نشؤوا فيها، بل يستقرون في المراكز الحضرية والمحافظات داخل مناطقهم الأصلية (خطة التنمية الرابعة : ١٤٠٥:٤٤٠).

وقد توصل أحد المهتمين (سراس Crase) بظاهرة الهجرة، إلا أنَّ هناك أربعة أنماط من هجرة الإياب، وهي تنطبق على الحالات التي تكون الهجرة فيها من المناطق النامية إلى المناطق الأكثر تقدماً (كما هو الحال في المجتمع السعودي)، فيرى «سيراس» أن هجرة الإياب يمكن أن تصنف إلى أربعة أصناف وهي كما يأتي:

• إياب الفشل : تمثل هذه الفئة المهاجرين العائدين، الذين فشلوا في الانطلاق في مجتمعهم الجديد، وفشلوا أيضاً في تحقيق توقعاتهم من المكاسب التي سوف ينالونها من هجرتهم.

• إياب المحافظة : تمثل هذه الفئة المهاجرين العائدين الذين وفروا أموالاً تعد مصدراً رئيساً لاستمرار حياتهم في الموطن الأصلي.

• إياب التقاعد : وتعود هذه الفئة لقضاء فترة التقاعد في موطنهم الأصلي.

• إياب التجديد : وتتصف هذه الفئة من المهاجرين العائدين بتوقعاتهم بأنهم يحملون أفكاراً جديدة، ولديهم كفاءة، ويتخيلون أنفسهم مجددين في مواطنهم الأصلية، غير أن هناك احتمالاً كبيراً بفشل هؤلاء في تحقيق طموحاتهم بسبب ضعف اقتصاد المنطقة التي يعودون إليها، وكذلك بسبب نمط توزيع السلطة بين مختلف الطبقات في المجتمع المحلي (إبراهيم العبيدي : ١٤١١: ٢٢٠).

الفصل الثامن

نسق المجتمع المحلي في المجتمع السعودي

نسق المجتمع المحلي في المجتمع السعودي

يتكون النظام الاجتماعي لنسق المجتمع المحلي في المجتمع السعودي من نموذجين، الأول: وهو القرية المحددة جغرافياً، والتي تتسم العلاقات بين أفراد مجتمعها بالتعارف، والنموذج الثاني: وهو المجتمع المحلي داخل المدن، والتي تقوم العلاقات فيه بين الناس على الجيرة أو التجانس والخصائص الاجتماعية كالمهنة أو الأصول الأولى. وفي الواقع تتباين نماذج المجتمعات المحلية سواء في القرية أو في أحياء المدن تبايناً كبيراً في سماتها وخصائصها من حيث المجتمع، والكثافة السكانية، والقرابة، ونوعية العلاقات، ودرجة العزلة، وطرق الحياة، ونوعية الثقافة السائدة، ووسائل الضبط الاجتماعي. ولقد تعددت المذاهب والاتجاهات الفكرية المفسرة لطبيعة المجتمعات المحلية وتباينت وجهات النظر التي اتجهت إلى دراستها من حيث الطبيعة والنشأة والتكوين، ويمكن بصفة عامة حصر هذه الاتجاهات الفكرية في ثلاثة اتجاهات مهمة (جلال مدبولي ١٩٧٩: ٢١-٤٩) هي:

(أ) الاتجاه الأيكولوجي : وهو يرى أن الموارد الاقتصادية الطبيعية تساهم بشكل كبير في صياغة الحياة الاجتماعية، وتحديد الاستقرار البشري، وطبيعة العلاقات الاجتماعية، لكن من جهة أخرى فقد ساعد التطور الثقافي والتكنولوجي على انفصال الإنسان إلى حد بعيد عن قيود القوى الطبيعية وأصبح يتحكم بالظروف البيئية.

(ب) الاتجاه السيكولوجي: يقرر أصحاب الاتجاه السيكولوجي أن المجتمع المحلي منطقة روابط مشتركة، لها مظهر نفسي عاطفي، تشمل التقاليد الموروثة والمكان والممتلكات والالتزامات والمسؤوليات، وتتكون عاطفة المجتمع المحلي من الشعور بـ«نحن» أي الشعور والإحساس بالمشاركة، والشعور بالدور الذي يتحدد عضويته بالمجتمع المحلي، والشعور بالاعتماد على المجتمع المحلي.

(جـ) الاتجاه السوسيولوجي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع المحلي منطقة

محلية ذات حدود جغرافية معينة ومعترف بها، وأفراد المجتمع لهم اهتمامات مشتركة، ذات فعالية وأهمية في حياتهم، لإثارة الاعتراف فيما بينهم «بالرباط المشترك» الذي يربطهم، والذي ينمي فيهم الشعور بالانتماء. ويتواجد في المجتمع أدنى المستويات من النظم الاجتماعية الضرورية كنظام الأسرة والتعليم، مع مشاركة شعبية لأعضاء المجتمع في الأنشطة المختلفة، ومن أهمها الممارسة الدينية وغير ذلك من النظم الشديدة الصلة بالمجتمع المحلي.

ولقد حاولت الدراسات الاجتماعية الأنثروبولوجية تحديد خصائص وسمات الجماعات الرئيسة التي يمكن أن يتكون منها المجتمع المحلي، وتوصلت إلى أن المجتمع المحلي ممكن أن يتكون من إحدى الجماعات الآتية :

(أ) الجماعة الأثنية أو الجماعة العرقية: وهي فئة متمايزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتمايزة، تشعر بذاتيتها وترتبط معًا، إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية، وهذه الجماعة وهم يعيشون في مجتمع أكبر لهم سلف مشترك «سلالة واحدة» وذكريات مشتركة، وثقافة مشتركة، ترتكز على واحد أو أكثر من العناصر الرمزية للثقافة مما يجعلهم يشعرون بالأهلية ومن أهم العناصر الجوار، اللغة، اللهجة، الانتماء القبلي، الانتماء الديني....إلخ.

(ب) الجماعة القومية : وتشير إلى مجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محددة ويخضعون لحكومة مشتركة، أي أن هذه الجماعة تتميز بالموضوعية السياسية.

(جـ) الجماعة الثقافية : وهي تتميز بالتشابه في طرق التفكير، والعمل في نطاق ما أو أكثر من نطاقات الحياة الأساسية كاللغة والحياة الأسرية والمعرفة العلمية والسمات المادية والملكية والمهنة.

(د) الجماعة السلالية : وهي تشير إلى جماعة من الناس يمتلكون في غالبيتهم ملامح فيزيقية مشتركة من أهمها لون الجلد، ملامح الوجه، لون الشعر، ارتفاع القامة

(فاروق إسماعيل : ١٩٧٥:٤٢).

أولاً : المجتمعات البدوية السعودية :

المجتمع البدوي يمكن أن يكون محل دراسة في علم الاجتماع بفرعه المعروف علم الاجتماع البدوي، الذي يجعل موضوع الجماعات التي يسود فيها سلطان القيم البدوية مجالاً للبحث والدراسة، وكثير من الباحثين جعل من المعيار المهني وهو الرعي والانتقال مقياساً رئيساً لتحديد الجماعة البدوية من غيرها. والواقع أن الركون لهذا المقياس غير صحيح، فممارسة مهنة الرعي وحدها لايمكن اعتبارها معياراً للحكم على صفة البداوة في الجماعة التي تقوم بهذا العمل، بل ينبغي أن يضاف إلى ذلك معيار آخر أساسي، بل إنّ هذا المعيار أصبح هذه الأيام أجدى من معيار المهنة، ونقصد بذلك المعيار استقرار القيم البدوية في مجتمع معين، وأن تكون لها من السلطة في المجتمع حتى لتصبح ذات أثر فعال موجه في السلوك، ومن ثم فإنه قد توجد القيم البدوية في الأحياء الحضرية، ولها السلطان على السلوك في المدن، خاصة بعد أن استقرت العشائر ومضت أعوام على أخذها بأساليب حياة المدينة (مصطفى حسنين:١٤٠٤: ١٥).

وقد اهتمت الدراسات السعودية المتخصصة في علم الاجتماع بالمجتمعات البدوية، وحاولت كشف أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على نشاطهم الاقتصادي وسلوكهم الاجتماعي، وخاصة عملية توطين البدو وتحضرهم. فمثلاً كشفت دراسة اجتماعية لأحد المجتمعات البدوية في المجتمع السعودي بعد أن استقروا وتوطنوا (في هجرة الغطغط) أنَّ النشاط الرئيس لسكان الهجرة تبدل عند الرجال من الرعي إلى ممارسة المهن والوظائف المختلفة كالأعمال العسكرية والتجارية، وتحولت الملكية من الملكية الجماعية للأرض إلى الملكية الفردية، ومن ملكية الحيوان إلى ملكية الأرض والعقار، وتغير شكل السلطة في الهجرة من نظام المشيخة الوراثي، إلى نظام الإمارة بالتعيين. وقد واكب هذه التغيرات الجذرية في الجوانب الاقتصادية والسياسية بعض

المتغيرات في النسق القرابي، فلم يعد أهالي الهجرة ينتمون إلى عشيرة واحدة فقط بل إلى عدة عشائر متباينة، ولم يعد أبناء العشيرة الواحدة يمثلون وحدة سكنية مشتركة بل أصبحوا عبارة عن أسر مبعثرة في الأحياء السكنية للهجرة، مما جعل التضامن بين أبناء العشيرة الواحدة لايعتمد على الترابط القرابي فحسب بل على وحدة الجوار أيضاً. وقد تأثرت العائلة بالتغيرات الاقتصادية والبيئية فلم تعد الأسرة الممتدة فقط هي السائدة في الهجرة، بل ظهر الكثير من الأسر النووية، ولم تعد الهجرة (الغطغط) وحدة منتجة في المقام الأول، بل غدت وحدة مستهلكة تعتمد على المدينة في سد معظم احتياجاتها، وبعد أن كانت المرأة عوناً للرجل في البادية، أصبحت عبئاً عليه عند الاستقرار في القرية، وقد تأثرت العادات المصاحبة لدورة حياة الفرد كثيراً بهذه المتغيرات، خاصة في الجوانب المادية كالسكن ووسائل النقل والأدوات المنزلية، وهي أسرع تغيراً من الجوانب الثقافية كالقيم والمعايير والعادات والتقاليد البدوية (سلوى الخطيب: ١٤٠١).

ثانياً : المجتمعات القروية السعودية :

علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس المجتمع، والمقصود بالمجتمع هنا هو المجتمع الكبير، وعندما يركز علم الاجتماع على دراسة المجتمعات القروية أو الريفية فإن الباحث في هذا المجال يتخصص في علم الاجتماع الريفي أو القروي، الذي يساهم بدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في الريف والقرى، وعلى هذا الأساس فإن علم الاجتماع يتعامل مع المجتمع بمعناه العادي الواضح (Society) ويهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية العامة في المجتمع، في الوقت الذي يقصر فيه علم الاجتماع الريفي أو القروي بحثه على المجتمع الصغير المحلي (Community)، ويهتم الباحث فيه بالظواهر والمشكلات الاجتماعية ذات الطابع الريفي، أو التي تظهر في الريف، أو المجتمعات القروية على وجه التحديد، وهو بذلك يستقي مادته العلمية من الحياة الاجتماعية الريفية، ويخضعها للدراسة والتجريب، ليستخلص منها قواعد مقننة

يضيفها إلى هيكل النظريات الاجتماعية، فيسهم في تقدم العلم. ولايعني أن الباحث في علم الاجتماع الريفي يقتصر على جمع مادته العلمية من القرية أو الريف فقط، فقد اضطر مؤخرًا بجانب هذا إلى أن يعرج إلى المجتمعات الحضرية والصناعية المجاورة يتفحصها في علاقتها بمجتمع القرية أو الريف، ولهذا قد يتسع مجال علم الاجتماع الريفي تبعًا لاتساع مجال البحث فيه لتشمل الهجرة من الريف إلى المدن وتكيف القرويين داخل المراكز الحضرية والصناعية (عبدالمنعم بدر:١٩٧٣:٤٥).

وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية السعودية أن هناك ظواهر ومشكلات اجتماعية تتعلق بالأرياف والقرى السعودية، ومن أهم المشكلات مايتعلق بالأرض، باعتبارها من أهم المصادر المعيشية للإنسان في تلك القرى. ففي هذه الفترة المتغيرة وبسبب التوسع في نظام توزيع الأراضي البور، وإحداث برامج لدعم وإقراض المزارعين زاد الحرص على تملك الأراضي الزراعية في القرى، ليس بمفهوم الملكية التقليدي، وانتقالها المتفق عليه، بل تملكها على أي وجه وبأي شكل يكون، حتى لو كان باقتطاع جزء من الأملاك العامة، أو التوسع في أراضٍ تخص الآخرين، مما تسبب عنه منازعات بين الأفراد، وصراعات حارت فيها الأجهزة الرسمية، بعد أن عجز أعيان القرى وشيوخ القبائل عن حلها. فمثلاً وصل حجم المنازعات في قرية (سبت العلايا) في منطقة عسير في عام واحد فقط (١٤١٣هـ) (١١٠) قضايا متعلقة بمنازعات الأراضي بين الأهالي، وكثير من القضايا لاتصل للدوائر الرسمية، ويتجه الأهالي للصلح بين المتنازعين، لأن الجهات الرسمية تتطلب إثبات الملكية بالشهود، وقد لايتجاوب أحد من أهل القرية للشهادة خوفًا من الخصوم (علي القرني:١٤١٤هـ). ومن ناحية أخرى، فقد تبين من دراسة بعض المهاجرين من القرى والأرياف إلى المدينة أنهم تركوا القرية في محاولة لتحسين المستوى الاقتصادي، فالزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تمارس في القرية لم تعد ذات عائد اقتصادي، كما أن كثيراً من المهاجرين من القرى وخاص الشباب يهجرون المناطق الريفية والقروية من أجل

مواصلة الدراسة في المعاهد والكليات الموجودة بالمدن، وقد ارتبطت ظاهرة الهجرة من القرى السعودية بظهور آثار سلبية على النشاط الاقتصادي في القرية، بحيث يمكن ملاحظة أن الزراعة في القرى السعودية أصبحت نشاطاً ثانوياً بعد أن كان رئيساً، وبعد أن كانت تتميز بالاكتفاء الذاتي وتنتج ماتحتاجه وتصدر الفائض إلى القرى المجاورة، أصبحت تعتمد على المدن بتوفير كثير من الأشياء المنتجة أو المستوردة. وقد تبين أن معظم المواطنين السعوديين المهاجرين من القرى والمستقرين بالمدن الحضرية لهم علاقة وطيدة ومتينة بقراهم ولم تنقطع علاقاتهم عن مجتمع القرية بشكل مستمر، بالرغم من أن غالبية المهاجرين تكيفوا بشكل كبير مع الحياة في المدينة، فبعضهم حقق الدافع من الهجرة، ومنهم من يرى أن الوضع الاجتماعي في المدن بالنسبة له أفضل من الوضع الاجتماعي السابق في القرية، ولأن الخدمات الاجتماعية والفرص الوظيفية والدراسة للأولاد تتوفر بالمدينة أفضل من القرية (سعيد الغامدي:غير مؤرخ). واتضح كذلك أن سكان المدينة في المجتمع السعودي بالرغم من أن معظمهم من الوافدين من القرى ولديهم ميول لممارسة أنماط الحياة الريفية في القرى سواء في مراسيم الزواج أو التنشئة الأسرية أو الحقوق بين الأقارب والجيرة، إلاَّ أن توزيع السكان على الأحياء في المدن السعودية لايقوم أو لايخضع للاعتبارات الإقليمية أو الطائفية، وإنما على مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وفقاً للمؤهلات والقدرات التي من خلالها يستطيع أن يحدد مكان سكنه في أحد أحياء المدينة، بدون التمييز بين السكان أو المهاجرين على أساس السلالة أو الأصول الثقافية الأولى، وهذا عكس ما لاحظه الباحثون في بعض المجتمعات الأجنبية أن عامل الهجرة أو الوضع السلالي في المجتمعات التي يسود فيها التمييز بين السكان على أسس عنصرية أو عرقية أو سلالية ينعكس على الأبعاد المكانية وتوزيع السكان على أحياء المدن كما هو واضح في بعض المدن الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في بعض المدن الهندية (عبدالله الخليفة : ١٤١١:٢٨٢). ولقد تبين أنه بالرغم من تكيف المهاجرين من القرى مع حياة المدينة، إلاَّ أنهم لايرغبون في دفع أقربائهم في القرية إلى الهجرة والاستقرار بالمدينة بسبب الظروف المتغيرة في

المدن، فهم يشعرون أن أقاربهم سيعانون من بعض المشكلات التي تتعلق بتوفير السكن والمواصلات والتعليم، باعتبار أن الظروف في المدن السعودية قد تغيرت عما كانت عليه عندما هاجروا إليها من قبل، وبعضهم يرى أن القرى تتميز بتحسن الظروف المعيشية والاقتصادية عن المدن، وأن استقرار الأقارب في القرية أفضل من دفعهم إلى الهجرة (سعيد الغامدي: غير مؤرخ).

ثالثًا : التجمعات السكنية في المجتمع السعودي :

عندما نفذت الدولة برامجها التنموية والاجتماعية والاقتصادية جعلت من ضمن أهدافها إنشاء أحياء تحوي تجمعات سكنية لمواطنيها الذين يعملون في بعض المرافق والمنشآت المهمة، كالتجمعات السكنية الخاصة بالعاملين بالمستشفيات، والتجمعات السكنية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والتجمعات السكنية الخاصة بالمؤسسات الحكومية، وكذلك التجمعات السكنية العسكرية وغيرها.

وتكون التجمعات السكنية العسكرية مجتمعًا محليًا داخل المدن السعودية، وهي مجال اهتمام بعض الباحثين السعوديين، باعتبار أنها تقتصر على الأسر السعودية الوافدة من عدة مناطق مختلفة من المملكة، وتتميز تلك الأحياء بسمات وخصائص وظيفية ومهنية واقتصادية مشتركة قد يكون لها أثر مباشر وغير مباشر على طبيعة السلوك والعلاقات الاجتماعية لتلك الأسر.

ومن أهم الظواهر الاجتماعية التي حاولت الدراسات السعودية التطبيقية كشفها في تلك المجتمعات المحلية، معرفة أثر التجمعات السكنية العسكرية على التغير في علاقة الفرد الاجتماعية، خاصة عند مقارنة سلوكه وعلاقاته الاجتماعية مع جيرانه وأصدقائه في الأحياء المدنية العامة، قبل انتقاله للسكن في الحي العسكري. وقد تبين أن ظروف وطبيعة التجمعات السكنية العسكرية تحد من الاتجاه نحو زيارة الجيران. فبعد أن كانت زيارة العسكريين لجيرانهم في الأحياء المدنية العامة أسبوعيًا تغير اتجاه الظاهرة وأصبح تبادل زيارة العسكريين بعضهم لبعض في التجمعات السكنية في أوقات

المناسبات فقط. واتضح كذلك أن العسكريين الذين ينتمون إلى التجمعات البشرية الصغيرة كالبادية والقرى، وينتمون إلى جنوب وغرب المملكة يحافظون على واجب الزيارة للجوار ولم يتأثروا بطبيعة الظروف المهنية والوظيفية المميزة للحي العسكري، بالإضافة إلى ذلك فإن ظاهرة الزيارة في الأحياء العسكرية قد تأثرت كثيراً بنوعية عمل الزوجات، فقلَّت زيارة الرجل العسكري لجيرانه بسبب عمل زوجته. ومن جهة أخرى تبين أن سكان الأحياء العسكرية منعزلون نسبياً، فالغالبية منهم يتجهون إلى اختيار رفاقهم من ضمن الساكنين في الحي، وهذا عكس ماهو موجود في الأحياء المدنية العامة عندما كانت علاقة العسكريين مفتوحة ويختارون رفاقهم من خارج أحيائهم المحلية. ولقد اتضح أن اختيار جماعة الرفاق في التجمعات السكنية العسكرية يرتبط بشكل كبير بالمركز الوظيفي للعسكري وتأهيله العلمي، فكلما انخفض المركز الوظيفي والمؤهل الدراسي زاد من توجه الفرد نحو اختيار جماعة الرفاق من ضمن الساكنين، وتكوين جماعة أولية داخل إطار الحي العسكري، مع العلم أن الموطن الأصلي للرجل العسكري كان له دور مؤثر في عملية اختيار جماعة الرفاق، فالعسكريون من المنطقة الوسطى والجنوبية يحرصون على أن يكون رفاقهم من العسكريين الساكنين في نفس الحي.

ومن جهة أخرى تبين أن ظروف التجمعات السكنية العسكرية كان لها أثر قوي في ميل العسكريين نحو استشارة جيرانهم في كثير من الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مساعدتهم في أوقات العوز والأزمات، وأن ظاهرة الاستشارة والمساعدة ترتبط بشكل كبير ومباشر بالموطن الأصلي للعسكري، فكلما كان العسكري ينتمي إلى جنوب المملكة زاد من اتجاهه نحو تبادل الاستشارة مع الجيران ومساعدة جيرانه في الأمور الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد كانت الظروف الوظيفية المرتبطة بالتجمعات السكنية العسكرية تحد كثيراً من الخلافات والصراع مع الجيران، وهذا عكس ماكان يحدث في الأحياء المدنية العامة عندما كان الرجل العسكري يتميز بخلافات متعددة مع جيرانه المدنيين (خالد الأحمري:١٤١٥:١٤٧).

رابعًا : مجتمع الأقليات الثقافية في المجتمع السعودي :

نتفق مع الدراسات السعودية التي رفضت مصطلح العرق (الجماعة العرقية)، فإذا كان الباحثون العرب والأوربيون وجدوا أن هذا المصطلح مناسب لاستخدامه، فليس بالضرورة أن يكون هو الصواب في مجتمعنا السعودي الإسلامي، باعتبار أن الإسلام بنصوصه لايرى «للعرق» مجالاً للتفريق بين المجتمع (العام) و(الأقلية)، فهذا أبو جهل وذاك أبو لهب من الذين مثلوا أعلى درجات (سلم العرقية) عرب من بني هاشم ومن أشرف القبائل، بينما الإسلام ممثل بالرسول - ﷺ- منح مكانة عليا لسلمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال الحبشي وهم ليسوا من عرق عربي، كما يفتخر به العرب، ولكنهم كانوا في درجة مرتفعة من حيث المكانة الدينية. يقول الرسول - ﷺ -: (سلمان منّا أهل البيت) فكان أن رفعهم إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي (محمد عسيلان:١٤٠٢: ١٦٣).

ولما للمجتمع السعودي من مكانة روحية لدى عموم المسلمين في جميع بلدان العالم، وقصدهم المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة من أجل الحج والعمرة وزيارة مسجد الرسول - ﷺ - والصلاة فيه، فقد تكونت في عدد من أحياء هاتين المدينتين مجتمعات محلية تحوي أقليات من بعض بلدان العالم الإسلامي، كما أن الطفرة الاقتصادية والبرامج والمشروعات الحكومية قد جذبت كثيراً من العمالة والموظفين وأسرهم للعمل بالمملكة، والاستقرار بشكل دائم وشبه دائم بطريقة نظامية وغير نظامية في بعض أحياء المدن، وخاصة القديمة منها، مكونين بذلك مجتمعات أقلية ثقافية بعضها متجانس ينتمون لبلدان معينة، وبعضها غير متجانس ينتمون لبلدان متعددة.

والأقليات الثقافية في المدن السعودية، التي تكون مجتمعاً محلياً، تتركز في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ففي المدينة المنورة وجِدَ بعض الأقليات يسكنون في حي المنشية وحي باب الكوسة، وقد كشفت الدراسات أن مجتمع هذه الأحياء مجتمع محلي متميز يمثل أقلية لم تندمج في ثقافة المجتمع السعودي، بالرغم من أن بعضهم حصل على الجنسية السعودية وكان سبب عدم اندماجهم يرجع إلى عدة عوامل (محمد عسيلان: ١٤٠٢) من أهمها:

• طبيعة السكن المتلاصق بجوار بعضهم البعض، وضيق الممرات، مما يجعل دخول الغرباء إلى هذه الأحياء غير يسير، وفي أضيق الحدود، كما يمنع الاحتكاك الثقافي مع السعوديين وغيرهم.

• بعض العادات والقيم الاجتماعية والثقافية الذي يتميز به بعض الأقليات جعل هناك فواصل بين ثقافتهم وثقافة المجتمع السعودي ومن أمثلة هذه القيم عدم الحرص على الكهرباء واستخداماتها باعتبارها متاعاً دنيوياً يجب أن يترك ليعطى جزاء الآخرة، كمنطلق من الزهد والتقشف والرغبة فيما عند الله، وهذا ساهم بشكل كبير برفض فكرة استخدام التلفاز، فيعرض بعضهم عن استخدامه باعتباره يؤثر سلبياً على التنشئة الاجتماعية والدينية، مما جعلهم متقوقعين على أنفسهم، وخروجهم من قوقعتهم أمر صعب.

• اللهجة التي تميز بعض أفراد مجتمع الأقليات مما قد يحول دون عملية الاندماج الثقافي مع السعوديين بسبب صعوبة التحدث معهم ومخالطتهم.

• يوجد لدى بعض الأقليات شروط في الزواج، مثلاً عند إتمام الزواج وكتابة العقد اشتراط «لا سابقة ولا لاحقة»، وهذا الشرط أعاق الاندماج والاتصال الحضاري لبعض الأقليات مع السعوديين، لأنه يمنع التعدد في الزواج، فمن أراد الزواج منهم يشترط أن لايكون متزوجاً وأن لايتزوج بعد ذلك، وإلاَّ أصبح من حق المرأة أن تطلق نفسها، وهناك أيضاً ناحية أخرى وهي أن بعض الأقليات ترفض في معظم الحالات زواج بناتهم من سعودي.

• يحافظ كثير من الأقليات على أصولهم الأولى ويضعون لها حدوداً اجتماعية وسلالية، عن طريق وضع علامة مميزة بنهاية الاسم وهي «موطنه الأصلي» فإذا اختفى مظهر الشخص، ظهر اسمه ليوضح أنَّ أصله يرجع إلى مجتمع من دولة أخرى.

• تحافظ الأقليات على ثقافتها وقيمها وتقاليدها، سواء مايختص بمراسيم العزاء، أو عند تعاونها في دفع الدية للقتل الخطأ، أو في علاج المرضى، أو عند استضافة

الحجاج القادمين داخل منازلهم، وتوفير السكن والمال، وما ذلك إلا لتحافظ الأقلية على بقائها واستمرارها، وتجد في تعاونها القوة اللازمة لتحقيق بقائها.

خامسًا : المجتمعات المحلية في المدن السعودية :

الأحياء السكنية في المدن السعودية عبارة عن مجتمعات محلية ذات خصائص حضرية، تتكون في معظم الحالات من مهاجرين سعوديين قادمين من أقاليم المملكة ومناطقها المختلفة، يميلون عادة إلى السكن في الأحياء المتوسطة والأحياء الراقية، بينما تميل الأسر الوافدة من خارج المملكة للسكن في الأحياء الشعبية. بل إن الدراسات السعودية كشفت عن ماهو أبعد من ذلك، إذ لوحظ أن معظم الأحياء السكنية في المدينة يغلب على كل منها القادمون من منطقة معينة (بالنسبة للسعوديين) أو من دولة معينة (بالنسبة لغير السعوديين)، وهذا يعطي مؤشرًا على وجود مايسمى بظاهرة العزلة الاجتماعية القائمة على أساس اعتبارات الموطن الأصلي. وقد بحثت الدراسات السعودية التي أشارت إلى ذلك عن السبب في أهمية الدور الذي تمارسه ظاهرة الهجرة في توزيع السكان على أحياء المدن السعودية (وخاصة في مدينة الرياض: عبدالله الخليفة:١٤١١:٢٢٧) وتوصلت إلى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة وهي :

(أ) الغالبية من سكان المدن لم يمض على إقامتهم في المدينة سوى فترات قصيرة جدًا (لاتتجاوز الخمس عشرة سنة)، وتتمثل أهمية هذا في ارتباط فترة الإقامة بالمراكز الحضرية باختيار الحي في ضوء اعتبارات الموطن الأصلي أو الإقليم، فكلما قصرت فترة إقامة المهاجر بالمدينة قل اندماجه بالمجتمع الحضري، ومال إلى اختيار الحي السكني بالقرب من جماعته الإقليمية، فطول إقامة المهاجر في المدينة واستمرار الإقامة فيها يساعد على توليد بعض المفاهيم التي في ضوئها تتقلص أهمية اعتبارات الموطن الأصلي، مما يمنحه فرصة الحراك السكني والاجتماعي، وذلك لأن اندماج المهاجر في المجتمع الحضري قلصت عنده أهمية اعتبارات الموطن الأصلي، وأهمية بعض القيم المرتبطة بالمحافظة على توطيد وتنمية علاقات الجوار مع أبناء الموطن الأصلي.

(ب) شهدت المدن السعودية الكبيرة كمدينة الرياض من عام (١٣٩٣هـ إلى ١٤٠٤هـ) نزوح نسبة عالية من السكان إليها، وبلغت نسبة أرباب الأسر المولودين خارج الرياض نحو (٨٠٪) مما يدل دلالة قاطعة على أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان الرياض لم يولدوا بها، فلا غرابة إذاً أن تترك هذه النسبة العالية آثاراً ملموسة في تباين أحياء المدينة وتمايز هذه الأحياء وفقاً للمناطق التي قدم منها المهاجرون.

(جـ) معظم الوافدين إلى المدن السعودية من داخل المملكة ينتمون إلى أصول ريفية وبدوية، بينما تقل نسبة المهاجرين إلى المدن السعودية من المراكز الحضرية بالمملكة. فإذا وضعنا بالاعتبار طبيعة التقاليد والروابط الاجتماعية السائدة في القرية التي تركز على أهمية الانتماء للعشيرة والقبيلة بصورة عامة، والروابط الأسرية والقرابية بصورة خاصة، فإنه من الطبيعي أن يلجأ المهاجرون الريفيون إلى الإقامة في الأحياء السكنية التي يوجد بها أفراد تربطهم بهم روابط الموطن الأصلي، إذ يقوم هؤلاء بتقديم العديد من الخدمات لهؤلاء الوافدين عند قدومهم، كتأمين السكن والمساعدة في الحصول على عمل والتعريف بالبيئة الجديدة، وغير ذلك من الأشياء التي يجد المهاجر نفسه في أشد الحاجة إليها خلال الأيام الأولى لقدومه إلى المجتمع الحضري. والشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة للعمالة الوافدة إلى حد كبير، بل يمكن أن يضاف بهذا الخصوص مسألة عدم تجانس الوافدين من خارج المملكة مع الغالبية العظمى من سكان المدن السعودية في العديد من الخصائص الثقافية والاجتماعية، فمن المعروف أنه كلما كان التجانس بين المهاجرين وبين الغالبية من سكان المجتمع الحضري قليلاً كان هؤلاء المهاجرون أكثر ميلاً للتركز في أحياء معينة من المجتمع الحضري والعكس صحيح. ومن جهة أخرى فقد اتضح أن توزيع السكان على أحياء المدن السعودية (وخاصة في مدينة الرياض) له ارتباط قوي بالخصائص المهنية والاقتصادية والتعليمية للأسر، ولكن لا تمنح تلك الخصائص لظاهرة توزيع السكان على المجتمعات المحلية بالمدن السعودية كما في الدول الغربية، إذ في تلك الدول الغربية تلعب

الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية (التعليم – المهنة – الدخل) دوراً أساسياً في تباين الأحياء.

أمَّا في الرياض (كمدينة ممثلة للمدن السعودية) فقد تبين خلاف ذلك، فقد ثبت أنَّ العلاقات الأولية المتولدة عن انتماءات المواطن الأصلية تمارس الدور الأساس في اختيارات الأفراد، وتطلعاتهم الأمر الذي تمخض عنه وجود أحياء سكنية غير متجانسة خارجياً إذا ماقورنت ببعضها البعض، ولكنها متجانسة داخلياً إذا مانظر إلى خصائص الأسر التي تقطن تلك الأحياء، وربما يؤخذ من ذلك دليل قوي على أن المجتمع المحلي الحضري (الحي في المدينة) في المجتمع السعودي لم يصل بعد إلى المستوى الذي يمكن معه استيعاب الفوارق الإقليمية بين سكانه، وصهرها في بوتقة واحدة تذوب معها تلك الفوارق (عبدالله الخليفة : ١٤١١).

ومن ناحية أخرى فإن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية داخل المدن السعودية طرأ عليها تغير كبير في هذه الفترة المتغيرة، وأخذت بالاتجاه نحو الضعف والتدني، فعلاقة الجوار في أحياء المدن السعودية أصبحت محصورة في عدد قليل من الجيران، وقل معدل التزاور بينهم عما كان عليه في الفترة المستقرة السابقة، وكذلك تميزت هذه الفترة المتغيرة بضعف الارتباط بين الجيران وأقل تشجيعاً لتوسعة علاقة الجوار في الحي لتشمل الزوجات والأبناء، وأقل تحمساً من سكان الفترة المستقرة في تلبية دعوة جيرانهم للزيارة، أو الزيارة عند المرض أو المشاركة في تشييع جنازة الجار، أو الحرص على إهداء الطعام إلى جيرانهم (عبد الرحمن المسعد:١٤١٦:٢٢٧).

الفصل التاسع

النسق الترويحي في المجتمع السعودي

النسق الترويحي في المجتمع السعودي

مفاهيم وقت الفراغ لاتختلف عن غيرها من «المفاهيم» في كونها منتوجات فكرية نفسية تنتمي إلى موطن وتصوغها هوية حضرية، وتتصل روافدها «بأيدلوجية»عامة، توجه دلالتها وإيحاءاتها. فقد تعرضت «دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأمريكية» لمفهوم وقت الفراغ فعرفته بأنه: «الوقت الذي يتحرر فيه الفرد من المهام الملزم أدائها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نظير أجر معين، وهذا يعني أن وقت الفراغ هو الوقت الزائد عن حاجة العمل الذي يقوم به الفرد لغرض كسب العيش». وهذا يعني أمرين: أن وقت الفراغ لايتقاضى عليه الإنسان أجرًا مطلقًا وهذا يصوغ المفردات القيمية للمجتمع الغربي، كما يعني هذا التعريف أن وقت الفراغ غير ملزم فيه الفرد بشيء، أي أنه يملك هذا الوقت ملكية حقيقية، وهذا مناقض للاتجاه الإسلامي الذي يجعل الوقت كله -العمر- ملكًا لله، والإنسان مستخلف فيه (جمال سلطان : ١٤١٣: ٦٨).

ويحاول علم الاجتماع عندما يفسر ظاهرة الفراغ وأنشطة الترويح في المجتمعات الإنسانية أن يهتم بنمط النشاط ووظائفه الاجتماعية، فمثلاً يعد علم الاجتماع نشاط «السياحة» كنشاط ترويحي معاصر أحد الاهتمامات التخصصية العلمية الجديدة التي تهتم بدراسة الدوافع والأدوار والعلاقات والمؤسسات السياحية، ومدى تأثيرها على السياح وعلى المجتمعات المستقبلة لهم. كذلك يعد علم الاجتماع «الرياضة» مؤسسة أو سلوكًا اجتماعيًا جوهره المنافسة القائمة على المهارة والاستراتيجية، ويتراوح السلوك المحدد من ألعاب الأطفال والمسابقات الرياضية، وتمتد إلى علاقة الاقتصاد بالرياضة، وعلاقة السياسة بالرياضة، والتفاعل بين التربية والرياضة، والاحتراف الرياضي والشغب والعنف الرياضي والتفرقة والأقليات في المجال الرياضي (أبو بكر باقادر : غير مؤرخ).

لكن يمكن القول إنّ علم الاجتماع بشكل عام يدرس «الفراغ أو الترويح» فهو يعده ظاهرة اجتماعية شأنها شأن ظواهر المجتمع الأخرى، لها ارتباطها بأبعاد وعناصر

البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وبهذا يمكن للباحث في علم الاجتماع أن يدرس ظاهرة الترويح من زاوية ارتباطها بالحياة الاجتماعية ويوجه جهوده نحو دراسة الثقافة والعلاقات الاجتماعية والأبنية الاجتماعية والمعايير والأدوار التي ترتبط بنشاط الفراغ، باعتباره ظاهرة اجتماعية ذات صلة وثيقة بالحياة وبالبناء الاجتماعي الأمثل.

لكن ينبغي من البداية تعريف مصطلح نشاط الترويح أو نشاط الفراغ تعريفًا إجرائيًا دقيقًا، فمثلاً يعد من وجهة نظر اجتماعية وظيفية بأنه السلوك غير الهادف الذي لايرتبط بالنواحي الاجتماعية، وهو عكس السلوك الهادف الذي يحدث كرد فعل لمتطلبات المؤسسات الاجتماعية المتعددة كالأسرة والمدرسة والعمل... الخ (محمد علي: غير مؤرخ:١٧٣). ومن أهم الأبعاد التي يتعين أن يتسم بها الإطار النظري والتحليل لدراسة ظاهرة الترويح والفراغ في المجتمع مايأتي :

١- أن طبيعة الترويح ونوع أنشطة الفراغ لها علاقة بالطبقة الاجتماعية والمكانة المهنية في المجتمع، وأن رؤية الفراغ كأسلوب للحياة يميز الصفوة، وأن اختيار الناس لأنشطة فراغهم ظاهرة ترتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة وبمستوى الوعي الثقافي من جهة أخرى.

٢- هناك علاقة بين الأسرة وأنشطة الفراغ، فقد تساهم أنشطة الفراغ بالاتصال والتكامل الأسري، خاصة عندما تتوحد الأنشطة بين الوالدين والأبناء، وقد يساهم الفراغ بالتفكك أو ضعف الروابط عندما تتعدد الأنشطة وتتباين، وينصرف المراهقون والشباب عن قضاء وقت فراغهم مع أفراد أسرهم.

٣- النظام التربوي (الدراسي) وثيق الصلة بممارسة أنشطة الفراغ، وعلى المدارس والجامعات أن تضع في برامجها موضوعات تتصل بوقت الفراغ وأساليب استثماره، وتدريب التلاميذ على أنشطة ترويحية مرغوبة ممكن ممارستها بأوقات الفراغ، خاصة بالإجازات المدرسية كالرياضة وارتياد المكتبة، والنشاط الثقافي، والمسرحي، والفنون والعمل الكشفي، والجمعيات العلمية والرحلات ... إلخ.

٤- هناك علاقة بين أنشطة الفراغ والأنظمة السياسية القائمة بالمجتمعات، فيمكن أن تركز الحكومة على نشاطات ترويحية معينة، وتغفل الأخرى لأغراض معينة تخدم فكرة سياسية معينة، أو يمكن أن توزع المؤسسات الترويحية بين المناطق توزيعًا غير عادل ليحقق مصلحة سياسية معينة.

٥- لكي تلبي مؤسسات الترويح (كالأندية والمراكز...) احتياجات المواطنين لخدمات قضاء أوقات الفراغ، ينبغي أن يُمْنَح المواطنون فرصة المشاركة في إدارة الأندية، ومراكز الترويح، خاصة مايتعلق بتصميم البرامج واختيار نوع الأنشطة، ولكن بشرط أن تكون المشاركة من قبل مواطنين متميزين بالإعداد الثقافي الجيد، لكي يتمكنوا من المشاركة الحقيقية في صنع القرارات (محمد علي : غير مؤرخ).

أولاً : الفراغ في ضوء الاتجاه الإسلامي :

«الفراغ» يعني إسلاميًا سلامة القلب والنفس والفكر من كل مايلهي عن الخير والعبادة، وفي هذا المعنى جاء الحديث الشريف: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ» فالصحة سلامة البدن، والفراغ سلامة النفس والفكر (جمال سلطان:١٤١٣:٧١). وواضح أن «الفراغ» يمتنع تأويله بمعنى «اللاعمل»، وإنما معناه البسيط «راحة البال»، وهي أمر عام يوجد في أوقات العمل المادي أو العمل العبادي. والعمل في نظر الإسلام هو كل جهد يحمل معنى «العبادة»، وكل «جهد» لايحمل معنى العبادة وضدها «لهو» و«شغل» و«باطل» في نظر الإسلام، ولايصح تسميته عملاً إلاّ تجاوزًا، مع بيان أنه فاسد. وقد جاء الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له» وقال عليه أفضل الصلاة والسلام «بادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تشغلوا» وقال سبحانه وتعالى: ﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ...الآية ﴾ (الفتح:١١ والملاحظة الأولى للمتتبع لآي القرآن الكريم وأحاديث النبي المصطفى - ﷺ - أنـا

لاتوجد إشارة أو إيحاءة إلى وجود وقت مستقطع من حياة المسلم، يمكن وصفه بتعبير «وقت الفراغ» كمصطلح يعبر عن المفهوم المعاصر (جمال سلطان:١٤١٣:٧١).

وقد طرح المفكر الإسلامي جمال سلطان (١٤١٣:٧١-٧٣) سؤالاً مهماً، وقال: هل يمكن وجود وقت فراغ في حياة المسلم يمكن وصفه بتعبير وقت فراغ في حياة المسلم؟

فأجاب: لا، «وذلك استنادًا إلى القاعدة التصورية الإسلامية العامة التي تشكل الإطار الموضح، والمرجع الحكم، لمختلف المفاهيم في حياة المسلم. والتصور الإسلامي ينطلق من معنى أن «الزمن» ليس ملك الإنسان وإنما هو خلق الله وملكه، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (الزمر:٦٢)، فالإنسان وعمره، خلق من خلق الله، ومُسْتَخْلَفٌ في هذه الأرض، ومستخلف أيضًا في (الزمن والعمر) ومن ثَمَّ فهو مطالب بطاعة الله، الخالق للأرض وللزمان وللإنسان وعبادته وفق ما أمر وهدى، ومن ثَمَّ فقد حرم الإسلام تحريمًا قاطعًا أن يهلك الإنسان وقته وعمره ومن يُقْدِم على «الانتحار» يعاقب عليه بأشد العقاب، رغم أنه لم يقتل سوى (عمره أو وقته) والذي هو وفق المفهوم الوضعي اللاديني ملكه الخاص، إلاَّ أنَّ الإسلام وفق قاعدته التصورية العامة لا يعد الإنسان مالكًا لوقته ملكية حقيقية، وإنما هو مستخلف أو مستأمن عليه، أي أنَّ الإنسان مطالب باستفراغ الوقت كله في عبادة الله، وهذا يعني أن العبادة اصطلاح شمولي، يتسرب في كل نشاطات الإنسان، ويعيش معه في كل أوقاته، ولايصح وفق هذا المفهوم تصور وجود وقت مستقطع يفرغ فيه الإنسان من العبادة، بوصفها التكليف الجامع لمختلف نشاطاته الحيوية، ويصبح من ثَمَّ: العمل والفكر، والسكون والحركة، والجد والمرح، والقتال واللهو، والأكل والشرب، والنوم والعلم، وكافة نشاطات الإنسان عبارة عن تنويعات على وتر واحد هو العبادة، ويصبح الاختلاف بين نشاط وآخر، لا يكمن في «جوهر» وإنما يتجلى في «مظهر» ولايتناقض في الحقيقة وإنما يتباين في الهيئة. وأضاف المفكر جمال سلطان: «هذا يعطينا قاعدة إسلامية مهمة وهي: أن الإنسان لايمكن أن يعيش «وقتًا» بدون تكليف، قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ

ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾ (القيامة:٣٦). فهو في كل حال من أحواله المعيشية «مأمور ومنهي» أي يحمل تكليفاً ورسالة، ولايمكن أن يكون ثمة وقت هو فيه حر من التكليف، وبالتالي حر في التصرف فيه كيف يشاء» ووفق هذا السياق يفهم الحديث الجليل: «إن لبدنك عليك حقاً، وإن لأهلك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً، فاعط كل ذي حق حقه» وهذا الحديث ظاهرة في بيان فساد تصور «وقت الفراغ» بالمفاهيم الغربية، حيث وصف الحديث هذه النشاطات بأنها «حقوق» أي تكليفات للمسلم، وليس له حرية مطلقة في التصرف فيها كيف يشاء كما تشير إليه المفاهيم والاتجاهات الغربية.

وقد حاولت إحدى الدراسات التي اهتمت بأوقات الترويح لتحديد الرؤية الإسلامية نحو الأنشطة الشائعة التي تمارس بأوقات الفراغ في المجتمعات الإنسانية وتوصلت إلى أن هناك ترويحاً محرَّماً وترويحًا مندوبًا وبينها ألوان من الترويح المباح، ويمكن إجمال هذه الأحكام الثلاثة (خالد العودة: ١٤١٤:٢٨-٢٦) بما يأتي :

(أ) المحرَّم شرعاً: وهو كل ترويح وردت النصوص بتحريمه، كالقمار، وشرب الخمر وغيرهما مما ورد في القرآن والسنة النبوية بالنهي عن ممارسته كترويح عن النفس وشغل لأوقات الفراغ.

(ب) الحلال الذي تلبس بمُحرَّم شرعي : وهو كل ترويح تلبس بمُحرَّم حتى ولو كان في أصله مباحاً أو مندوبًا، فالسباحة والسباق والصيد والسياحة وغيرها من ألوان الترفيه المباح تصبح محرمة إذا تلبَّست بمُحرَّم مثلاً :

- السباحة العادية أو المختلطة (رجالاً ونساءً) محرمة.
- السباق إذا اقترن برهان أو اقترن باختلاط محرم فهو محرم.
- الصيد إذ اقترن بإلهاءٍ عن ذِكْر الله، وتتبع محموم للصيد، أو اقتران الصيد بطريقة غير شرعية، كأن يكون فيها تعذيب للحيوان أو للطير، وكذلك إذا كان الصيد في مكان محرَّم كالحَرَم.

• السياحة إذا كان المقصود بها البحث عن بؤر الفساد، والخنا، ومشاهدة مسارح وأفلام العُري، وتعاطي الخمور، أصبحت سياحة محرمة.

(جـ) الترويح المحرَّم الذي يمارس في بعض العبادات تقربًا إلى الله، ومن ذلك مايفعله بعض الصوفية من تحويل الذِكْر إلى رقص أو تصفيق أو إنشاد للوصول إلى حالة معينة من السمو الروحي بزعمهم، كإحيائهم لبعض الليالي كليلة القدر، وليلة النصف من شعبان بالأناشيد الدينية والابتهالات الغنائية، والظن أن هذا لون من ألوان العبادة.

(جـ) الترويح المندوب : وهو ذلك الترويح الذي يمارسه الإنسان لأحد سببين: إمَّا اقتداء برسول الله – ﷺ – فهو سُنَّة من السنن، أو لأنه يحقق للإنسان فوائد لاتتم إلا به. وتتم ممارسته في ظل الضوابط الشرعية التي تكفل له الانضباط، ومن ذلك مثلاً أعمال الفروسية من تأديب للفَرَس، ولهو بالسهام، ورمي، وسباق وغيرها. وقد حث عليها رسول الله – ﷺ – في أحاديث عديدة منها قوله «كل شيء ليس من ذكر الله لهو ولعب، إلا أن يكون أربعة: ملاعبة الرجل امرأته، وتأديب الرجل فرسه، ومشي الرجل بين الفرضين، وتعليم الرجل السباحة» والاستثناء ليس للحصر لوجود أحاديث زادت على هذه الأربعة، إلا أن الحديث يشير إلى أنّ هذه الألوان من الترويح محمودة وأنها من ذكر الله، وما ذلك إلاّ لأنها تحقق أهدافًا كبرى: كالاستعداد للجهاد بتقوية الجسم، وإعداد النفس، وتعويد الإنسان على نبذ التنعم والكسل.

(د) الترويح المباح :

الترويح المباح شرعًا واسع المساحة متنوع الألوان والأنماط، متعدد الوسائل، مختلف الاتجاهات، متجدد تجدد الأزمنة، متطور تطور التقنية، ويشترط أن يكون منضبطًا بما يأتي :

• الانضباط الشرعي، فلا يخرج عن حدود الشرع المطهر، ولا يتعدى المحرمات أو المكروهات، بل هو منضبط بجميع الضوابط الشرعية.

• انضباط التكامل والتوازن: فلا يصح أن يأخذ الترويح أكبر من الوقت المخصص له، كما أن هذا الوقت لايجب أن يصرف في أنماط محدودة تجعل الإنسان ينمو نموًا غير متوازن.

• انضباط الإشباع: ينبغي أن يحقق الترويح وظيفة إراحة النفس المجهدة، وتجديد النشاط، وإعادة الصفاء إلى الذهن، من أجل الاستعداد للعودة النشيطة للعمل، قال ﷺ: «خذوا – وفي رواية العبوا– يابني رفدة حتى تعلم اليهود والنصارى أن في ديننا فسحة» والفسحة: المتسع (الألباني الصحيحة : ١٨٢٩).

ثانيًا : الفراغ لدى الشباب السعودي (الذكور):

يبدو أن الشباب السعودي من الطلاب والعمالة والموظفين لديهم ساعات فراغ يوميًا مقدارها أربع ساعات تزداد هذه الفترة إلى أكثر من سبع ساعات في إجازة نهاية الأسبوع والإجازات الأخرى، كما أشار إلى ذلك كثير من الدراسات. ولقد تبين كذلك أن النشاطات السائدة عند الشباب السعودي في أوقات الفراغ هي كرة القدم ومشاهدة التلفاز والرحلات البرية في عطلة نهاية الأسبوع، وأن معظم الشباب لايميل إلى التسجيل في الأندية الرياضية، بسبب عدم رغبة الأهل، أو عدم قناعته ورغبته بذلك، أو بسبب بعد مكان النادي عن الحي. وكان من أهم العوامل التي جعلت بعض الشباب يعزفون عن ممارسة الأنشطة الرياضية هو عدم تعلم وإتقان الأنشطة الرياضية وممارستها بالمدارس، ويفترض من الرئاسة العامة لرعاية الشباب أن تسعى إلى معالجة هذا القصور، عن طريق إنشاء مراكز للتوجيه الأسري بالأحياء السكنية الكبيرة، بحيث تكون هذه المراكز من قسمين منفصلين أحدهما للسيدات والأطفال، والآخر للذكور، وأن يشتمل كل قسم على الملاعب الترويحية المناسبة، والمساحات الخضراء وبرامج الهوايات والبرامج الثقافية (مركز البحوث جامعة الملك عبدالعزيز : ١٣٩٧هـ).

وظاهرة الفراغ والميل نحو النشاط البدني ليست قاصرة على شباب منطقة معينة دون المناطق الأخرى من المجتمع السعودي، بل إن الظاهرة عامة على مستوى شباب المجتمع ككل. فقد اتضح من بعض الدراسات الشاملة (مركز أبحاث مكافحة الجريمة: ١٤٠٥) أن

أهم النشاطات التي يمارسها الشباب السعودي بشكل عام في جميع المناطق بالمملكة هي الرياضة البدنية، وأنَّ هناك نشاطات ثقافية وجانحة يمارسها الشباب السعودي في أوقات فراغهم تختلف أهميتها باختلاف المناطق كما يتبين من الجدول الآتي :

ترتيب النشاط	شباب المنطقة الشمالية	شباب المنطقة الشرقية	شباب المنطقة الجنوبية	شباب المنطقة الغربية	شباب المنطقة الوسطى	شباب منطقة القصيم
١	الرياضة البدنية	الرياضة البدنية	الرياضة البدنية	الرياضة البدنية	الرياضة البدنية	الرياضة البدنية
٢	تعاطي المسكرات والمخدرات	تعاطي المسكرات والمخدرات	التمشي بالسيارة	تعاطي المسكرات والمخدرات	التسكع	المطالعة
٣	القراءة والمطالعة	التسكع	المطالعة	المطالعة	المطالعة	الرحلات والزيارات
٤	الرحلات والزيارات	المعاكسة	تعاطي المسكرات والمخدرات	التسكع	المعاكسة	قضاء اللوازم
٥	التجول بالسيارة	المطالعة	قضاء اللوازم	التمشي	قضاء اللوازم	الجرائم الأخلاقية
٦	الجرائم الأخلاقية	الرحلات والزيارات	التسكع	لعب الورق	لعب الورق	التسكع
٧	لعبة الورق	قضاء اللوازم	لعبة الورق	المعاكسة	تعاطي المسكرات والمخدرات	تعاطي المسكرات والمخدرات
٨	المعاكسة	-	-	-	الرحلات والزيارات	المعاكسة
٩	-	-	-	-	الجرائم الأخلاقية	لعب الورق

وقد توصلت الدراسة التي قام بها مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤٠٥) عن الجنوح والترويح لدى الشباب السعودي إلى نتيجة مهمة وهي: أن الغالبية من شباب المجتمع السعودي تمضي أوقات فراغها في ممارسة نشاطات وهوايات غير جانحة، وأن الفئة القليلة التي تميل إلى ممارسة الأنشطة الجانحة مدفوعة بعوامل خارجة عن إرادتها لاستغلال أوقات الفراغ استغلالاً هداماً، وأن الموقف لم يصل بعد من الخطورة والتدهور إلى حد إعاقة نمو الشباب وتقدم المجتمع.

ومن ناحية أخرى، فقد اتضح أن الشباب السعودي لديه ميل بشكل كبير نحو ممارسة أنشطة الفراغ داخل المنزل، وتحتل مشاهدة التلفزيون المرتبة الأولى بين أنشطة الفراغ اليومي للشباب. كما تبين أن معظم الشباب يميلون إلى مغادرة المنزل خلال عطلة نهاية الأسبوع للتنزه أو الزيارة أو التجول في الأسواق والشوارع. واتضح كذلك بأن الشباب بدأ يتجه نحو الأنشطة ذات الطابع الديني في أوقات الفراغ، وأن المسجد يحتل المرتبة الثالثة بالنسبة لأماكن قضاء الشباب لأوقات فراغهم اليومي، ومن أهم الأنشطة حفظ القرآن الكريم وتجويده، واللقاءات الفكرية، ومسابقة الحديث الشريف (أحمد الباحسين:١٤٠٦هـ).

ثالثًا : الفتاة السعودية ووقت الفراغ :

لوحظ من تحليل بعض الدراسات الاجتماعية التطبيقية أن الفتاة السعودية من عمر (١٨-٢٤) عامًا تنتهج في برنامجها اليومي سياسة «تضييع الوقت» باستخدام السيارة أو الهاتف أو مشاهدة التلفاز أو الاستماع للأشرطة الغنائية أو الخروج للأسواق بشكل متكرر بدون حاجة أو الزيارات التي لاهدف لها، وجميع تلك الوسائل لم يظهر لها استفادة معينة، ولكنها مجرد «تضييع الوقت» بصرف النظر عن مدى الاستفادة منها (ابتسام بنجر: ١٣٩٧:١٥٦).

وكما هو معروف أن الترويح المخطط الذي يتميز بإشراف تربوي على الفتاة يؤدي دوراً تنموياً في المحافظة على الفتاة وتنمية رغبات وميول الفتيات الاجتماعية واتجاهاتهن الأخلاقية مع اكسابهن الخبرات المتعددة وتنمية مداركهن العقلية. وقد تبين أن أكثر وسائل الترويح توفرًا للمرأة السعودية (خاصة في مدينة الرياض) هي الحدائق وعددها (١٢٩) حديقة والأسواق بحجم (٧٧) سوقاً، يأتي بعدهما صالات حضور الحفلات والتي بلغ عددها (٤٦) صالة، وبلغ عدد المدن الترفيهية في مدينة الرياض عشر مدن، ثلاثة منها غير متاحة للمرأة. ويبدو أن رعاية الشباب بالمجتمع السعودي تهتم بفئة الشباب من الذكور دون الإناث وذلك بما تقدمه لهم من أنشطة

ومرافق ترويحية متنوعة لهم، حيث لم تشمل رعاية الشباب فئة الشابات من الإناث في أنشطة متنوعة مفيدة ضمن محيط القيم والمعايير الإسلامية والتقاليد الاجتماعية، واتضح أن الأسرة السعودية بشكل عام تشجع فتياتها على الممارسة الترويحية خارج المنزل بسبب طول مدة الفراغ لدى الفتاة حيث يصل متوسط ساعات الفراغ لديها يومياً في الإجازات الدراسية (تسع ساعات). ولقد تبين أن هناك ضعفاً في الأنشطة الترويحية النسائية داخل الأحياء واقتصار الحي على السوق التجاري أو الحديقة. ولقد ثبت أن أهم الأنشطة الترويحية التي تمارسها الفتاة السعودية هي الزيارة للأقارب والأصدقاء ثم التردد على الأسواق ثم التردد على الحدائق ومن ثم التردد على مدن الألعاب، يأتي بعد ذلك الذهاب إلى النزهات الخلوية ثم قضاء الوقت في اختيار الأزياء أو الذهاب للمكتبات النسائية.

ومما يلفت الانتباه إليه أن هناك أهمية للتوزيع الجغرافي لأماكن الترويح وتوفرها داخل الأحياء خاصة مؤسسات الترويح المفيدة كالجمعيات والمكتبات النسائية، فقد ثبت أن هناك علاقة بين ارتياد الجمعية النسائية ومدى قربها من المنزل، بينما ثبت أن ارتياد الفتاة للأسواق وصالات الأفراح ومدن الألعاب لايرتبط بالقرب عن الحي بل يكثر تردد الفتاة على تلك الأماكن حتى ولو بعدت المسافة. ولقد تبين أن من أهم المعوقات التي تحول دون استفادة الفتاة السعودية من الوسائل الترويحية خارج المنزل هي :

(أ) عوامل تنظيمية تتعلق بعدم ملاءمة وقت بعض الوسائل الترويحية أو صعوبة الاشتراك في بعض الوسائل الترويحية أو تتعلق باجراءات الدخول والخروج.

(ب) عدم كفاية الوسائل الترويحية النسائية المشجعة للذهاب إليها والشعور بالملل بسبب التردد على وسائل ترويحية محددة.

(جـ) عوامل أسرية وأهمها عدم وجود أحد من أفراد الأسرة يهتم بأوقات الترويح وكثرة الالتزامات الأسرية (أمال الفريح : ١٤١٣).

ومما يجدر الإشارة إليه والتنويه عنه أن الفتيات بالدول الخليجية بشكل عام – ولله الحمد– يطمحن إلى أن تتوفر لهن مؤسسات ترويحية خاصة بهن دون الاختلاط بالشباب والرجال. وقد ثبت هذا من دراسة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للمؤسسات الشبابية والرياضية في دول المجلس عام (١٩٩٠م) وظهر من النتائج أن معظم فتيات دول المجلس (٣٨.٥٢٪) يرغبن في أن تكون مؤسسات الترويح خاصة بالسيدات والفتيات، وذكر (٢٢٪) منهن أن تكون المؤسسات للسيدات والفتيات وللأطفال فقط، وذكر (٦٣.١٣٪) فقط رغبتهن أن تكون هذه المؤسسات للعائلات، ولم توافق إلا نسبة ضئيلة جداً على أن تكون المؤسسات مختلطة.

رابعـًا : الفراغ والترويح للمسنين في المجتمع السعودي :

إنَّ تقاعد الفرد سواء كان إجباريًا أو اختياريًا يعني فقدان مكانه في العمل خاصة إذا لم يرتبط بعمل جديد، مما يخلق فراغًا كبيرًا في حياة المسن المتقاعد، كان يشغله بالعمل، وكلما تقلصت منظومة المكانة وفقد المسن مكانات وأدوار كانت تستغرق معظم طاقاته واهتماماته زاد وقت الفراغ لديه، وهذا يخلق للمسن مشكلة كيفية استثمار هذا الفراغ، خاصة أن بعض الدراسات الاجتماعية التي أجريت بالمملكة استنتجت أن المسنين في المناطق الحضرية بالمملكة يعدُّون أن الحاجة لشغل وقت الفراغ لديهم هي الحاجة الرئيسة التي يرغبون من المجتمع والآخرين تحقيقها لهم. وتعد بالنسبة للمسنين الحاجة الأولى قبل حاجة حب الآخرين أو السكن المستقل أومستقبل الأبناء أو رعاية الآخرين لهم (قسم الخدمة الاجتماعية: جامعة الإمام: ١٤١٢:١٥٥).

وقد ثبت أن معظم المتقاعدين السعوديين يعانون من مشكلة الفراغ، وأن الوقت أصبح يمر بطيئًا في فترة التقاعد، وأن أكثر من يعاني من هذه المشكلة الجنود ثم العمال ثم الضباط والعمال الفنيين، بينما أقل الفئات الوظيفية معاناة لمشكلة الفراغ، هم من كانوا يشغلون وظائف مديرين. كذلك اتضح أن مشكلة الفراغ شائعة عند

جميع المتقاعدين، وتزداد عند ذوي المستويات الاقتصادية والتعليمية المتدنية، وتزداد المشكلة أيضاً كلما تقدم السن بعد مرحلة التقاعد (عبدالله العبيدي : ١٤١٠).

ويبدو أن هناك آثاراً مترتبة على عدم شغل وقت فراغ المسنين في المناطق الحضرية بالمملكة، وحاولت بعض الدراسات حصر تلك الآثار، وهي كما يأتي :

(أ) الانطواء والعزلة.

(ب) التفكير في الماضي والحزن عليه.

(جـ) المشاجرات مع الزوجة والأولاد والأقارب.

(د) العدوان.

(هـ) توجيه النقد للمحيطين به.

(و) القلق على الحاضر والخوف من المستقبل (قسم الخدمة الاجتماعية : جامعة الإمام: ١٤١٢).

ومن خلال حصر وسائل الترويح الخاص للمسنين في المملكة اتضح وجود مرفق واحد فقط يقدم برامج خاصة للمسنين وهو مركز الأمير سلمان الاجتماعي بمدينة الرياض، وهذا مما يتطلب إنشاء مزيد من المراكز والمؤسسات الترويحية التي تهتم بمشكلة أوقات الفراغ والترويح للمسن في جميع المحافظات بالمملكة، ونقترح في هذا المقام أن يلحق بالأندية الرياضية المنتشرة بمناطق المملكة والتي تشرف عليها رعاية الشباب، مرافق خاصة بالمسنين تصمم بأسلوب وبطريقة تتلاءم مع الظروف الصحية والنفسية والاجتماعية للمسن، ويمنح المسن فرصة المشاركة في إدارة هذه المرافق، وتحديد نوعية الأنشطة والخدمات التي يقدمها النادي للمسن.

خامساً : المعوقات الاجتماعية لارتياد الأندية الرياضية في المجتمع السعودي :

عاش جيل الأجداد لفترة طويلة جداً حياة قوامها الحركة والنشاط، بما فرضته عليهم ظروف الحياة الشاقة آنذاك، مؤدياً ذلك إلى تمتعهم بحد ملائم من اللياقة البدنية، ساعدتهم على الوفاء بمتطلبات ذلك العصر. وعلى النقيض من ذلك الجيل،

شهد هذا الجيل المعاصر تطورًا حضاريًا ملحوظًا تبعه تغير واضح في نمط الحياة، وخاصة مايتعلق بمستوى النشاط البدني حيث أدى الاعتماد على الآلة والتقنية الحديثة ووسائل الرفاهية إلى اختصار (بل انعدام في كثير من الأحيان) حجم الطاقة المبذولة في أوجه الحياة اليومية، ومما يزيد الأمر سوءًا عزوف الشباب المعاصر في هذه الفترة المتغيرة عن مزاولة التمارين الرياضية بشكل عام بصورة منتظمة؛ مما يترتب عليه الحرمان من فوائد جمَّة تعود على الصحة، ومن أهمها إنتاج الطاقة الحيوية التي تشكل وقودًا للحركة وكذلك تحسين اللياقة القلبية والتنفسية.

فقد ثبت أن حوالي (٧٪) فقط من الشباب السعودي يرتاد الأندية الرياضية للاستفادة من خدماتها، وأنَّ (١٥٪) فقط من الشباب الجامعي يمارسون بانتظام النشاط البدني لمدة ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع (هزاع الهزاع:١٤٠٩). وبهذا يمكن القول كملاحظة عامة أن المجتمع السعودي حاليًا وبشكل عام لايقوم بممارسة النشاط البدني بما فيه الكفاية خاصة عند مقارنته ببعض المجتمعات الأخرى والتي ترتفع لديها نسبة الممارسة للنشاط البدني (الرئاسة العامة لرعاية الشباب:١٤٠٩).

ويبدو بشكل عام أن الشباب السعودي - كما أثبتت بعض الدراسات - يمارس في أوقات فراغه نشاطات غير منظمة خارج الأندية والمراكز الرياضية التابعة للرئاسة العامة لرعاية الشباب، لذلك ينبغي إعادة النظر في وظائف وتراكيب الأندية الرياضية، والعمل على تنوع خدماتها ونشاطاتها، حتى تكون أماكن جذب للأفراد لقضاء أوقات فراغهم تحت إشراف تربوي منظم. كما يجب إزالة الفجوة الموجودة بين المجتمع والأندية الرياضية، والتخطيط لأن تكون الأندية الرياضية ملتقى لطلبة العلم ورجال الفكر والأدب وأساتذة الجامعات وأولياء الأمور، وهذا كله سوف يساهم - بإذن الله - في جذب الأفراد للأندية وممارسة نشاطات بنَّاءة ومفيدة، تتجاوب مع الرغبات والتطلعات والاهتمامات الفردية. ويبدو أنَّ من أهم أسباب العزوف عن المؤسسات الشبابية وخاصة الأندية الرياضية وجود حالة من السلبية بين الجمهور والمؤسسات

الشبابية، قوامها انتظار الجمهور أن تقدم له المؤسسات الخدمات الممتازة الجاهزة دون أدنى جهد للإسهام في تنظيمها أو تمويلها. كذلك يتبدى الموقف السلبي للمؤسسات من وجهة نظر الشباب المبحوثين، إلى أن مسؤوليها يستأثرون باتخاذ القرارات في المؤسسة، دون إشراك الشباب فيها، وأنهم لايهتمون بالرعاية النفسية والصحية والاجتماعية لمرتادي هذه المؤسسات.

إلاَّ أنه تبين أن من العوامل الرئيسة المرتبطة بعزوف الشباب عن الأندية الرياضية هو فكرة عدم اهتمام الأندية بالرعاية الخلقية والتربوية لمرتادي الأندية، مما يؤدي إلى سوء سمعتهم بين أقرانهم. بالإضافة إلى ذلك فقد اتضح أن من أهم أسباب عزوف الشباب عن الأندية وعدم الاستفادة من خدماتها وبرامجها هو اهتمام هذه الأندية بالبطولة أكثر من نشر الأنشطة بين الشباب العريض، مما يؤدي إلى قصر خدمات النادي على المتفوقين بالأنشطة فقط، وعدم استفادة العامة من الشباب من النادي، وبالتالي العزوف عنه وعدم ارتياده، وتصبح الغالبية من الشباب مجرد مشاهدين للأنشطة الرياضية ولم يمنحوا فرصة المشاركة (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي : ١٩٩٠). وقد ثبت من الدراسات التطبيقية التي أجريت في المجتمع السعودي أن للأسرة السعودية دوراً كبيراً في منع الأفراد من الاشتراك بالأندية الرياضية، وقد يكون سبب ذلك حرص الأسرة على جوانب تربوية لأبنائها (عبدالعزيز الشثري: ١٤٠٦: ٣٠٩).

سادساً : أوقات فراغ الطلاب السعوديين خلال الإجازة الصيفية :

لقد أقرَّ مجلس القوى العاملة في المملكة العربية السعودية بحقيقة مشكلة الفراغ لدى الطلاب خلال الإجازة الصيفية، وأكدت دراسته على عينة ممثلة للطلاب السعوديين في المرحلة المتوسطة والثانوية والجامعية التي شملت مختلف المدن السعودية (١٤٠٨) أن (٧٢٪) من الطلاب يعانون من مشكلة فراغ خلال الإجازة، وأيَّد (٥٦٪) من أولياء الأمور ذلك، وعبَّروا عن إدراكهم لهذه المشكلة، ومعايشة معاناتها مع أبنائهم، وهذه المشكلة عامة ومنتشرة في كافة المناطق والمدن بالمملكة، وبلغت ذروتها في مدينة أبها بمعدل (٨٤.٥٪).

كما اتضح أن مشكلة الفراغ ذات اتجاه نمطي متدرج من أعلى إلى أدنى بحيث يكون الاحساس بها أكبر بين طلاب المرحلة المتوسطة بمعدل (٧٥٪)، فالمرحلة الثانوية بمعدل (٧٢.٦٪) ثم المرحلة الجامعية بمعدل (٧٠٪)، وهذا يدل على أن ثلاثة أرباع الشباب في المملكة يشعرون بالفراغ خلال الإجازة الصيفية التي تقدر بثلاثة أشهر تقريبًا في كل عام.

وأظهرت تلك الدراسة أنه على الرغم من الإحساس والشعور بالفراغ لدى الطلاب خلال الإجازة الصيفية، إلاَّ أنَّ نسبة قليلة منهم لاتتجاوز (٢١.٣٪) هم الذين يستفيدون من النشاطات الرياضية والاجتماعية والثقافية المتاحة لهم حاليًا ويشاركون فيها، بينما (٧٥.٦٪) لايشاركون ولايستفيدون من هذه الأنشطة وكانت أهم الأسباب مايأتي :

(أ) عدم توفر الأنشطة التي يميلون إليها.
(ب) عدم موافقة الأهل.
(جـ) الانشغال بالعمل.
(د) عدم وجود إشراف مناسب.
(هـ) عدم وجود نظام كاف.

وقد بينت الدراسة النشاطات التي ذكر الطلاب السعوديون أنهم يزاولونها في أوقات الإجازة الصيفية، وهي مرتبة حسب الأهمية بالنسبة لهم كالآتي :

- السفر داخل المملكة (٣٨.٦).
- الاطلاع والقراءة (٢٧.٧).
- مساعدة الأهل في الشؤون المنزلية (٢٥.٨).
- ممارسة العمل (٢٠.٢).
- السفر خارج المملكة (١٨.١).
- مباشرة أعمال منزلية (١٥.٢).
- مشاركة في أنشطة ثقافية وأدبية (٨.٢).
- دراسة لغات أجنبية (٦).
- الالتحاق بفصول تقوية في المواد الدراسية (٢.١).

الفصل العاشر

النسق الديني
في المجتمع السعودي

النسق الديني في المجتمع السعودي

علم الاجتماع بشكل عام يهتم بدراسة بناء وثقافة المجتمع الإنساني الذي يتكون أساساً من وحدات اجتماعية، كجماعة الأسرة، وجماعة المدرسة، وجماعة العمل، ومنها أيضاً «الجماعات الدينية». والباحث في علم الاجتماع الديني يهتم بدراسة بناء ووظائف هذه الجماعات الدينية، لمعرفة كيف تخضع هذه الجماعات الدينية لنظم وقيم ومعايير دينية واجتماعية، تنظم علاقاتها الاجتماعية مع بعضها البعض، وتنظم كذلك علاقتها الاجتماعية مع الآخرين. كذلك يهتم الباحث في علم الاجتماع الديني بالكشف عن أثر هذه الجماعات الدينية على سلوك أعضائها وعلى أفراد المجتمع بشكل عام، ورصد طرق هذه الجماعات في عملية التأثير على الآخرين، ومعرفة درجته وطرقه وكيفية قياسه. وبفضل من الله يعد النسق الديني في المجتمع السعودي من أهم الأنساق الاجتماعية، فهو يتكون من وحدات اجتماعية كثيرة ومتنوعة، بداية من جماعة المسجد وجماعة تحفيظ القرآن، والجماعات الدينية بالمدارس والمراكز الصيفية والاصلاحيات، ثم الجماعات الدينية الخيرية ذات الأغراض المتعددة، كذلك الجماعات التعاونية المتخصصة للتوعية ودعوة الجاليات غير المسلمة للإسلام، وأخيراً الجماعات الدينية الرسمية المنظمة المتمثلة بالإشراف الحكومي على هذا النسق المهم بالمجتمع من قبل الوزارات والهيئات المتخصصة مثل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الحج، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإدارات الشؤون الدينية بالوزارات والمصالح الحكومية المختلفة.

أولاً : علم الاجتماع والظواهر الاجتماعية الدينية :

علم الاجتماع الديني يهتم بالظواهر الاجتماعية الدينية التي تنشأ أساساً من العلاقات الاجتماعية ذات البعد الديني(*) ، ومعنى هذا أنه لايمكن فهم هذه الظواهر

(*) نحن نخالف الكثير من علماء الاجتماع الذين يخوضون في حديثهم وتعريفهم لعلم الاجتماع الديني بأنه يهتم بدراسة أصل الأديان والاعتقاد، واعتبار الدين ظاهرة اجتماعية، لأن الخوض بهذه المسألة يتعارض كثيراً مع التصديق والتسليم بأركان الإيمان التي حددتها الشريعة الإسلامية، فالأديان السماوية وأركانها مقررة من الخالق سبحانه وتعالى، ولا يجوز المناقشة فيها بل على المسلم التسليم والانقياد لله عز وجل.

الدينية بمعزل عن باقي أنساق المجتمع الأخرى، فالدين نسق، يؤثر ويتأثر بالأنساق الأخرى، كالنسق السياسي والاقتصادي والنسق القرابي والنسق الثقافي وغيرها من الأنساق الأخرى. وكذلك يتأثر النسق الديني بالتطور التكنولوجي في طبيعة المجتمعات المحلية، ولو تغير أحد أجزاء النظام فإن كل الأجزاء الأخرى قد تتأثر بطريقة أو بأخرى، فلو انتقل الناس من القرى إلى المناطق الحضرية فإنهم سيتعاملون داخل نسق ديني مختلف عن السابق، كذلك إذا مرَّ المجتمع بتطور في عملية التعليم والعلم والتنقل الاجتماعي، فإن النسق الديني أيضاً سوف يتأثر ويمر بتغيرات مهمة، ليس في شكله الظاهري ولكن في طرقه الرئيسة. ولو أن ديناً جديداً قد بدأ ينتشر بقوة في مجتمع ما، فإن بناء المجتمع برمته سوف يشعر بوطأة هذا التغير، وفي الوقت نفسه نجد أن هذا البناء سوف يعدل من الدين الجديد الذي يستوعبه، وعلى أية حال فإن النسق الديني كالأنساق الأخرى بالمجتمع يتأثر بعوامل من داخل وخارج المجتمع، وعلى الباحث في علم الاجتماع الديني دراسة هذا النسق ورصد جوانب الاستقرار والتغير في الظواهر الاجتماعية الدينية، لدعم ماهو إيجابي وتلافي ماهو سلبي، بشرط أن تكون الدراسة موضوعية، فالمشكلة الحقيقية للباحث في علم الاجتماع الديني صعوبة تحقيق «الموضوعية» عند دراسة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالدين، لأن كثيراً من الباحثين في هذا المجال يخشى أن الدراسة الموضوعية لجوانب دينية قائمة على الاعتقاد أو الإيمان، ربما تضعف من الإيمان وتخلخل وتقلص الولاء الديني، كما أن الدين لدى كثير من الباحثين «وبالذات المسلمين» هو إحساس قلبي ارتبط بمشاعرهم، ولهذا فإنه من الصعب عليهم أن يتصوروا القيام بدراسة موضوعية عن ظواهر اجتماعية دينية متعلقة بأديان يعتنقونها، والخلاصة أن علم الاجتماع الديني ممكن بالمجتمع، إذا اعتبر النشاط الديني يخضع للتأثيرات الاجتماعية، ومن ثم فهو يخضع للطرق الإمبريقية المستخدمة في علم الاجتماع، وكذلك إذا تبنى الباحث وجهة نظر معتدلة غير منحازة (محمد بيومي: ١٩٨٥: ٥٩-٧٤).

وإذا ركزنا الانتباه على النسق الديني في المجتمع السعودي، وجدنا فيه عدة ظواهر اجتماعية دينية تستحق الدراسة من قبل المهتمين في علم الاجتماع الديني في مراكز البحوث والدراسات العليا بأقسام الاجتماع بجامعات المملكة، ومن هذه الظواهر :

- عوامل دخول العمالة الوافدة غير المسلمة في الدين الإسلامي.
- عوامل اعتراض بعض العمالة الوافدة غير المسلمة على الدخول في الدين الإسلامي.
- المسجد وأثره الاجتماعي بالحي.
- العلاقات الاجتماعية داخل الجماعات الخيرية.
- أثر القنوات الفضائية على ارتياد المسجد.
- تقويم عمل الجمعيات الخيرية.
- أثر حفظ القرآن الكريم على سلوك مرتكب الأفعال الجنائية.
- أثر جماعة تحفيظ القرآن على التحصيل الدراسي لأعضائها.
- اتجاه أفراد المجتمع نحو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الوقاية ومكافحة الجريمة.
- أثر الجماعات الدينية في الأندية الرياضية والمراكز الصيفية في سلوك الشباب.

ثانيًا : أثر اعتناق الإسلام على التغير بالاتجاهات :

اهتم الباحثون السعوديون في الكشف عن أثر اعتناق أصحاب الديانات الأخرى للإسلام على الاتجاهات نحو الحياة والذات والناس. وفي دراسة لأحد الباحثين السعوديين أجريت في أحد السجون الأمريكية في هذا المجال (صالح الصنيع:١٤١٢) تبين أن اتجاه معتنقي الإسلام نحو الحياة والرضا عنها قد زادت إلى معدل (٨٣.٥٪) بعد أن كان المعدل أقل من ذلك قبل الإسلام حيث يساوي (٢٥٪) فقط، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً

﴿وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾(النحل:٩٧). كذلك تبين أن هناك ارتفاعاً قوياً بمعدل الرضا نحو الذات بعد اعتناق الإسلام، فقد وصلت درجة الرضا إلى (٨٣.٥٪) بعد أن كان الرضا عن الذات أقل من ذلك بكثير ويساوي (٣٣.٥٥٪) قال تعالى: ﴿مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ ... الآية﴾ (الجاثية :١٥). واتضح أيضاً أن اعتناق الإسلام يزيد من الاتجاه الايجابي نحو الناس والرضا بالعلاقة معهم، فقد زاد اتجاه المبحوثين نحو الناس ورضاهم عن من حولهم إلى معدل (٨٣.٥٪) بعد أن كان الاتجاه سلبياً قبل اعتناق الإسلام، فقد كان معدل رضاهم على من حولهم من الناس نادراً جداً يساوي (٢١٪) فقط، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ (الجاثية:١٤).

ثالثاً : اعتناق الجاليات في المجتمع السعودي الإسلام :

لقد تبين من الاحصاءات في مراكز توعية الجاليات بالملكة تزايد معتنقي الدين الإسلامي من العمالة والخبراء والفنيين الوافدين للعمل بالمملكة، فقد اعتنق الإسلام خلال خمس سنوات فقط من عام (١٤٠٦-١٤١٠هـ) (٢٦٤٥) فرداً، وقد لوحظ أن أكثر الجنسيات دخولاً في الإسلام من الجنسية الفلبينية بمعدل (٥٨.٣٪)، وذلك لعدة اعتبارات منها أن هذه المجتمعات تأثرت بالإسلام قديماً، ثم جاءت الحركات التنصيرية لتحد من انتشار الإسلام بها، بالإضافة إلى أن حجم العمالة الفلبينية بالمملكة يفوق عدد الجنسيات غير المسلمة الأخرى، ويأتي بعد الفلبينيين السيرلانكيون بنسبة (٢٢.٤٪) ثم الهنود بنسبة (٧.٢٪) وكانت نسبة كبيرة منهم تعتنق البوذية قبل الدخول في الإسلام، يلي ذلك القادمون من تايلند (٦.٩٪) ومعظمهم من العمالة الفنية، ثم الأمريكان (٢.٤٪) وهم من الأطباء والمهندسين والخبراء، يلي ذلك الكوريون (٢.٤٪) ومعظمهم من العمالة الفنية، يلي ذلك البريطانيون (١.٨٪) وهم من الأطباء والاستشاريين والمهندسين، ثم القادمون من أرتريا (١.٦٪) وهم من العمالة الحرفية والخدمية، ثم يلي ذلك اللبنانيون (١.٣٪) ثم المصريون (٠.٩٪) وهم من الأطباء والعمالة الحرفية، ثم الألمان بنسبة (٠.٤٪)

وهم من الخبراء. وقد بلغت نسبة الجنسيات الأخرى (٣.٤٪) وهي (سوري، هولندي، باكستاني، كولمبي، فرنسي، غاني، بلجيكي، كندي، إيطالي، ايرلندي، عراقي، جابوني، فنلندي، بولندي، سوداني، ياباني، كميروني)، وهذا التنوع من الجنسيات يوضح أن الدافع إلى اعتناق الإسلام هي الفطرة التي فطر الله الناس عليها للدخول في الإسلام عن اقتناع ووعي بأسسه ورسالة رسوله الكريم - ﷺ -، ولقد تبين أن معظم معتنقي الإسلام من الذكور بنسبة (٨٦.٥٪) بينما يمثل النساء (١٣.٥٪). وكانت الديانة الشائعة قبل الدخول في الإسلام هي النصرانية بمعدل (٨١.٥٪) ثم الهندوسية (١١٪) ثم البوذية (٧.٥٪). أمَّا عن العوامل الرئيسة التي دفعت بهؤلاء الوافدين إلى التخلي عن ديانتهم السابقة واعتناق الإسلام فكانت كما يأتي (مرتبة حسب درجة تأثيرها) :

١- الاقتناع الشخصي بعد بحث وتفكير.
٢- القيم الروحية للإسلام.
٣- التوحيد (وعدم الشرك بالله).
٤- المعاملة الطيبة من المسلمين.
٥- الأصدقاء والمعارف.
٦- قراءة الكتب الإسلامية.
٧- حضور الندوات والمحاضرات.
٨- تشجيع صاحب العمل.
٩- وسائل الإعلام.
١٠- اعتناق أحد أفراد الأسرة الإسلام.

والكشف عن هذه العوامل ومعرفة درجة تأثيرها على الوافدين يساهم بشكل كبير في دعمها وتطويرها، لتصبح أساليب للدعوة إلى الله في المجتمع، سواء على المستوى الشخصي، أو على مستوى الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية (رشاد عبداللطيف : ١٤١٥).

وفي آخر إحصائية لمعتنقي الإسلام بالمجتمع السعودي، تضاعف عدد الذين أشهروا إسلامهم من بين الوافدين ثلاث مرات خلال عشر سنوات فقط في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن عدد الذين أشهروا إسلامهم في المملكة في العام (١٤١٤هـ) بلغ ألفاً وسبعمائة وثلاثة وتسعين إنساناً من ذكر وأنثى من ديانات سابقة مختلفة ومن جنسيات متنوعة، وفي حين أشهر ستمائة وأربعة وثلاثون إنساناً

فقط إسلامهم في العام (١٤٠٤هـ). وقد تبين أن المسيحيين جاءوا في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتهم بين المشهرين لإسلامهم (٨١.٨٢٪)، بينما بلغت نسبة المنتمين إلى الجنسيات الآسيوية والاسترالية (٥٩.٩٠٪) من عدد المشهرين لإسلامهم. وكانت نسبة الإناث بين مجموع عدد المشهرين لإسلامهم تقارب الثلث تقريباً من المجموع، إذ بلغ عددهن ستمائة وتسع إناث. وتصدرت المحكمة الشرعية لمدينة جدة المركز الأول في عدد الذين وثقوا إشهار إسلامهم لدى دوائرهم بين سائر المحاكم الشرعية في المملكة العربية السعودية .. تلتها محكمة الطائف الشرعية في العام (١٤١٤هـ)، فقد أشهر الإسلام لدى دوائر المحكمة الشرعية في جدة ثمانمائة وسبعة وعشرون بين ذكر وأنثى، في حين كان العدد لدى محكمة الطائف مائتين وستة عشر (وكالة الأنباء السعودية: جريدة الرياض: عدد ١٠٣٧٠: ت٣/٧/١٤١٧هـ).

رابعًا : الوسائل الاجتماعية المستخدمة في الدعوة إلى الله في المجتمع السعودي :

قال تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، إنَّ الدعوة إلى الله من أهم الظواهر الدينية التي يختص بها النسق الديني في المجتمع السعودي، باعتبار أن الإسلام دين عالمي والمسلم مكلَّف أن يبلغ هذا الدين لغير المسلمين، بالوسيلة الملائمة للزمان والمكان، ولقد تبين أن أهم الوسائل المناسبة لتوعية الجاليات الوافدة للعمل بالمجتمع السعودي هي نشر اللغة العربية بين غير الناطقين بها، وترجمة معاني القرآن الكريم بأسلوب واضح وسهل، وترجمة أهم الكتب الإسلامية وسيرة الرسول ﷺ والصحابة بأسلوب بسيط وشيق، وهذه الوسائل تعد بمجملها وسائل تعليمية، ويبدو أنها مناسبة لأنها كانت تحاور عقل الكافر والمشرك وتدعوه للتفكر والتأمل والتدبر، إلاّ أنه اتضح من كثير من معتنقي الإسلام بالمجتمع السعودي (٥٦٪) أنَّهم يشيرون إلى أن القدوة الحسنة في التعامل والصدق بالقول تعد من أنسب الوسائل التي يمكن استخدامها في الدعوة إلى الله، وذكر الغالبية من معتنقي الإسلام حديثًا بالمجتمع السعودي أن أهم العوامل التي

تجذب غير المسلمين إلى من يقوم بالدعوة إلى الله هي القدرة على الإقناع بالحجة والبرهان، وحسن المعاملة والأخلاق الطيبة، وعدم الإساءة أو التهجم على الأديان الأخرى، وتقبل النقد والاستماع إليه، وعرض قصص الرسول - ﷺ - والصحابة، كذلك تبين أن أهم العوامل غير الجاذبة إلى من يقوم بالدعوة إلى الله هي عدم تطبيق الداعية لما يدعو إليه، والانفعال والتأنيب عن كل خطأ، والإطالة في بعض الموضوعات والانفعال والعبوس المستمر (رشاد عبداللطيف:١٤١٥).

خامسًا : الدور الاجتماعي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

جعل المجتمع السعودي وهو امتداد - بفضل الله - للمجتمع الإسلامي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساسًا لتبليغ الرسالة الإسلامية والمحافظة على تعاليم ومبادئ وأوامر ونواهي الدين الحنيف، وأنشأ المجتمع ممثلاً بالحكومة إدارة رسمية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أطلق عليها مسمى «الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» يتبعها في كل منطقة العدد الكافي من الفروع وموزعة على جميع المحافظات والمراكز.

وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعد تنظيمًا دينيًا نادرًا جدًا يتميز به المجتمع السعودي عن سائر المجتمعات الأخرى، فلا يوجد له مماثل في أي دولة أخرى حتى العربية والإسلامية، وهذا نابع من إيمان القيادة بالمجتمع السعودي بأهمية مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للفرد والمجتمع في زمان اختلفت فيه الأذواق، وتباينت العقول بتباين الاتجاهات وتعددها، وتنوعت التيارات الفكرية التي تؤثر في المجتمع وتصوغ شخصيته.

ولقد تبين من تحليل الواجبات والمهام الرسمية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع السعودي إلى أن للهيئة مظهرًا أمنيًا حديثاً، ووجودها في المدن الحضرية أهم من وجودها في المجتمعات الريفية أو التقليدية، لأن المجتمع التقليدي يكفيه نظم الضبط الاجتماعي غير الرسمية كالأسرة أو السلطة الرسمية كالشرطة، وبذلك يصبح

دور الهيئة في هذا النمط من المجتمعات الريفية دور الواعظ والمرشد فقط، لكن عندما تعمل الهيئة في المدن الكبيرة وفي المجتمعات الصناعية والمتحضرة فإنها تؤدي دوراً أكبر من الوعظ والإرشاد ويصبح لها مظهر أمني حديث، لأنها تحقق أبعاداً أمنية كبيرة من أهمها :

(أ) أن العمل بالهيئة كما نص نظامها الصادر في عام (١٤٠٠هـ) يتطلب رجالاً مشهوداً لهم بحسن السمعة ونقاء السيرة، وهم بذلك ذوو صفات خاصة ونادرة مثل الاستقامة والإخلاص في العمل، وابتغاء العمل لوجه الله والصبر على المتاعب، فنجد رجل الهيئة بهذه الصفات يتحدى الباطل بكل صوره، ويتصدى للانحراف والجريمة والانحلال مهما كثر بالرغم من كثرة عوامل الانحراف في المجتمع الصناعي أو المتحضر، كما يكون لأعضاء الهيئة هيبة من قبل الآخرين؛ بسبب انتشارهم في كل مكان يكثر فيه الناس ويتوقعون حدوث انحراف سلوكي أو تحلل من الآداب.

(ب) تساعد الهيئة على التقليل من تكلفة الشرطة بمكافحة الجريمة في المجتمع الحديث أو المتطور، وذلك بسبب الإجراءات الوقائية الرئيسة التي نص عليها نظام الهيئة (١٤٠٠هـ) ومن أهمها :

- إرشاد الناس ونصحهم لاتباع الواجبات الدينية في الشريعة الإسلامية.
- النهي عن المنكر بما يحول دون ارتكاب المحرمات والممنوعات شرعاً.
- النهي عن اتباع العادات والتقاليد السيئة أو البدع المنكرة.
- القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بكل حزم وعزم في ضوء ماورد في كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - مقتدين بسيرة الخلفاء الراشدين.

(جـ) تخفف الهيئة من ضريبة التطور التي تصيب المجتمع الصناعي أو المتحضر، فالمجتمع الذي يسعى إلى التطور بالجانب المادي لابد أن يصيبه خلل في جانبه الثقافي، بسبب الغزو الإعلامي والاختلاط بثقافات المجتمعات الأخرى، والهيئة ضرورية

في مثل هذه المجتمعات الصناعية أو المتطورة لأنها تحافظ على أصالة المجتمع وعقيدته وآدابه العامة وتحارب الأفكار الهدامة الوافدة.

(د) تساهم الهيئة بتحقيق التقدم المتوازن في المجتمع، ونقصد بتوازن التقدم، تقدم المجتمع بالمرافق والمنشآت ومحافظته على واجباته وأخلاقياته الإسلامية والاجتماعية، فالمجتمع عندما ينشئ المشروعات الصناعية والمرافق التعليمية والصحية والترفيهية والثقافية والرياضية والمؤسسات الإعلامية والتجارية والخدمات الفندقية، فإن الهيئة تتأكد من إقامة الشعائر الدينية واتباع المبادئ والقيم الإسلامية في كل مشروعات ومرافق وخدمات المجتمع وأن برامجها تعمل في ضوء الآداب العامة الإسلامية والاجتماعية.

ويبدو أن المظهر الأمني الحديث لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له دور مؤثر في عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي، وتحقق الهيئة هذا الدور الاجتماعي المهم في ثلاث مراحل رئيسة متتابعة وهي :

المرحلة الأولى: إجراءات وقائية من الجريمة والانحراف والانحلال :

وتهدف الهيئة في هذه المرحلة إلى منع قيام الشخصية المنحرفة أو المتحررة في المجتمع عن طريق العناية بالتربية الدينية وإكساب الفرد الصفات والأخلاق الإسلامية من خلال الإجراءات الآتية :

- إلقاء المحاضرات وعمل الندوات في المؤسسات التعليمية والترويحية.
- المشاركة في أجهزة الإعلام المختلفة بالوعظ والإرشاد والحث على مكارم الأخلاق.
- نهي الناس عن اتباع العادات والتقاليد السيئة والبدع المنكرة.
- إرشاد الناس وتوجيههم بكل حكمة وموعظة حسنة، لكي يتقبل المجتمع تعاليم الدين مع الابتعاد عن كل ماينفر من شدة وغلظة.

- مراقبة ماينشر في الصحف والمجلات وما يعرض بالتلفاز لمنع نشر أي مادة إعلامية تسيء إلى الأخلاق والمبادئ الإسلامية وتنشر الأفكار الهدامة.

- تتعاون الهيئة مع مصلحة الجمارك في التأكيد على منسوبيها بعدم السماح بدخول الأشياء الضارة من خارج البلاد كالصور العارية أو شبه العارية.

المرحلة الثانية : إجراءات مكافحة الجريمة والانحراف والانحلال :

- تهدف الهيئة في هذه المرحلة إلى وضع معوقات لظهور النزعة الاجرامية الموجودة عند بعض أفراد المجتمع، وذلك عن طريق تصعيب فعل السلوك المنحرف من قبل أصحاب الميول المتحللة من الآداب والقيم الإسلامية، وتتبع الهيئة لتحقيق هذا الهدف مايأتي :

- مراقبة الأسواق العامة، وتنظيم الحدائق العامة، ووضع مراقبين للتأكد من عدم الاختلاط، والتأكد من مراعاة التقاليد، ومنع تبرج النساء، وإيذاء الرجال للنساء.

- مراقبة المشاغل النسائية ومحلات الفيديو والتسجيل والمطابع والمحلات الخاصة بالنساء، كمحلات الأزياء والذهب والمجوهرات، وحث أصحابها في تعاملهم على السلوك الإسلامي.

- مراقبة مدارس البنات في أوقات خروج الطالبات والتأكد عليهن بتوحيد الزي والتستر والاحتشام.

- ملاحظة الفنادق والمستشفيات لمنع الاختلاط والتأكد من السلوك بداخلها بأنه موافق للقيم والمبادئ الإسلامية، ومراقبة شواطئ البحار والصحاري المجاورة للمدن والتأكد من خلوها من أي ترفيه يسيء للعقيدة والتقاليد.

المرحلة الثالثة : إجراءات قمع الجريمة والانحراف والانحلال :

تهدف الهيئة في هذه المرحلة إلى القبض على كل مفسد يحاول العبث بأمن المجتمع السعودي، وزجره وتأديبه، أو إحالته للجهات المختصة، للتحقيق معه وتقديمه إلى المحكمة الشرعية، وتتبع الهيئة لتحقيق إجراء القمع طريقين، وهما :

(أ) المناصحة أو أخذ التعهد أو الإخراج بكفالة وإنهاء القضية داخل مركز الهيئة دون الرفع لجهة الاختصاص (كالشرطة أو الإمارة...) وذلك مثل مايصدر من بعض الشباب من تصرفات خاطئة ولم يرفع بها شكاوى من قبل الآخرين، مثل رمي أرقام الهواتف على النساء، والدوران حول الأسواق والحدائق ومدارس البنات وقصور الأفراح، وإزعاج الآخرين برفع أصوات الأغاني حول المساجد أو في الأماكن العامة أو حول تجمع النساء، وكذلك التخلف عن صلاة الجماعة للمرة الأولى والثانية، والتأخر في إغلاق المحلات بعد الأذان للمرة الأولى والثانية ولم تُجْدِ المناصحة في ذلك.

(ب) رفع القضية أو إحالتها لجهة الاختصاص واستكمال اجراءاتها كالقضايا الأخلاقية الكبيرة وقضايا المخدرات والمسكرات... إلخ.

ومما يبرهن على أن الهيئة تعد من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي وأنها أداة ردع وقمع للجريمة والانحراف والانحلال إنجازها السنوي المتميز كمًا ونوعًا. فقد استطاعت الهيئة أن تضبط خلال عام١٤١٥هـ (٤٧١٧٢) شخصًا ارتكبوا (٢٩٤٨٨) قضية وتم في نفس العام ضبط (١١٧٢٨٥) شخصًا ارتكبوا (٩١٩٨٢) مخالفة ليصل عدد الأشخاص الذين تم ضبطهم من قبل الهيئة في عام واحد فقط وهو عام (١٤١٥هـ) (١٢١٤٥٧) شخصًا ارتكبوا (١٢١٤٧٠) قضية ومخالفة.

وقد ورد في التقرير الإحصائي السنوي لانجازات الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تصنيف نوعين للموضوعات التي تم ضبطها من قبل الهيئة في عام (١٤١٥هـ)، نذكرها لنبرز التميز في عمل الهيئة في مجال الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي، وهي كالآتي :

- بلغ عدد الأشخاص الذين تم ضبطهم في وقوعات العقيدة (٨٢٨) شخصًا، منهم من سب الله ورسوله – ﷺ –، ومنهم من امتهن آيات الله، ومنهم من أظهر شعائر الكفار، ومنهم السحرة والعرافة والمشعوذون وأصحاب الخرافات.

• بلغ عدد الأشخاص الذين تم ضبطهم في وقوعات العبادة (١٠٦٩١٦) شخصاً، منهم من تخلف عن صلاة الجماعة، ومنهم من تأخر في إغلاق المحلات التجارية بعد الأذان، ومنهم من أفطر في نهار رمضان.

• تم ضبط (٣٠٨٣٥) شخصاً في قضايا أخلاقية تشمل اللواط، والزنا، وإدارة بيوت ارتكاب الفاحشة، والاغتصاب، ومحاولة اغتصاب، ومعاكسات النساء والخلوة المحرمة، وتشمل أيضاً قضايا المخنثين من الرجال (الجنس الثالث ومظاهره).

• تم ضبط (٥٦٥٩) شخصاً في قضايا المسكرات سواء كان استعمالاً أو تصنيعاً أو بيعاً أو شم الغراء.

• تم ضبط (٣٥٨٢) شخصاً في وقوعات خاصة بالمطبوعات وتشمل الصور الخليعة ومطبوعات الأفكار الهدامة والأشرطة الجنسية.

• تم ضبط (١٤٨٦) شخصاً في وقوعات خاصة بالمخدرات وتشمل الاستعمال أو البيع أو الترويج.

• تم ضبط (٧٣٤٤) شخصاً في وقوعات المحلات التجارية وتشمل تفصيل الرجال للنساء مباشرة (أخذ المقاس)، ودخول النساء لمحلات الخياطة التي يعمل بها الرجال، وتغطية واجهات محلات الخياطة التي يعمل بها الرجال، أو وضع المختصرات، والاختلاط في المطاعم.

الفصل الحادي عشر

النسق التنظيمي في المجتمع السعودي

النسق التنظيمي في المجتمع السعودي

التنظيم عبارة عن وحدات اجتماعية أنشئت بموافقة من بالمجتمع، وتخضع لنظم محددة مسبقًا من الحكومة، وذلك من أجل تحقيق هدف معين، ويطلق عليها عادة التنظيمات الرسمية، وأهم مايميز هذه التنظيمات اعتمادها على التقسيم الدقيق للعمل، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات للأعضاء، وتحديد خصائص وصفات فنية دقيقة للأعضاء شاغلي المراكز والوظائف في التنظيم، فتتكون من هيكل تنظيمي؛ تتركز فيه مركز القوة والسلطة في أعلاه، وتتولى مهمة مراقبة أعمال التنظيم وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه، وفي ضوء القواعد العامة التي يخضع لها التنظيم وبالذات الخصائص الفنية المطلوبة لإنجاز مهام التنظيم يمكن تغيير مراكز الأعضاء وانضمام أعضاء جدد، وكذلك الاستغناء عن خدمات بعض الأعضاء.

وتعد «البيروقراطية» أحد أنماط التنظيم؛ فكل تنظيم يتطلب نظامًا دقيقًا من حيث تقسيم العمل، إذ أن التخصص وتقسيم العمل يؤديان إلى زيادة المهارة والكفاية في العمل، ويطلق اسم (البيروقراطية) على هذا البناء الذي يوجه وينسق ويضبط مجهودات كثير من الأفراد الذين يؤدون أعمالاً كثيرة ومتنوعة، والبيروقراطية أحد أنماط التنظيم التي يتزايد انتشارها في المجتمع الحديث، وذلك على الرغم من أن كثيراً من الناس يميلون إلى استخدام كلمة (بيروقراطية) للإشارة إلى التنظيمات الحكومية فقط، أو إلى الروتين، أو التعقيدات المكتبية، وقد يكون التنظيم البيروقراطي نمطًا من التنظيم يهدف إلى المنفعة وتحقيق الربح، أو تنظيمًا يؤدي خدمة اجتماعية معينة، ولكنه عادة يكون تنظيمًا كبير الحجم ويتضمن مستويات متعددة للسلطة تأخذ شكلاً هرميًا، وتكون القواعد المكتوبة بمثابة العمود الفقري في هذا النمط من التنظيم، كما نجد أن هناك فصلاً بين الملكية والإدارة، ويتم اختيار العاملين في هذا التنظيم على أساس الكفاءة والخبرة (طلعت لطفي: ١٩٩٣:٢٣).

والواقع أن سلوك الأفراد داخل التنظيمات الرسمية لايمكن أن ينطلق من القواعد الرسمية المكتوبة لتحقيق أهداف المنظمة في المجتمع، بل إن سلوك الأفراد داخل التنظيم لايخضع دائمًا للأوامر والتعليمات الصادرة إليهم من الرؤساء، فقد تؤثر طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المرؤوسين مع بعضهم البعض، وبين الرؤساء أنفسهم، وبين الرؤساء والمرؤوسين في عملية اتخاذ القرار الإداري واستخدام السلطة والصلاحية، وكذلك في عملية الانجاز والانتاجية وتحقيق أهداف التنظيم بشكل عام. ومن هنا يرتبط علم الاجتماع بدراسة هذه التنظيمات الرسمية، من خلال علم الاجتماع التنظيمي، حيث يهتم هذا الفرع المتخصص من فروع المعرفة في علم الاجتماع بدراسة الجانب غير الرسمي للتنظيم البيروقراطي. والجانب غير الرسمي يتمثل بالعلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أعضاء التنظيم، والتي يمكن أن تساعد أو تعيق الأعضاء في تحقيق مهامهم الرسمية، كما يهتم علم الاجتماع التنظيمي بالكشف عن أثر بعض المتغيرات التكنولوجية والإدارية المستجدة في التنظيم، كاستخدام الحاسب الآلي والحوافز على العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء، كذلك يحاول الباحث في علم الاجتماع التنظيمي التعرف على علاقة كثير من الظواهر الاجتماعية داخل التنظيم (كالصراع والتنافس والغياب والتفرقة) بالبيئة الاجتماعية الخارجية التي يعمل بها التنظيم، فالنسق التنظيمي يعد أحد أنساق البناء الاجتماعي للمجتمع ككل، ويؤثر كما يتأثر بالأنساق الأخرى. كذلك يركز الباحث في علم الاجتماع التنظيمي على دراسة بناء وثقافة الجماعات غير الرسمية، والتي عادة ما تتكون بطريقة تلقائية داخل التنظيمات وتؤدي للعضو وظائف كثيرة من أهمها منح التقدير والمكافأة وزيادة الشعور بالأمن والطمأنينة والتخفيف من مشكلاته الاجتماعية والمهنية.

أولاً : الآثار الاجتماعية لاستخدام الحاسب الآلي في التنظيمات الحكومية في المجتمع السعودي:

الحاسب الآلي من الأجهزة التي لها القدرة على إجراء العمليات الإدارية وفق برامج

محددة، معتمداً على قدرته الكبيرة في تخزين المعلومات التي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، وإجراء أي تعديلات عليها بسرعة وبكل يسر وسهولة، وهناك توجه قوي من القيادات الإدارية في التنظيمات الحكومية في المجتمع السعودي نحو استخدام الحاسب الآلي، كما أنَّ هناك حماساً قوياً لدى العاملين في تلك المنظمات الحكومية تتجه نحو استخدام هذه التقنية، وينتشر استخدامه عادة في المستوى الوظيفي للمراتب الوسطى، ويستخدم في الإدارات الحكومية بمعدل ثلاث ساعات يومياً، وأكثر مجال استخدامه في إدخال واسترجاع بيانات من قاعدة المعلومات (عبدالله العمري: ١٤١٦هـ).

وقد ترتب على استخدام كثير من التنظيمات الحكومية للحاسب الآلي أبعاد وظواهر اجتماعية متعددة داخل هذه التنظيمات، فمن جهة نجد أنّ استخدام الحاسب الآلي قد أدَّى إلى إلغاء وتعديل محتوى بعض الأعمال، وخاصة تلك الأعمال التي كان يقوم بها الإداريون والفنيون مثل أعمال الحسابات والميزانية والمستودعات؛ مما أدَّى إلى شعور بعض العاملين بانخفاض مكانتهم الاجتماعية بين أعضاء جماعتهم غير الرسمية التي ينتمون إليها، كما أن استخدام الحاسب الآلي يتطلب تركز العاملين حول الجهاز نفسه بدلاً من التركز حول العاملين من زملائهم، والتعاون معهم، مما يقلل فرص الاتصال والتفاعل بين العاملين وبالتالي قلة فرص ظهور ونمو الجماعات غير الرسمية، وهذا بدوره يؤدي إلى تفكك جماعات العمل غير الرسمية، وضعف العلاقات الاجتماعية بين العاملين، ولقد أحدث الحاسب الآلي تغييراً في معنى العمل وقيمته الاجتماعية لدى بعض العاملين في التنظيمات الحكومية، فعندما يسير العمل وفق نماذج محددة ومواعيد معينة، ويتسم بالطابع التكراري، ويتطلب مستوى أقل من المهارة، قد يعتقد بعض العاملين أن عملهم قد أصبح أقل أهمية، وقد يتشكك الفرد في مستوى مكانته الاجتماعية ومدى أهميته والحاجة إليه داخل التنظيم، فالحاسب الآلي قد يشعر الفرد بسيطرة الآلة عليه أحياناً أكثر من سيطرة الرؤساء، ويجعل العمل يبدو روتينياً تكرارياً، وانعزالياً لايتطلب التعاون بين العاملين وبعضهم البعض، كما

يجعل الفرد يشعر بالاغتراب عن العمل، ويتوقف تكيف الشخص واحتماله لهذه الظروف إلى حد ما على مدى توافر بعض السمات أو الخصائص الشخصية المحددة (طلعت لطفي:١٩٩٣: ١٨٠).

ثانيًا : الجماعات غير الرسمية داخل التنظيمات في المجتمع السعودي :

تعبر الجماعات غير الرسمية عن شلة الأصدقاء التي يمكن أن تتكون داخل التنظيم، وهي تنشأ بطريقة تلقائية لاعتبارات وظيفية أو اجتماعية أو فنية، وقد تبين أن حجم الجماعات غير الرسمية في المؤسسات الخاصة والتنظيمات الحكومية بالمجتمع السعودي كبير جداً، فلقد وصل حجم الجماعات غير الرسمية مثلاً في مقر شركة الأسمدة العربية السعودية بالدمام (٤١) جماعة، وهي خاصة لأفراد مجتمع البحث البالغ عددهم (١٦٤) عاملاً فقط. وقد تبين أن الجماعات غير الرسمية تنتشر بين الموظفين والعمال السعوديين، بشكل يفوق انتشارها بين غيرهم من الموظفين والعمال الأجانب أو المتعاقدين؛ وذلك نظراً لأن العمال السعوديين أكثر استقراراً بالنسبة لغيرهم من العمال، مما يتيح أمامهم فرصة أكبر لتدعيم العلاقات الاجتماعية بين بعضهم البعض، وتشكيل جماعات العمل غير الرسمية. وقد تبين أن أهم الأسس التي تقوم عليها جماعات العمل غير الرسمية داخل التنظيمات هي على الترتيب من حيث الأهمية: التعاون في أداء العمل، والأقدمية، والتشابه في المهنة، والجنسية، والعمر، والتجاور في مكان الإقامة، والتقارب المكاني في العمل. وقد تبين أن أهم الوظائف التي يمكن أن تؤديها جماعات العمل غير الرسمية لأعضائها داخل التنظيمات والمؤسسات هي: تخفيف شعور العامل بالملل والتعب، ووسيلة لإظهار العواطف والمشاعر، وليتعرف العامل على طبيعة العمل ومشكلاته، وإكساب العامل مكانة، وشعور العامل بالأمن والحماية، ويمكن أن يتدخل أعضاء الجماعة في حل الخلافات مع الرؤساء والزملاء. وقد اتضح أنَّ كثيراً من الموظفين والعمال يرجعون عادة إلى أعضاء جماعات العمل غير الرسمية التي ينتمون إليها قبل اتخاذهم لأي قرار مهم،

مما يعطي مؤشراً إلى أن هذه الجماعات غير الرسمية تعد بمثابة جماعات مرجعية لكثير من الرؤساء، وتمارس تأثيراً قوياً على سلوك واتجاهات العمال والموظفين. ومما يبرهن على أثر الجماعات غير الرسمية على مستوى الانتاجية للتنظيم أن الدراسات التطبيقية في المجتمع السعودي أثبتت أن عدم انتماء العمال أو الموظفين للجماعات غير الرسمية يعد من بين أهم العوامل المؤدية إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية، حيث أن العمال والموظفين المنتمين إلى جماعات العمل غير الرسمية يرتفع مستوى إنتاجهم من حيث الكم والكيف، ويقل عدد مرات وأيام تغيبهم عن العمل، وتكثر رغبتهم في الاستمرار بالعمل، فالجماعات غير الرسمية تشجع أعضاءها على زيادة الإنتاج، وتستنكر تغيب العامل عن عمله بدون عذر أو تركه للخدمة، وتسخر من المقصرين بأداء مهامهم وأعمالهم (عبدالكريم الغامدي:١٩٨٤).

ثالثًا : تخطيط القوى العاملة في التنظيمات الحكومية في المجتمع السعودي :

يهدف التخطيط للقوى العاملة بصفة أساسية إلى رسم استراتيجية لتنمية المصادر البشرية، تكون متمشية مع الخطوط العريضة للأهداف القومية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبعبارة أخرى يهدف التخطيط للقوى العاملة إلى تحقيق حالة التوازن بين الاحتياجات من القوى العاملة، كما تحددها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والغرض منها، كما تحدده الإمكانات المتوفرة من الموارد البشرية وطاقات أجهزة التعليم والتدريب (عبدالرحمن الشقاوي: ١٣٩٦: ١٢).

وتكمن أهمية التخطيط للقوى العاملة بتحقيق سلامة الاختيار والتعيين وعدالة تحديد الأجور والحوافز الوظيفية، ويساعد أيضاً في سلامة توزيع العمل، ويساهم مساهمة فعالة في تحديد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة كماً ونوعاً في المدى القريب والبعيد، فالتخطيط للقوى العاملة يوجه سياسة التعليم على مستوى الدولة وفقاً للخطط والاحتياجات العقلية من القوى العاملة، كما يحدد نوعية وأعداد الوظائف عند طلبات الإحداث أو التحوير للوظائف مما يجنب الأجهزة الحكومية مشكلات التضخم الوظيفي ذات المردود السيئ على

سياسة التوظيف في الأجهزة الحكومية (إبراهيم العبود، وآخرون: ١٤١٢: ١٢).

وغياب التخطيط للقوى العاملة يؤدي إلى وجود فائض في العمالة في بعض الوظائف، ووجود عجز في الوظائف الأخرى، وعدم تناسب العمالة المختارة مع الاحتياجات من حيث النوعية والعدد، واضطراب عمليات الاستقطاب والاختيار والتدريب، واضطراب الأداء نتيجة للظروف المفاجئة لتغيرات العمالة (الاستقالة، الترقية، النقل، التقاعد، الوفاة) (حمد النعيم : ١٤٠٧).

ولقد تبين أن هناك عدة مشكلات تواجه التخطيط للقوى العاملة بالتنظيمات الحكومية في المجتمع السعودي ومن أهمها مشكلة عدم وجود إدارات بمسمى إدارات التخطيط للقوى العاملة بالأجهزة الحكومية؛ وإنما يمارس نشاط التخطيط للقوى العاملة كنشاط ثانوي في إدارات مساعدة كإدارات شؤون الموظفين ونحوها، وعند النظر إلى المستوى التنظيمي لهذه الإدارات المساعدة نلاحظ أن مستواها التنظيمي لايتناسب وطبيعة نشاط التخطيط للقوى العاملة ذي الطابع الاستشاري، والذي يتطلب ممارسته في إدارات متخصصة ذات مستوى تنظيمي أعلى، حتى تجد الدعم والتعاون الكافيين لممارسة نشاطات التخطيط للقوى العاملة بفعالية، وأن عدم وجود إدارات بمسمى إدارات التخطيط للقوى العاملة في الأجهزة الحكومية؛ قد يكون مرجعه إلى عدم إحساس المسؤولين في تلك الأجهزة بأهمية هذا النشاط، في تحقيق أهداف الأجهزة الحكومية على المدى القصير والطويل، فيما يتعلق بعدد احتياجات تلك الأجهزة من القوى العاملة، فضلاً عن أن هناك اقتناعاً لدى المسؤولين بما يمارس من نشاط محدود لتخطيط القوى العاملة في بعض من الإدارات المساعدة (إبراهيم العبود، وآخرون:١٤١٣هـ).

ولقد تبين أن هناك مشكلة أخرى مفادها أن الإدارات المعنية بالتخطيط للقوى العاملة لاتمارس كافة نشاطات التخطيط للقوى العاملة، ومن المعروف أن القصور في ممارسة إحدى المهام والاختصاصات اللازمة لوضع خطة للقوى العاملة يؤثر بالتالي

على سلامة إعداد تلك الخطة وفعاليتها. وإذا مانظرنا إلى الواقع العملي لتلك الإدارات نلاحظ أنها تركز على ممارسة مهمة تحديد أنواع الوظائف، بينما لاتركز على بقية المهام السابقة لعملية الإعداد، كمهمة جمع وتحديث وتصنيف وتحليل البيانات الاحصائية لنشاطات الجهة، وتحليل قوة العمل الحالية، من حيث الكفاءات والإعداد، ومقارنتها بقوة العمل الواجب توافرها.

ويرجع سبب عدم ممارسة هذه الإدارات المعنية لكافة نشاطات التخطيط للقوى العاملة - فيما عدا نشاط تحديد أنواع الوظائف - إلى عدم تفرغ تلك الإدارات لنشاط التخطيط للقوى العاملة، لكونها إدارات غير متخصصة ومناطًا بها مهام أخرى رئيسة ذات أولوية، كما هو الحال في إدارات شؤون الموظفين، حيث يوجد عدم ملاءمة لمؤهلات وتخصصات معظم العاملين في التخطيط للقوى العاملة لطبيعة هذا النوع من التخطيط؛ ونتيجة لذلك فإن عملية التخطيط للقوى العاملة لن تمارس بالأسلوب العلمي الصحيح مما يؤثر بالتالي على سلامة الخطة وفعاليتها، إضافة لما في ذلك من إهدار للموارد المادية والبشرية، بالإضافة إلى ذلك فإنه لايشغل معظم العاملين بتلك الإدارات وظائف تتناسب وطبيعة عمل التخطيط للقوى العاملة، وإنما يشغلون وظائف تنفيذية، مثل مدققي شؤون الموظفين ونحوهم، ويرجع ذلك للطابع التنفيذي للأعمال المزاولة داخل هذه الإدارات غير المتخصصة؛ مما قد يتسبب في إحجام المتخصصين في القوى العاملة عن الانخراط بها. وأخيرًا اتضح أن الإدارات المعنية بالتخطيط للقوى العاملة تعاني من مشكلة النقص في بعض المعلومات الضرورية لعملية التخطيط للقوى العاملة، كالمعلومات المتعلقة بأوصاف الوظائف، والمعلومات المتعلقة بالخطط والمشروعات، وكذلك المعلومات عن الخطط السابقة في مجال التخطيط للقوى العاملة، والمعلومات عن مصادر القوى العاملة الداخلية والخارجية. ومن المعروف أن عملية التخطيط للقوى العاملة تستلزم توفر جميع المعلومات الضرورية لإنجازها؛ لأن أي نقص في أي معلومة يؤثر على سلامة إعداد الخطة وفعاليتها، مما يترتب

عليه سوء تقدير الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة كماً ونوعاً، ويؤدي بالتالي إلى احتمالات ظهور مشكلات، ومن أهمها التضخم والبطالة، وسوء توزيع العاملين (إبراهيم العبود وآخرون: ١٤١٢).

رابعًا : مشكلات اجتماعية تنظيمية في المجتمع السعودي :

المشكلة الاجتماعية هي «طريقة السلوك التي ينظر إليها النظام الاجتماعي على أنها تمثل تعديًا على أحد أو بعض المعايير المتفق عليها، والتي تعد موضع قبول عام» (محمد غيث:١٩٧٤:٣٢)، وهذا التعريف عام لجميع المشكلات الاجتماعية التي تمثل تعديًا على الأنظمة الرسمية أو على المعايير الاجتماعية، ولكن في هذا المقام تحدد المشكلة الاجتماعية المقصودة في هذا المبحث بالمشكلات الخاصة بعلاقة أفراد المجتمع بالتنظيمات، من ناحية معوقات الاستفادة منها، ومدى رضا أفراد المجتمع من خدماتها، ومدى التزامهم بالنظم والقوانين التي تصدرها.

ويبدو أن أهم العوامل التي تساهم في حدوث هذا النمط من المشكلات الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية (كما ذكر محمد غيث: ١٩٧٤) الأبعاد الآتية :

(أ) الظروف الاقتصادية، وأهمها الفقر وعدم عدالة التوزيع في المرافق، وعدم إتاحة الفرص الوظيفية والتعليمية والخدمات الإنسانية المتنوعة للجميع.

(ب) الظروف السياسية، وتوجيه الخطط والبرامج التنموية في ضوء قيم سياسية معينة، أو سيطرة النزاعات العرقية أو القبلية أو الطائفية في المجتمع.

(جـ) ضعف المستوى التعليمي وانتشار الأمية وعدم مسايرة ثقافة الأفراد لجوانب التحديث والتنظيم في المجتمع.

(د) الجمود والتزمت الثقافي أو الارتفاع الثقافي غير المنظم.

(هـ) ضعف التأهيل والتدريب لأفراد المجتمع، مما يترتب عليه خلل وقصور في التربية الوظيفية داخل التنظيمات، تؤثر على نوع وكيفية وكمية الخدمة الموجهة للجمهور.

ويبدو أن أهم العوامل المرتبطة بحدوث المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالتنظيمات وعلاقتها بالجمهور، هو التربية الوظيفية الخاصة بالعاملين والموظفين، والتي يفترض أن يُعَد لها في جميع مراحل التعليم ويُركز عليها بصورة مكثفة في التخصصات الجامعية والمعاهد والمراكز المتخصصة، فيزود الفرد أثناء تأهيله بقيم وظيفية متنوعة، حتى يُضمن مردود اقتصادي واجتماعي عند التحاق الفرد بالتنظيمات الحكومية أو التنظيمات الخاصة؛ لذا فإن التربية الوظيفية تمنح أفراد المجتمع القيم المهنية والوظيفية العامة المطلوبة في كل تنظيم، باعتبار أنها من العوامل الحاسمة في نجاح المشروعات والبرامج التنموية والتنظيمات الصحية والمرافق العامة؛ حيث تهدف التربية الوظيفية إلى تنشئة أفراد المجتمع على تحمل المسؤولية واتباع الأنظمة والتعليمات، وتسهيل الخدمات وتيسيرها للمواطنين، والمحافظة على المرافق العامة، واحترام المراجعين من المواطنين والمقيمين، واحترام الجمهور لأنظمة وقوانين التنظيمات والالتزام بها.

ومن الأمور التي ينبغي أن يدركها الباحث الاجتماعي في المجتمع السعودي، أن هناك مشكلات اجتماعية ذات صلة بالتنظيمات الحكومية، ويعزى وجودها إمَّا إلى عدم تقيد أفراد المجتمع بالأنظمة والقوانين التي تصدرها هذه التنظيمات، أو إلى القصور والخلل في التربية الوظيفية للرؤساء والموظفين والعاملين في تلك المنظمات. وبالنظر إلى واقع المجتمع السعودي والدراسات والبحوث الاجتماعية التي تناولت التفاعل بين المجتمع والتنظيمات الحكومية يمكن حصر أهم المشكلات الاجتماعية التنظيمية التي يعاني منها المجتمع السعودي، بمشكلتين رئيستين وهما: المشكلة المرورية والمشكلة الصحية.

١- مشكلات تنظيمية مرورية :

من أهم المشكلات التنظيمية التي تواجه المجتمع السعودي مشكلة الحوادث المرورية، وبسبب زيادة حجمها وانتشارها فقد صدر توجيه مقام مجلس الوزراء لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بتشكيل «اللجنة الوطنية لسلامة المرور» في ربيع الأول عام ١٤٠٤هـ - لتكون أحد الأجهزة العاملة والدائمة في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم

والتقنية، التي أخذت على عاتقها مهمة الدراسة والبحث في السلامة المرورية، من أجل سلامة المجتمع، خاصة وأن المشكلة يزداد حجمها وتتسع حدودها، وتتعدى آثارها السائق والمركبة إلى المشاة والمرافق الحيوية، فقد بلغت الحوادث الواقعة في الطرق السريعة خارج المدن في شهر واحد فقط (١٤١٧)، بلغ عدد الوفيات فيها (٢٥٧) حالة وفاة، ومعدل المخالفات يومياً (٩١) مخالفة، واحتلت السرعة (٨٥٪) من حجم المخالفات، وقد تبين أن أهم أسباب الحوادث في الطرق خارج المدن يعود إلى:

(أ) أسباب مرتبطة بقائد المركبة وخاصة تجاوز السرعة المحددة، أو التجاوز الخاطئ، والوقوف غير النظامي، وقطع الإشارة، والقيادة تحت تأثير مسكر، والدخول والخروج الخاطئ من الطريق، والارهاق نتيجة القيادة لوقت طويل، وقلة خبرة السائق مع مركبات النقل الثقيلة.

(ب) أسباب مرتبطة بالطريق والبيئة: ومن أهمها الحيوانات السائبة، وعدم كفاءة الطبقة الاسفلتية، وعدم توفر اللوحات الارشادية في الطرق ذات الانحدار الشديد.

٣- أسباب متعلقة بالمركبة: مثل عدم وجود وسائل السلامة، وعدم وجود أنوار خلفية، وانفجار الإطار، وإسعاف مركبات متعطلة، والحمولة الزائدة (علي الغامدي، خالد القحطاني: جريدة الرياض: عدد١٠٣٥٧:ت٢٠/٦/١٤١٧هـ).

أمّا في داخل المدن السعودية، ولنأخذ مثلاً مدينة الرياض، فقد بلغ مجموع ضحايا الحوادث المرورية المسجلة بقسم الاسعاف بمجمع الرياض الطبي (مستشفى الشميسي) (١٨٣١) ضحية حادث مروري في ثلاثة أعوام (١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦)، من هؤلاء الضحايا (١٣٨) حالة وفاة، و(١٦٩٣) من المصابين، و(٥٢٪) من هؤلاء الضحايا أعمارهم أقل من (٤٠) سنة، ونسبة (١٧٪) من الضحايا أطفال تقل أعمارهم عن (١٥) سنة، والمأساة في هذه المشكلة أن أكثر ضحايا الحوادث خطورة بمدينة الرياض هم من المشاة، وأن (٤٥٪) من ضحايا حوادث المرور والذين ينقلون إلى المستشفى يلقون حتفهم خلال (٢٤) ساعة (علي الغامدي: مجلة اليمامة: دراسات: عدد١٤٣٠).

ومن خلال تحليل محتوى بعض الصحف السعودية، فقد برزت مشكلات مرورية مستجدة يعاني منها المجتمع السعودي، ومن أهمها وسائل نقل الطلاب والطالبات غير الآمنة، ونقص قدرات السائقين فيها، والتكدس العشوائي للطلاب فيها، وعدم احترام إرشادات المرور، وقد تسببت فوضوية النقل في حوادث متعددة لحافلة الطلاب والطالبات بمختلف مناطق المملكة (جريدة الرياض: ت٢٠/٦/١٤١٧هـ).

٢- المشكلات التنظيمية الصحية :

توفر الحكومة الخدمات الصحية لأفراد المجتمع من خلال المستشفيات الحكومية، وكذلك السماح والدعم للقطاع الخاص بإنشاء المستوصفات والمستشفيات، لتوفير برامج الرعاية الصحية الأولية وعلاج الأمراض الطارئة والمزمنة، ويشرف على التنظيمات الصحية بالمملكة وزارة الصحة، وعدد من الهيئات الصحية ببعض الوزارات المختلفة، وتنتشر المستشفيات والمستوصفات الحكومية، وكذلك مستشفيات ومستوصفات القطاع الخاص في الأحياء بالمدن وفي القرى والهجر، وتجد من الحكومة الدعم البشري الفني، والمادي بالأجهزة والدواء، من أجل تعميم وتوسيع الخدمات الصحية، ووصولها إلى جميع أفراد المجتمع، والملاحظ يدرك الدعم اللامحدود للتنظيمات الصحية بالمجتمع السعودي من بداية بناء المستشفى أو المستوصف أو تجهيزه مروراً بالتعاقد مع الشركات المتخصصة لتشغيله ونهاية بمجانية العلاج، إلاَّ أن الملاحَظ بالرغم من كثافة وحجم الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة للمواطنين، نجد أن هناك عوامل معوقة للاستفادة من الخدمات الصحية للمستشفيات الحكومية. وقد تبين أن مواعيد العمل المحددة خلال اليوم للمستشفيات الحكومية غير مناسبة لمعظم المواطنين، وتدفعهم إلى طلب الخدمة من القطاع الخاص، وخاصة أوقات المساء، كما يعتقد كثير من المرضى المراجعين للمستشفيات الحكومية أن هناك معاملة خاصة لبعض المراجعين ممايدفع أولئك المرضى للعلاج في المؤسسات الخاصة، وتبين أنَّ كثيراً منهم يحرصون على العلاج في المستشفيات

الحكومية عندما يعرفون أحد العاملين من غير الأطباء، وذلك لحصولهم على تسهيلات الخدمة العلاجية بكل يسر وسهولة.

وقد تبين أن كثرة المراجعين تشكل جانباً سلبياً في خدمات القطاع الصحي الحكومي، مما يسبب للكثيرين طول الانتظار، ويدفعهم للقطاع الصحي الخاص، والعلاج على نفقتهم الخاصة، حتى أن مديري المستشفيات الحكومية يؤمنون بوجود معاناة من مشكلة طول انتظار المواطنين والمراجعين أمام العيادات، مما يمثل جانبًا سلبيًا من سلبيات القطاع الصحي الحكومي. ويبدو أن هناك شبه اتفاق من مرضى ومراجعين ومديري مستشفيات على أن المستشفيات الخاصة تتميز بكفاءة أطبائها مقارنة بأطباء المستشفيات الحكومية، وأن القطاع الصحي الخاص يتميز على القطاع الصحي الحكومي بسرعة تقديم الخدمة العلاجية، الأمر الذي لايضطر معه المرضى والمراجعون إلى قضاء فترات طويلة انتظاراً للخدمة العلاجية. ومما يجدر أن نلفت الانتباه إليه أنه رغم توفر إمكانات العلاج في المستشفيات الحكومية إلاَّ أن سوء التنظيم في بعض المستشفيات يسبب سوءًا في تقديم الخدمة العلاجية، وبالتالي إعراضــًا من جانب المواطنين لمراجعتها، والاتجاه نحو القطاع الصحي الخاص؛ فمديرو بعض المستشفيات الحكومية ذكروا بصراحة عن معاناة مستشفياتهم من المشكلات الإدارية والتنظيمية، وقد ظهر أن أسبابها ومردها إلى المرضى وجهلهم بقواعد العمل، وتدخل الاعتبارات الاجتماعية في العلاج (الواسطة)، وقصور اللوائح المنظمة للعمل على وجه الخصوص (عبدالله الخليفة : ١٤١٣: ٤٢٤-٤٣٤).

الفصل الثاني عشر

النسق العسكري في المجتمع السعودي

النسق العسكري في المجتمع السعودي

تدرس الظواهر الاجتماعية المتعلقة بحياة العسكريين من خلال أحد فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع العسكري؛ الذي يعتمد على البحوث النظرية والأمبريقية في دراسة القطاعات العسكرية كتنظيم اجتماعي، والعلاقات الاجتماعية داخلها، وعلاقتها بالمجتمع، أو الحرب كإحدى وسائل حل الصراعات بين الجماعات والطبقات والأمم داخل الدولة ذاتها، وقد حدد الباحثون المتخصصون خمسة ميادين أساسية في علم الاجتماع العسكري وهي:

(أ) المهنة العسكرية: باعتبار أن للعسكريين ثقافة وتنظيماً خاصاً.

(ب) التنظيم العسكري: ويعني أن النسق العسكري يتكون من وحدات تنظيمية متعددة كالبحرية والطيران والحرس والمرور والشرطة .... إلخ.

(جـ) الأنشطة العسكرية وعلاقتها بالمجتمع: مثل موقف المجتمع من وجود بعض المنشآت العسكرية، أو موقف المجتمع من المناورات العسكرية المشتركة مع دول أجنبية....الخ.

(د) العلاقات المدنية العسكرية: مثل المشاركة السياسية، وما يتعلق بتحديد نسبة وعدد الملتحقين بالخدمة العسكرية من المدنيين.

(هـ) سوسيولوجيا الحرب: وهي ما يتعلق بوظائف الحرب والولاء والصراع بين الجماعات (أحمد خضر: ١٩٨٠: ٤٠ – ٤٢).

أولا: الإطار النظري والتصوري للتدريب العسكري:

إن أسلوب التأهيل العسكري للطالب العسكري وإدارته من أهم المواضيع في برامج المؤسسات العسكرية، وقد أولته الدول المتقدمة بالغ اهتمامها وعظيم عنايتها لما له من أثر فعال في أمن مواطنيها وفي إعداد جهاز صالح قادر على القيام بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه.

وإن الغاية الأساسية للتدريب العسكري هي إكساب المعرفة والمهارة للقوى العاملة من الضباط والأفراد العسكريين لمقابلة المتطلبات الواقعية للمسؤوليات والمهام. والتدريب العسكري بحكم طبيعته عملية مستمرة غير ثابتة الشكل والمحتوى، وتنتقل من مرحلة لأخرى تبعًا لمرحلة الانتقال التي تمر به الدولة في تطورها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وتواجه غالبية المجتمعات المعاصرة - ومن ضمنها المجتمع السعودي - متغيرات تنموية وبرامج تحديث نقلت المجتمع من النمط التقليدي البسيط إلى المجتمع الحضري المتقدم، مما حتم على المؤسسات التدريبية العسكرية أن تواكب هذه النقلة وتغير نمط وأسلوب التدريب العسكري ليقوم على تزويد العاملين بالمعرفة والمهارة والسلوك الذي تحتاجه المواقف الجديدة في المجتمع الحديث المتطور، ويزيد من الأداء الوظيفي لرجل الأمن في مستوى معقول من الكم والجودة المطلوبة.

ويهدف التدريب العسكري في الكليات والمعاهد والمراكز العسكرية بشكل عام في البداية إلى مساعدة العضو الجديد (الطالب العسكري) على الإلمام بالأدوار العسكرية بسرعة، لتسهل عضويته في النسق العسكري، وتعني العضوية في النسق العسكري المشاركة في مجتمع يتميز سلوك الأفراد داخله وخارجه بالدقة والنظام والانضباط، ومن هنا فإن الأعضاء الجدد كالطلاب العسكريين لا يلتزمون فقط بتعلم مهارات فنية، بل عليهم أن يخضعوا لنظام دقيق من السلوك الاجتماعي الخاص بهذا المجتمع، وعليهم أيضًا أن يتعلموا أدوار ومظاهر السلوك التي تستلزمها الوظيفة التي يحتم عليهم أن يؤدوها بغض النظر عن تفضيلهم إياها، وأيًا كانت طبيعة المكافآت والتقديرات التي تقدمها، فالحياة العسكرية شاقة وعنيفة وخطرة، ولهذا يتطلب تمثيل الأدوار العسكرية دوافع إيجابية قوية لتأدية الأعمال العسكرية بالسرعة المطلوبة (أحمد خضر: ١٩٨٠ : ١٨٢).

ويقتضي التمثيل في مرحلة التدريب الأولي أن يتكيف الفرد مع مجتمع يتسم بالخشونة والحد من الحرية الفردية، وتبدأ عملية التكيف هذه ببعض الجهود التي تعمل على تخليص الطالب العسكري من السلوكيات والتصرفات التي كان يتمتع بها في مجتمعه المدني.

والأسلوب الذي يعتمد عليه عادة في التدريب الأولي في معظم دول العالم (كما ذكر أحمد خضر: ١٩٨٠:١٨٨) هو المعالجة بالصدمة والمواجهة الفورية، الأمر الذي يعني الانقطاع المفاجيء والحاسم عن الحياة المدنية، والدخول سريعًا في حياة ذات نظام صارم. ويهاجم بعض علماء الاجتماع العسكري هذا الأسلوب، ويرون أنه أسلوب يتفق مع الأشكال القديمة من النظام العسكري التقليدي القائم على التسلط، خاصة وأن الأنساق العسكرية الآن تعتمد على التدريب الفني العالي، لذلك يرى الباحثون أنه لابد من أن يكون هناك أسلوب جديد متدرج يعتمد على مفهوم الفريق والولاء للجماعة، وأن يعترف هذا الأسلوب الجديد بوجود كوادر من ضباط التدريب تكون أكثر دراية وفهمًا واهتمامًا بأفرادها، ولا تعتمد فقط على سلطتها وجزاءاتها. ويعتمد أسلوب المعالجة بالصدمة على التدريب الآلي والمتكرر، مع الاهتمام بالمظهر الشخصي للطالب العسكري، لكنه عندما يتغير إلى مفهوم الفريق فلا بد من بذل الجهود لحل المشكلات العسكرية الحقيقية للفرد. وتوضح تجربة الحرب العالمية الثانية بالنسبة للقوات المسلحة الأمريكية أنها لم تتخل عن اتجاهاتها التدريبية القديمة تطوعًا منها وبسهولة؛ وإنَّما كانت إعادة توجيه التدريب لحل المشكلات الحقيقية للمجندين أمرًا ناجمًا عن فشل الوسائل القديمة في الحرب، مع العلم أن هناك من الدراسات ما يؤيد أسلوب المعالجة بالصدمة، كدراسة (ريتشارد) التي أجراها على (٤٨) سرية كانت تقوم بالتدريب الأساس في (فورت دكس) عام (١٩٥٢م) والتي استنتجت أن أقل الطلاب العسكريين تكيفاً مع التدريب العسكري هم الذين يكونون على اتصال مستمر مع أسرهم خلال فترة التدريب. ويعتمد الاتصال بالأسرة هنا على ما إذا كان الموقع السكني للطالب

العسكري قريباً أو بعيداً عن وحدته العسكرية، وخلصت تلك الدراسة إلى تأييدها لأسلوب المعالجة بالصدمة إلى الحد الذي يتركز فيه الاهتمام على الفصل بين الأسرة والوحدة العسكرية (أحمد خضر: ١٩٨٠ : ٨٨).

ومن ناحية أخرى (ذكر أحمد خضر: ١٩٨٠:١٨٩) أن (صان سلفن) أجرى دراسة عن تأثير نمط القيادة على نتائج التدريب الأساس واحتمالات توافر مناخ اجتماعي يتم من خلاله تمثيل الطلاب العسكريين لأدوارهم العسكرية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك ثلاثة نماذج من القيادات العسكرية كانت تؤثر على تمثيل الطلاب العسكريين:

أولا: المناخ التعسفي: وتعتمد القيادة في هذا النموذج على التخويف، ولا تحظى بإعجاب الطلاب العسكريين.

ثانياً : المناخ الإقناعي: وتعتمد القيادة فيه على روح الفريق، وفيه يعجب الطلاب بأعضاء القيادة ولايخافونهم.

ثالثاً: المناخ الضعيف: والقادة في هذا النموذج لا يميلون إلى أحد المنهجين السابقين دون الآخر، فهم ليسوا بمتعسفين وليسوا بمقنعين.

ولقد تبين أنَّ احتمالات التوحد الإيجابي مع القادة تتزايد خلال المناخ الإقناعي، وتقل خلال المناخ الضعيف. وتقل أكثر في المناخ التعسفي. وتبين أيضاً أن المناخ التعسفي، يؤدي إلى ارتفاع مستويات التوتر لدى الطلاب، لدرجة تؤدي بهم إلى الإحباط الناتج عن التدريب، وظهور أنشطة تتميز بالعنف والتسلط في أوقات فراغهم.

ومن هنا تظهر أهمية اتجاه التدريب نحو حل المشكلات الجماعية، وإن كان يتخذ هذا الاتجاه طريقه ببطء، إلا أنه يعمل على تعويد الطلاب العسكريين أن يألفوا مختلف المواقف التي يواجهونها لحل مشكلاتهم حلاً جماعياً.

ولا تعني هذه التغيرات إنكار المكانة الرسمية للضباط وضباط الصف، أو أن يؤدي إظهار الود الاجتماعي بين المدرب والمتدربين إلى آثار سلبية في العلاقات بينهما، بل

يجب أن تكون هناك فوارق اجتماعية بينهما في مجال التدريب، وأن تظهر الكوادر التدريبية اهتماماً برجالها كاهتمامها بالتنافس الفني.

ويبدأ تكيف الطلاب العسكريين مع الحياة العسكرية بتقبلهم للروتين اليومي في المرحلة التدريبية الأولية، فلهذا الروتين قواعده الدقيقة المتمثلة في برنامج يومي معد مسبقاً يوضح الواجبات الإدارية والعسكرية اليومية المتكررة، فالتكرار المستمر سمة يتميز بها التدريب العسكري.

ويمكن القول بصفة عامة أن تمثيل الطالب العسكري لأدواره الجديدة في المراحل الأولى لحياته العسكرية متوقف على أسلوب التدريب، وعلى الطرق التي يواجه بها المشكلات التي تعترض حياته وبخاصة في إقامة علاقات اجتماعية مع الطلاب الآخرين أو مع المربين من الضباط وضباط الصف، وقد يفشل الطلاب العسكريون في تمثيل وتقبل أدوارهم العسكرية في ظل نظام التدريب القمعي والتعسفي، فقد يحدث خلال الشهور الأولى لدخول الطالب الحياة العسكرية انهيار نفسي وعجز بدني، وقد يستمر ويشيع بين الطلاب التمارض أو الادعاء بالمرض من أجل الابتعاد عن أسلوب التدريب التسلطي، لذلك تنظر الجماعات العسكرية التي تأخذ بهذا النمط من التدريب إلى المرض على أنه تهرب من أداء الواجبات بالرغم من ثبوته طبياً، لذلك تواجه الجماعات العسكرية المرض بالإهمال (أحمد خضر: ١٩٨٠: ١٨٩ – ١٩٥).

ويعد التدريب والتأهيل في الكليات العسكرية أولى الخبرات التي يكتسبها الطالب الذي سيعمل ضابطاً بالقطاع العسكري، كما أن أيام الدراسة بالكليات تعد عاملا مهماً في تكوين رابطة قوية بين العسكريين مدى الحياة، لأن تخرجهم منها يعني أنهم أصبحوا أعضاء في جماعة خاصة تربط بينهم طبيعة المهنة.

ثانياً: التدريب العسكري التقليدي والتدريب العسكري بالاقناع (المشاركة):

يقوم النظام التقليدي للتدريب العسكري على الانضباط، خاصة إذا عرفنا

الانضباط (كما ذكر ماكس فيبر) بأنه الطاعة الآلية السريعة التي تحدث في شكل يمكن توقعه من قبل جماعة معينة من الأشخاص بأمر ما، وتصعب مقاومته وتوجيه النقد إليه، وأثبتت البحوث في علم الاجتماع العسكري أن الانضباط العسكري التسلطي يحطم الروح المعنوية أكثر من بنائها، والعسكريون بشكل عام ليس لديهم مفهوم واضح عن الانضباط غير أنه يعني الطاعة الآلية والسريعة للأوامر. وتحطيم الانضباط للروح المعنوية ناتج عن تدريب الطلبة والأفراد العسكريين على الخوف من الضباط لتحقيق الآلية في تنفيذ الأوامر، وهذا يؤدي بدوره إلى توافر رجال عسكريين يؤدون أعمالهم، ولكنه لن يؤدي إلى الكفاءة أو إلى قدرة هؤلاء الرجال على الصمود في وجه المخاطر ومجابهة الظروف، ومن ثَمَّ يؤدي إلى تحطيم الروح المعنوية. وتقوم نظرية التدريب العسكري التسلطي على الانضباط الناتج عن الانصياع للعبارة التي تستخدم بكثرة في التجمعات العسكرية وهي (نفذ الأمر لاتنس أنك عسكري) وأثبتت البحوث النفسية في هذا المجال أن هذه الجملة حينما تلقى على مسامع الأفراد العسكريين تثير في أنفسهم ردود فعل سيئة وتكون نتيجتها أنهم ينجزون أعمالهم فقط ولكن بدون روح معنوية (أحمد خضر: ١٩٨٠ : ١٣١).

وقد حاول كثير من البلدان المتحضرة تغيير نمط التدريب العسكري من النظام التقليدي التسلطي الذي يقوم على التهديد والجزاء إلى أسلوب تدريب عسكري آخر يقوم على المشاركة والإقناع، اللذين لهما تأثير على سلوك الفرد وإخضاعه لأقل قدر من الأوامر الصارمة، أو بالإقناع غير المباشر، بالتأكيد على أهمية أهداف المؤسسة العسكرية، ويشتمل هذا الأسلوب على الحوافز والمبادأة الإيجابية، أكثر من اشتماله على التهديد بالجزاء والحوافز السلبية لكي يضمن الاستجابة الآلية.

وأسلوب التدريب الجديد الذي يقوم على الحوافز والاقناع يساهم في توفير بيئة، يدرك فيها أعضاء الجماعة أن أهدافها إنما هي أهدافهم، وأن عليهم تحقيق هذه الأهداف ولو بالمبادأة الفردية، ويستفاد من الجماعة الأولية في هذا الأسلوب كمصدر

لإمداد الأفراد بالتقدير والاحترام، وليس هناك في الواقع اتفاق على مفهوم واضح لطبيعة هذا النوع من السلطة العسكرية، وقد استخدمت بعض المفاهيم القريبة منه، لكنها لا تؤدي بالضبط إلى المعنى المقصود، مثل مفاهيم السلطة بالمشاركة، أو السلطة القائمة على روح الزمالة، أو السلطة الديموقراطية، لكن المفهوم الأخير أقرب إلى الاستخدام في تحليل السلوك التنظيمي في الأنساق العسكرية (أحمد خضر: ١٩٨٠: ١٣٥)، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن التغيير في أسلوب التدريب العسكري المعتمد على التسلط إلى أسلوب المشاركة بأنه تدريجي وطويل المدى يعتمد على الاقناع غير المباشر، فيرى الباحث (جانونتز) أن الولايات المتحدة على سبيل المثال كان فيها تطوير لبعض مظاهر الحياة العسكرية لكن تتفق مع متطلبات هذا التغير قبل الحرب العالمية الأولى، ولكنه لم يعترف بذلك إلا في الحرب العالمية الثانية، ويمكن ملاحظة مظاهر هذا التطور في مختلف المواقع بالقوات المسلحة الأمريكية ومثال ذلك: ضيق الهوة التي تفصل بين الضباط والجنود فيما يتعلق بمكانتهم الاجتماعية وامتيازاتهم وحتى الزي العسكري نفسه، ونرى مظاهر هذا التطور أيضا في تغير أسلوب اجتماعات الضابط القائد بجنوده بدءًا من الوحدات العسكرية وحتى أعلى المستويات في النسق العسكري. كما أنه أعيدت كتابة القانون العسكري الأمريكي بشكل جديد، وقد اختلفت أسلحة القوات المسلحة الأمريكية في تطبيقها هذا الأسلوب؛ فكان السلاح الجوي أسرع الأسلحة إلى تغيير السلوك التنظيمي بداخله (أحمد خضر: ١٩٨٠: ١٣٦). ولم يكن النسق العسكري الأمريكي هو النسق الوحيد الذي أخذ بهذا التغيير في بناء السلطة، بل إنَّ ألمانيا في عهد (هتلر) قد اعتمدت في كفاءة قواتها المسلحة على أسلوب الإقناع غير المباشر والتماسك الاجتماعي. وعملية التغيير في التدريب التي أشرنا إليها عملية بطيئة وتحتاج إلى تدريب وخبرة مكثفة، وتوافر كوادر من الضباط المهرة في تطبيق أسلوب الإقناع غير المباشر على أن يكونوا مقبولين من مرؤوسيهم بصورة حقيقية، وتكمن مشكلة التغيير إلى هذا الأسلوب في تمسك العسكريين بالتقاليد العسكرية، وبذلك يخافون التغيير ويسيؤون عادة تفسير المتطلبات الجديدة للسلطة العسكرية، ويرون أنها تقوض أساس السلطة،

وتقف حاجزًا في قوة القرارات العسكرية. وقد ذكر الباحثون في علم الاجتماع العسكري عند دراستهم للنسق العسكري، أنّ نسبة كبيرة من الضباط والطيارين العرب، يرون أن العسكرية تقوم على بناء السلطة ولايمكن الإخلال بها، ولايمكن لأسلوب الإقناع أن يؤدي دورًا له فعالية في العمليات العسكرية التي تتطلب الحسم السريع، بل يؤدي إلى تفكك الضبط والربط وإضعاف الروح العسكرية، إلا أن بعضهم كان يرى أن الإقناع يؤدي إلى الاجتهاد في أداء العمل والرقي به والدفاع عنه، وتبدو أهمية الإقناع عندهم في أن النسق العسكري يعتمد اعتمادًا أساسيًا على الضبط والربط في تنفيذ الأوامر مهما كانت الظروف، وأنه ربما يكون في هذه الأوامر الكثير من الأخطاء التي قد لايفطن إليها من أصدرها. وأكدوا أيضًا حاجة هذا الأسلوب إلى كوادر معينة مدربة وذات مستوى علمي كبير. ويرى بعض علماء الاجتماع العسكري أن الضباط الذين يعارضون أسلوب الإقناع غير المباشر فشلوا في الواقع في أن يدركوا كيف يؤدي هذا الأسلوب إلى توفير القيادات الفرعية والضرورية للعمل من خلال تشكيل عسكري على درجة عالية من التنظيم والإشراف، وفشلوا أيضًا في أن يروا هذا الضبط غير المباشر المعتمد على الإقناع، والقائم على تماسك الجماعة أمرًا ضروريًا للإبقاء على المبادأة والرقابة العملية على التشكيلات العسكرية المتباعدة (أحمد خضر: ١٩٨٠: ١٢٢-١٢٧).

وقد ذُكِر في الندوة الدولية المنعقدة في شرطة (أبو ظبي: ١٩٩٤) بعنوان «ترشيد العملية التدريبية» (السيف والشدي: ١٤١٥) أن الترشيد معناه «العمل على أن تكون الوسيلة ملائمة وتحقق الأهداف» وترشيد التدريب العسكري معناه «توجيهه وتعديله بحيث يكون وسيلة مناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة العسكرية الأمنية التي أنشئت من أجلها»، ومعنى هذا أن ترشيد التدريب العسكري ينحصر بالكليات الأمنية التي تُخرِّج ضباطاً للعمل بجهاز الشرطة والمرور والجوازات والمباحث والدفاع المدني ويتعاملون مع جمهور من المواطنين والوافدين، وإن الكليات العسكرية المختصة التي تُخرِّج ضباطًا للدفاع أو الحرس أو الطوارئ خارج نطاق الترشيد باعتبار

أنَّ مهامهم ومسؤولياتهم تتباين مع مهمة ضباط الأمن، ولذلك يتطلب تدريبهم العسكري أسلوباً معيناً يتلاءم مع أهدافهم. واتضح في تلك الندوة أن التدريب العسكري القائم على العنف لاتتعدى أهدافه المؤسسة التدريبية، فهو يقتصر على تحقيق الانضباط بالسلوك داخل الكلية أو المؤسسة العسكرية، ويعجز عن تحقيق الأهداف الأمنية الرئيسة للمؤسسة العسكرية والتي أنشئت من أجلها، بل على العكس يمكن أن يكون للتدريب التسلطي آثار عكسية وسيئة على الفرد والمجتمع، لأنه يفصل النسق العسكري عن باقي الأنساق الاجتماعية المدنية الأخرى، حيث ينكر كثيراً من القيم المدنية والثقافية والاجتماعية التي يتطلبها رجل الأمن؛ فهو ينبذ الاحترام ويقوم على العنف، ويرسخ الطبقية باستغلال وظلم المستويات الدنيا، والاعتداء على الكرامة الإنسانية بالألفاظ النابية. بينما يقوم النظام التدريبي الجديد بالمشاركة على احترام الذات والعلاقات الإنسانية، وترسيخ القيم الاجتماعية المدنية، حيث يعتبر التربية العسكرية امتداداً لمؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية كالأسرة والمدرسة، كما يؤمن نظام التدريب الجديد بأسلوب القيادة الذاتية، وهو بذلك ينكر القيادة الطبقية التسلطية كما في التدريب التقليدي، وهذه القيادة التي تقوم على المشاركة تتلاءم مع وجهة نظر الإسلام، وهي الاستفادة من خبرات ومهارات المستويات العليا كما قال سبحانه وتعالى ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ (الزخرف:٣٢)، كذلك ذُكِر في التقرير العلمي الخاص بتلك الندوة إلى أن من أهم الإضافات للتدريب العسكري بالمشاركة أنه يساهم بشكل كبير في بروز القيم العلمية في النسق العسكري، ويكون العلم قائداً للبرنامج العسكري (أو مسيراً له). بينما في ظل النظام التقليدي تصبح القيم العلمية في مرتبة متأخرة، وتكون القيم العسكرية هي الأساس، وهذا يحد الاستفادة من برامج التعليم، ويصبح تأهيل رجل الأمن في ظل التدريب التقليدي مجرد وقت بصرف النظر عن تحصيله الفني والعلمي.

وتبين كذلك أن التدريب العسكري التقليدي نشأ أساساً من فعل الاستعمار

الأجنبي بهدف السيطرة بقوة على الشعوب الأخرى، وكانت البداية من دول أوربا في عصر الاستعمار باعتباره أداة قوية لقمع الشعوب المعادية، ثم تحول الهدف بالتدريب التسلطي إلى رغبة الاستعمار في أن يضرب المواطن بأخيه المواطن في الدول المستعمرة، فرسَّخ فكرة التدريب التسلطي والعنيف في المعاهد والكليات الأمنية في العالم العربي من أجل أن يكون رجل الأمن عصا وأداة قمع يضرب بها المواطنين المناهضين لسياسته، لأن الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها التدريب التسلطي هي المعالجة بالصدمة، ومعنى المعالجة بالصدمة نقل الفرد من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية بسرعة وقوة عن طريق عزله عن الحياة المدنية، واستخدام الحوافز والعقوبات السلبية البدنية والمعنوية من أجل مسح قيمه ومبادئه المدنية، وإكسابه قيماً ومبادئ عنيفة وتسلطية ضد توجيهات المجتمع المدني.

وقد أبرزت تلك الندوة العلمية المتميزة عدداً من الأبعاد والظواهر المرتبطة بالتدريب التسلطي والتدريب بالإقناع أو المشاركة ومن أهم هذه الأبعاد والظواهر مايأتي :

(أ) التدريب التسلطي لايمنح فرصة لبروز القيم العلمية في الكليات والمعاهد العسكرية، ومن غير الممكن أن ينجح البرنامج العلمي في ظل التدريب العسكري التقليدي.

(ب) التدريب بالمشاركة والإقناع ينبذ العنف، ويحد من الاعتداء على الكرامة الإنسانية، ويحد من الحوافز السلبية (البدنية والمعنوية) وبذلك يمنح فرصة لبروز القيم العلمية بحيث يكون البرنامج العلمي برنامجاً أساسياً في تأهيل رجل الأمن.

(جـ) التدريب التسلطي يقوم على ترسيخ الطبقية واستغلال المستويات الدنيا والتغرير بهم، بينما يقوم التدريب بالمشاركة على الإقناع والاستفادة من مهارات وخبرات المستويات الدنيا تحقيقاً لقوله تعالى ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ (الزخرف:٣٢).

(د) صعوبة تكيف الفرد في النسق العسكري في ظل التدريب العسكري التسلطي،

فالفرد بسبب قيم العنف والتسلط التي يجدها من ذوي المستويات العسكرية المتقدمة قد تتدنى مكانته الاجتماعية العليا التي كان يحظى بها في المجتمع المدني، وبذلك يشعر بحالة اغتراب الذات وصراع نفسي وعدم تكيف بسبب فقده للمكانة الاجتماعية، وحقوقه الإنسانية.

ثالثًا : تقويم التدريب العسكري التقليدي القائم على السلطة :

يبدو من الأهمية تقويم عملية التدريب التقليدي، والتي تعتمد على القمع والعنف، ومعرفة آثار هذا النمط من التدريب العسكري على إنتاجية وسلوك رجل الأمن عند التحاقه ضابطًا في القطاعات الأمنية، فقد تبين من بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع بطريق غير مباشر (عبد الكريم الباهلي: ١٤١٥) أن اللجوء إلى العقوبات بأنواعها والأخذ بأسلوب الشدة مع الطالب أثناء الدراسة التأهيلية بغية توجيهه وجعله يحترم الأنظمة واللوائح؛ قد يضعف الروح المعنوية عنده، وأنَّ كثيرًا من ضباط الشرطة أثناء الدراسة التأهيلية كانوا يلجؤون إلى الكذب والأعذار الواهية من أجل التخلص من العقوبات العديدة التي تواجههم، وأشار البعض منهم أن أسلوب العقوبات الشائع في الدراسة التأهيلية جعل الطاعة والانضباط مرتبطين بوجود الرقابة فقط، وتبين أن هذا النمط من أساليب التنشئة والتأهيل والإعداد العسكري امتدت آثاره إلى سلوك الضباط في الحياة العملية، فكان الضابط لا يتحلى بالانضباط في غيبة الأوامر والرقابة، عندما يباشر بعض القضايا الجنائية أو في أثناء المناوبة، فهو يحاول التملص من بعض المهام الصعبة التي يمكن أن يترتب عليها بعض المساءلات والاستفسارات من الرؤساء والجهات المختصة. كذلك تبين أن ضابط الشرطة يختلف تجاوبه مع بلاغ الجريمة حسب نوعها وموقع الحي الذي ارتكبت فيه، فقد اتضح أن هناك بلاغات تجد اهتمامًا واضحًا من قبل الضابط المناوب، بينما يقل تفاعله مع بلاغات جنائية أخرى، فهذه الأنماط السلوكية لبعض الضباط تعكس التنشئة العسكرية التسلطية التي اكتسبها أثناء الدراسة التأهيلية، حيث ذكر عدد منهم أن الإسراف في إيقاع العقوبات أثناء الدراسة

التأهيلية أحدث قلقاً واضطراباً في نفوسهم انعكس عليهم عند ممارستهم للعمل الرسمي، فتحسبهم لحدوث قضايا لايعلمون شيئاً عن مهامها، والعمليات والظروف المرتبطة بها، وتخوفهم من الوقوع في أخطاء مهنية تعرضهم للجزاء والعقاب الرسمي، جعلهم يعمدون في بعض البلاغات إلى البطء في الانتقال إلى الحادث ومباشرة القضية لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، وفي بعض البلاغات التي يتوقع الضابط المناوب لها أن لها اهتماماً خاصاً أو ترتبط بمواقع مهمة تبين أن القلق والخوف يدفع ضابط الشرطة إلى الانتقال بسرعة والتجاوب مع البلاغ خوفاً من أن يقع من جراء التأخير خطأ مهني تكشفه أهمية الحادث والموقع، نظراً لما يتوقعه من متابعة من قبل الرؤساء. وتبين كذلك أن هناك فئة ليست بالقليلة من الضباط ذكرت أن برامج التدريب العسكري التقليدي في الدراسة التأهيلية تفتقر إلى التوجيه والتنبيه عن مثل هذه الأخطاء المسلكية، وأن أسلوب الشدة المتبع في عملية التأهيل له أثر على ضابط الشرطة بعد التحاقه بالعمل الأمني، إذ يولِّد عنده توتراً وقلقاً عند تلقيه البلاغ عن بعض القضايا خوفاً من الوقوع في أخطاء مهنية. واتضح كذلك أن برنامج التدريب بالسيطرة ساهم في ظهور ونشأة ظاهرة التقليد أو المحاكاة عند ضباط الأمن، والتي نمت عندهم أثناء دراستهم التأهيلية، نتيجة لمحاولتهم تقليد ومحاكاة زملائهم في أداء بعض الحركات والواجبات واستجابة لبعض التوجيهات، وتلافياً للجزاء والعقاب الذي قد يترتب على عدم فعلها، فكانوا يؤدونها بطريقة آلية دون أن يعرفوا معناها، حتى أصبح هذا الأسلوب معتاداً لديهم، بل إنَّ البعض منهم استمر معه هذا الأسلوب حتى بعد تخرجه من المعهد أو الكلية العسكرية، حيث أصبح يحاكي ويقلد زملاءه الضباط العاملين معه في قسم الشرطة في أدائهم لبعض المهام والأعمال الأمنية، وتقليد أفعالهم وسلوكهم في تعاملهم مع المواطنين والمتهمين، بصرف النظر عن مدى ملاءمة تلك الأفعال والسلوك لضوابط العمل الأمني، مما قد يوقع الضابط في أخطاء مسلكية متعددة. واتضح أن معظم ضباط الشرطة قد التحقوا بالعمل الأمني وهم يبحثون عن مجالات الإعجاب بهم ومنحهم قدراً من الهيبة والاحترام من الآخرين، وغالباً مايلجؤون إلى ذلك التصرف حينما يجدون أنفسهم في

موقف مع بعض الجمهور أو المراجعين من المواطنين أو الوافدين. فذكر بعض الضباط أن التحاقهم بالسلك العسكري، وتحولهم من الحياة المدنية وما تتميز به من حرية مطلقة وتصرفات فردية، إلى الحياة العسكرية وما يحكمها من أنظمة ولوائح، وإخضاعهم إلى أسلوب تسلطي أثناء فترة تأهيلهم، قيَّد حريتهم، وألزمهم باتباع برنامج منظم، والانصياع لأوامر وقرارات جماعية؛ كل ذلك ولَّد لديهم مشاعر من عدم الرضا، والإحساس بانخفاض مكانتهم الاجتماعية وفقدانهم ذواتهم، وذكر البعض منهم أن بعض التصرفات والتوجيهات العنيفة التي تصدر من رؤسائهم أو مدرسيهم أثناء فترة التدريب العسكري الأولي تولد لديهم مشاعر الاستياء والإحباط، فكان لذلك الأثر الكبير على المتغيرات الشخصية لهم، وأهمها ضعف الثقة في النفس، مما جعل الضابط يتخرج من مرحلة الدراسة التأهيلية ويلتحق بالعمل الأمني وهو يبحث عن التقدير والاحترام ليعوض ما افتقده عن طريق الآخرين، خاصة عندما يكون حديث التخرج.

وقد تبين أن أبرز آثار التدريب العسكري التقليدي التسلطي هي التصرفات التي لاتليق أو تتفق مع شرف مهنة رجل الأمن، وتقلل من احترامها والشعور بالرضا والاستحسان لخدماتها، وذلك مثل التعالي والتكبر، وعدم تبادل التحية وعبارات الود والمجاملة مع المراجعين، والتباطؤ أو تجاهل تقديم المساعدة والنجدة عند الحاجة رغبة في إلحاح المراجعين ورجائهم له، وليبرز أهميته، بل قد يتمادى البعض منهم في البحث عن الاحترام وإعطاء ذاته قدراً أكثر مما تستحق، وربما يرتكب إساءة أو يقع في خطأ سلوكي لا يتلاءم مع عمله ودوره كرجل أمن، بل إن البعض منهم قد يسيء لنفسه ولعمله كالحديث عن بعض القضايا والأعمال الأمنية، وذلك حباً في التباهي والظهور، أو للعلو والتفاخر أمام الزملاء لإشعارهم بأنه يعلم ويطَّلِع على كثير من الأشياء.

وقد ثبت أن كثيراً من العسكريين العاملين بالشرطة الذين تأهلوا بواسطة التدريب التسلطي يشعرون بفقدان المكانة الاجتماعية أثناء الدراسة التأهيلية، والتحقوا بالعمل الأمني وهم يبحثون عن مكانة اجتماعية جديدة، فذكر بعضهم أنهم ارتكبوا أخطاء

مسلكيّة لهذا السبب، خاصة في بداية الالتحاق بالعمل الأمني، وذكر الكثير منهم أن التدريب العسكري التقليدي يغفل هذا الجانب المهم أثناء مرحلة التأهيل، ولايهتم بتنمية الثقة والاعتزاز بالنفس عن طريق برامج التدريب العلمي أو المحاضرات الثقافية والواجبات الوظيفية للطلاب.

بالإضافة إلى ذلك فقد تبين أن هناك ظواهر سلوكية سيئة عند كثير من العسكريين بسبب التأهيل العسكري التسلطي، ومن أهمها نهج العلو والافتخار أمام الزملاء عند أداء العمل الأمني، كعدم الاهتمام بالمتهمين أو المراجعين من الكفلاء والشهود، خاصة إذا كانوا من ذوي المكانات الاجتماعية المهمة، أو العمل على إغفال بعض الجوانب المهمة عند التحقيق في إحدى القضايا، أو الرغبة في عدم اطلاع الرئيس المباشر على بعض التقارير والتعاميم، أو التملص بشكل عام بطريقة معينة من الواجبات العسكرية.

وهذا السلوك من الرجل العسكري الناتج عن العلو والافتخار أمام زملاء المهنة بالقسم، يقصد به أنه قادر على مواجهة بعض المواقف التي تتطلب –من وجهة نظره– الجرأة والشجاعة، وهذا مما يقود إلى القول أن هناك ثمة أخطاء مسلكية تقع من قبل العسكريين بسبب نهجهم هذا السلوك. ويبدو أنَّ الشعور بالعلو والتفاخر ينمو لدى الضابط في ظل التدريب العسكري التسلطي في مرحلة الدراسة التأهيلية عند تملصه من أداء الواجبات، وارتكابه لبعض المخالفات المسلكية، وإفلاته من العقاب، فيمتد هذا السلوك ويكون نمطًا وأسلوبًا أساسيًا له بعد تخرجه والتحاقه بالعمل الأمني. فقد ذكر كثير من الضباط المبحوثين أنهم اعتادوا على التملص من بعض الواجبات العسكرية أثناء الدراسة التأهيلية، وعدم أداء ما يطلب منهم كليًا مبررين ذلك بوسائل تبدو في ظاهرها أنها نظامية، وهي في الحقيقة نوع من التحايل، كادعائهم المرض وحصولهم على إعفاء طبي من أجل عدم القيام بواجبات معينة، وبعضهم ذكر أن الدخول في علاقات شخصية مع المسؤول يعفيهم من أداء بعض الأعمال المعينة ويساهم في

التملص من المهام والواجبات العسكرية، حيث تساعد هذه العلاقة معه على عدم أداء العمل كلية أو أداء جزء منه، وقد ثبت أن أولئك الأشخاص الذين يتهربون عادة من أداء الواجبات العسكرية أثناء الدراسة التأهيلية ويفتخرون بهذا السلوك أمام زملائهم باعتبارهم استطاعوا أن يكسروا ويتحرروا من بعض القيود والضوابط العسكرية، يتأصل هذا السلوك في حياتهم عند عمل كثير من الأشياء بعد تخرجهم وعند أدائهم أعمالهم الأمنية والرسمية (عبدالكريم الباهلي:١٤١٥).

رابعًا : التدريب العسكري بالمشاركة في كلية الملك فهد الأمنية :

قد يتراءى للبعض أن القيادة العسكرية الناجحة تتحقق عندما يداوم القادة في المؤسسات العسكرية على استخدام أساليب القمع مع طلابها، وقد يعتقد كثير من القادة أن الانضباط العسكري وطاعة الأوامر بطريقة آلية هو الهدف الأساس والنهائي من أسلوب التدريب، بينما يغيب عن الكثير أن تحقيق الرضا الوظيفي، والإنجاز في العمل الأمني بعد الانتهاء من فترة التدريب الأولي هو الهدف الأساس من العملية التدريبية. وقد ثبت لقيادة كلية الملك فهد الأمنية أن الإسراف في توقيع العقوبات بأنواعها أو العنف والقسوة مع المرؤوسين (الطلاب) قد يهبط بمستوى الانضباط العسكري، مثله مثل اتباع التسامح بصفة دائمة مع الأخطاء، فكثيرًا مايفسر الإسراف في استخدام العقاب - الذي قد يلاحظ بشكل كبير من الضباط التنفيذيين أو من الطلاب في الأقسام النهائية - على أنه سوء انضباط منهم أنفسهم، أو هو نوع من الاستهتار، فيسعى الضابط التنفيذي أو الطالب في القسم النهائي إلى إثبات الذات، إلى جانب نزعته العدوانية التي يحاول إشباعها بالسيطرة المفرطة على المرؤوسين من الطلاب (عبد اللطيف فرج، وعطية:١٤٠٨:١٦٥). وللعقاب حدود يجب الالتزام بها، بحيث يقتصر على التقويم والإصلاح عند الضرورة مع الوسائل الأخرى. أما استخدامه دون حكمة أو تعقل أو إقرار عدل بين الطلاب العسكريين فإنه يعد نوعًا من الاندفاع والطيش، لأنه يثبت روح الكراهية والانتقام والتعصب بين طلاب الأكاديمية

العسكرية، مما قد يؤدي إلى أخطاء ومساوئ قد تؤثر كثيرًا على الانضباط العسكري، كما أن أسلوب التسامح والتهاون المفرط في أمور تستوجب الحزم أو العقاب أمر غير مرغوب فيه هو الآخر؛ لأنه يبث في الأفراد شعورًا بانعدام السيطرة أو ضعفها، مما يطلق العنان للأفراد ذوي الخلق السيئ لارتكاب الجنايات والاعتداء على حقوق الآخرين. والواقع أن الأمر يحتاج إلى نوع من التوعية الخاصة عن الحقوق والواجبات والتي تسير جنبًا إلى جنب مع العادات السلوكية الضرورية للانضباط العسكري، ولهذا يُعرَّف الانضباط في علم النفس العسكري بأنه الحالة العقلية ومقدار التدريب اللذانِ يجعلان الطاعة والسلوك السليم من الأمور الغريزية في جميع الظروف، وبذلك يصبح الانضباط شيئًا يمكن تنميته بالعقل ودعمه بالتدريب ويتجلى في الطاعة والتصرف غريزيًا (عبداللطيف فرج، وعطية:١٤٠٨: ١٦٥ ـ ١٦٦). والانضباط السليم لايعني الطاعة فقط، فالطاعة ماهي إلا جزء منه، لأن الرجل العسكري الذي يتحلى بالانضباط (كما ذكر عبداللطيف فرج، وعطية: ١٤٠٨: ١٦٧)، هو الذي يفعل مايعرف أنه صحيح، حتى في «غيبة الأوامر أو الرقابة» أي أنه هو الذي يؤدي واجبه بدافع ذاتي يتولد عن طريق الإقناع، وليس بدافع من الخوف والإرغام، من أجل هذا كانت أسس بناء الانضباط في الإسلام هي الحرية والكرامة الإنسانية، وبناء الضمير الديني للمسلم والتدريب العملي على الانضباط. ومن أمثلة ذلك مايتجلى في العبادات واعتبار الحياة العسكرية تكليفاً في إطار إعداد «القوة» التي أمر الله بها في قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ (الانفال: ٦٠) وليست الطاعة في الإسلام «خضوعًا للسلطة» بل هي ضرورة اجتماعية لصالح الجماعة، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقيادة التي هي الأخرى ضرورة اجتماعية لصالح الجماعة، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (النساء: ٥٩) وبذلك يكون من أهم أسس الحياة العسكرية في الإسلام هو ربط الطاعة (الانضباط والتقاليد العسكرية) بالدِّين، واعتبارها من علامات الإيمان، وهذا هو المدخل السليم لإقناع الشباب في سن المراهقة ومابعدها (وهي سن الدخول في الكليات والمعاهد العسكرية)

والذي يقاوم السلطة بطبعه بها، وهو السبيل إلى تفادي الصدام بين طبائعه النفسية ومتطلبات الحياة العسكرية (عبد اللطيف فرج، وعطية: ١٤٠٨: ١٦٧ ـ ١٦٨). ولما تبين للمديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد الآثار السلبية المهنية والسلوكية التي يتركها نظام التدريب العسكري التقليدي على الخريجين الضباط الملتحقين بالقطاعات الأمنية، قررت قيادة كلية الملك فهد الأمنية ترشيد العملية التدريبية لطلابها بوقف العمل بأسلوب التدريب العسكري القائم على التسلط والعلاج بالصدمة، إلى أسلوب جديد قائم على الإقناع والمشاركة أطلق عليه مسمى (التدريب بأسلوب القيادة الذاتية).

وتعرَّف القيادة الذاتية في كلية الملك فهد الأمنية بأنها «ذلك النشاط المسلكي المنضبط الموجه والمؤثر من الطالب القائد بالمديرية العامة للكلية والمعاهد على زملائه بهدف التأثير في سلوكهم وتحفيزهم على تنفيذ الأوامر عن اقتناع ذاتي بغير تهديد أو تسلط، مع اقتصار دور الضباط على التوجيه والرقابة والمتابعة بما يحقق هدف المديرية العامة وغايتها» (محمد الطويان: كتاب البحوث الأمنية «العدد الثاني»: ١٤١٦هـ).

وهدف القيادة الذاتية كما هو واضح من التعريف السابق هو التأثير في سلوكيات الأتباع، وتحفيزهم على تنفيذ الأوامر الصادرة إليهم من زميلهم الطالب القائد، وتحدد ماهية السلوك بما يمثل استجابة أو رد فعل للفرد التابع. ولا تتضمن الأفعال هنا الاستجابات والحركات الجسمية والعضلية فقط، بل تشمل أيضاً العبارات اللفظية «السلوك اللفظي» وهذا ما حرصت كلية الملك فهد على تحقيقه، فقد نُبذ أسلوب استخدام الألفاظ النابية الماسة بكرامة الطالب وسمعته بين زملائه ومنعه مطلقاً لمنافاته للمبادئ الشرعية في ديننا الحنيف. ومصطلح السلوك إذن أعم من الفعل، لأنه يشتمل على كل ما يمارسه الفرد ويفكر ويشعر به بغض النظر عن القصد والمعنى الذي ينطوي عليه السلوك بالنسبة للطالب القائد.

وتطبيقاً لهذا الأسلوب السلوكي المتقدم في القيادة يتم تنفيذ الأوامر عن اقتناع داخلي بين الأتباع بغير رهبة أو تهديد أوتسلط من جانب قائدهم. فالإقناع ينبع من

الرضا ومصدره الاختيار، والقهر ينبع - -
الرضا، ولذا لايسأل المكره عن فعله شرعاً إذا كان الإكراه ملجأ، لأن أمر صاحب السلطات يعد في ذاته إكراهاً دون حاجة إلى اقترانه بالتهديد والوعيد. وغرض الطالب القائد من إصدار أوامره وتعليماته تحفيز أتباعه لما يعود عليهم بالنفع والاستفادة، في إطار عملية التطبيع والتنشئة التي تهدف المديرية العامة إلى إرساء قواعدها في نفوس طلابها على ركائز إسلامية علمية سليمة.

ويقتصر دور الضابط على التوجيه والمراقبة والمتابعة، وهي العناصر الأساسية للإدارة الحديثة، ومن خلالها يتمكن الضباط من تقويض بعض اختصاصاتهم الفرعية إلى الطالب القائد الذي يسيطر بسلطاته على مجموعته، ويمثل القدوة الحسنة لهم. ومن المعروف أن للأقران تأثيراً على بعضهم البعض، فالطالب عند دخوله إلى المديرية العامة للكلية والمعاهد يقابل وسطاً له قوة تأثير بالغة على سلوكه، وعادة مايكون الطالب عند بدء التحاقه على مستوى من القدرة والكفاءة المطلوبة، كما أن الطلاب في هذه السن المتقاربة يحاولون قدر استطاعتهم جذب الآخرين من حولهم والحصول على تقدير أقرانهم؛ وذلك في كل سنة دراسية، ومن مظاهر ذلك الاهتمام الشديد بمنزلة الطالب بين أقرانه بدرجة أكبر من اهتمامه بمنزلته بين أفراد أسرته (محمد الطويان:١٤١٦هـ).

خامساً : مدخلات النسق العسكري في المجتمع السعودي :

يعد النسق العسكري في جميع المجتمعات الإنسانية من بين الأنساق الاجتماعية القائمة على الطبقية بسبب الفواصل الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي تفصل بين رتب الضباط بعضهم مع بعض وبين رتب الضباط وضباط الصف الذين هم أيضاً في تدرج وهرمية، ويحصل الفرد العسكري على مركزه ومكانته الاجتماعية داخل النسق العسكري بمجرد شغله لوظيفة عسكرية، بعد انتهاء مرحلة التأهيل والتدريب العسكري الخاصة، والتي عادة تكون للضباط في كليات عسكرية أو معاهد عليا. وبالنسبة

لضباط الصف أو الجنود عادة يتم تأهيلهم في مراكز ومعاهد تدريب، وبعد فترة التأهيل تقبل عضوية الفرد لشغل الرتبة العسكرية (ضابط أو ضابط صف أو جندي) والتي في ضوئها تحدد صلاحيته وسلطته.

وتعني العضوية في النسق العسكري قبول المجتمع العسكري للفرد، والتأكد من قدرته على تحمل أعباء الوظيفة العسكرية التي عادة ماتكون شاقة وعنيفة وخطرة، كما تعني العضوية قبول أفراد المجتمع لممارسة المهن العسكرية واتباع النظم والقيم والتقاليد والأعراف العسكرية المتبعة في المجتمع العسكري، والتي تحدد علاقات الرؤساء بالمرؤوسين، وعلاقة القيادة بالضباط، وعلاقة الضباط بضباط الصف والجنود (أحمد خضر : ١٩٨٠: ٨٢، ١٨٢).

ويحرص كثير من المجتمعات على جذب أفرادها للعضوية بالنسق العسكري بمنح المهن العسكرية مميزات عن الوظائف المدنية من ناحية المكافآت المادية أو الخدمات الصحية والسكنية، وهذه أيضاً دوافع إيجابية قوية حتى تؤدى الأعمال العسكرية بالسرعة المطلوبة. لذلك يلاحظ في المجتمع السعودي حرص كثير من أفراد المجتمع على الالتحاق بالقطاعات العسكرية، بل إن بعضهم يقدم أوراق التحاقه إلى عدة قطاعات عسكرية ليضمن قبوله في أحدها، وعند رفضه من قبلها يكرر المحاولة سنوات أخرى، فمثلاً تبين أن (١٨٪) من الطلاب العسكريين الملتحقين في الكلية البحرية والكلية الأمنية لهم محاولات مسبقة للالتحاق بالوظائف العسكرية، وأصروا على الالتحاق بهذه الكليات العسكرية، وكان من أهم دوافع الرغبة في العضوية بالنسق العسكري وخاصة في المجال الأمني تأثير البيئة الأسرية، فمعظم أعضاء القرابة والأسرة يمارسون العمل الأمني، وتبين أن من أهم الحوافز التي تدفع بأفراد المجتمع إلى الالتحاق بالكليات العسكرية بشكل عام هو الحصول على المكانة الاجتماعية في المجتمع؛ حيث تمنح الوظائف العسكرية بوجه عام الأفراد مكانة اجتماعية متميزة، إلاّ أن الملتحقين بالوظائف الأمنية يبدو أنهم أكثر حرصاً من أقرانهم الملتحقين بالوظائف البحرية

في الحصـول على مركـز متقدم في السلـم الاجتماعي عن طريق شغل الوظائف العسكرية، بينما كان العامل الرئيس وراء التحاق الأفراد بالمهن العسكرية البحرية الحافز المادي (فهد أبا الجيش:١٤١٥:١٢٩).

وقد يكون أحد مدخلات النسق العسكري أفراداً من المجتمع متخصصين في العلوم التطبيقية والإنسانية، ويؤهلون عسكرياً في معاهد عليا لتقبل عضويتهم بالنسق العسكري ليمارسوا وظائف تتطلب الخبرة العلمية والفنية، وهؤلاء يمنحون رتبة ضابط في القطاع العسكري. وتبين أن الدافع الرئيس وراء التحاق خريجي الجامعات بالوظائف العسكرية هو الفرصة التي تمنحها الأجهزة العسكرية لمواصلة التدريب والابتعاث للدراسات العليا، وكذلك وجود حوافز مادية متميزة عن الوظائف المدنية، إلاَّ أن كثيراً من المتخصصين يحرصون على العضوية بالنسق العسكري لإدراكهم بسرعة التدرج الوظيفي والترقي في سلم الرتب العسكرية بفترة زمنية أقل بالمقارنة مع الترقي في سلم المراتب المدنية، إلاَّ أن الحصول على مكانة اجتماعية وتقدير اجتماعي كان له دور مؤثر وحافز لخريجي الجامعات والمتخصصين على الالتحاق بالوظائف العسكرية (عواض الشهري:١٤١٦).

سادساً : العوامل المحددة لاختيار نمط معين من المهن العسكرية :

يخضع الطلاب العسكريون وخاصة في الكليات العسكرية الأمنية لعدة خيارات وظيفية عند انتهاء فترة التأهيل العسكري لهم، فمنها ماهو ذو طابع ميداني متعلق بالتدريب وفض الشغب والطوارئ، ومنها ماهو على علاقة مباشرة بالمجتمع كأجهزة المرور وأقسام الشرطة وشعب الجوازات، ومنها ماهو ذو طابع خاص كالمباحث العامة وحرس الحدود والدفاع المدني، وعلى ضوء هذه الخيارات، تساءل كثير من الباحثين، ماهي العوامل التي تدفع الطلاب العسكريين في المجتمع السعودي إلى اختيار نمط معين من المهن العسكرية؟

وقد أجابت على ذلك إحدى الدراسات التطبيقية التي أجريت على الضباط الخريجين من كلية الملك فهد الأمنية (١٤١٦هـ)، وتبين أن الطلاب ذوي التقدير العلمي المتميز في المرحلة الثانوية يرغبون العمل بمجال التحقيق والبحث الجنائي بأقسام الشرطة، وربما أن هذا يعود إلى إدراكهم لطبيعة هذا العمل الأمني الذي يحتاج إلى قدرة ذهنية لمعالجة هذه القضايا وكشف الحوادث الجنائية، عكس الخريجين ذوي التقديرات العلمية المتدنية (جيد ، مقبول) فهم يميلون إلى ممارسة العمل الأمني داخل السجون، وهي التي لاتحتاج لنفس المهارة والقدرة الذهنية. وأضافت الدراسة أن طبيعة التنشئة الاجتماعية للعسكري وأصوله الأولى ترتبط بقوة بميل الخريج نحو العمل بقطاع معين من القطاعات الأمنية، فسكان المدن الكبيرة يميلون إلى مهام وأعمال الدفاع المدني،بينما يميل سكان المدن الصغيرة إلى الالتحاق بأعمال الجوازات، ويرغب سكان القرى في العمل بمهام ومسؤوليات المباحث العامة، بينما يميل الطلاب ذوو الثقافة البدوية أو من سكان الهجر إلى الالتحاق بحرس الحدود. ويبدو أن هذا الاختيار له علاقة بالموطن الأصلي للأسرة، بمعنى أن الاختيار يكون سعياً للعمل قرب ذويهم وأسرهم. وثبت كذلك أن هناك ارتباطاً وعلاقة بين وجود عسكريين من الأسرة والقرابة في أحد القطاعات الأمنية ورغبة العسكري الخريج نحو الالتحاق بقطاع معين من القطاعات الأمنية؛ حيث كشفت الدراسة أن القرابة لها دور في توجه الخريج نحو عمل محدد من الأعمال الأمنية، فقد ثبت أن (٢٥٪) من الذين يرغبون في الانتماء إلى أقسام الشرطة لهم أقارب يعملون بها. كذلك هناك (٣١.٣٪) من الخريجين الذين يميلون إلى الالتحاق بجهاز المرور لهم أقارب عسكريون يمارسون العمل الأمني المروري، إلاَّ أنه تبين أن الرفاق العسكريين يقومون بدور مؤثر أكبر من دور القرابة في عملية التوجيه الوظيفي الأمني، فهناك (٦٦.٧٪) من الطلاب العسكريين يريدون الالتحاق بأعمال التحقيق بسبب تأثير زملائهم الذين يعملون بأقسام الشرطة، كذلك كان (٤٦.٩٪) من الذين يرغبون العمل بجهاز المرور تأثرت رغباتهم بزملائهم بأقسام المرور، وهناك (٤٤.٤٪) ممن يحبذون العمل بمكافحة المخدرات كان بسبب تأثير

رفاقهم العسكريين الذين يعملون بإدارة مكافحة المخدرات. واتضح بشكل عام أن وجود الحوافز المادية والفرص التعليمية والتدريبية في القطاع الأمني عامل جذب للخريجين، بصرف النظر عن طبيعة العمل الأمني الذي سوف يقومون به سواء كان ميدانياً أو إدارياً أو تحقيقاً أو بحثاً وتحرياً... الخ.

ومن أهم الظواهر العسكرية الرئيسة في اتجاهات العسكريين الوظيفية، أن مستوى التحصيل الدراسي داخل الكلية العسكرية ليس له من الأهمية بأن يحدد اتجاه العسكري نحو نمط محدد من الأعمال الأمنية، كما أن البنية الجسمية واللياقة البدنية للعسكري ليس لها من القوة في عملية التوجه لاختيار الوظيفة العسكرية، ولذلك ينبغي على القيادات المعنية بتوجيه العسكريين إلى أخذ صفة البنية الجسمية واللياقة البدنية بالاعتبار في اختيار الخريج للوظيفة الأمنية، وتوجيهه نحو القطاعات التي تتطلب مهارة جسمية، كقوات الطوارئ وقوات الأمن الخاصة ومكافحة المخدرات، كما ينبغي أخذ سمة التفوق العلمي أيضًا بالاعتبار في التوجيه نحو الأعمال التي تتطلب مهارة علمية، كأعمال الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي... وغيرها (عبدالرحمن الصالح: ١٤١٦).

سابعًا : ظواهر اجتماعية عسكرية في المجتمع السعودي :

نذكر في هذا المبحث تحليلات سوسيولجية لعدد من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالنسق العسكري، ونبرزها في هذا المقام لنلفت الانتباه إلى القضايا الرئيسة التي يدور فيها البحث في علم الاجتماع العسكري، مما يساهم في رصد المشكلات والظواهر الاجتماعية داخل الأنساق العسكرية، وتدعم التوجه لدى الباحثين والمتخصصين إلى مزيد من التفسير والتحليل للظواهر العسكرية، للعمل من أجل رفع شأن علمهم في علم الاجتماع، ومن أهم الظواهر الاجتماعية في النسق العسكري التي لفتت أنظار الباحثين وحاولوا تفسيرها ومعالجتها، ما يأتي :

١- ظاهرة غياب الأفراد العسكريين :

ظاهرة الغياب المتكرر من قبل ضباط الصف والجنود من الظواهر الشائعة في المؤسسات العسكرية، فمثلاً في إحدى وحدات أمن المنشآت العسكرية بمدينة الجبيل الصناعية بلغ عدد المتغيبين في عام (١٤١٤هـ) فقط (١٦٧) ضابط صف وجندي، فُصِل منهم (٢٥) فرداً، وتبين أن من أهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بالغياب الظروف الصعبة التي تواجه الفرد في سكن الوحدة العسكرية، وكذلك سوء المعاملة التي يجدها الفرد من الضباط وضباط الصف المشرفين على أعمالهم مباشرة، إضافة إلى الزيادة في عدد ساعات المناوبة، وعدم تخصص الفرد بالعمل الذي أوكل إليه، وعدم حصوله على دورات تخصصية بهذا المجال، كل هذا يحد من رضاه الوظيفي ويقلل من الرغبة في أداء عمله على أكمل وجه (سعد اليحيا: ١٤١٦).

٢- الآثار الاجتماعية المترتبة على تنقلات الضباط :

من الظواهر الشائعة في المجتمعات العسكرية إصدار الأوامر والتشكيلات الدورية لمهام العسكريين، وعادة تكون هذه التشكيلات خاصة بالضباط دون ضباط الصف والجنود، باعتبار أن الضباط عادة يقومون بالأعمال القيادية والإدارية أو التنفيذية المباشرة، وتلعب الآثار الاجتماعية المترتبة على تنقل الضباط دوراً مهماً في حياة الضابط، حيث أن للنقل أثراً مهماً عليهم وعلى تصرفاتهم نحو رؤسائهم ومرؤوسيهم، وعلى رضاهم الوظيفي، وذلك لأنهم يكونون قلقين نحو تكيفهم مع الحياة التي يواجهونها، وما إذا كانت البيئة الوظيفية الجديدة تتفق مع ميولهم وطموحاتهم، ويظل هذا القلق يساورهم حتى تنتهي إجراءات التنقلات، ثم يبدأ القلق يساورهم مرة أخرى نحو سكنهم الجديد، وظروفهم الأسرية والتربوية والتعليمية للأولاد، فقد ثبت من دراسة متخصصة في هذا المجال بقطاع حرس الحدود أن جميع الضباط - وخاصة الضباط التنفيذيين ذوي الرتب الصغرى (ملازم - نقيب) - كثيراً مايحدث لهم من جراء النقل خسائر مادية أو يتأثر مستوى أولادهم التعليمي والتربوي بسبب قرار النقل (عبدالله الدوسري:١٤١٣).

٣- التوجيه الإداري لضباط الصف والجنود :

التوجيه الإداري في الأنساق العسكرية من العناصر الرئيسة المميزة لعلاقة الرئيس بالمرؤوس، ومعناه إرشاد ضابط الصف والجندي بواجباته وحقوقه، والنظم والإجراءات المتبعة لإنجاز المهام الوظيفية، وكذلك بيان حدود صلاحيته وسلطته؛ لأن ضابط الصف والجندي بشكل عام عادة مايلتحق بالعمل الوظيفي بعد دورة تأهيلية عسكرية عامة لاترتبط برامجها الفنية بنوعية العمل الأمني الوظيفي المتوقع أن يقوم به في حياته العملية. وقد تبين من دراسة متخصصة في هذا المجال بقطاع حرس الحدود أن مستوى التوجيه الإداري يقل عند الجنود، وأن الرتب العسكرية الدنيا بشكل عام تحتاج إلى مزيد من التوجيه الإداري والوعي وتلافي الأخطار أثناء تأدية المهام المكلفين بها، كما تبين أن مستوى التوجيه الإداري يقل في المراكز الأمنية البعيدة عن مركز القيادة والسيطرة، وتبين أن الأسلوب الشائع بعملية التوجيه الإداري هو استخدام الرؤساء التهديد والوعيد والجزاء، بينما يقل استخدام الحوافز والمكافآت كأسلوب من أساليب دعم عملية التوجيه الإداري لدى ضباط الصف والجنود (احمد عسيري : ١٤١٦).

٤- الآثار الاجتماعية المترتبة على نظام المناوبات العسكرية :

شهد المجتمع السعودي في هذه الفترة المتغيرة تطوراً حضارياً في كافة المجالات، ونظراً للمتطلبات الاجتماعية والأمنية المستجدة في هذه الفترة، فقد تطورت النظم الأمنية وأصبح العمل الأمني يمارس نهاراً وليلاً بالتناوب بين الضباط بعضهم مع بعض وبين ضباط الصف والجنود أيضاً بعضهم مع بعض، وكان لهذا التنظيم الأمني آثار اجتماعية على الأفراد داخل النسق العسكري وعلاقاتهم الاجتماعية بالأفراد بالأنساق الاجتماعية الأخرى، فتبين من دراسة أجريت على العسكريين المناوبين في مطار الملك خالد الدولي أن نظام المناوبة كان سبباً في تصدع بعض العلاقات الأسرية والقرابية للضباط وضباط الصف وأحدث فتوراً في العلاقات الزوجية، وأثر على متابعة

التحصيل الدراسي للأولاد وترتب عليه اضطراب في تنشئة الأبناء الاجتماعية، ومن ناحية وظيفية فقد ظهر عند العاملين زيادة بعدم الرضا الوظيفي وأحدث ضعفاً كبيراً في مستوى الإنتاجية، وسبب صراعاً وخللاً في العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين وكذلك بين العاملين أنفسهم بالوردية الواحدة (راشد الهاجري:١٤١٥).

٥- الآثار الاجتماعية المترتبة على حرب الخليج :

تعد حرب الخليج أو كما يطلق عليها حرب تحرير الكويت التي وقعت مابين الثاني من أغسطس (١٩٩٠م) حتى انتهاء القتال وخروج النظام العراقي من دولة الكويت يوم (٢٧فبراير ١٩٩١م)، والتي استمرت سبعة أشهر تقريباً من الأحداث العسكرية التي خلَّفت الكثير من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على شعوب المنطقة وبالذات في المجتمع السعودي؛ الذي انطلق منه مسرح العمليات الحربية ووفر كل الإمكانات من أجل دحر الغزو العراقي وتحرير الكويت.

وقد كشف بعض الدراسات الاجتماعية التطبيقية أن حرب الخليج كان لها بعض الآثار الاجتماعية العامة على اتجاهات وقيم أفراد المجتمع السعودي؛ فقد ساهمت المواقف السياسية لبعض الدول العربية إلى رحيل عمالتها الوافدة العاملة بالمملكة، مما أحدث أثرًا إيجابياً بتوجه الشباب السعودي نحو الأعمال المهنية والتجارية، كما أن ظروف الحرب أدت إلى التحام الأسر والعائلات مع بعضها لمواجهة المصير الواحد، كما زادت الحرب من توجه الأفراد نحو المهن العسكرية، وزادت من الثقافة السياسية والعسكرية لأفراد المجتمع السعودي، كل هذا ساهم بتغير الاتجاه والرأي العام لأفراد المجتمع السعودي نحو الدول العربية التي وقفت مع أو ضد الغزو العراقي للكويت (عبدالحميد العسكر:١٤١٢).

ثامنًا : منظومة المنهج في التدريب العسكري التقليدي والتدريب العسكري بالمشاركة في كلية الملك فهد الأمنية(*) :

المناهج هي الجانب التطبيقي للأهداف التربوية، وهي تترجم الأهداف بمواقف واقعية يتفاعل معها الطلاب العسكريون ويتعلمون منها، وتتجه أساليب التدريب العسكري في المؤسسات الأكاديمية العسكرية في تصميمها للمناهج نحو مسارين أساسيين هما :

(أ) منهج التدريب العسكري التقليدي :

وهو منهج قديم يهدف إلى المعالجة بالصدمة، والذي يعني الانقطاع المفاجئ والحاسم عن الحياة المدنية والدخول سريعًا في حياة ذات نظام صارم تضعف ارتباط الطالب العسكري بالمجتمع المدني. ويعتمد أسلوب المعالجة بالصدمة على التدريب الآلي والمتكرر مع الاهتمام بالمظهر الشخصي للطالب العسكري، وكذلك الاهتمام بالانضباط العسكري القائم على التسلط والخوف من القادة. ولايظهر هذا المنهج أهمية نحو المشكلات السلوكية والاجتماعية للطلاب، ويضع الجوانب التربوية والعلمية في مرتبة أدنى، بينما يعلي من شأن القيم العسكرية. وقد ثبت من دراسة ميدانية في هذا المجال أن هذا النمط من التدريب العسكري يجد قبولاً عند بعض الفئات من ضباط كلية الملك فهد الأمنية، فتبين أن من الضباط من يعطي أهمية كبرى بالتزام الطالب بأوقات النوم والاستيقاظ وترتيب ونظافة فراشه، وانضباطه العسكري بصالة الطعام والميدان، بينما يقل اهتمامه بمستوى التحصيل الدراسي للطالب أو قيام الضابط بدور تربوي. كذلك تبين أن أصحاب الرتب القيادية (عقيد – عميد – لواء) يميلون إلى تطبيق أسلوب الجزاء الصارم في التربية العسكرية، ويرون أنه هو أساس الانضباط العسكري بالميدان وبمظهر الطالب وبترتيبه وبنظافة فراشه وإتقانه للحركات العسكرية بشكل عام.

(*) هذه نتائج دراسة تطبيقية للمؤلف بالاشتراك مع اللواء محمد الطويان بعنوان «الكفاءة العسكرية والتربوية للتدريب العسكري في كلية الملك فهد الأمنية» (١٤١٦هـ).

ويتضح من ذلك أن أبرز المرتكزات التي يسند إليها المنهج العسكري التقليدي تتمثل في إتقان الحركات والقيم العسكرية، وهي تتفوق في الحصول على المعرفة العلمية، ومن هنا يضع المنهج التقليدي لطلاب الأمن أهدافاً قصيرة المدى لاتتعدى الانضباط داخل الكلية العسكرية، ويغفل الأهداف الرئيسة للأكاديمية العسكرية، فلا يدعم نمو الجوانب المعرفية والعقلية للاستفادة منها في الحياة العملية، وهو بذلك يضع فواصل بين العلم والعمل.

(ب) منهج التدريب العسكري بالمشاركة :

لقد تعرض المنهج التقليدي العسكري السابق في كلية الملك فهد الأمنية للنقد الشديد، فقررت القيادة وقف العمل به منذ عام (١٤٠٨هـ) والأخذ بمنهج حديث وهو منهج التدريب العسكري بالمشاركة. وتقوم فكرة هذا المنهج بقصد تحقيق فكرة التعلم المتزن المتكامل لدى الطلاب العسكريين، بحيث يعلي من شأن القيم العلمية والتربوية، ولايغفلها كما في المنهج التقليدي، كذلك يهتم بالقيم العسكرية ولكن لايضعها هي الأساس وحدها كما يفعل أنصار المنهج التقليدي. ولايتجاهل المنهج العسكري بالمشاركة شخصية الطالب بتناسيه لمشكلاته النفسية والاجتماعية، كما ينكرها أتباع المنهج العسكري التقليدي.

فالتدريب العسكري بالمشاركة لايحبذ أن تقوم القيادة على أسس الخوف والتسلط، ويسعى إلى نشر المناخ الإقناعي الذي يعتمد على روح الفريق، ويعترف هذا المنهج بوجود كوادر من الطلبة العسكريين لديهم الإدراك والفهم والكفاءة ينبغي قيادتهم بالمشاركة، والابتعاد عن التعسف الذي يؤدي إلى تولد مستويات توتر مرتفعة تؤدي بهم إلى الإحباط.

وقد ثبت من الدراسة الميدانية التي أجريت في هذا المجال أن هذا المنهج الحديث من التدريب العسكري يجد قبولاً واسع الانتشار عند ضباط كلية الملك فهد الأمنية، كما اتضح أن الضباط الإداريين (مقدم – رائد) والضباط التنفيذيين (نقيب – ملازم)

يدركون بشكل كبير سلبية الإفراط في الجزاءات وتسلط طلاب القسم النهائي على طلاب القسم المتوسط والإعدادي، مما يؤدي إلى تحطيم الروح المعنوية، والناجم من خوف الطالب الأحدث (في القسم المتوسط والإعدادي) من الطالب الأقدم (في القسم النهائي)، فينتج عن ذلك صرامة تنظيمية تنتهي وتتلاشى في غيبة الأوامر والرقابة. كما ثبت أيضاً أن منهج التدريب العسكري بالمشاركة ساهم بشكل كبير في قيام الضابط المناوب بدوره الأساس في الإشراف ومتابعة الطلاب وحل مشكلاتهم. وظهر من نتائج الاختبارات الإحصائية أن الضباط من قادة السرايا وقادة الفصائل يرون أن منهج التدريب العسكري بالمشاركة استطاع أن يحد بشكل كبير من المشكلات السلوكية الشائعة بين الطلاب العسكريين، كما ساهم في بروز كثير من القيم التربوية والعلمية المهمة والرئيسة المطلوبة في الأكاديميات الأمنية والتي لايمكن أن تظهر في مناخ التدريب العسكري التقليدي السابق.

الفصل الثالث عشر

النسق الإجرامي في المجتمع السعودي

النسق الإجرامي في المجتمع السعودي(*)

يعني التصور النسقي للإجرام والانحراف والجنوح بمعنى النظر على أن السلوك الإجرامي يتسم بالطابع الاجتماعي والإنساني، ويلزم هذا التصور من الناحية المنطقية أن يصدق على النسق الإجرامي كل مايصدق على الأنساق الاجتماعية الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي، من ناحية سعي أفراده إلى المحافظة على ذاته في وجه التغيرات التي تطرأ على الظروف البيئية المحيطة به، وتحقيق التوازن فيه، وقدرته على التلاؤم مع البيئات المحيطة به بحيث يستطيع أن يحقق ذاته، وأن يوجد البناءات والوظائف الجديدة المتطورة التي تزيد من قدرته على أن يتلاءم مع البيئات.

والنسق الإجرامي في أبسط مفهوم له (كما ذكر محمد عارف: ١٩٨٢: ٢٤٩-٢٥٠) هو: «مجموعة من الأفعال الجانحة التي تأتيها العصابات أو غيرها من التجمعات الإجرامية»، وينبغي لكي تتحقق لهذه المجموعة من الأفعال الجانحة صفة النسق أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

(أ) تجانس العناصر التي يتألف منها هذا السلوك، كالتجانس في النشاط الأساسي الذي يدور حوله النسق الإجرامي، وفي الأساليب المستخدمة لتنفيذ هذا النسق، وفي اللغة الخاصة في إطاره، وفي التقاليد والمعايير التي تحكم السلوك فيه، وفي المراحل التي يتم بمقتضاها تنفيذ السلوك الجانح، وفي التقسيم الوظيفي والتخصص القائم في عملية التنفيذ. وبمقتضى ذلك يمكننا أن نحدد أنساقاً للسلوك الجانح في نطاق جنوح الأحداث فننظر إلى النشل، وإلى جمع أعقاب السجائر، وإلى سرقة الدراجات، على أن كلا منها نسق سلوكي جانح يختلف في عناصره عن الأنساق السلوكية الأخرى.

(*) هذا الفصل ملخص لأهم النتائج التي توصل إليها المؤلف في دراسة سابقة له بعنوان: «الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي»، الناشر: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ.

(ب) ويرتبط بالتجانس في العناصر شرط آخر ينبغي أن يتحقق في النسق الإجرامي، وهو أن السلوك الإجرامي الذي يحدث في إطار كل نسق إجرامي هو سلوك عام، يحدث بنفس الطريقة بالنسبة لأعداد كبيرة من الأشخاص، إذ تتماثل إلى أبعد حد الأساليب المستخدمة في تنفيذ هذا السلوك لديهم، كما تتشابه أهدافهم وقيمهم وتقاليدهم.

(جـ) يرتبط بالتجانس والتماثل النظر إلى النسق الإجرامي ليس على أنه مجرد جمع لأفعال إجرامية فردية يقوم بها الفرد، بل هو وحدة متكاملة تحوي - بالإضافة إلى الأفعال الفردية - القوانين والقواعد والتقاليد السائدة في النسق، والروح الجماعية بين أعضائه، والعلاقات الاجتماعية بين من يسهمون في هذا النسق بشكل غير مباشر، أو بين هؤلاء وبين غيرهم ممن يتسم إسهامهم بالطابع في هذا النسق بشكل غير مباشر، فالنسق الإجرامي إذاً في جوهره طريقة لحياة جماعية.

(د) يترتب على ماسبق ذكره النظر إلى النسق الإجرامي، على أنه نتاج لتفاعل اجتماعي يحدث على مستويات عديدة، بحيث لايصبح لسلوك الفرد الجانح أي معنى، إلاَّ من حيث علاقة هذا السلوك بسلوك الآخرين ممن يسهمون في النسق.

(هـ) كذلك يحوي النسق الإجرامي إلى جانب النشاط الأساسي الذي يعد المحور الذي يدور عليه النسق، أفعالاً أخرى جانحة تقوم بوظيفتها في تعزيز النشاط الأساسي.

والشروط السابقة تضع للنسق الإجرامي حدوداً في ضوء الانتماء بالعضوية المشتركة في حدود النسق، وفي ضوء القيم والمعايير المشتركة التي يلتزم بها أعضاء النسق، بحيث يمكن القول بأن النسق الإجرامي يحافظ على حدوده طالما تحقق التكامل في هذا النسق، بواسطة وجود القيم المشتركة به، ولهذا يستند التصور للسلوك الإجرامي والجانح على أنه نسق اجتماعي، لأن بناءه الاجتماعي يحوي القواعد والمعايير التي تحدد الأوضاع والأدوار والمراكز الاجتماعية في الجماعة

الإجرامية، كما يحوي أداؤها الوظيفي من المناشط مايحقق مواجهة الحاجات الاجتماعية لأعضائها ومايعمل على استقرارها واستمرارها وبقائها كجماعة، مع العلم أن هناك عدة عوامل اجتماعية تستدعي بقاء النسق الإجرامي واستمراره، ومن أهمها تحقيق الحاجة الاجتماعية التي فشلت الأنساق التقليدية في المجتمع (الأسري، التربوي، الاقتصادي.. الخ) أن تقدمها لأعضاء العصابة، ذلك أن معظم أعضاء النسق الإجرامي يعانون من خبرات اجتماعية فاشلة، فمنهم من نشأ في أسر متصدعة أو يعتريها القصور في أدائها الوظيفي، ومنهم من فشل دراسيًا، ومنهم ذو حاجة مادية، ومنهم من لايجد وسيلة مجدية لقضاء وقت فراغه، ومنهم من نشأ في بيئة لاتتمسك بالقيم الدينية، وهذه الخبرات تعكس عجز الأنساق التقليدية عن القيام بأدائها الوظيفي، مما يجعل الأحداث والشباب يواجهون مشكلات التكيف الاجتماعي بحل جماعي، هو الانضمام لعصابة، وتكوين نسق إجرامي، يحقق لهم وظائف من أهمها الطمأنينة وتحقيق الأمن من خلال الإحساس بالانتماء، والوقوف معهم في أوقات الأزمات وتقديم المال والعطف، ومنحهم المركز المتقدم والمكانة الاجتماعية المتميزة، لذلك يجد من لفظتهم الحياة الطمأنينة والدور والمكانة (محمد عارف: ١٩٨٢:٢٢١، ٢٢٣، ٢٤٤).

أولاً : حقيقة النسق الإجرامي في المجتمع السعودي :

لقد ثبت بما لايدعو للشك وجود النسق الإجرامي من ضمن الأنساق الرئيسة المكونة للبناء الاجتماعي في المجتمع السعودي، فقد توصل كثير من الدراسات التي أجريت في المجتمع السعودي وحاولت تفسير ظاهرة الجنوح والجريمة في هذه الفترة المتغيرة إلى أن معظم مرتكبي الجرائم والانحرافات يرتبطون بعصابات إجرامية، يميل أعضاؤها ويشيع عندهم ممارسة الأفعال الإجرامية والمحرمة، ولها دور مؤثر وقوي في دفع الفرد إلى الجنوح وانحراف السلوك. فقد تبين من دراسة شاملة لمركز أبحاث مكافحة الجريمة أجريت في إصلاحيات الدمام والرياض والمدينة المنورة وجدة وشملت الدراسة أيضًا نزلاء دور الملاحظة الاجتماعية ورعاية الفتيات بالدمام وجدة والمدينة

المنورة بأن (١٤.١٪) من المحكوم عليهم بجرائم السرقة كان وراءهم جماعة إجرامية (العصابة). وفي الدراسة التي أجريت على مرتكبي جرائم السكر والمخدرات والأخلاقيات والسرقة في إصلاحية الحائر بمدينة الرياض (عبدالله الجمعي : ١٤٠٤) اتضح أن (٢٠.٦٪) منهم ذكروا بصراحة أن العامل وراء ارتكابهم للجريمة هو: انتماؤهم لجماعة من الرفاق المنحرفين والمجرمين. وفي البحث الذي تناول المحكوم عليهم بجرائم جنسية وأجري في الإصلاحيات المركزية بالمملكة (محمد السيف:١٤١٤هـ) تبين أن جميع المجرمين الجنسيين يرتبطون بعصابات إجرامية، وأن الغالبية منهم (٥٩.٥٪) يميلون إلى الارتباط بجماعات ذات حجم كبير تضم أعداداً كثيرة من الأشخاص (ستة فأكثر). وفي الدراسة التي أجريت على متعاطي المخدرات في إصلاحية الحائر بمدينة الرياض (سليمان الفالح: ١٤٠٩) تبين أن (٤٠٪) من المتعاطين كان العامل الرئيس وراء تعاطيهم للمخدر هو الانتماء لجماعة إجرامية يتعاطون المخدرات. وأثبتت الدراسة الشاملة التي أجريت على الأحداث الجانحين في دور الملاحظة الاجتماعية ودور التوجيه الاجتماعي بالمملكة، من قبل مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١١:٢٦١) أن (٩٠٪) للجانحين جماعات إجرامية، ويستبعد وجود عزلة اجتماعية في حياة الجانح.

ثانيًا : نشأة النسق الإجرامي في المجتمع السعودي :

لقد كانت العائلة في الفترة المستقرة السابقة محوراً للحياة الاجتماعية الاقتصادية، ويتسع نطاق إقامتها ليشمل وحدات زواجية متعددة، وبالتالي علاقات قرابية واسعة، فتكون العلاقات الاجتماعية للأفراد في تلك الفترة قائمة في معظمها في محيط النسق القرابي. ومعنى هذا أن القرابة كانت في تلك الفترة هي أساس العلاقات الاجتماعية للأفراد، مما يزيد من ضبط وسيطرة العائلة على سلوك الأولاد، وحصر علاقاتهم في دائرة ضيقة معروفة، وهذا مما يقوي الشعور الجمعي، ويعلي من شأن القيم العائلية التي تقوم أساسًا على قيم دينية واجتماعية، وينشأ الفرد في هذا الإطار ولايعرف أن هناك تقاليد أو قيماً غيرها. وأهم القيم التي تحرص عليها العائلة في تلك الفترة قيمة

«الطهارة الجنسية» حيث تلجأ العائلة بحكم سلطتها وسيطرتها على الفرد في تلك الفترة السابقة إلى تزويجه مبكراً، لأنه من الناحية الدينية يعد مرغوباً، بالإضافة إلى أن الزواج المبكر للولد يعد بمثابة اعتراف عائلي بانتقال الابن من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة، وأنه قادر على تحمل المسؤوليات العائلية كاملة، وهذا مما يحقق وظيفة اجتماعية مهمة وهي «ضبط الحياة الجنسية» مما يقلل من الميل للجريمة بشكل عام، وخاصة الممارسات الجنسية المحرمة، وهذا بالتالي قلل من فرصة ظهور النسق الإجرامي في المجتمع في تلك الفترة المستقرة.

وفي الفترة المتغيرة (من بعد عام ١٣٩٠هـ) عندما بدأ تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تغيرت بذلك المهن العائلية، وتوجه أعضاء العائلة إلى ممارسة أعمال مختلفة في آن واحد، في حين كان أفراد العائلة الواحدة وأبناؤهم سابقاً يمارسون مهنة واحدة ويتعاونون فيما بينهم على أداء مهامها وواجباتها.

وهذا يعني أن دائرة النسق القرابي في هذه الفترة المتغيرة في المجتمع لم تعد محددة لعلاقات الأفراد والأبناء، فالفرد في هذه الفترة قد تكون له عدة علاقات من جهات مختلفة، فمثلاً قد تكون له علاقة مع الرفاق في المدارس كعضو في النسق التربوي، أو مع رفاق من ضمن العاملين في المهنة، كعضو في النسق الاقتصادي، أو علاقة مع أولاد الجيرة أو الحي كعضو في المجتمع المحلي، أو علاقة مع أفراد ينتسبون إلى مؤسسات ترويحية في المجتمع كالأندية والمراكز كعضو في النسق الترويحي، وهذا بدوره يؤدي إلى تضاؤل تفاعل الفرد داخل النسق العائلي والقرابي، وبالتالي تضاؤل نفوذهما على سلوك الفرد في هذه الفترة المتغيرة.

ولتعدد علاقات الفرد خارج نطاق النسق العائلي، زاد ارتباط الأبناء في المجتمع، وكثر اتصالهم بالزملاء والأصدقاء، ومنحهم فرصة الاطلاع على نماذج مختلفة من السلوك، فأصبح التشابه في التقاليد والقيم لم يعد واضحاً من قبل أعضاء العائلة الواحدة، فالملاحظ يلمس اختلافات كثيرة على أسس فردية بحتة، مثل تأخير وقت

الزواج أو تقديمه، والحرية في اختيار مكان الإقامة، والحرية في الهجرة أو السفر، وكذلك الحرية الفردية في اختيار الرفاق. والنتيجة التي نخلص إليها أن الجماعة العائلية في تلك الفترة المستقرة هي التي كانت تحدد علاقة الأبناء، بينما منحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة الابن فرصة امتداد العلاقات الاجتماعية إلى جماعات متعددة غير الجماعة العائلية، ومنحت الفرد فرصة اختيار مايناسبه من هذه الجماعات، مما يترتب عليه صراع ثقافي في المجتمع عند بعض الأفراد من جراء تعدد الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، وكان هذا الصراع والتناقض في السلوك يمنح فرصة لظهور نسق إجرامي في المجتمع.

وقد أكد ظهور مثل هذا الصراع نورستن سيلين (Thorsten Sellin) عند صياغته لنظرية الصراع الثقافي التي افترض فيها أنه كلما أصبح البناء الثقافي أكثر تعقيداً، ازداد عدد الجماعات المعيارية التي تمارس ضغوطاً على الفرد، وأصبح من الممكن أن تكون القواعد الخاصة بكل جماعة في خلاف وتعارض مع قواعد الجماعات الأخرى، وينشأ الصراع وفقاً لافتراضات «سيلين» نتيجة لعملية النمو الحضاري، ونتيجة للانتقال من مجتمع متجانس يندر فيه الصراع بين الأفراد إلى بناء ثقافي اجتماعي غير متجانس، يتكون من مجموعة من الجماعات الاجتماعية ذات الاهتمامات المتصارعة، ويتسم أيضاً بضعف العلاقات الاجتماعية والشخصية بين أفراده، واضطراب العادات والتقاليد وقواعد السلوك، وفي ظل البناء الاجتماعي والثقافي المتغير يجد الكثير من الأفراد أنفسهم أمام أوضاع حياتية متعددة محكومة بعادات وتقاليد وقواعد سلوكية متصارعة، لذا فإن استجابة الفرد في هذه الأوضاع - بغض النظر عن نوعها - ستخالف القواعد السلوكية لجماعة معينة من الجماعات التي يتكون منها المجتمع المحلي المتغير (عبدالله الخليفة : ١٤١٢: ٥٧-٥٨).

ثالثاً : البناء والثقافة للنسق الإجرامي في المجتمع السعودي:

لقد أشارت بعض الدراسات في المجتمع السعودي التي حاولت إبراز العلاقة بين

ميل الفرد للانحراف وإجرام الرفاق، عن وجود «عصابات» أو شلل من المجرمين تعد وحدات رئيسة في النسق الإجرامي، ولها خصائصها التي تميزها عن غيرها من الجماعات الاجتماعية والثقافية، وتُظهر الخصائص صوراً عديدة من التكيف الاجتماعي للفرد، حيث تبين أن المجرم أو الجانح يميل إلى مرافقة مستويات عمرية وتعليمية أو اقتصادية معينة، ويتميز الرفاق بثقافة خاصة، وتمنح هذه المستويات والميزات سمات أساسية للعصابات الإجرامية والجانحة في المجتمع السعودي، فقد تكاد تتفق الدراسات التي عنيت بهذا المجال على أن العصابة الإجرامية أو الجانحة في المجتمع تضم في الغالب أفراداً متجانسين في مستوى العمر، فكل فرد يرتاح لقرينه في العمر، ويشعر بالألفة لعشرته، وبالتوافق والانسجام عند التعامل معه.

كذلك فإن معظم عصابات الجرائم تنتمي إلى مستويات تعليمية متدنية، وهم يتجانسون مع المجرم في المستوى التعليمي، الذي يتميز أيضاً بمستوى متدن، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم الجانحين والمجرمين يميلون للانضمام نحو جماعات يتميز أعضاؤها بمستوى اقتصادي متقدم بالنسبة لهم، أو على الأقل الانتماء إلى جماعات يتماثل أعضاؤها مع الوضع الاقتصادي للمجرم، بينما يقل اتجاه المجرمين نحو الانضمام إلى جماعات أعضاؤها من ذوي المستويات الاقتصادية المنخفضة بالنسبة لهم (محمد السيف:١٤١٦:٧٨) .

وعندما نتمعن في خصائص الجماعات الاجرامية في المجتمع سواء مايختص بالسمات الاقتصادية أو بمستوى العمر أو بمستوى التعليم، نجد أنها تحقق عملية تكيف متبادل للأعضاء بسبب ندرة الاختلافات، إلى الحد الذي لاتصبح معه هذه الاختلافات ذات أهمية اجتماعية ملحوظة، فالتفاعل يحدث بين أعضاء متقاربين – نوعاً ما – في المستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي، ومستوى العمر مما يترتب عليه قبول أو رفض عام لكثير من المبادئ والمعايير الاجتماعية في المجتمع العام.

فقد ذكرت نتائج بعض الدراسات الإجرامية التي أجريت في المجتمع السعودي أن

الجماعات الإجرامية لديها سلوكيات وتصرفات ضد مبادئ أساسية في ثقافة المجتمع، وهذا مما يساهم في ظهور صورة من التكيف مع بعضهم البعض، بسبب بعض عمليات التكيف التي من أهمها التشكيك في سلامة القواعد السلوكية المقررة في المجتمع كأساس لتوجيه السلوك الاجتماعي. فقد تبين أن «العصابة» الإجرامية أو المنحرفة لها خصائصها الثقافية التي تميزها عن غيرها من الجماعات السوية المقبولة اجتماعيًا في المجتمع. كما اتضح أن الغالبية من أعضاء العصابات لا يحافظون على أداء الصلاة ولا يهتمون بأسرهم ووالديهم، وهذا يبرهن على أن ثقافة الجماعة الإجرامية هي وليدة التعارض مع معايير المجتمع الرئيسة، وهاتان الخاصيتان تحققان وظيفة اجتماعية مهمة؛ لأنهما يواجهان حاجات الجماعة الإجرامية إلى التكامل، ويعني الحفاظ على تماسك الجماعة وصيانة التساند الذي يضمن ألا تخرج الجماعة عن مسارها وتتمزق، كذلك فإن ثقافة جماعة الرفاق في التعامل فيما بينهم تبتعد كثيرًا عن المعايير والمبادئ والقيم الإسلامية التي يدين بها المجتمع العام، فلا يوجد بين الأعضاء تعامل محمود، ويشيع بينهم سوء الخلق كالسباب والشتائم والكذب والغيبة والسخرية والاستهزاء، وهذا السلوك القبيح الذي تشجعه الجماعة يستهدف في الواقع إذكاء الغربة والابتعاد عن الحياة الاجتماعية التقليدية، حتى تضمن الجماعة استمرار الأعضاء تحت لوائها، ومن ثم تحافظ على وجودها، باعتبار أن هذه الوسيلة تمنح الأعضاء جوًا مشبعًا بالتحرر من القيود والضوابط الاجتماعية التقليدية وخلال علاقات وثيقة.

ويبدو من التحليل السابق أن العصابات الإجرامية أو الجانحة في المجتمع السعودي تكون في إطار ثقافي واحد تنسجم أجزاؤه بعضها ببعض، مما يؤدي إلى الانفصال عن الجماعات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، على أساس أن سماتها الاجتماعية والثقافية العامة تميزها بنظام عام مشترك وقيم مشتركة، يساعد على ذلك غياب الأسرة وعدم انسجام الفرد معها، مما يعطي بعدًا انفعاليًا عميقًا لظاهرة الشلة

يدفع الفرد للانتماء والارتباط بالجماعة، ويقلل من تفاعله مع أسرته، وهذا «ميكانيزم» أساس للتنشئة الاجتماعية لأفراد الجماعة الاجرامية التي يتم على ضوئها استدخال قيم ومعايير الجماعة في شخصية الفرد، والتي تعارض قيم ومبادئ اجتماعية ودينية في المجتمع، بحيث تدفع الفرد إلى أن يقوم بسلوك اجتماعي يتسق مع قيم ومعايير الجماعة التي لاتعطي على الأقل أهمية بالالتزام بقيم ومعايير المجتمع الأساسية. ولا عجب أن وصل بعض الباحثين في مركز مكافحة الجريمة (١٤٠٥:٢٢) إلى حقيقة أن طول الزمن والانتباه اللذين يستثمرهما أولياء الأمور في التعامل مع أبنائهم يرتبط ارتباطاً عكسياً بأثر جماعة الرفاق على السلوك، بمعنى أن الوالدين وباقي أعضاء الأسرة إذا ما تفاعلوا مع الشاب لوقت أطول وبانتباه مركز؛ يؤدي ذلك إلى اضمحلال تفاعل الشاب مع رفاقه، وبالتالي إلى أن تكون علاقته بالجماعة علاقة سطحية لاتعرض الشاب إلى الانحدار في مزالق الجنوح والجريمة.

رابعاً : التكامل بين النسق الإجرامي والأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع :

في إطار الأداء الوظيفي للنسق الإجرامي الذي يحققه لبعض أفراد المجتمع، يمكن أن نحدد الضغوط المؤدية إلى استمرار النسق الإجرامي؛ أو تعزز بقاءه، باعتباره من الأنساق الرئيسة المحددة لبناء المجتمع، والذي يسعى المجتمع ككل إلى المحافظة عليه ومن أهم العوامل ما يأتي :

١- ضعف الضبط في النسق العائلي يعزز بقاء النسق الإجرامي :

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع في هذه الفترة المتغيرة، أدت إلى تغير في نمط إقامة الفرد بعد زواجه وانتقاله من المسكن الأبوي إلى المسكن المستقل الجديد مع زوجته وأولاده، الأمر الذي ترتب عليه عدم الإقامة مع أعضاء العائلة الأساسيين وهم الآباء والأعمام والأشقاء، أو البعد جغرافياً عن البيت العائلي، فترتب على ذلك عدم خضوع الأسرة النووية الصغيرة (الأب والزوجة والأولاد) الخضوع التام لسيادة الروح الجماعية (العائلة)، وضعف في المسؤولية الجماعية،

وبالتالي ضعف في سيطرة التقاليد العرفية العائلية على تصرفات الآباء (المستقلين) وأولادهم؛ مما أدى في معظم الأحوال إلى ضعف في الضبط الاجتماعي داخل المنازل المستقلة عن البيت العائلي، من جراء عدم مشاركة الأقارب (الأجداد، الأشقاء، الأعمام) في المسكن، وبالتالي يقل الإشراف على سلوك الأبناء من قبل هؤلاء الأقارب.

وتبرز مشكلة غياب الأقارب عن المنزل عندما تجبر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة بعض الآباء الغياب عن المنزل لمدة طويلة، أو تكون شخصية وقوامة الأب من الأساس ضعيفة، أو يتهاون الأب في تربية الأولاد ويلجأ إلى أسلوب التدليع والعطف الزائد، فيترتب على ذلك ضعف في السلطة داخل المنزل، فتتأثر قدرة الأب على اتخاذ القرارات وتنفيذها على أبنائه، ويتمادى الأبناء في عصيان الأوامر وارتكاب الأخطاء، دون أن يتلقوا العقاب الرادع أو التوجيه السليم، أو الضبط من عناصر بديلة داخل المنزل، وهو ماكان يحدث في العائلة أثناء الفترة المستقرة السابقة التي تتميز بكثرة الأقارب المشاركين في التنشئة الاجتماعية للأولاد داخل المنازل، سواء كان الأولاد في مرحلة الطفولة أو الشباب، فقد يجد الابن التوجيه وضبط السلوك من عمه، أو جده لأبيه بصورة أقوى من الأب، أو يرتبط بجدته لأبيه أو عمته بصورة أقوى من الأم، وهذا راجع لطبيعة الإقامة معهم، فقد كانوا في تلك الفترة أعضاء بديلين يساعدون على احترام الابن للسلطة العائلية وتدريبه على الانتماء للعائلة والتمسك بالقيم والمبادئ الأساسية.

أما في هذه الفترة المتغيرة التي دفعت فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة الأسر إلى حراك اجتماعي خارج النسق القرابي، يكون تارة بالإقامة خارج السكن الأبوي، وتارة أخرى بالهجرة خارج الموطن الأصلي إلى المناطق والمدن الأخرى، فيحدث من جراء ذلك أن ينفصل الأبناء عن السلطة العائلية (سلطة الأقارب)، كما يحدث تحول تدريجي في سلطة الأب، فبعد أن كانت سلطته مطلقة وقوية تستمد

من السلطة العائلية، تغير الحال كثيراً وأصبحت سلطته محدودة، مما منح فرصة لارتفاع مركز المرأة (الأم) وقيامها بمسؤولية الإشراف على تصرفات الأولاد وضبط سلوكهم، فيكون عادة أقل وأضعف من أسلوب الرجل (الأب)؛ فيترتب على ذلك خلل في دور بعض الأسر في إنجاز عملية الضبط الاجتماعي.

ويبدو من التفسير السابق أن الاستقلال بمسكن خاص عن باقي الأقارب قد يخفف من حجم خطأ الأولاد ضد آبائهم، حيث لا يطلع على إساءة الولد للأب وعصيان أمره أحد من الأقرباء خارج الأسرة؛ مما يجعل التصرف في تأديبه أخف بكثير من أن يوجد في المنزل أي قريب آخر، وهو مايجعل الأب بعيداً عن تأثير وضبط الآخرين لسلوكه وتصرفاته؛ وهذا مما يساهم في منح الفرصة لكثير من الأولاد في ممارسة بعض السلوكيات المنحرفة أو القيام ببعض الأفعال الإجرامية.

ومن أبرز العوامل التي ساهمت في ضعف الضبط الاجتماعي عند بعض الأسر السعودية، هو التغير في علاقة الأولاد بأعمامهم (أهل الأب)، واتجاههم بالعلاقة في هذه الفترة المتغيرة نحو الأخوال (أهل الأم) بسبب بعض المتغيرات الحضرية (التعليم، العمل) التي ساهمت في ارتفاع مركز الأم الاجتماعي بالأسرة، وجعلتها مساوية تقريباً للرجل، وهذا التغير في اتجاه العلاقة أثر على عملية الضبط الاجتماعي باعتبار أن الأعمام يقومون بدور مهم ورئيس في هذه العملية أكثر من دور الأخوال.

وتفصيل ذلك : أن العم كان يحظى خلال الفترة المستقرة التقليدية السابقة بمركز اجتماعي متقدم في العائلة، لارتباطه كثيراً بالانحدار القرابي الأبوي، حيث تفرض الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة أن يوجد الأب والعم، فيعاملان إلى حد بعيد بنفس المعاملة، فكان يتساوى مع الأب من الناحية الاجتماعية في العائلة فهو أب «سوسيولوجي» (محمد غيث: ١٩٦٤:٥٥)، فكان للعم وأولاد العم مزيد من الاهتمام والتدخل في شؤون أولاد الأخ أو أولاد العم، خاصة مايتعلق بالتنشئة الاجتماعية، باعتبار أن

أولاد العمومة يدخلون من ضمن نطاق الوحدة العائلية، وأخطاءهم ذات مسؤولية جماعية لايتحملها الولد نفسه، بل تسم العائلة كلها، لذلك نلمس من قبل الأعمام حرصاً شديداً على ضبط سلوك ابن الأخ في تلك الفترة المستقرة السابقة. وعندما طرأ على المجتمع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى استقلال كثير من الأفراد عن أشقائهم (الأعمام) بالمسكن والمعيشة، وأدت كذلك إلى ارتفاع مركز الزوجة في الأسرة، تحول اتجاه علاقة الأولاد إلى أهل الزوجة (الأخوال)، وضعف اتصالهم بأعمامهم (أهل الأب)، مما أثر كثيراً على قيام الأعمام بدورهم في عملية الضبط الاجتماعي، ولأن الأخوال (أهل الزوجة) يعدون أولاد الأخت خارج نطاق الوحدة العائلية بالنسبة لهم، فيقل أثرهم ودورهم في عملية الإشراف عليهم ومتابعة سلوكهم. بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمعات الأبوية كالمجتمع السعودي يوجد فيها الأب ليمثل بصفة عامة السلطة والسيطرة، بينما تمثل الأم الحنان والرأفة والرعاية، ويمتد ذلك الدور في الأغلب إلى بقية أفراد الجماعة القرابية وعلى الأخص أفراد جماعة الإخوة، وعلى ذلك فإخوة الأب يمثلون هم أيضاً السلطة والسيطرة اللتين يتمتع بهما الأب، وعلى العكس من ذلك ترتفع الكلفة بين الأبناء وأخوالهم إلى حد كبير، فيتصرفون نحوهم بنفس الطريقة التي يتصرفون بها نحو أمهم التي تتسم بالعطف ولين الجانب (أحمد أبو زيد: ١٩٦٥). وندرة اتصال الأولاد بأعمامهم الذين يمثلون السلطة والسيطرة، واتجاههم بالعلاقة نحو أخوالهم الذين يمثلون الألفة والرحمة، أوجد خللاً وتصدعاً وقصوراً في الدور العائلي عند قيامه بمسؤولية الضبط الاجتماعي في هذه الفترة المتغيرة.

٢- الصراع في النسق الأسري يدعم استمرار النسق الإجرامي :

يحرص الإسلام على الأسرة بأن يجعلها بيئة اجتماعية ملائمة لمعيشة وإقامة الفرد، باعتبارها الوحدة الرئيسة للمجتمع، لذلك حرص الإسلام على أن تكون خالية من كل عوامل الخلاف والصراع حتى يتحقق التكيف بين أعضائها. ومن سمات

التكيف الاجتماعي أن يشعر الفرد بمنزلته الاجتماعية داخل الأسرة، وذلك عن طريق المعاملة الحسنة التي تنبع أساساً من الاحترام والتقدير، وهذا مايشد الفرد إلى الأسرة ويشعره بالراحة والانتماء، لأن المعاملة السيئة للفرد بجانبيها الشدة أو عدم الاهتمام، تجعل الفرد غريباً في بيئته وبين أهله، أو تقوده إلى التماس ظروف تعويضية بديلة تشعره بالراحة والانتماء. وكلما انعزل عن أسرته أو ابتعد عنها ازداد شعوره للالتصاق بجماعة أخرى غير أسرته، جماعة بديلة يجد فيها الولاء والانتماء، وإشباع مختلف الحاجات التي لاتجد لها طريقاً للاشباع بين ظروف أسرته.

وبسبب هذه المعاملة السيئة من الأسرة، تكون الأسرة مصدراً لضياع هوية الفرد، فتدفعه لالتماس هويته عن طريق انتمائه لجماعات جانحة فاسدة خارج بيئته وعائلته، وبالتالي يندفع إلى الجنوح أو الجريمة في مراحل متقدمة من عمره (عدنان الدوري: ١٩٨٤: ٢٩٧).

ومن أجل هذا ركّز الإسلام على المعاملة الحسنة مع الآخرين، سواء كانوا داخل الأسرة أو في المجتمع ككل، باعتبار أن المعاملة الحسنة من عوامل التقارب والتماسك، وتساعد على مظاهر التكيف الاجتماعي السليم. وفي هذا قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ (فصلت :٣٤)، ويقول المصطفى – ﷺ –: في حديث رواه الترمذي (جـ٢: ٣٥٠) «ليس المؤمن بالطعّان ولا اللعّان ولا الفاحش ولا البذيء» .

وللاعتبارات الدينية والاجتماعية السابقة فقد حاولت الدراسات الاجتماعية التحقق من الواقع الاجتماعي للمعاملة التي حظي بها الجانحون والمجرمون السعوديون من قبل أسرهم، وتبين من خلال نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت في الإصلاحيات ودور الملاحظة، أن نمط المعاملة الشائع لمرتكبي الانحرافات والجرائم يقع في طرفي نقيض، فمعاملة تتسم بالقسوة والشدة، أو معاملة تتسم بالدلع وعدم الاهتمام (محمد السيف: ١٤١٦: ٨٠).

وعندما نفسر نمط المعاملة السائدة عند مرتكبي الجرائم في المجتمع السعودي، فإننا نرجعه إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على بناء المجتمع، وأدت إلى تحول تدريجي في سلطة الأب وبعض الأقارب، وساهمت بنفس الوقت في ارتفاع المركز الاجتماعي للأولاد، وهذا يتطلب تحولاً في أسلوب المعاملة معهم.

فقد تبين من دراسة التغيير الاجتماعي والعلاقات القرابية في المجتمع السعودي أن المعاملة السائدة للآباء وأعضاء العائلة مع الأولاد في الأسرة خلال الفترة المستقرة السابقة كانت تتميز بالقسوة والشدة، وهذا النمط من المعاملة كان يتلاءم مع الفترة السابقة، باعتبار أن الحياة الاجتماعية التقليدية السابقة توجد فيها السلطة المطلقة للأب والحرية محدودة للأولاد، والنسق القرابي غير مفتوح وهذه الأمور تجبر الأبناء على التكيف مع أسلوب الشدة الشائع في عائلاتهم في تلك الفترة.

وفي هذه الفترة المتغيرة، عندما أسقطت برامج خطط التنمية الحواجز الاقتصادية والثقافية والاجتماعية القديمة للنسق القرابي، والتي كانت تمنع الأفراد من امتدادهم بالعلاقات الاجتماعية في أي اتجاه خارج النسق القرابي، أصبح أسلوب الشدة والقسوة من قبل أعضاء العائلة لا يتلاءم مع مركز الأبناء المرتفع في هذه الحياة الاجتماعية المتغيرة، حيث أن أسلوب الشدة قد يجبر الأبناء في كثير من الأحيان على الدخول في علاقات اجتماعية مع أفراد وجماعات متعددة خارج النسق القرابي، قد يكون هؤلاء الأفراد والجماعات غير مرغوب فيهم أو منحرفين. وبالمقابل فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة – ككثرة الغياب عن المنزل أو الانشغال بالكسب الاقتصادي – قد تدفع بالآباء إلى نمط جديد من أنماط المعاملة؛ وهو عدم الاهتمام بالابن، بالرغم من أن المعاملة في هذه الفترة المتغيرة تتطلب عملية مساومة أو تبادلية بين أعضاء العائلة والأبناء، أي مقابل رغبة الأسرة والعائلة في أن يلتزم الابن أخلاقياً أو يتفوق دراسياً مثلاً: يحصل الابن من والديه على العطف والحنان والاهتمام. ولكن

الواقع كان عكس ذلك عند بعض مرتكبي الجرائم؛ فبعض الآباء في هذه الفترة المتغيرة يرون أن الأبناء يجب أن يلتزموا بالأوامر والمبادئ، مع أن أسلوب معاملتهم لأبنائهم فيه شيء من النبذ وعدم الاهتمام، وهذا مما يدفع الأبناء إلى البحث عن الاهتمام والرعاية من أفراد آخرين خارج نطاق الأسرة والعائلة.

٣- التصدع في النسق التربوي يساند النسق الإجرامي :

في الفترة المستقرة السابقة قبل مرحلة التغيير الاجتماعي عندما كان المجتمع تقليدياً، كانت التربية والتنشئة الاجتماعية في المجتمع السعودي ترتكز على الوحدة العائلية، حيث يتعلم الفرد في إطارها منذ مرحلة الطفولة الدين والقيم والعادات والالتزامات والواجبات والطرق الخاصة بالسلوك، وتكون له بمثابة موجهات للسلوك المستحب، لذلك كانت العائلة تعد ذات أهمية كبيرة في تحقيق التربية وترسيخ قواعدها، فعن طريقها يدرب الأفراد على تقبل المعايير السلوكية المثلى في ثقافة المجتمع، كما تهدف إلى إحاطة الفرد بالسلوك المستحسن والمستهجن في المجتمع، فتزين له المستحسن وتقبح المستهجن، فينشأ الأولاد وقد تعلموا أنماطاً من السلوك والخبرات في شتى المجالات والميادين، وهذا بالتالي يكون له أكبر الأثر في تحقيق الضبط الاجتماعي لسلوك الأولاد داخل وخارج نطاق العائلة، وقد دعم الوحدة العائلية لأداء رسالتها التربوية على أكمل وجه في تلك الفترة السابقة سيادة الرأي العام؛ حيث يعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعي، فالفرد كان لايتعدى على السلوك السائد أو مخالفة أي مبدأ ثقافي أو ديني بسهولة، خوفاً من السخرية والاستهزاء والتهكم من المجتمع، فالمجتمع في تلك الفترة لايرحم من يخل بالقيم أو يتهاون بالمبادئ؛ فأحياناً يكون عقاب المجتمع الثرثرة والتقولات وإطلاق الشائعات وتداولها ضد الفرد وعائلته الذي تسوِّل له نفسه الإخلال بالسلوك العام، وقد ساعد على سيادة الرأي العام وقوة العائلة في أداء رسالتها التربوية في تلك الفترة التجاور المكاني، فمساحة الأراضي السكنية صغيرة. ويعيش الأهالي في القرى والمراكز الحضرية الصغيرة حياة

مشتركة، ويتفاعلون مع أحداث يومية محدودة، بينهم مصالح اقتصادية، ونظراً لبساطة المجتمعات السعودية في تلك الفترة وقلة عددهم، فإنها تسود بينهم علاقة الوجه بالوجه، ومعظمهم متعارفون، وتنتقل الأخبار والأحداث بينهم مباشرة ومشافهة وتنتشر بينهم في أقل وقت زمني (محمد السيف: ١٤١٠).

وفي الفترة المتغيرة عندما نفذت برامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السعودي، وأثر ذلك على الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للعائلة، وأصبح هناك تحول تدريجي في العائلة من الروح الجماعية إلى الروح الاستقلالية لدى الفرد خاصة مايتعلق بالمهنة والمسكن والمعيشة، ترتب على ذلك أن المجتمع في هذه الفترة أخذ على عاتقه مهمة تنشئة أفراده بالتعاون مع الأسرة، وذلك بما يتلاءم وثقافة المجتمع السائدة؛ فأنشأت الدولة المدارس وفرضت التعليم على الأفراد من أجل القيام بمسؤولية التربية، إذ أن من واجب المدرسة أن تخلق بيئة اجتماعية خالية من العيوب والنقائص الأخلاقية والاجتماعية، فالفرد يحتاج إلى الحماية والرعاية حتى يتم نضجه ويصبح قادراً على مجابهة المفاسد، وكانت هذه المهمة من مسؤولية العائلة في تلك الفترة السابقة عندما كانت التربية والتنشئة من أجل العائلة أو على الأقل في محيط المجتمع المحلي الصغير. أما في هذه الفترة المتغيرة بسبب الظروف الحضرية لاتستطيع العائلة والأسرة أن تقوم بهذه المسؤولية وحدها، خاصة وأن التربية في مفهومها الحديث تسعى إلى إعداد الطفل إعداداً فردياً شاملاً متكاملاً يعينه على التكيف مع أفراد المجتمع الكبير وتحقيق أهدافه، وبمعنى آخر إن التربية في المجتمع السعودي طرأ عليها تطور من ناحية وظائفها، ففي الفترة المستقرة تركزت وظيفة التنشئة الاجتماعية للأجيال على احترام السلطة العائلية وتدريب الطفل على الانتماء للعائلة وخدمة مصالحه، ثم تطورت الوظيفة السابقة وأصبحت التربية في هذه الفترة المتغيرة تهدف إلى تشكيل الطفل اجتماعياً وتعديل سلوكه بحيث يصبح عضواً عاملاً وصالحاً في المجتمع الكبير الذي ينتمي إليه، وقادراً على التكيف مع الحياة

الاجتماعية الجديدة، وهذا ما فرض تعدد مصادر التربية في المجتمع، فبالإضافة إلى الأسر أنشأ المجتمع المدارس والمعاهد والجامعات، فضعف تأثير بعض الأسر في عملية التربية وأوكلت المهمة في تربية أولادها إلى المدارس، ومن هنا برزت المشكلة، فقد أصبح فشل الفرد في المجتمع مرتبطًا كثيرًا باخفاقه في المدرسة أو ضعفه في التحصيل الدراسي؛ وهذا يمنحه فرصة نحو الميل إلى سلوكيات وعلاقات منحرفة، حتى أنه شاع في دراسات علم اجتماع الجريمة وجنوح الأحداث في المجتمع السعودي، أن انحراف الحدث وإجرام الشباب يُرد إلى تدنٍ في المستوى التعليمي (محمد السيف: ١٤١٦: ١٤٣).

وقد تبين من بعض الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية التي أجريت في المجتمع السعودي وتناولت التغير في علاقة الآباء مع أولادهم أثناء التنشئة الاجتماعية، أن هناك ضعفاً في الأدوار التربوية لبعض الأسر؛ بسبب ضعف في سلطة الآباء وارتفاع في مراكز الأولاد، أو بسبب الظروف الحضارية التي أجبرت الآباء على الارتباط بأعمال اقتصادية أو وظائف تجارية أو عقارية صرفتهم عن الاهتمام بمتابعة أولادهم، وأوكلوا مهمة التربية إلى المدرسة، مع العلم أن دور العائلة في ضبط سلوك أولادها في تلك الفترة المستقرة السابقة كان قويًا حتى في مرحلة الشباب التي كانت تتميز بالسلطة التقليدية التي كانت سائدة داخل العائلة في تلك الفترة، فلا يستطيع الأولاد أن يتصرفوا تصرفاً معينًا دون الرجوع إلى آبائهم، أو أن يكون التصرف تنفيذاً لتعليمات الأب واستئذاناً منه بالتصرف. أما في هذه الفترة المتغيرة فقد أجبرت الظروف الحضرية بعض الآباء على نمط جديد للمعاملة وهو أسلوب المناقشة بسبب ارتفاع مركز الأولاد، أو تنازل الأب عن سلطته مما منح الأولاد حرية التصرف دون الرجوع إليه (محمد السيف: ١٤١٠: ١٤١).

ونخلص مما سبق ذكره إلى أن بعض أسر المجتمع ضعف دورها في عملية التربية والتوجيه لأولادها، حتى أن بعض الأسر فرطت في هذه العملية وأوكلت مهمة التربية

بشكل عام إلى المجتمع بمؤسساته التربوية وخاصة المدرسة، وأصبح سلوك كثير من أفراد المجتمع رهين نجاح وظيفة المدرسة التربوية؛ فالمدرسة تعتبر مؤسسة تربوية اجتماعية، ولكنها قد تفشل في تحقيق وظائفها. وقد يرجع ذلك إلى عوامل متعددة، وقد ترجع إلى الحدث نفسه أو قد ترجع إلى الاثنين معًا، وانقطاع أو انسحاب الأحداث والأفراد عن المدارس لايمنح المدرسة فرصة قيامها بدورها التربوي على أكمل وجه، وقد أكدت ذلك الدراسات الإجرامية التي أجريت في المجتمع السعودي والتي حاولت الكشف عن العوامل المرتبطة بالجريمة (محمد السيف:١٤١٤:٣٥٢)؛ فتبين أن معظم المجرمين (٧٠.٤٪) كان لديهم مشكلة الغياب عن المدرسة وعدم الالتزام بالحضور إليها والهرب منها، وقد ترتب على ذلك تسربهم أو انقطاعهم عن المدارس، مما سيؤثر بالتأكيد على الوظيفة التربوية للمدرسة في المجتمع؛ حيث أن كثرة غياب المجرمين وتسربهم من المدارس في مرحلة عمرية مبكرة، أدى إلى نشأة عوامل لها علاقة أكيدة بارتكاب الجرائم، كالزيادة في حجم الفراغ عند الفرد والميل نحو ممارسة الأنشطة الجانحة، وعلى أساس ذلك فإنه ينبغي أن تراعي المؤسسات التربوية في المجتمع السعودي (المدارس) مايأتي:

(أ) من الضروري أن تتنوع وتتعدد البرامج المدرسية لتكون مغرية وجذابة للتلاميذ، كما يجب زيادة الأنشطة الحرة في المدارس، وإضافة الحصص الرياضية والحصص الفنية والحصص الثقافية، وتكثيف النشاطات الاجتماعية والزيارات الميدانية؛ وذلك حتى يتمكن التلاميذ من الجلوس معظم فترات اليوم تحت إشراف تربوي، وبالتالي التخفيف من حجم الفراغ عندهم، بالإضافة إلى ذلك يمنحون فرصة لممارسة وتعليم نشاطات هادفة، بدلاً من أن يميلوا إلى ممارسة وتعلم أنشطة جانحة، وهذا مما يساهم في عدم ترك المدرسة في وقت مبكر من العمر، وبالتالي الحرمان من اكتساب العديد من القيم والمبادئ الخلقية، وهي المشكلة التي واجهت المجرمين في المراحل الأولى من انحرافهم. ولابد لكي تحقق المدرسة وظيفتها على خير وجه أن يتوفر لها مايساعدها على القيام بهذه الوظيفة مثل توفر المكتبات، والملاعب، والمختبرات، والمطاعم.

(ب) ينبغي إعادة النظر في الإجازة الصيفية للطلبة والتي تتميز بأن مدتها طويلة، وهذا يترتب عليه مشكلات كثيرة، أهمها انقطاع الفرد عن الإشراف والتوجيه التربوي فترة طويلة، بالإضافة إلى أن طول الإجازة يحدث مشكلة فراغ لدى الكثيرين من فئة الأحداث والمراهقين والشباب، وبالتالي تمنحهم فرصة لممارسة أنشطة جانحة، كالرحلات البرية الفاسدة، والسفر للخارج لأغراض ومقاصد سيئة، وسهر الليالي بمشاهدة المواد الغنائية والأفلام الهابطة والتجول في الشوارع والمعاكسات.

فينبغي أن تكون الإجازة التي تفصل بين سنة دراسية وأخرى مدتها قصيرة جداً (شهر واحد فقط)، ويوزع باقي أيام الإجازة على السنة الدراسية، بحيث كل نهاية اختبار شهري يمنح الطلاب إجازة لبضعة أيام.

(جـ) العمل على دراسة مشكلة غياب بعض الطلبة للحيلولة دون تسربه وانقطاعه عن التعليم، ونوصي للحد من ذلك تزويد المدارس بعدد كاف من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، يتلاءم مع عدد الطلبة في المدارس، والعمل على تأهيلهم وتطوير أدائهم وربط برامجهم بحاجات المجتمع، وما يتفشى فيه من ظواهر أخلاقية واجتماعية وسلوكية.

(د) الملاحظ أن المعلم في هذه الفترة المتغيرة يركز على القيام بمهمة إيصال المعلومات العلمية للطلاب، ويقل دوره بعملية التربية وتعديل السلوك للطلبة، وهذا عكس المعلم في الفترة المستقرة السابقة، الذي كان يمنح جانب التربية والتوجيه للطالب الجزء الأكبر من اهتمامه، وفي هذا المقام نقترح إيجاد المعلم المعاصر الكفء الذي يقوم بمهام التربية والتعليم معاً، ولايطغى جانب على آخر، لذلك ينبغي تقييم شخصية المعلم، والتأكد من أنه يقوم بدور القائد والرائد للطلبة، وأنه نموذج يقتدى به، والتثبت من قوة شخصيته أمام الطلاب، لأن الطالب خاصة في المراحل التعليمية الأولية يعتبر في مراحل التربية الأولى، ويحتاج إلى معلم ومربٍ قادر على تعديل سلوكه، وأن ضعف

شخصية الأستاذ تساهم في تمرد الطالب على سلطة المدرسة التي تمثل سلطة المجتمع، وقد يقود هذا التمرد على السلطة إلى أن يتجرأ الطالب ويتمرد على سلطات أخرى في المجتمع كرجل المرور والشرطة.

٤- التصدع في النسق الترويحي دعم للنسق الإجرامي :

يلاحظ أن نشاط الفراغ كظاهرة اجتماعية في المجتمع السعودي قد تأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على هذا المجتمع، وكانت له سماته الاجتماعية أثناء الفترة التقليدية قبل مرحلة التغيير. فقد أثبتت البحوث التي أجريت عن التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لتلك الفترة ساهم في انخفاض أوقات الفراغ؛ فقد كان الأفراد يمزجون بين أوقات عملهم وأوقات فراغهم؛ لأن نشاط كل منهم يقترب من الآخر، ولايوجد عندهم حدود فاصلة بين وقتي العمل والفراغ، بسبب تجانس مهنهم، خاصة داخل الوحدة القرابية. وهذا مما أدى إلى انخفاض مدة الفراغ في الفترة السابقة، وهو على هذه الحالة لايمثل أي مشكلة اجتماعية بالنسبة للأفراد، باعتبار أن ترويحهم يعد من وظائف العائلة التي تحدد شؤون العمل والنشاطات الاجتماعية العائلية.

وفي الفترة المتغيرة، اهتزت الأنظمة الاجتماعية التقليدية، وبالذات النظام الاقتصادي الذي كان يجبر الأفراد على عدم التجانس مع العائلة بالمهنة وبالمسكن، مما جعل الأفراد يرتبطون بنشاطات مهنية وتربوية رسمية متعددة، ومحددة بأوقات زمنية، وعلى أساسها تتضح الفواصل بين العمل والفراغ، وينتج من هذا اتساع في الفجوة بينهما، مما يؤدي إلى بروز ظاهرة الفراغ عند الأفراد في المجتمع، والذي عادة مايظهر خارج أوقات العمل الرسمي بالنسبة للعاملين، أو عند التحرر من الالتزام المدرسي بالنسبة للطلاب، أو يظهر بصفة مستمرة عند الأفراد الذين هم في حالة بطالة وليس لديهم مهن (محمد السيف: ١٤١٤: ٢٠٧).

وعلى أساس ذلك فإن كثيراً من المشكلات الاجتماعية والانحرافات السلوكية والأفعال الإجرامية عند الجانحين والمجرمين ترتبط كثيراً بأوقات الفراغ، ولكن ذلك لايعني أن الزيادة في وقت الفراغ مسؤولة عن ارتكاب الجرائم والانحرافات بقدر مايعني أن هذه الزيادة تهيئ مزيداً من الفرص لارتكاب السلوك المنحرف. ولعل أهم مايحدد ذلك نمط النشاط الذي يشغل به المبحوثون (الجانحون ، المجرمون) وقت فراغهم، باعتبار أن الفراغ يصبح مشكلة إذا كان بمثابة تربة خصبة ينمو ويزدهر فيه النشاط الجانح أو الشاذ.

٥- القصور في التوجيه الديني يعزز من بقاء النسق الإجرامي :

إن القصور في التوجيه الديني وخاصة من قبل الأسرة والعائلة من العوامل الرئيسة التي دعمت بقاء النسق الإجرامي في المجتمع السعودي؛ فقد كانت السلطة العائلية في المجتمع في الفترة السابقة أثناء الحياة المستقرة تحرص - عن طريق التدريب الاجتماعي - على أن تنشئ أعضاءها على المعايير الاجتماعية التي تنطلق في معظمها من تعاليم ومبادئ دينية إسلامية، وهو تحديد كل ماهو صحيح وما هو خطأ، وماهو جائز وما هو غير جائز، وما هو مباح وما هو غير ذلك، وكل مايجب أن يكون وما يجب ألا يكون، كالأمر بالصلاة والصيام وبر الوالدين وصلة الأرحام وحسن الخلق والالتزام بالحياء، والبعد عن الفحشاء والمنكرات.

وقد كان لقوة السلطة العائلية في تلك الفترة، وما ترتب عليها من احترام وطاعة للأب دور في حفظ المبادئ الدينية والمعايير الاجتماعية ونقلها من جيل إلى جيل، وإحاطتها بسياج الضبط الاجتماعي يمنع العدوان عليها أو الاستخفاف بها أو محاولة مناقشتها.

ومما يساعد على نجاح العائلة في القيام بهذه المهمة في تلك الفترة هو الإطار

المحدود الذي يعيش فيه الفرد، وضيق المدى الذي تتسع فيه علاقاته، والانتظام الدقيق للعلاقات العائلية التي تتطلب احتراماً وطاعة مطلقة على أساس السن، والسيادة على أساس الجنس، وما يترتب عليه من التمسك بالقيم الجمعية واستبعاد للقيم الفردية. وهذا مما يفرض سيادة نفوذ العائلة على الفرد وتحديد علاقاته في دائرة ضيقة واشتداد الشعور الجمعي، فيقوم أعضاء الأسرة (الوالدان والأشقاء)، وأعضاء العائلة (الأعمام) والأقارب (الأخوال) بدور فعال في إعلاء شأن القيم والمبادئ الدينية والأمر بالتمسك بها، باعتبار أن أخطاء الأفراد الدينية والاجتماعية ذات مسؤولية اجتماعية لايتحملها الفرد نفسه فقط، ولهذا كان ارتكاب أحد أفراد العائلة للسلوك المنحرف في تلك الفترة يسم العائلة ككل بالانحراف، وتتعرض بسبب ذلك إلى عقاب اجتماعي، كالسخرية والاستهزاء والتقولات والشائعات. ولهذا الاعتبار كان الأفراد متساويين من وجهة النظر الخارجية في النسق القرابي أو العائلي، الذي ترتب عليه مسؤولية الجماعة (لا الفرد) عن أخطاء أعضائها. ونظام المسؤولية يعد من أهم الأمور التي ترتب عليها قوة وسلطة الأمر والتوجيه والتمسك والمحافظة على القيم والمبادئ الدينية.

أمَّا في هذ الفترة، فقد حدث التغيير الاجتماعي والاقتصادي، فأعلى من منزلة الأولاد داخل النسق العائلي، وساهم في استقلال الأفراد اقتصادياً عن العائلة، وساعد كذلك على الاستقلال بمسكن مستقل عن الأقارب، ترتب على كل ذلك تغير في المظهر الاجتماعي لسلطة الأب، بالرغم من أنه مايزال يحظى بالاحترام والتقدير، ويراعى ذلك إلى حد كبير، ولكن تضاءلت سلطته إلى درجة أن الخلاف مع الابن قد يظهر على أقل الأسباب، أو يخرج الابن على طاعة والديه، ويرفع الأب أمره إلى سلطة خارجية كالمدرسة أو الشرطة أو الهيئة.

ومما أثر كذلك على دور الأسرة والعائلة في التنشئة الدينية للأولاد في هذه الفترة،

انخفاض الشعور الجمعي بسبب تعدد العلاقات التي تربط الفرد خارج العائلة، وكثرة الاتصال بأفراد خارج النسق القرابي، مما أتاح فرصة الاطلاع على نماذج مخالفة للسلوك، بالإضافة إلى ذلك فإنه مع استقلال الأسر أصبح سلوك الفرد يتصل به مباشرة، وينعكس عليه وعلى أسرته الصغيرة دون العائلة أو القرابة، ولهذا لم يعد لأعضاء العائلة أو القرابة حرص على تعديل أو توجيه سلوك أبناء قرابتهم، كما كانوا يحرصون في الفترة المستقرة السابقة، باعتبار أن العقاب الاجتماعي من المجتمع عند انحراف أحد الأفراد لايصل إلى العائلة ككل، بل يتحدد بالفرد نفسه أو أسرته فقط.

ولهذا فإن بعض الأسر، ومن ضمنها أسر مرتكبي الجرائم، فقدت في هذه الفترة القدرة على أمر أبنائها بالالتزام الديني، بسبب انخفاض السلطة الأبوية التي كانت تستمد أساساً من السلطة العائلية.



تطبيقية على الكتاب

السؤال الأول :

- باعتبارك من الباحثين والمفكرين الاجتماعيين؛ حدد السلوكيات والاستجابات التي قد تحدث من جراء الانفصال بين الأهداف والوسائل الرئيسة لتحقيقها، بسبب دعم البناء الثقافي لأحدها بدرجة لا تتناسب مع الدعم للآخر، وذلك في ضوء المناقشة الآتية:

١- عندما يضع المجتمع معوقات لقبول الأفراد بالجامعات والكليات للتخصص في مجال علمي يتلاءم مع إمكانية وقدرات الفرد وعندما يتوسع المجتمع باستقدام العمالة الأجنبية، وعند مبالغة القطاع الخاص بشروط التوظيف، حدد استجابات الفرد نحو الوظيفة والقيام بمهام الوظيفة في المجتمع السعودي في ضوء الاستجابات الآتية :

الابتداع	الانسحاب	طقوسية	تمرد

٢- عندما تجعل المؤسسات العسكرية القوة البدنية والجسمية هدفًا رئيسًا للتدريب الميداني ولكن الاهتمام بالانضباط العسكري لايمنح الطلاب فرصة التدريب الرياضي المستمر الذي يعد الوسيلة الرئيسة لتحقيق هذا الهدف، حدد استجابة الطالب العسكري نحو تحقيق القوة وبنفس الوقت الاهتمام بالانضباط العسكري في ضوء الاستجابات الآتية:

الابتداع	الانسحاب	طقوسية	تمرد

٣- عندما تنشئ الدولة الأندية الرياضية كوسيلة لتحقيق هدف إشغال وقت الفراغ، ولكن نجد أن ثقافة المجتمع تعرض عن ارتياد الأندية والأسر لاتشجع أفرادها للالتحاق بالأندية الرياضية، حدد استجابة أفراد المجتمع نحو الفراغ والأندية الرياضية، كما يأتي:

الابتداع	الانسحاب	طقوسية	تمرد

السؤال الثاني :

- باعتبارك باحثاً ومفكراً اجتماعياً أدركت الطفرة الاقتصادية التي حدثت في المجتمع السعودي.. حدد بدقة الآثار السلوكية الناجمة من التغير في المراكز والمكانات الاجتماعية للأفراد في المجتمع السعودي كما يأتي :

التغيـــــر	الآثار السلوكية
١ - ارتفاع مركز الزوجة والأخوال وانخفاض مركز الأب والأعمام.	
٢ - ارتفاع مركز الابن وانخفاض مركز الأب.	
٣ - ارتفاع مركز البنت وانخفاض مركز الأب.	
٤- انخفاض مركز المدرس وارتفاع مركز الطالب.	
٥- ارتفاع المكانة الاجتماعية للأحياء في أطراف المدينة. (حي الملك فهد) وانخفاض الأحياء وسط المدينة (البطحاء).	
٦- انخفاض مكانة العامل وارتفاع مكانة الآلة والتقنية.	

السؤال الثالث :

- حدث من التغير الثقافي والاجتماعي الذي طرأ على المجتمع السعودي ظواهر ومشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة، باعتبارك باحثاً اجتماعياً، فسر حدوث المشكلات الاجتماعية الآتية :

المشكلة أو الظاهرة	التفسير
١ - شدة الأسرة مع الأبناء في هذه الفترة المتغيرة تدفع إلى الانحراف.	
٢ - ضعف الضبط الاجتماعي في أحياء المدن السعودية.	
٣ - ارتفاع دور الرفاق في عملية الجنوح والجريمة في المجتمع السعودي في هذه الفترة المتغيرة.	
٤- انخفاض دور العائلة في التوجيه الديني لأبناء القرابة في هذه الفترة المتغيرة.	
٥- زيادة حجم تسرب الطلاب من المدارس في هذه الفترة المتغيرة.	
٦- ارتفاع معدل الطلاق في بداية الطفرة الاقتصادية التي حدثت في المجتمع السعودي.	
٧- تأخر زواج الفتيات السعوديات في المناطق الحضرية.	

السؤال الرابع :

- حدد المفاهيم العلمية للسلوكيات الآتية :

السلـوك	المفهوم العلمي
١ - عندما يحدث للعامل المهاجر في بلد المهجر حالة انعدام المعيار التي تضعف وتتحطم فيه المعايير الاجتماعية المنظمة للسلوك.	
٢ - عندما يعيق البناء البيروقراطي الرغبة في الترقية والحصول على المكافأة فتنتشر الواسطة والرشوة والاختلاس.	
٣ - عندما يلتزم الفرد بالوسيلة (كالزواج) ولكن لا تحقق الوسيلة الهدف (الإشباع الجنسي).	
٤- عندما يكون التغير من الداخل.	
٥- عندما يحدث في المجتمع انفصال بين الأهداف الثقافية والأساليب التنظيمية المشروعة لتحقيق هذه الأهداف.	

السؤال الخامس :

التربية العسكرية في الأكاديميات والمؤسسات العسكرية العربية والعالمية (المعاصرة والتاريخية) تقوم عند تنشئة أعضائها على ثلاثة مناهج رئيسة هي :

(أ) **المنهج الفني** : وهو الذي يركز على زيادة أفراد المؤسسة العسكرية ويرتكز على الانضباط الشكلي والجماعي في تعلم الواجبات لتحقيق الأهداف العسكرية.

(ب) **المنهج العلمي** : وهو الذي يركز على استخدام النظرية والقانون في تعلم الواجبات وتحقيق الأهداف العسكرية.

(جـ) **المنهج الديني** : وهو الذي يركز على ترسيخ حقائق وقيم الإسلام كما وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية لتعلم الواجبات وتحقيق الأهداف العسكرية.

باعتبارك باحثًا في علم الاجتماع العسكري أكمل الأفكار العلمية الآتية :

١- المؤسسات العسكرية العربية تعتمد على المنهج .... في التربية العسكرية.

٢- المؤسسات العسكرية الأوربية تعتمد على المنهج .... في التربية العسكرية.

٣- حرب الخليج مقابلة بين المنهج .... الذي يمثله ..... وبين المنهج ..... الذي يمثله .... وانتصر المنهج ....

٤- الحرب الأفغانية السوفيتية مقابلة بين المنهج ...... الذي يمثله ...... وبين المنهج ..... الذي يمثله ..... وانتصر المنهج ....

٥- الحرب في البوسنة والهرسك مقابلة بين المنهج .... الذي يمثله .... وبين المنهج .... الذي يمثله ....

٦- الحرب العالمية الثانية نموذج للمقابلة بين المنهج .... والمنهج .... في التربية العسكرية.

٧- معركة «بدر» نموذج للمقابلة بين المنهج .... والمنهج .... في التربية العسكرية.

٨- موقعة «حُنين» نموذج للمقابلة بين المنهج .... والمنهج .... في التربية العسكرية.

السؤال السادس :

- توصلت إحدى الدراسات في علم الاجتماع العسكري إلى أن المؤسسات والإدارات العسكرية في العالم الثالث يوجد بها صراع وتناقض بين القيم العسكرية والقيم العلمية والقيم الدينية، اشرح تلك العبارة في ضوء قوله تعالى : ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ ومناقشة مدى تأثير حملة الشهادات العليا من العسكريين في تحسين وحداتهم الإدارية والأمنية.

السؤال السابع :

الأهداف الذاتية تعرف بأنها أهداف لها خصوصيتها الفردية ونادر ما يفصح عنها الفرد في المواقف الرسمية، وهي عكس الأهداف الاجتماعية التي تعبر عن أهداف عامة وشائعة ومقبولة في المجتمع، وكثير من المفكرين الاجتماعيين يرون أن المجتمعات المتقدمة تسود فيها الأهداف الذاتية ويحقق الأفراد فيها طموحاتهم الذاتية باعتبار أن أهدافهم صريحة وتعبر عن الذات، بينما تسود في المجتمعات النامية الأهداف الاجتماعية، فلا يفصح الأفراد فيها عن أهدافهم الذاتية في المواقف الرسمية بالرغم من أهميتها للفرد مما يترتب على عدم تحقيقها قتل للذات والطموح، باعتبارك باحثاً ومفكراً اجتماعياً، اذكر الأهداف الاجتماعية الشائعة عند الأفراد في المجتمع السعودي ثم حدد بدقة الأهداف الذاتية الخفية لدى هؤلاء الأفراد عند الرغبة في تحقيق مايأتي :

الرغبة والموقف	الهدف الاجتماعي	الهدف الذاتي
١- في الزواج.		
٢- عند الالتحاق بكلية عسكرية.		
٣- طلب بعثة دراسية.		
٤- طلب العمل بسفارة خارجية.		
٥- ركوب سيارة فخمة.		
٦- طلب مهر باهظ عند الزواج.		
٧- مدير إدارة ديمقراطي.		
٨- مدير إدارة ديكتاتوري.		

السؤال الثامن :

يتحدد البناء الاجتماعي في كل المجتمعات الإنسانية بالمركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية لأفراده، فالمركز هو الحقوق والواجبات المتعلقة بالفرد في حيز محدود داخل وحدة اجتماعية (كالأسرة أو المدرسة أو الإدارة ...) بينما تعبر المكانة الاجتماعية عن الحقوق والواجبات والخصائص والسمات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المجتمع ككل، وقد توصلت إحدى الدراسات الاجتماعية إلى أن المجتمع المتقدم يتميز بتغير مراكز أفراده ومكاناتهم الاجتماعية باطراد، باعتبارك باحثاً ومفكراً اجتماعياً حدد أثر الطفرة الاقتصادية التي حدثت في المجتمع السعودي من عام ١٣٩٠هـ على التغير في مراكز الأفراد السعوديين ومكاناتهم الاجتماعية وذلك بوضع علامة (✓) في الخانة المناسبة في الجدول الآتي :

الفـــــرد	المركز والمكانة قبل عام (١٣٩٠هـ)				المركز والمكانة بعد عام (١٣٩٠هـ)			
	مركز متدن	مركز متقدم	مكانة منخفضة	مكانة عليا	مركز متدن	مركز متقدم	مكانة منخفضة	مكانة عليا
١- المـــرأة								
٢- الطالب العسكري								
٣- الخادمة المنزلية								
٤- المــــدرس								
٥- المــــدرســة								
٦- الضـابـــط								
٧- اللاعــب في الأندية								
٨- المتخصص في الكيمياء								
٩- الطالبــة								
١٠- العــم								
١١- الخـــال								

السؤال التاسع :

يفترض أحد الاجتماعيين أن كثيراً من المشكلات الاجتماعية والمشكلات الأمنية انتشرت من التحول المفاجئ في مراكز وسلطة أعضاء الجماعة العائلية والقرابية بالمجتمع من جراء عوامل التغيير الاجتماعي التي أحدثتها برامج خطط التنمية والتي بدأت عام ١٣٩٠هـ، حدد في ضوء مادرست مراكز وسلطة أعضاء الجماعة العائلية والقرابية في هذه الفترة المتغيرة المعاصرة بعد عام ١٣٩٠هـ كما يأتي :

أعضاء الجماعة العائلية والقرابية	المركز والسلطة قبل ١٣٩٠هـ	المركز والسلطة بعد عام ١٣٩٠هـ
الأب	الأول	
الزوجة	الرابع	
الأم	الثاني	
الابن	الثالث	
البنت	الرابع	
الأخوال	الخامس	
الأعمام	الأول	
الأصهار	السادس	

السؤال العاشر :

من خلال الزيادة والنقصان في مراكز أعضاء الجماعة العائلية والقرابية في هذه الفترة المعاصرة كما يتضح من إجابتك في الجدول السابق في السؤال الأول، فسر حدوث المشكلات الاجتماعية التالية بالمجتمع :

(أ) مشكلة انحراف الأحداث.

(ب) مشكلة العنوسة.

(جـ) مشكلة الطلاق.

(د) القضايا الأخلاقية.

مراجع الكتاب

١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، الجزء الثاني، ١٩٨٣.

٢ – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: المؤسسات الشبابية والرياضية، في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دراسة تقويمية)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣ – ابتسام بنجر، وآخرون: دراسة استطلاعية ميدانية عن استغلال أوقات الفراغ بين طالبات من (١٨-٢٤) سنة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، غير منشورة ١٣٩٧هـ.

٤ – إبراهيم الجوير: تأخر الشباب الجامعي في الزواج، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ.

٥ – إبراهيم الجوير: عمل المرأة في المنزل وخارجه، الرياض، العبيكان، ١٤١٦هـ.

٦ – إبراهيم الجوير: الشائعات ووظيفة المؤسسات الاجتماعية في مواجهتها، الرياض، العبيكان، ١٤١٦هـ.

٧ – إبراهيم العبود، وآخرون: تخطيط القوى العاملة في الأجهزة الحكومية (بحث ميداني)، الرياض، معهد الإدارة العامة، ١٤١٣هـ.

٨ – إبراهيم بن محمد الخضير: واقع القبول في التعليم الجامعي ومدى تلبيته لحاجات المجتمع في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٩ – إبراهيم محمد العبيدي: هجرة الإياب، مجلة الملك سعود، المجلد الثالث، الآداب(١)، ١٤١١هـ.

١٠ – إبراهيم مرعي، وملاك الرشيدي: السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية، دراسة عن جهود المملكة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية، الأسكندرية، مطبعة الجهاد، ١٩٨١م.

١١ – أبو بكر باقادر: بنية الأسرة العربية (دراسة تطبيقية في مدينة جدة) مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد الرابع، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٤هـ.

١٢- أبو بكر قادري: علم اجتماع وقت الفراغ والسياحة والفراغ، جدة، الجمعية الثقافية للفنون، غير مؤرخ.

١٣ – إحسان الحسن: العائلة والقرابة والزواج، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١م.

١٤ – أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الأنساق، الأسكندرية، المكتب الجامعي، غير مؤرخ.

١٥ – أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، دار إحياء التراث.

١٦– أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة، ١٩٥٩م.

١٧ – أحمد خضر: علم الاجتماع العسكري، القاهرة، وزارة المعارف، ١٩٨٠م.

١٨ – أحمد عبدالله الباحسين: أوقات الفراغ لدى الشباب، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود الرياض ١٤١٦هـ.

١٩ – أحمد عبدالله جبار: عادات وتقاليد الزواج بالمنطقة الغربية (دراسة ميدانية)، جدة، تهامة، ١٤٠٣هـ.

٢٠ – أحمد عسيري: مستوى التوجيه الإداري للأفراد العسكريين (دراسة تطبيقية بقطاع حرس الحدود)، بحث لم ينشر، مركز البحوث الأمنية، المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد، الرياض، ١٤١٦هـ.

٢١ – إلهام محمد الحميدي: الاستقرار الحضري وتغير القيم في المجتمع العربي السعودي، (دراسة لعينة من سكان منطقة الرياض)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٠هـ.

٢٢ – آمال عبدالله الفريح: العوامل المؤثرة في مدى استفادة الفتاة من وسائل الترويح المتاحة لها في مدينة الرياض (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٣هـ.

٢٣ – أيكه هولتكراس: قاموس مصطلحات الانثربولوجيا والفولوكلور (ترجمة: محمد الجوهري، وحسن الشامي، القاهرة، دار المعارف) ١٩٧٢م.

٢٤ – بدر أحمد كريم: دور المذياع في تغيير العادات والقيم في المجتمع السعودي (دراسة ميدانية)، جدة، دار العلم، ١٤٠٧هـ.

٢٥ – بدرية بنت عبدالله البشر: الحياة الاجتماعية في منطقة نجد قبل النفط (دراسة سوسيولجية تحليلية للحكاية الشعبية)، رسالة ماجستير، لم تنشر، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٦هـ.

٢٦– ثروت شلبي: الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي (دراسة ميدانية في مدينة جدة)، جدة، دار المجتمع العلمي، ١٤٠٨هـ.

٢٧ – جبرة عطية جبارة: علم اجتماع الإعلام، الرياض، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

٢٨ – جريدة الرياض: ندوة التوظيف، عدد (١٠٠٢٦)، ت١٤رجب ١٤١٦هـ.

٢٩ – جريدة الشرق الأوسط: ارتفاع نسبة الطلاق في مدينة الرياض، تقرير صحفي من محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض، تاريخ ١٨/١١/١٩٩٥م، الصفحة الثانية.

٣٠ – جريدة عكاظ: مهزلة القطاع الخاص، عدد(٩٠٢٢)، ١٦ رمضان١٤١١هـ.

٣١ – جلال مدبولي: المجتمعات الريفية المستحدثة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.

٣٢ – جمال الجار الله: مدى انتشار التدخين بين طلاب المدارس الثانوية والمتوسطة بمدينة الرياض، جامعة الملك سعود، كلية الطب، نشر خلاصة البحث جريدة الشرق الأوسط، عدد: ٦٢٩٦.

٣٣ – جمال سلطان: مقدمات في سبيل مشروعنا الحضاري، الرياض، دار الوطن، ١٤١٣هـ.

٣٤ – جي روشيه: علم الاجتماع الأمريكي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.

٣٥– حكمت العرابي: النظرية الاجتماعية، ١٤١١هـ.

٣٦– حمد عبدالعزيز النعيم: مذكرات في إدارات الأفراد، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٧هـ.

٣٧– خالد الأحمري: أثر التجمعات السكنية العسكرية على التغير في علاقة الجوار (دراسة تطبيقية في إسكان قوات الأمن الخاصة) مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، العدد الأول، ١٤١٥هـ.

٣٨– خالد فهد العودة: الترويح التربوي، الرياض، دار المسلم، ١٤١٤هـ.

٣٩– دنيا الجودي: عوامل تأخر سن زواج الفتيات السعوديات العاملات (دراسة ميدانية في مدينة الرياض) رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، غير مؤرخ.

٤٠ – راشد الهاجري: الآثار الاجتماعية المترتبة على نظام المناوبات (دراسة ميدانية) مجلة مركز البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، العدد الأول، ١٤١٥هـ.

٤١ – رحاب عارف خاطر: تفاوت الاتجاهات في القيم الاجتماعية بين الأجيال، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٤هـ.

٤٢– رشاد أحمد عبداللطيف: طريقة الخدمة الاجتماعية مع معتنقي الإسلام حديثاً، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٥هـ.

٤٣ – الرئاسة العامة لتعليم البنات: التطور الكمي لمدارس محو الأمية بالرئاسة العامة لتعليم البنات من عام(١٣٩٢) حتى عام (١٤٠٨) هـ.

٤٤ – الرئاسة العامة لرعاية الشباب: بحث اللياقة البدنية للشباب السعودي (١٥–٢٥) سنة، وحدة البحوث، ١٤٠٩هـ.

٤٥ – زهوة آل سعود: العلاقة بين التوافق الأسري والسلوك الإجرامي، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ١٤٠٥هـ.

٤٦ – زهير الكاظمي: المشكلات التعليمية التي تواجه طالبات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٤٧ – ساعد الحارثي، ومراد عاصي: استفادة الشباب بالمملكة العربية السعودية من الجرائد والمجلات (دراسة ميدانية) مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، ١٤١٠هـ.

٤٨ – سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م.

٤٩ – سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٨م.

٥٠ – سامية خضر صالح: التنشئة السياسية للنشء، الاسكندرية، العدد، ١٩٨٩م.

٥١ – سر الختم عثمان علي: واقع الواجبات المنزلية في المواد الاجتماعية بالمدارس المتوسطة للبنين في مدينة الرياض، مركز البحوث التربوية والنفسية، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٥٢ – سعد اليحيا: العوامل الاجتماعية التي تؤثر في غياب الأفراد العسكريين، مركز البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، بحث لم ينشر، ١٤١٦هـ.

٥٣ – سعود بن عبدالعزيز التركي: اتخاذ القرار في الأسرة السعودية، رسالة دكتوراة، لم تنشر، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٩هـ.

٥٤ – سعيد فالح الغامدي: البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، جدة، دار الشروق، ١٤٠٤هـ.

٥٥– سعيد فالح الغامدي: دراسات في المجتمع السعودي قسم الاجتماع، جامعة الملك عبدالعزيز، (غير منشور)، ١٤١٦هـ.

٥٦ – سعيد فالح الغامدي: التراث الشعبي في القرية والمدينة، جدة، دار العلم، ١٤٠٥هـ.

٥٧ – سعيد فالح الغامدي: البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، الأسكندرية، المكتب الجامعي، ١٤١٠هـ.

٥٨ – سعيد فالح الغامدي: العنوسة من وجهة نظر المرأة (دراسة استطلاعية)، غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤١٦هـ.

٥٩ – سلطان بخاري، ومحمد السليماني: أهمية الإرشاد الأكاديمي لطلاب وطالبات المرحلة الجامعية في بعض جامعات وكليات وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٦٠ – سلطان بخاري: أهم المشكلات التي تواجه الأقسام الأكاديمية في جامعة أم القرى وجامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٦١ – سلوى الخطيب: توطين البدو في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠١هـ.

٦٢– سليمان الفالح: عوامل تعاطي المخدرات، رسالة ماجستير، منشورة، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، ١٤١١هـ.

٦٣ – سليمان الموسى: الاختيار للزواج في الأسرة السعودية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام، الرياض، غير منشورة، ١٤٠٧هـ.

٦٤ – سمير نعيم: النظرية الاجتماعية، ١٩٧٧م.

٦٥ – سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤م.

٦٦ – سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، الاسكندرية، دار المعرفة، ١٩٨٥م.

٦٧ – السياسة الإعلامية للمملكة العربية السعودية: ١٤٠٠هـ.

٦٨ – سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية: ١٣٩٠هـ.

٦٩ – سيد قطب: في ظلال القرآن، المجلد الرابع.

٧٠– صالح إبراهيم الصنيع: أثر اعتناق الإسلام على التغيير الإيجابي، للاتجاهات لدى المساجين، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس، ١٤١٢هـ.

٧١– صالح إبراهيم الصنيع: التدين علاج الجريمة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤١٤هـ.

٧٢ – صالح العساف: المرأة الخليجية والعمل في مجال التربية والتعليم، الرياض، العبيكان، ١٤٠٦هـ.

٧٣- طلعت لطفي: تغيب العمال في المجال الصناعي، بحث لم ينشر، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٠٤هـ.

٧٤- طلعت لطفي: علم اجتماع التنظيم، مكتبة غريب، ١٩٩٣م.

٧٥ – عاطف وصفي: الانثربولوجيا الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، غير مؤرخ.

٧٦ – عبدالحميد سعد: المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٨٠م.

٧٧ – عبدالحميد العسكر: الآثار الاجتماعية المترتبة على حرب الخليج (دراسة ميدانية على مدينة الرياض) بحث لم ينشر، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ.

٧٨ – عبدالرحمن السبيت: تلبية التعليم العالي لاحتياجات المملكة العربية السعودية من القوى العاملة، ندوة تخطيط القوى العاملة، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٩٨٠م.

٧٩ – عبدالرحمن السدحان: هل العمالة المحلية سلعة بائرة، منشور في مجلة الخدمةالمدنية، عدد (١٣٢)، ١٤١٠هـ.

٨٠ – عبدالرحمن سعد الحميدي: جدوى برامج محو الأمية من وجهة نظر الدارسين والدارسات بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية(٢)، ١٤١٠هـ.

٨١ – عبدالرحمن الشرقاوي: تخطيط القوى العاملة، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٣٩٦هـ.

٨٢ – عبدالرحمن الصالح: العوامل التي تدفع ضابط الأمن لاختيار نمط معين من القطاعات العسكرية (دراسة تطبيقية)، منشور في كتاب البحوث الأمنية، العدد الثاني، المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤١٦هـ.

٨٣ – عبدالرحمن محمد عسيري: العمالة غير السعودية وآثارها الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، (دراسة ميدانية عن مدينة الرياض)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣هـ.

٨٤- عبدالرحمن المسعد: التغير الاجتماعي وعلاقة الجوار (دراسة ميدانية في حي الملز بمدينة الرياض)، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام، غير منشورة، ١٤١٦هـ.

٨٥ – عبدالرزاق ظفر، وآخرون: مجالس الآباء والمعلمين من وجهة نظر المسؤولين بالمدرسة (دراسة ميدانية)، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

٨٦ – عبدالرؤوف الجرداوي: مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها، الكويت، ذات السلاسل، ١٤٠٦هـ.

٨٧ – عبدالعزيز الشتري: وقت الفراغ وشغله في مدينة الرياض (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام، الرياض١٤٠٦هـ.

٨٨ – عبدالكريم الباهلي: الأخطاء المهنية والمسلكية لرجل الأمن (دراسة تطبيقية)، كتاب البحوث الأمنية، العدد الأول، المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد، الرياض، ١٤١٥هـ.

٨٩– عبدالكريم الغامدي: الجماعات غير الرسمية، ومشكلات العمل داخل المصنع: دراسة ميدانية للعاملين في شركة الأسمدة العربية السعودية بالدمام، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٤م.

٩٠– عبداللطيف فرج: الطفل بين التربية الأسرية والمدرسية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ.

٩١ – عبداللطيف فرج، عز الدين عطية: علم النفس العسكري، جدة، دار الشروق، ١٤٠٨هـ.

٩٢ – عبداللطيف بن يوسف المقرن: أثر مشاهدة التلفزيون على التأخر الدراسي لطلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، لم تنشر، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٥هـ.

٩٣ – عبدالله الثبيتي: مدى فهم الطلاب والمعلمين لنظام الدراسة بالثانويات المطورة، كلية المعلمين، الطائف، غير منشور، غير مؤرخ.

٩٤ – عبدالله الجمعي: الجماعات الأولية والسلوك الإجرامي، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٠٤هـ.

٩٥ – عبدالله بن حسين الخليفة: عوامل الاستفادة من خدمات المؤسسات العلاجية الخاصة (دراسة ميدانية)، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٣هـ.

٩٦ – عبدالله بن حسين الخليفة: المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على مدينة الرياض، الرياض، مركز أبحاث الجريمة، ١٤١٢هـ.

٩٧ – عبدالله بن حسين الخليفة: أثر العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على أحياء مدينة الرياض (دراسة ميدانية) الرياض، مركز أبحاث الجريمة، ١٤١١هـ.

٩٨ – عبدالله بن حسين الخليفة، عبدالله العبيدي: بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات بمدينة الرياض، بحث لم ينشر، ١٤٠٩هـ.

٩٩ – عبدالله بن حسين الخليفة: العوامل الاجتماعية المؤثرة في الفارق العمري بين الزوجين، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٣) العدد (١)، جامعة الكويت، ١٩٩٥م.

١٠٠- عبدالله بن حسين الخليفة، عبدالله العبيدي: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأسر المستخدمة والأسر غير المستخدمة للعمالة النسائية المنزلية بمدينة الرياض، الرياض، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد (١٢)، ١٤١٥هـ.

١٠١ - عبدالله بن حمد العرفج: المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي من خلال القصة القصيرة، (دراسة في علم اجتماع الأدب)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ.

١٠٢- عبدالله الدخيل: المؤثرات الاجتماعية للعمل والتنظيم في القطاع الصناعي (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام، الرياض، غير منشورة، ١٤٠٦هـ.

١٠٣- عبدالله الدوسري: الآثار الاجتماعية المترتبة على تنقلات الضباط، مركز البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، غير منشورة، ١٤١٣هـ.

١٠٤ - عبدالله الرشدان: علم الاجتماع التربوي، عمان، دار العمار، ١٤٠٤هـ.

١٠٥ - عبدالله الشهري، وآخرون: الاستفادة من الخريجين الجامعيين في الأجهزة الحكومية والعوامل المؤثرة في ذلك، ندوة برامج الجامعات ومدى تلبيتها لاحتياجات الدولة من القوى العاملة، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٠٨هـ.

١٠٦ - عبدالله عائض الثبيتي، وآخرون: العوامل الاجتماعية والأكاديمية المؤثرة على أداء الطلاب بجامعة أم القرى، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ.

١٠٧ - عبدالله العبيدي: المتقاعدون، مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية، الرياض، ١٤١٠هـ.

١٠٨ - عبدالله العمري: العوامل المؤثرة في استخدام الحاسب الآلي (دراسة ميدانية على الأجهزة الحكومية المركزية في المملكة العربية السعودية)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٦هـ.

١٠٩ - عبدالله الفيصل: بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب، المجلد الثالث، ١٤١١هـ.

١١٠ - عبدالمحسن العصيمي: محددات اختيار قطاع العمل (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٦هـ.

١١١ - عبدالمنعم بدر: مجتمعنا الريفي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م.

١١٢- عبدالمنعم بدر: العمالة الناعمة، الاسكندرية، المكتب الجامعي، ١٤٠٥هـ.

١١٣ – عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٤م.

١١٤ – علي جلبي: المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.

١١٥– علي بن سعد القرني: العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي التنموية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية (٢)، ١٤٠٩هـ.

١١٦ – علي العبد القادر: اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (٢٣)، العدد(١) جامعة الكويت، ١٩٩٥م.

١١٧ – علي القرني: اتجاهات سكان القرى نحو النزاع حول حيازة الأراضي الزراعية (دراسة اجتماعية في منطقة سبت العلايا)، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام، غير منشورة، ١٤١٤هـ.

١١٨ – علي محمد شعيب: قلق الاختبار لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، رسالة الخليج العربي، عدد (٢٥)، الرياض، ١٤٠٨هـ.

١١٩ – علي المكاوي: السياق الاجتماعي للمعتقد الشعبي (الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الثاني)، القاهرة، دار المعارف١٩٨٢م.

١٢٠ – علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.

١٢١ – عمرو محي الدين صابر: التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة، ١٩٧٥م.

١٢٢ – عواض الشهري: العوامل المرتبطة بالتحاق خريجي الجامعات بالقطاعات العسكرية (دراسة تطبيقية)، مركز البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، بحث لم ينشر، ١٤١٦هـ.

١٢٣– الغرفة التجارية بالرياض: الاقتصاد السعودي أمام خيارات ثلاث، تجارة الرياض، عدد (٣٤٦)، ١٤١٢هـ.

١٢٤ – فاروق إسماعيل: التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، الاسكندرية، دار المعرفة، ١٩٨٤م.

١٢٥ – فاروق إسماعيل: العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.

١٢٦ – فاطمة الموسى: أثر العوامل الاجتماعية على الرضا الوظيفي لدى الموظفة السعودية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤١٣هـ.

١٢٧ – فهد المعيذر: ظاهرة الشائعة في المجتمع السعودي (دراسة تطبيقية) بحث لم ينشر، مركز البحوث الأمنية، المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد، ١٤١٦هـ.

١٢٨ – فهد منصور أبا الجيش: العوامل المحددة لاختيار نمط معين من الوظائف العسكرية والبحرية والأمنية، منشور في كتاب البحوث الأمنية، العدد الأول، المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤١٥هـ.

١٢٩ – فؤاد إسماعيل: التغير الاجتماعي في المجتمعات النفطية، الكويت، دار القلم، ١٩٨٣م.

١٣٠ – فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، بيروت، النهضة العربية، ١٩٨٠م.

١٣١– قباري إسماعيل: علم الاجتماع السياسي، الأسكندرية، منشأة المعارف، غير مؤرخ.

١٣٢ – قسم الاجتماع: عزوف الشباب الجامعي عن الزواج المبكر، بحث لم ينشر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

١٣٣ – قسم الاجتماع، جامعة الملك سعود: التعاون بين البيت والمدرسة (دراسة ميدانية) كلية الآداب، غير منشور، ١٤٠٣هـ.

١٣٤ – قسم الخدمة الاجتماعية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: حاجات ومشكلات المسنين في المناطق الحضرية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، ١٤١٢هـ.

١٣٥ – قسم الدراسات الاجتماعية: الشباب الجامعي والزواج المبكر، (بحث لم ينشر)، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٠١هـ.

١٣٦ – كتاب الأحكام الجمركية: مصلحة الجمارك، الكتاب السابع، غير مؤرخ.

١٣٧ – كتاب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: العدد الخامس، غير مؤرخ.

١٣٨ – مائسة الأفندي: المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية وتعليم المرأة، الرياض، دار العلوم، ١٤٠٣هـ.

١٣٩ – مجلس القوى العاملة: إمكانية الاستفادة من أوقات فراغ الطلاب السعوديين في الإجازة الصيفية، غير منشور، ١٤٠٨هـ.

١٤٠ – مجلس القوى العاملة بالمملكة العربية السعودية: دراسة مشكلات ضعف استخدام العمالة الوطنية في القطاع الخاص، ١٤١٠هـ.

١٤١ – مجلس القوى العاملة بالمملكة العربية السعودية: مشاكل توظيف العمالة الوطنية في القطاع الأهلي السعودي (منشور في ندوة العمالة المواطنة) المجلد الثاني، معهد الإدارة العامة، ١٤١٣هـ.

١٤٢ – محمد أحمد بيومي: علم الاجتماع الديني، الاسكندرية، دار المعرفة، ١٩٨٥م.

١٤٣ – محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، بيروت، عالم الكتب، غير مؤرخ.

١٤٤ – محمد امزيان: منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، الرياض، نشر وتوزيع الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٤٠١هـ.

١٤٥ – محمد بيومي: علم الاجتماع الديني، الاسكندرية، دار المعرفة، ١٩٨٥م.

١٤٦– محمد التويجري، غازي حبيب: العمالة الوافدة والعمالة الوطنية في المملكة العربية السعودية، (دراسة ميدانية مقارنة) مجلة معهد الإدارة العامة، العدد (٥٨)، ١٤٠٨هـ.

١٤٧ – محمد حجازي: البناء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة غريب، ١٤٠٢هـ.

١٤٨ – محمد الديجان، عبدالعزيز البابطين: استطلاع آراء معلمي المدارس الثانوية العامة بمدينة الرياض نحو رضاهم عن مهنة التعليم، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١١هـ.

١٤٩ – محمد السرياني: السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي، الجزء الثالث، الرياض، مركز أبحاث الجريمة، ١٤١٤هـ.

١٥٠ – محمد السهلي، وحسن الباشا: المعتقدات الشعبية في التراث العربي، دار الجليل، غير مؤرخ.

١٥١– محمد السيف: التغيير الاجتماعي والعلاقات القرابية، الرياض، الحرس الوطني، ١٤١٠هـ.

١٥٢ – محمد السيف: العوامل الاجتماعية المرتبطة بنمط الجريمة الجنسية، رسالة دكتوراه، لم تنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤١٤هـ.

١٥٣ – محمد السيف، محمد الطويان: الكفاءة العسكرية والتربوية للتدريب العسكري بالمشاركة في كلية الملك فهد الأمنية، (دراسة تطبيقية)، المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد، مركز البحوث الأمنية، الرياض، ١٤١٦هـ.

١٥٤ – محمد السيف، طارق الشدي: ترشيد العملية التدريبية (تقرير ندوة أبو ظبي في كتاب البحوث الأمنية) العدد الأول، المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد، الرياض، ١٤١٥.

١٥٥ – محمد السيف: دراسة في البناء الاجتماعي، الرياض، دار ثقيف، ١٤١٢هـ.

١٥٦ – محمد السيف: الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ.

١٥٧ – محمد الصائغ، عيسى قنديل: قياس القدرة على القيادة التربوية لدى بعض مديري المدارس بمنطقة الرياض التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مركز البحوث التربوية.

١٥٨– محمد الطويان: القيادة الذاتية إطار نظري ومفهوم إسلامي، كتاب البحوث الأمنية – العدد الثاني، المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤١٦هـ.

١٥٩ – محمد عارف: محاضرات النظرية في علم الاجتماع، غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٨٧م.

١٦٠ – محمد عارف: المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الثاني، القاهرة، مكتبة الانجلو، ١٩٨٢م.

١٦١ – محمد عاطف غيث: دراسات إنسانية اجتماعية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٥م.

١٦٢ – محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، الاسكندرية، دار المعارف، ١٩٦٤م.

١٦٣ – محمد بن عبد الله الغيث، ومنصور المعشوق: العمالة المواطنة في القطاع الأهلي، ندوة العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي، المجلد الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤١٣هـ.

١٦٤ – محمد العسيري: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تغير نظام الساعات المطور إلى النظام الفصلي العادي في المرحلة الثانوية، قسم الاجتماع، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ.

١٦٥ – محمد عسيلان: مجتمع الشناقطة بالمدينة المنورة، رسالة ماجستير، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠١هـ.

١٦٦– محمد علي محمد: علم اجتماع التنظيم، الجزء الثاني، الاسكندرية، دار المعرفة، غير مؤرخ.

١٦٧ – محمد كشميري: اتخاذ القرارات الإدارية لدى بعض مديري المدارس المتوسطة والثانوية في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية) مجلة كلية التربية (دراسات تربوية)، المجلد الثاني، ١٩٨٨م.

١٦٨ – محمد محجوب: طرق البحث الأنثروبولوجي، الاسكندرية، دار المعرفة، ١٩٨٥م.

١٦٩– محمد محجوب: انثربولوجيا الزواج والأسرة والقرابة، الاسكندرية، دار المعرفة، ١٩٨٥م (ب).

١٧٠ – محمد محفوظ: تربية المراهق في المدرسة الإسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.

١٧١ – محمد المنيع: تقويم الدراسات العليا بجامعة الملك سعود من خلال تحليل بعض السجلات الطلابية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية، ١٤١١هـ.

١٧٢– محمد الهادي العفيفي، وآخرون: التغير الثقافي وعلاقته بالتربية، مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٧٣ – مركز أبحاث الجريمة: جنوح الأحداث في المملكة العربية السعودية (إعداد: شرف الدين ملك) وزارة الداخلية، الرياض، ١٤١١هـ.

١٧٤ – مركز أبحاث الجريمة: تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة (إعداد: محمد شمس، عدنان العقاد)، وزارة الداخلية، الرياض، ١٤١٣هـ.

١٧٥ – مركز أبحاث مكافحة الجريمة: الجنوح والترويح في الأوقات الحرة لدى الشباب في المملكة العربية السعودية.

١٧٦ – مركز البحوث التربوية والنفسية بجامعة الملك عبدالعزيز: الأوقات الحرة لدى الشباب السعودي في المنطقة الغربية، بحث لم ينشر، ١٣٩٧هـ.

١٧٧ – مركز دراسات الوحدة العربية: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي (تحرير نادر فرجاني) المعهد العربي للتخطيط) الكويت، ١٩٨٣م.

١٧٨ – مصطفى متولي، وآخرون: المدرسة والمجتمع، الرياض، دار الخريجي، ١٤١٣هـ.

١٧٩ – مصطفى محمد حسنين: علم الاجتماع البدوي، جدة، دار عكاظ، ١٤٠٢هـ.

١٨٠ – ملكة حسين جابر: الواجبات المنزلية لتلميذات الصفوف الدنيا في مرحلة التعليم الابتدائي بالمدارس الحكومية والخاصة بمدينة جدة، رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، عدد (٤٥)، ١٤١٥هـ.

١٨١ – منى إبراهيم الفارح: أثر التعليم الجامعي في تغير القيم الاجتماعية لدى طالبات جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧هـ.

١٨٢ – ناصر محمد البداح: الشباب السعودي والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ.

١٨٣ – نبيل السمالوطي: المجتمع الإسلامي وقضية البث المباشر، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الرابع عشر، ١٤١٦هـ.

١٨٤ – النظام الأساسي للحكم: الرقم أ/٩٠ ت٢٧/٨/١٤١٢هـ.

١٨٥ – نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: المطابع الأمنية، الطبعة الأولى، ١٦/٩/١٤٠٠هـ.

١٨٦ – نورة خالد السعد: التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية «الرياض» ١٤١٦هـ.

١٨٧ – نوف بنت إبراهيم آل الشيخ: قيم الطفل السعودي بين المنهج المدرسي والبرامج التلفزيونية للأطفال، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤١٦هـ.

١٨٨ – هزاع الشهري: التلفزيون والتنشئة الأسرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ.

١٨٩ – هزاع الهزاع: مدى ممارسة النشاط البدني لدى عينة من الشباب الجامعي، غير منشور، ١٤٠٩هـ.

١٩٠– هند خليفة: القيمة الاجتماعية للعمل في المجتمع النسوي السعودي، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٧هـ.

١٩١– هيا صالح المسلم: التغير الثقافي وأساليب التنشئة الاجتماعية (دراسة ميدانية في قرية العيون بالأحساء)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، غير مؤرخ.

١٩٢ – وزارة التخطيط: خطة التنمية الأولى (١٣٩٠هـ).

١٩٣ – وزارة التخطيط: خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠هـ).

١٩٤ – وزارة التخطيط: خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥هـ).

١٩٥– وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: دور الوزارة في رفع نسبة توظيف العمالة المواطنة في القطاع الأهلي (منشور في ندوة العمالة المواطنة) المجلد الثاني، معهد الإدارة العامة، ١٤١٣هـ.

١٩٦ – وزارة المعارف: التطور الكمي لعناصر العملية التعليمية بمدارس وزارة المعارف منذ نشأتها حتى عام١٤٠٨هـ.